اوسيبوف

اصول علم الاجتماع



دار التقدم . موسكو

اوسيبوف

اصول علم الاجتماع

دار التقدم
موسكو

ترجمة سليم توما

Осипов Г. В.
ОСНОВЫ СОЦИОЛОГИИ
На арабском языке

طبع فى الاتحاد السوفييتى

О $\frac{0303000000-072}{014(01)-90}$ 184—90

ISBN 5-01-002146-3

الفصل الاول

المجتمع كنسق اجتماعي تاريخي

١ – موضوع علم الاجتماع

ترقى جذور علم الاجتماع – السوسيولوجيا – الى المراحل المبكرة من تاريخ البشرية ، الى ذلك الزمن الذى اخذ فيه الناس يفكرون فى مسألة نشوء الانسان والمجتمع ، ومغزى التاريخ ، ونشوء المؤسسات الاجتماعية : العائلة ، العشيرة ، القبيلة ، الملكية الخاصة ، الدولة . وفى هذا المجال كانت الحلول الميثولوجية والدينية ما تزال الحلول الغالبة .

ان محاولات مثيرة للاهتمام لتفهم الواقع الاجتماعى يمكن العثور عليها فى مؤلفات مفكرين بارزين فى الصين القديمة واليونان وروما ، امثال لاو تسى ، ابيقور ، ديموقريط ، ارسطو ، لوقريط كار ، وفلاسفة آخرين .

وفى عصر الاقطاعية كانت تشغل وضعا مهيمنا ، تحت رعاية الديانة المسيحية ، التعاليم الاجتماعية اللاهوتية لأوريل اوغسطينوس ، وتوما الاقوينى ، مثلا . لقد كان هذان المفكران الدينيان يفسران نشوء المجتمع والدولة بانه عمل من صنع الرب . وكانا يعتبران تاريخ البشرية «ملكوتا للاهداف السامية» التى تحققها المشيئة الالهية . فكل شعب يؤدى رسالته التاريخية التى تلقيها عليه هذه المشيئة . واذ يؤدى الشعب هذه الرسالة يهلك ليحل محله شعب «مختار» آخر . وكل شىء فى التاريخ مقرر مسبقا وموجب من جانب الله . وليس الاشخاص البارزون سوى اداة فى يد المشيئة الالهية . . .

مارست الاكتشافات العظيمة فى ميدان الميكانيكا فى القرن السابع عشر تأثيرا كبيرا على تطور العقيدة الميكانيكية فى ميدان

العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية على السواء . وكان ابرز ممثلى هذه العقيدة كل من غوبس وديكارت وسبينوزا . واضفت عقيدتهم اهمية حاسمة على الحركة الميكانيكية المعبر عنها بالرياضيات . فقد كان المجتمع فى مؤلفاتهم يعتبر بمثابة مجموعة من اناس منفردين فقط . علمـــا بان المشاعر البشريـــة ، كالحب والبغض والغضب والحسد وحب الرفعة والرأفة وسائر الانفعالات الروحية ، كان هؤلاء المفكرون يعتبرونها لا صفات بشرية بل صفات طبيعية مثل الدفء والبرد والرعد وكل ما شابه ذلك . ومن هنا الاستنتاج التالى : ان المجتمع يحافظ على وحدة متكاملة مـــا دامت الانفعالات او الاهواء البشرية توجد فى حالة التوازن المتبادل .

صاحبت نهوض الفكر الاجتماعى والسياسى الاجتماعى فى اثناء الثورات البرجوازية فى اوروبا الغربيـــة عمليات بحث فعالة عن القانونيات الاجتماعية بالذات . والمفكرون الرائدون فى هذه الحالة كانوا فيكو ، ومونتسكيو ، وفولتير ، وروسو ، وهيردير ، وكانط ، وهيغل ، وسان سيمون . وقد انعكست آراؤهم فى تأملات عن العملية التاريخية ، فى السعى الى تفسير قواها المحركة الموضوعية .

لقد كانت المذاهب الاجتماعية لمؤسسى علم الاجتماع البرجوازى تعكس المصلحة العملية للبرجوازية فى تطوير العلوم الاجتماعية . وقد حاول العالم الاجتماعى الفرنسى اوغست كونت ان يبنى ، على صورة العلوم الطبيعية ومثالها ، صرح علم الاجتماع ايضا . فان علم الاجتماع ، حسب رأى كونت ، هو علم بمقدار ما تستند على الوقائع استنتاجاته وتعميماته التى هى نتيجة للمشاهدات ، للوقائع التى يمكن التعبير عنها بمقادير كمية دقيقة وامتحانها بالتجربة . وهذه المبادئ المنهاجية لتناول علم الاجتماع ، التى عرضهـــا كونت ، اطلقت عليها تسمية مذهب الوضعية (positivism) .

لقد كان هذا العالم الاجتماعى الفرنسى يعتبر علم الاجتمـــاع (السوسيولوجيا) بمثابة اعم علم عن المجتمع ، بمثابة نظريـــة ومنهاجية لجميع العلوم الاجتماعية الاخرى . زد على ذلك ان علم الاجتماع (السوسيولوجيا) ، حسب تصنيفه للعلوم ، كان يتماثـــل عمليا مع العلوم الاجتماعية . لقد كان المخطط النظرى لعلم الاجتماع عند كونت يرتدى طابعا تأمليا وسكولاستيكيا (كلاميا ، مدرسيا) .

كان العالم الاجتماعى الفرنسى اميل دوركهايم يتمســـك تمسكا

اكثر مثابرة بمبادئ مذهب الوضعية . فقد ابرز فى المجتمع ميدان الحياة الاجتماعية الذى يعين ، حسب مذهبه ، الميادين الاخرى ايضا – الاقتصادى ، السياسى ، الايديولوجى . ولهذا السبب بالذات اطلقت على مذهب دوركهايم تسمية النزعة السوسيولوجية (sociologism) . لقد كان دوركهايم اول عالم اجتماعى غربى استحدث مفهوم «الواقع الاجتماعى» («social reality») . ف«الواقع الاجتماعى» ، حسب دوركهايم ، هو فقط ذلك الشىء الذى يمكن ان يكون هدفا للبحث التجريبى . وبما ان دوركهايم حصر المعرفة البشرية ضمن اطارات الاوصاف التجريبية للعوامل الاجتماعية فهو يعتبر مؤسس المذهب التجريبى (empiricism) فى علم الاجتماع .

منذ زمن دوركهايم وحتى يومنا هذا يخوض علماء الاجتماع الغربيون من مختلف المدارس والاتجاهات جدالات لا نهاية لها حول ما الذى ينبغى اعتباره «واقعا اجتماعيا» ، وكيف ينبغى استقصاء هذا «الواقع الاجتماعى» .

فالعالم الاجتماعى الالمانى ماكس ويبير تناول مسألة «الواقع الاجتماعى» من مواقف المذهب العقلى (rationalism) . فالمذهب العقلى ، اى امعان العقل فى النشاط البشرى ، كان يعتبره اساس «الواقع الاجتماعى» وهدفا للبحث التجريبى . ان ويبير هو مؤسس المذهب العقلى فى علم الاجتماع الغربى .

يتميز القرن العشرون بمحاولات علماء الاجتماع الغربيين الجمع بين المذهب التجريبى والمذهب العقلى . فقد اعلنوا هدفا للبحث التجريبى فى علم الاجتماع النشاط البشرى العقلانى الموجه نحو الحفاظ فى المجتمع الغربى على التوازن بين مختلف القوى الاجتماعية والنظام الاجتماعى . وكل ما يتعدى نطاقات عقلانية النظام القانونى البرجوازى يُعدّ شواذا .

يعتبر كارل ماركس مؤسس علم الاجتماع العلمى . فان اكتشاف ماركس الفهم المادى للتاريخ وقوانين التطور الاجتماعى ارسى علم الاجتماع على ارضية علمية . ولدى ذلك اصبح التطور الاجتماعى يُعتبر عملية تاريخية طبيعية تخضع للبحث العلمى الدقيق .

ان الادراك المادى للتاريخ يستخلص الظواهر الاجتماعية وتغيراتها لا من المشيئة الالهية والفكرة المطلقة (كالدين والمثالية الموضوعية) ، ولا من وعى وارادة الفرد (كالمثالية الذاتية) ، بل من

الظروف الواقعية لنشاط الناس العملي ، من الانتاج المادي الذي تشكل مراحل تطور له بالذات التشكيلات الاجتماعية المشترطة تاريخيا .

ان نظرية كارل ماركس عن التشكيلات الاجتماعية هي اساس صرح علم الاجتماع . والقوانين الاساسية لعمل وتطور هذه التشكيلات تتجلى في نشاط الناس الاجتماعي المؤدي في ظروف ملموسة للمكان والزمان . ولهذا بالذات يدخل في موضوع علم الاجتماع ليس فقط بحث القوانين الاجتماعية لنشوء وتطور وتبدل التشكيلات الاجتماعية ، بل ايضا اشكال تجلي هذه القوانين وآليات عملها في نشاط الناس الاجتماعي .

تتعين خصائص المعرفة السوسيولوجية بان هذه المعرفة تتناول جميع ميادين النشاط العملي للانسان في كلٍ واحد وفي سير تطورها ، اما هذا النشاط العملي نفسه والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ ابان عملية التخالط بين الناس فتتناولها في الترابط والتفاعل بين العامل الموضوعي والعامل الذاتي ، بين الناحية المادية والناحية الروحية .

وتشكل هدفا للابحاث السوسيولوجية جميع المسائل المتصلة بنشاط الانسان ، ووضعه في المجتمع ، وفي جماعة العاملين ، وفي العائلة ، وفي سائر الجماعات الاجتماعية (social groups) ، وبحاجاته وتوجهاته القيمية ودرجة تلبيتها ، وبموقفه من ذاته ، وكذلك من مختلف الظواهر والعمليات الجارية في المجتمع .

ينطلق علم الاجتماع الماركسي من النظرة المادية الى المجتمع . فكما انه من غير المعقول وجود قوانين للطبيعة خارج المادة المتحركة ، كذلك من غير المعقول وجود قوانين اجتماعية خارج نشاط البشر ، علما بان هذا النشاط ، بوصفه ماديا من حيث الاساس ، يعتبر في الوقت نفسه نشاطا روحيا ايضا . ان الناس يختلفون عن بعضهم البعض من حيث وضعهم الاجتماعي ، وجوهر وطابع وظروف عملهم ، ومستوى تعليمهم وثقافتهم ، وهم يملكون ميزات شخصية . ونتيجة لذلك فان التفاعل بين الناس يشكل عملية احتمالية عشوائية ، فوق انها تختلف عن العمليات المماثلة في الطبيعة (حركة الذرات ، الجزيئات ، الكائنات البيولوجية ، الخ) بان الناس ، بامتلاكهم الوعي والارادة ، يملكون حرية الاختيار . لذا ، فان قانونيات الحياة الاجتماعية ، التي يدرسها علم الاجتماع

(وسائر العلوم الاجتماعية) ، تفعل فعلها كميول تشق طريقا لها عبر ترابط الاحداث العرضية . وتتطلب معرفة القوانين بحثا ملموسا لاشكال تجليها ، اما التحكم بفعل هذه القوانين فليس ممكنا الا على اساس معرفة آلية فعلها . وهذه الآلية تتطلب القيام فى ظروف ملموسة بدراسة عمل ومعيشة الناس الموجودين فى هذه الجماعات والتنظيمات الاجتماعية او تلك ، والعائشين فى ظروف محددة للمدينة او القرية ، والعاملين فى مختلف الفروع الانتاجية والثقافة .

ان القوانين العامة لعمل وتطور المجتمع (مثلا ، الترابط بين الاقتصاد ، والسياسة ، والثقافة ، والبنيان التحتى والبنيان الفوقى ، وانقسام المجتمع الى طبقات والصراع فيما بينها ، الخ) لا يمكن فهمها الا مع الاخذ فى الحسبان خصوصيات فعلها فى ظروف اطوار معينة من التطور التاريخى للمجتمع ، ظروف تشكيلات اجتماعية معينة . ويدرس علم الاجتماع النظرى العام القوانين العامة للتطور التاريخى للمجتمع ، والانتقال من احدى التشكيلات الى تشكيلات اخرى . ويتضمن موضوعه كذلك القوانين العامة لعمل التشكيلات الاجتماعية الفريدة فى نوعها .

غير ان علم الاجتماع الماركسى لا يُستنفد بعلم الاجتماع النظرى العام . فهو ينطوى ، اضافة الى ذلك ، على نظريات سوسيولوجية خاصة ذات وحدة مختلفة : نظريات الادارة الاجتماعية ، ونمط الحياة ، والعمل ، والمعيشة ، والعائلة ، وبنية المجتمع الاجتماعية ، والفرد ، والسياسة ، والحقوق ، والدين ، والفن ، الخ .

ان نظريات علم الاجتماع الخاصة من هذا الطراز تختلف عن نظريات فى علم السياسة ، وعلم الحقوق ، ونظرية الفن ، الخ بان هذه الميادين (شأنها شأن نظريات علم الاجتماع المذكورة آنفا) تحافظ على الموقف الملازم لنظرية علم الاجتماع العامة . فان جميع نظريات علم الاجتماع الخاصة تتناول هذه الدائرة او تلك من ظواهر الحياة الاجتماعية بالتفاعل مع النواحى الاقتصادية والسياسية والايديولوجية وبالترابط مع العوامل الموضوعية والذاتية فى نشاط الناس .

واخيرا ، فان علم الاجتماع لا يوجد بدون مستوى هام للمعرفة السوسيولوجية مثل البحوث التجريبية الجارية على قاعدة نظريات علم الاجتماع الخاصة لغرض تطويرها اللاحق وحل المسائل

العملية ، وبالتالى على قاعدة نظرية علم الاجتماع العامة . فان نظريات علم الاجتماع الخاصة ، اذ تمثل حلقة وصل بين نظرية علم الاجتماع العامة والبحوث التجريبية ، تقدم باستمرار مواد لاجل تطوير نظرية علم الاجتماع العامة ولاجل البحوث التجريبية فى سائر مجالات النشاط العملى للمجتمع ، على السواء .

اذن ، ان علم الاجتماع يمكن تحديده بانه علم القوانين العامة والخاصة لتطور وعمل اطرزة مجتمع محددة تاريخيا - تشكيلات اجتماعية ، علم آليات فعل واشكال تجلى هذه القوانين فى نشاط افراد وجماعات اجتماعية وطبقات وشعوب .

وفى منظومة العلوم الاجتماعية والانسانية يشغل علم الاجتماع مكانا خاصا . وهذا يفسّر ، اولا ، بان هذا العلم يشكل اعم علم عن المجتمع ، عن ظواهره وعملياته ؛ ثانيا ، ينطوى على نظرية علم الاجتماع العامة ، او نظرية المجتمع ، التى تتجلى بمثابة نظرية ومنهاجية لجميع العلوم الاجتماعية والانسانية الاخرى ؛ ثالثا ، ان جميع العلوم الاجتماعية والانسانية ، التى تدرس مختلف نواحى النشاط العملى للمجتمع ، تنطوى دائما على ناحية اجتماعية ، اى على تلك القوانين التى تجرى دراستها فى هذا المجال او ذاك من الحياة الاجتماعية وتطبّق من خلال نشاط الناس ؛ رابعا ، ان تقنية ومنهاجية دراسة الانسان والنشاط البشرى ، وطرائق القياس الاجتماعى الخ ، التى يضعها علم الاجتماع ، تستخدمها جميع العلوم الاجتماعية والانسانية الاخرى ؛ واخيرا ، لقد تكونت منظومة كاملة من البحوث التى تُجرى عند خط التماس بين السوسيولوجيا والعلوم الاخرى التى اطلق عليها فى السوسيولوجيا تسمية البحوث الاجتماعية (البحوث الاجتماعية الاقتصادية ، والاجتماعية السياسية ، والاجتماعية الديموغرافية ، وغيرها) .

ان السوسيولوجيا ، بوصفها اعم علم عن المجتمع ، تعتبر فى الوقت نفسه النظرية العلمية الوحيدة والنظرية الاعم عن التنوع اللامتناهى لظواهر وعمليات الحياة الاجتماعية ، الذى يشكل هدفا للدراسة من جانب العلوم الاجتماعية والانسانية . ولذا بالذات فان علم الاجتماع (السوسيولوجيا) يتضمن لا نظرية علم الاجتماع العامة - المادية التاريخية - وحسب ، بل ايضا نظريات مختلف الاهداف الخاصة ، اى نظريات العمل (سوسيولوجيا العمل) ، والتعليم

(سوسيولوجيا التعليم) ، والوقاية الصحية (سوسيولوجيا الوقاية الصحية) الخ . أما ان علم الاجتماع يشغل مكانا مميزا ، وليس خاصا ، وسط العلوم الاجتماعية والانسانية فان ذلك لا يعنى ولا يمكنه ان يعنى تحول هذا العلم الى فلسفة . ان اهميته بالنسبة للعلوم الاخرى تكمن فى انه يعطى نظرية مثبتة علميا عن المجتمع وبنيته ويتيح فهم قوانين التفاعل بين مختلف جوانبه ، فهم قوانين التفاعل بين ذات الفعل التاريخى وبين المجتمع . ان وضع علم الاجتماع بالنسبة للعلوم الاجتماعية الخاصة هو نفس وضع علم البيولوجيا العام بالنسبة لعلم التشريح ، وعلم وظائف الاعضاء (الفسيولوجيا) ، وعلم التشكل (المورفولوجيا) ، وعلم التصنيف وغيرها من فروع المعرفة البيولوجية الخاصة ؛ ووضع الجزء العام من الفيزياء بالنسبة لعلم الصوتيات ، والالكترونيات ، ولعلم الضوئيات ، الخ ؛ ووضع الكيمياء العامة بالنسبة للكيمياء العضوية ، والكيمياء غير العضوية ، وما الى ذلك . الا انه يوجد فى منظومة العلوم الاجتماعية علم يشكل ارتباطه بعلم الاجتماع الارتباط الاكثر وثوقا والاكثر ضرورة فيما بينهما . وهذا العلم هو التاريخ . فان هدف التاريخ وعلم الاجتماع وموضوع ابحاثهما هما المجتمع وقانونياته فى مظاهرها الملموسة . وهذا العلم وذاك يعكسان الواقع الاجتماعى فى وحدة الضرورى والعَرَضى .

علما بان هذا العلم وذاك يصطدمان بمشكلتين . وهما ، من جهة ، وجود قانونيات موضوعية فى المجتمع لا تتوقف على ارادة ووعى الناس تحدد ، من الناحية السببية ، محتوى وطابع واتجاه تطوره ، ومن جهة اخرى ، وجود ظواهر وعمليات فردية لا تتكرر تمارس تأثيرا كبيرا على «التعرجات» فى تطور المجتمع ، فى تاريخه . ولدى ذلك فان تلك القانونيات ، بتعيينها «ميول» التطور الاجتماعى ، لا يمكنها ان تكون بمثابة تفسير سببى للنوع الثانى من القانونيات التى تشكل مادة دراسة للتاريخ ولعلم الاجتماع على السواء .

ينبغى التفريق بين مجموعتى القوانين الاجتماعية .

المجموعة الاولى هى القوانين الاجتماعية كالتفاعل بين مختلف نواحى النشاط العملى للمجتمع ، وكذلك مختلف العناصر داخل هذه النواحى ، التى تعتبر انساقا (systems) اجتماعية مميزة . والكثير من هذه القوانين اكتشفها وصاغها كارل ماركس وفريدريك انجلس

وفلاديمير ايليتش لينين (قانون الدور المحدِّد الحاسم لاسلوب الانتاج ، وقانون التطابق بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، الخ) .

ان هذه القوانين تعيّن اعم ميول تطور المجتمع ، وهى ، شأنها شأن جميع القوانين الاجتماعية الاخرى ، تطبَّق من خلال نشاط الناس الذى يخضع فى هذه الحالة لتحديد سببى صارم . وهذه القوانين تشكل ذلك الاسلوب الذى يعمل المجتمع ويتطور بموجبه ، والذى يمكنها هى نفسها ان تتطور فى الزمن وفقا له .

والمجموعة الثانية هى القوانين الاجتماعية التى تنبع من ظروف تكونت سلفا يتجلى فيها ، بالطبع ، الميل الرئيسى لتطور المجتمع الذى تعينه القانونيات الموضوعية لعمله وتطوره ، والتى يشترط خاصيتها وجود اكثر العوامل والشروط اختلافا التى ترتدى طابعا فرديا وفريدا . وهذا النوع من القانونيات الاجتماعية ليس سوى نتيجة لظروف تكونت بصورة ملموسة يشترطها الوضع الموضوعى للانتاج والمجتمع ولكنها تتوقف بدرجة هائلة على ارادة وافعال الطبقات والجماعات والافراد الذين يتألف منهم المجتمع .

ويمكن القول ان مما نسميه صدفا ، من هذا بالذات تتكون القانونية الاجتماعية التى لها علاقة بالتاريخ او بالواقع المعاصر ، القانونية التى تنبع من كل مجموعة ميول التطور ، من الارادات والتصرفات والاحداث والافعال العرضية التى لا حصر لها ، ولذا فان العلم لا يثبتها كليا على الاطلاق .

ان التحديد المحتمل لنشاط الناس الاجتماعى ، او تحديده ، هما نتيجة لاكثر الاسباب اختلافا التى ينبغى ان تجد مكانا لها بينها ، بالاضافة الى اسلوب الانتاج ، اكثر العوامل اختلافا (العوامل الاقتصادية ، السياسية ، الايديولوجية ، السيكولوجية ، الديموغرافية ، وغيرها) .

وعلاوة على هذه القانونيات يدرس التاريخ القانونيات التى ترتدى طابعا وحيد المرة . ان القانونية التاريخية هى نتيجة لتقاطع وتلاقى قانونيات انساق اجتماعية مختلفة . وهذا التقاطع يحدث على اساس القانونية الاجتماعية الرئيسية لتطور المجتمع .

وهذا «التقاطع» يحمل طابعا عرضيا . ولذا ، فان تحليل جميع العوامل والظروف ، التى افضت الى هذا «التقاطع» ، يتيح اظهار

الصيغ البديلة المحتملة لهذه الظاهرة التاريخية او تلـك ، وهذا الحدث التاريخى او ذاك ، الامر الذى لا بد منه لاجـل استخلاص استنتاجات علمية من دروس التاريخ . ان مقولة الاحتمال التاريخى هامة بوجه خاص فى تلك النقطة من البحث التاريخى التى ينتقـل فيها التاريخ من دراسة الماضى الى دراسة الحاضر ، اى حيـــث ينتهى التاريخ ويبدأ علم الاجتماع .

يستحيل وضع او الغاء القوانيـــن الاجتماعية لعمل وتطور المجتمع . ولكن ، اى احتمال من الاحتمالات الواقعية للعمليـــة الاجتماعية سيحظى بالتطور فـــى اللحظة المعنية ، وباى شكـــل بالذات سوف يتحقق ذلك ، والى اى حد من الكمال سيتجلى ميـــل العملية هذا ، ان ذلك يتوقف على تناسب القوى الاجتماعية ، عـلى درجة نشاطها ووعيها ، وفى نهاية المطاف على طاقــة الناس الذين يؤلفون الجماعات ، والطبقات ، والاحزاب ، وعلى دوافع نشاطهـم ومصالحهم وتوجهاتهم القيمية .

٢ – الفهم المادى للتاريخ

كان كارل ماركس اول مفكر اعطى تفسيرا علميا للمجتمـــع بوصفه واقعا اجتماعيا مستقــــلا وموضوعيا sui generis * . لقد عنى ذلك فى الوقت نفسه وضع نظريـــة علمية للمجتمع او نظرية سوسيولوجية . ان نظرية ماركس السوسيولوجية تختلــف اختلافا شديدا سواء عن الانساق المبكرة ام عن الانساق اللاحقـة للفكر الاجتماعى التى طرحت تفسيرا تصوفيا ، لاهوتيا ، طبيعيا ، عقلانيا ، وبراغماتيا للمجتمع ولعمليات نشاطـــه . فالمجتمع ، حسب نظرية ماركس السوسيولوجية ، هو كيان اجتماعى حى ، او نسق تاريخى طبيعى ، يتطور ويعمل وفق قوانين موضوعية خاصة به لا تتوقف على ارادة ووعى الناس .

ان كل تاريخ الفكر الاجتماعى الماركسى هو تاريخ النضال فى سبيل الفهم التاريخى الطبيعى للمجتمـع . وفقط بعد مرور نصف قرن على اكتشاف ماركس لفهم التاريخ فهما ماديا قام دوركهايـــم بأول محاولة لتناول المجتمع كـ sui generis (ككيـان خاص –

---

* فريدا فى نوعه .

المترجم) . الا انه لم يستطع التغلب على التفسير المبتذل الحتمى للمجتمع ، الذى كان يتجلى فى اكثر الضروب اختلافا (الميكانيكى ، الجغرافى ، البيولوجى ، الانتروبولوجى ، السيكولوجى ، الاخلاقى ، وغيرها) ، وافرد ناحيته الاجتماعية بوصفها عاملا محدّدا .

لدى وضع نظريته عمد ماركس ، بالدرجة الاولى ، الى حل المسألة الاساسية للفلسفة مطبقة على المجتمع ، واظهر ذلك الاساس المادى فى المجتمع الذى يعكسه الوعى ، والذى يشكل بالتالى فى نهاية المطاف العامل الذى يعيّن طابع ومحتوى نشاط الناس الاجتماعى . وعنى حل هذه المسألة اكتشاف الفهم المادى للتاريخ ، الذى ينطلق من ان «انتاج المنتجات اولا ، ثم تبادلها ، يشكلان اساس كل نظام اجتماعى . . . وانه فى كل مجتمع معني يدخل حلبة التاريخ يتحدد توزيع المنتجات ، ومعه انقسام المجتمع الى طبقات او الى فئات ، بما يجرى انتاجه وبكيفية انتاجه وبكيفية تبادل هذه المنتجات * .

واستنادا الى الاساس المادى للحياة الاجتماعية وضع ماركس النظرية العلمية للوجود (انطولوجيا) ، واستخلص استنتاجا مفاده : كما ان معرفة الانسان تعكس وجود (كيان) الطبيعة القائم بصورة مستقلة عنه ، كذلك فان معرفته الاجتماعية تعكس وجود المجتمع .

اذن ، ان الحكم المادى القائل بان المادة اولية والوعى ثانوى ، وان الوعى هو نتاج للمادة الرفيعة التنظيم ، ان هذا الحكم قد أكمل بالاستنتاج القائل بان طابع ومحتوى هذا الوعى هما نتيجة لانعكاس للوجود الاجتماعى الذى يشكل النظام الاقتصادى للمجتمع عاملا محدّدا فى منظومته . غير ان ماركس لم يكتف بهذا الاستنتاج وحده . فقد دحض بكل حزم ضروب مذهب الحتمية ، التى كانت تشدد على مشروطية خارجية فى تطور الانسان ، وتنفى لدى ذلك كون الانسان هو مِنْ صُنع نفسه . وعلى النقيض من الحيوانات فان الانسان ، حسب ماركس ، هو فى

---

* انجلس . الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية . (من الآن فصاعدا نورد عناوين فقط لمؤلفات ماركس وانجلس ولينين دون الاشارة الى الصفحات) .

آخر المطاف نتاج لنشاطه المادى والروحى . وفى معرض مقارنته بين المادية «القديمة» والمادية «الجديدة» استخلص ماركس فـــى «موضوعات عن فورباخ» استنتاجا آخر مفاده ان الانسان ، بكـــل صفاته الاجتماعية ووعيه ، ليس نتاجا للوجود الاجتماعى (الظروف والتربية) وحسب ، بل ان الوجود الاجتماعى ايضا هو ، بدوره ، نتيجة للنشاط البشرى . كتب ماركس وانجلس : «ان الشروط ، التى يجرى فى ظلها التخالط بين الافراد . . هى شروط تتعلـــق بفرديتهم وليست شيئـــا ما خارجيا بالنسبة لهـــم ؛ انها الشروط التى لا يستطيع هؤلاء الافراد المعنيون ، الموجودون فـــى علاقات معينة ، الا ان ينتجوا فى ظلها حياتهم الماديـــة وما يرتبط بها ؛ وهى ، بالتالى ، شروط مبـــادرة هؤلاء الافراد ، وهى ايضا نتاج مبادرتهم هذه» * .

ان الانسان يخلق شروط حياته ونشاطه الخاصة به ، التى تمارس بدورهـــــا تأثيرا نشيطا عـــلى تنشئته اجتماعيـــا (sociolization) ، وتعين لا طابـــع ومحتوى نشاطـــه وحسب ، بل ايضا موقفه من هذه الشروط نفسها . ومن هنا ينبع استنتاج آخر لماركس : بما ان شروط حيـــاة ونشاط الانسان او وجوده الاجتماعى يغيرها هو نفسه ، فلكى تغدو هذه الشروط (الوجود الاجتماعى) شروطا بشرية فعلا ولكى يستطيع الانسان العيش حياة اجتماعية كاملة يلزم تربية الانسان نفسه ** .

ان استدلال ماركس القائـــل بان الانسان ، بتغيير وجوده ، يغير نفسه بنفسه وبهذا يصنع نفسه بنفسه ككائن اجتماعى ، انما يعنى ان افضل طريقة للتربية لن تصبح طريقة فعالة ما دامت لم تتطابق مـــع الشروط السائدة للوجود الاجتماعى التى ينبغى تغييرها بالدرجة الاولى . وطرائق التربية المناسبة لا يمكن وضعها بصورة مفصلة ما لم يصبح معروفا كيف ينبغى ان يكـــون الوجود الاجتماعى المغيَّر والانسان المغيَّر .

غير ان تغيير الانسان لذاته بصورة دائمة بنتيجة نشاطه لا يستبعد وجود بعض الصفات البشريـــة الدائمة ، بعض السمات

---

* ماركس ، وانجلس . الايديولوجيا الالمانية .

** راجع : ماركس . موضوعات عن فورباخ .

المميزة التى لا تتغير بشكل ملموس فـــى فترات تاريخية – هذه الصفات التى يستحيل بدونها اى تحديد للجوهر البشرى . واحدى هذه الصفات بالذات هى صفة الحركة الذاتية ، وبالتالى ، التحديد الذاتى (المشروطية الذاتية) . ان هذه الصفـــة الهامة من صفات الانسان تؤخذ بعين الاعتبـــار فى معظم النظريات المعاصرة فـــى التربية . فى الزمن الماضى كان يُقصد بالتربية طبع نهج التعليم على Tabula rasa (صفحة بيضاء – **المترجم**) ، كـــان الفرد البشرى بمثابة نموذج له . وطرائق التربية العصرية تؤكد عـــلى نشاط الانسان فى عملية تحوله الى كائن اجتماعى . وهى تضـــع اعتمادها على البحث عن معلومات مثيرة للاهتمام ، وتنظر الى الفرد المجتمعى نظرتها الى كائن يتحلى ببعض الاستقلال الذاتى وينبغى تحفيز نشاطه الحر وتوجيهه وليس قمعه .

ان مادية ماركس الفلسفية تنطلق من ان الانسان ليس هدفا للتأثير من جانب العالم المحيط بـــه وحسب ، بل انه ذات هذا العالم ايضا ، اى انه يمثل قوى انشائية عظيمة تغير العالـــم المحيط بها – الطبيعة ، المجتمع ، التفكير – بما يتطابق مـــع الاهداف الاجتماعية القابلة للمعرفة ، الاهداف الموجهة نحو خلـق شروط حياته الاجتماعية الخاصة (أو وجوده الاجتماعى) لكى يحيا حياة اجتماعية كاملة .

والفهم المادى للتاريخ ليس جزءا «لا يتجزأ» من منظومـــة المادية الفلسفية لماركس بل مبدأ يتخلل كل هذه المنظومة مـــن اولها حتى آخرها . والعامل المادى فى هذه المنظومة يعتبر السبب النهائى لجميع التغيرات الجارية فى العالم ، بينما يغدو الانسان ، بمقدار معرفته وامتلاكه القوانين الموضوعيـــة لهذه التغيرات ، ذاتا لتغيير العالم المحيط به ، اى انه يغدو بدرجة متعاظمة ابدا الصانع المبدع لوجوده الاجتماعى الخاص به ولنفسه كانسان .

والفهم المادى للتاريخ هو الاساس الفلسفى لنظرية المجتمع العلمية . لقد اتسم اكتشاف الفهم المادى للتاريخ بأهمية ضخمـة بالنسبة لبناء منظومة المادية الفلسفية الناجزة ، اى الماديـــة الدياليكتيكية (الجدلية) . غير ان الاهميـــة التاريخية لاكتشاف ماركس العلمى لا تقتصر على وضع فلسفة المادية الدياليكتيكية .

ان فكرة المادية فى الحياة الاجتماعية «جعلت من الممكن وجود علم اجتماع علمى» * .

وغنى عن البيان انه لا يمكن ان يكون ثمة علم عن المجتمع بدون عقيدة مادية تتناول المجتمع كجسم اجتماعى محدد تاريخيا يتطور ويعمل وفق قوانين موضوعية خاصة به . ولهذا السبب بالذات كان الفهم المادى للتاريخ بمثابة اساس فلسفى لاجل اعادة بناء علم الاجتماع وفقا لهذا الاساس ووضع نظرية علمية للمجتمع والتطور الاجتماعى . وهذه النظرية الاجتماعية اصبحت المادية التاريخية لكارل ماركس .

تكمن الاهمية الفلسفية للفهم المادى للتاريخ فيما يلى :

اولا ، على اساس الفهم المادى للتاريخ صاغ ماركس القانون الاساسى لتطور المجتمع ، الذى يكمن جوهره فى أنه «يجب على الناس ، بالدرجة الاولى ، ان يأكلوا ويشربوا ويملكوا مسكنا ويلبسوا قبل ان يكونوا قادرين على تعاطى السياسة والعلم والفن والدين الخ . . . وبالتالى انتاج الوسائل المادية المباشرة لاجل العيش ، وعلى هذا النحو فان كل درجة معينة من التطور الاقتصادى للشعب او العصر يرسيان الاساس الذى تتطور منه مؤسسات الدولة والعقائد الحقوقية والفن وحتى التصورات الدينية للناس والتى ينبغى ان تفسّر انطلاقا من هذا الاساس ، وليس العكس كما كان الامر حتى الآن» * * .

هكذا اثبت ماركس علميا توقف «سير الافكار على سير الاشياء . . .» * * * .

ثانيا ، قدم ماركس مقياسا موضوعيا لرسم الحدود بين الظواهر الهامة وغير الهامة لحياة المجتمع اذ فرز علاقات الانتاج كبنية للمجتمع ، وبرهن بهذا على ان نقطة انطلاق البحث العلمى هى لا المجتمع «**المدنى**» بل المجتمع **البشرى** * * * * .

ثالثا ، ان فرز علاقات الانتاج كبنية للمجتمع اتاح اثبات

---

* لينين . من هم «اصدقاء الشعب» وكيف يحاربون الاشتراكيين-الديمقراطيين ؟ .

* * انجلس . كلمة اثناء دفن كارل ماركس .

* * * لينين . من هم «اصدقاء الشعب» . . .

* * * * ماركس . موضوعات عن فورباخ .

قابلية الروابط والعلاقات الاجتماعية على التكرار فى دائرة المجتمع «المدنى» ، واظهار صفاتها التى تميز النظام . وقد عنى ذلك ، الانتقال من وصف الروابط والعلاقات الاجتماعية الى تفسيرها .

رابعا ، ان قابلية الظواهر والعمليات على التكرار فى ميدان المجتمع «البشرى» والمجتمع «المدنى» على السواء اتاحت جمع الظواهر والعمليات ، الجارية فى مختلف البلدان ، بمفهوم التشكيلة الاجتماعية كمرحلة محددة تاريخيا فى تطور المجتمع . واشار لينين الى ان «تحليل العلاقات الاجتماعية المادية قد اتاح فورا ملاحظة التكرار والانتظام ، وتعميم انظمة مختلف البلدان وجمعها فى مفهوم اساسى واحد هو **التشكيلة الاجتماعية** . وهذا التعميم وحده هو الذى اتاح الانتقال من وصف الظواهر الاجتماعية (ومن تقديرها من وجهة نظر المثال الاعلى) الى تحليلها تحليلا علميا دقيقا يفرز ، مثلا ، ما يميز بلدا رأسماليا عن بلد آخر ويدرس ما هو مشترك بين جميع البلدان الرأسمالية» * .

خامسا ، ان ماركس ، بمماثلته علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية ، لم يضع بذلك علامة مساواة بين العلاقات الاقتصادية وعلاقات الانتاج اذ ادرج فى هذه الاخيرة كل منظومة العلاقات ، بما فى ذلك ايضا العلاقات الاقتصادية التى «تحدد» وعى الناس و«تنظم» سلوكهم ابان نشاطهم العملى . وفى سياق تفسيره تركيب وتطور تشكيلة اجتماعية معنية بعلاقات الانتاج على وجه الحصر «حلل ماركس دائما وفى كل مكان الابنية الفوقية المطابقة لعلاقات الانتاج هذه وألبس الهيكل لحما ودما» * * . ان التشكيلة الاجتماعية تتجلى فى نظرية ماركس الاجتماعية بمثابة تفاعل عضوى بين جميع نواحى حياة ونشاط المجتمع ، بمثابة جسم اجتماعى متكامل .

سادسا ، ان رفع علاقات الانتاج الى مستوى القوى المنتجة «اعطى اساسا متينا لاثبات ان تطور التشكيلات الاجتماعية هو عملية طبيعية تاريخية» * * * . هذا يعنى ان تطور وعمل المجتمع تعينهما قوانين موضوعية ، لا تتوقف على ارادة ووعى الناس ، خاصة بكل تشكيلة اجتماعية .

---

* لينين . من هم «اصدقاء الشعب» . . .

* * المرجع السابق .

* * * المرجع السابق .

ان نظرية المجتمع الصارمة والمثابرة التى وضعهـا ماركس ، اطلقت عليها تسمية المادية التاريخية التى كانت اعظم مكسـب للفكر العلمى .

لقد اتسمت نظرية المادية التاريخية بالاهمية الضخمة نفسها ، بالنسبة للمجتمع ، التى اتسمت بها نظرية اصل الانواع لتشارلز داروين بالنسبة للبيولوجيا . وقد كتب لينين : «فكما ان داروين قد وضع حدا نهائيا للمفهوم القائل ان انواع الحيوانات والنباتات ليست ابدا على صلة فيما بينها ، وانها كانت عرضية ، «خلقهـا الله» ، ثابتة لا تتغير ، وكان اول من اعطى البيولوجيا اساسـا علميا تماما باثباته تغير الانواع وتعاقبها ، كذلك وضـع ماركس حدا نهائيا للمفهوم القائل ان المجتمع مجموعة ميكانيكية من الافراد تطرأ عليها شتى التغيرات وفقا لمشيئـة السلطة (او ، والامران سيّان ، وفقا لمشيئة المجتمع والحكومة) ، وتولد وتتحول بفعـل الصدفة ، وكان اول من اعطى علم الاجتماع اساسا علميا بابداعه مفهوم **التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية** بوصفها مجموعة من علاقات انتاج شخصية ، وباثباته ان تطور هذه التشكيلات انما هو **عملية طبيعية تاريخية** (التشديد من **المؤلف**) * .

وبوضع نظرية الماديـة التاريخية «حلت محل البلبلـة والاعتباط ، اللذين كانا سائدين حتى ذلك الحين فى النظرات الى التاريخ والسياسة ، نظرية علمية متناسقة ومنسجمة للغاية تبين كيف ينبثق ويتطور ، من شكل معين لنمط الحياة الاجتماعية ومن جراء نمو القوى المنتجة ، نمط آخر ، ارقى» ** .

٣ – الشروط الطبيعية والتاريخية للانتاج

يسترشد الانسان فى نشاطه بأهداف معينة ويختار سبـلا ملموسة لبلوغها . والسعى الى تلبية حاجاته المادية والروحيـة يشكل ، بالدرجة الاولى ، الاساس الموضوعى ، اى غير المتوقـف على ارادته ووعيه ، لنشاطه الهادف . ويشكل الانتاج الاجتماعى الوسيلة المادية لتلبية حاجات الانسان .

* لينين . من هم «اصدقاء الشعب» . . .

** لينين . مصادر الماركسية الثلاثة واقسامها المكونة الثلاثة .

الانتاج الاجتماعى يمثل عملية دائمة للتفاعل بين البشر والطبيعة بواسطة وسائل العمل التى يشغّلونها بجهودهم المشتركة على اساس تقسيم وتعاونية العمل الاجتماعى ، عملية تتحقق في اشكال محددة تاريخيا للعلاقات الاقتصادية التى تكون نتيجتها النهائية خلق قيم مادية وروحية للمجتمع . «ففى الانتاج يكتسب الفرد صفة موضوعية ، وفى الفرد يكتسب الشىء صفة ذاتية . . .» * . ذلك هو الشرط الضرورى والشكل المادى لنشاط وحياة المجتمع . ولما كان باستطاعة امة واحدة ان تبقى على قيد الحياة حتى بضعة اسابيع لو لم تمارس نشاطها الانتاجي الاجتماعى .

والانتاج الاجتماعى ممكن فقط فى ظل شروط معينة . وتعتبر شرطين طبيعيين للانتاج الاجتماعى البيئة الجغرافية وسكان البلد ؛ وشرطا تاريخيا ، اى من صنع الانسان ، وسائل العمل (التكنيك) التى يشكل استعمالها وتحسينها سمة خاصة من سمات النشاط البشرى .

ان البيئة الجغرافية ، بوصفها شرطا ضروريا ووسيلة عمل عامة ، تشكل فى الوقت نفسه ايضا الاساس الخاماتى للانتاج الاجتماعى . فلولا الموارد الخام ، التى يحصل عليها الانسان ابان معرفة واستخدام التنوع اللانهائى للبيئة الجغرافية ، لما كان بالامكان وجود اى اقتصاد - لا اجتماعى ، ولا فردى . فان الانسان ، بتفاعله مع البيئة الطبيعية ، لا يمارس فقط تأثيرا على المناخ والتربة ، والانهار والبحار وعالم النبات والحيوان ، وتضاريس الارض ، والمطمورات الطبيعية النافعة ، وطبقة الهواء ، والفضاء ، الخ ، بل انه هو نفسه يشعر بتأثيرها الدائم عليه .

ان دراسة تفاعل الانسان مع البيئة الجغرافية المحيطة به ومع البيئة الاصطناعية التى يخلقها تشكل موضوعا لفرع خاص من فروع علم الاجتماع - فرع الايكولوجيا الاجتماعية .

والنظريات التى تعتبر البيئة الجغرافية القوة المحركة الرئيسية للتطور الاجتماعى ، تندرج فى عداد مذاهب الحتمية الجغرافية ، اما النظريات ، التى تضفى على البيئة الجغرافية المغيِّرة بصورة

---

* من تركة ماركس المخطوطة .

مصطنعة من جانب الانسان اهمية محدّدة فى تطور المجتمع ، فقد اطلقت عليها تسمية مذاهب الحتمية الاجتماعية الايكولوجية .

طرحت نظرية الحتمية الجغرافية فى حينه بمثابة تفسير شامل للتطور الاجتماعي . وكانت فى مؤلفات مونتسكيو وبوكل وكوفاليفسكى تحتوى على عناصر ايجابية - محاولات تفسير التطور الاجتماعى انطلاقا من الشروط المادية (رغم انها شروط غير محدّدة) : البيئة الجغرافية ، المناخ ، الخ .

وفى اواخر القرن التاسع عشر - اوائل القرن العشرين كانت نظرية الحتمية الجغرافية بمثابة اساس نظرى لمختلف النظريات الجيوسياسية العدوانية التى تسلحت بها الفاشية والرجعية .

وتؤكد نظرية الحتمية الايكولوجية ، بشخص ممثليها (بارك ، هولى ، دونكان ، وغيرهم) ، على ان السمة المميزة لدراسة الايكولوجيا الاجتماعية هى المذهب الذى يعتبر تكيف الانسان مع بيئته الطبيعية عملية للتطور الاجتماعى . ويضع انصار الحتمية الايكولوجية نظاما ايكولوجيا واقتصاديا وسياسيا واخلاقيا فى هيئة درجات ارتقاء وكأنها تؤلف نوعا من الهرم يشكل اساسه النظام الايكولوجى وقمته النظام الاخلاقى او المجتمع .

وتمارس مذاهب الحتمية الاجتماعية الايكولوجية فى الوقت الحاضر تأثيرا اكبر بكثير من تأثير نظرية الحتمية الجغرافية القديمة الطراز . فاذا كان علماء الاجتماع البرجوازيون يضعون النظام الايكولوجى فى «اساس الهرم» فقد اصبحت تطرح كاساس للتاريخ وكقوته المحركة لا علاقات الانتاج والتوزيع فى تشكيلة اجتماعية معينة بل التوازن بين المجتمع والبيئة بصرف النظر عن التشكيلات والانظمة الاجتماعية . ومن هنا تنطلق اكثر التشخيصات اكفهرارا لمذهب المستقبلية البرجوازى عن الكارثة الايكولوجية المحتمة على البشرية (النضوب التام لموارد الخامات الطبيعية ، تآكل التربة ، فناء الغطاء الاخضر ، تلوث الماء والهواء) . وتطرح نظرية الحتمية الايكولوجية تناسبا تجريديا الى اقصى حد هو «الطبيعة على العموم - المجتمع (البشرية) على العموم» بدلا من المسألة الواقعية بشأن المسؤولية الاجتماعية عن انتهاك التوازن الايكولوجى من جانب نظام اجتماعى معين واسلوب انتاج معين ، اى البرجوازية الاحتكارية والنظام الرأسمالى للاقتصاد .

لاجل تشغيل الانتاج الاجتماعى تلزم مجموعة معينة من الناس . وتعداد السكان والوتائر المتفاوتة لتكاثرهم يمكـــن ان تعجل او تبطىء تطور هذا البلد او ذاك ، هذه المنطقة او تلك .

يشكل الترابط بيـــن العمليات الاجتماعيـــة والعمليـــات الديموغرافية ميدان دراسة الديموغرافيا الاجتماعية . والنظريات ، التى تعتبر تعداد السكـــان القوة المحركة الرئيسية للعمليـــة الاجتماعية ، هى نظريات الحتمية الديموغرافية . وقـــد وجدت الحتمية الديموغرافية تعبيرا معينـــا لهـــا فى مؤلفات زيميـــل وويبير وشبانغلر وغيرهم من علماء الاجتماع الغربيين . والاحكام الاساسية للحتمية الديموغرافية صاغها شبانغلر الذى اكد على ان ازدياد كثافة السكان (فى حدود معينة) يسفر عن ظهور تغيرات ميكانيكية تساعد على ازدياد الدورة . وغالبا ما يستحث ازدياد كثافة السكان هذا ، حسب شبانغلر ، تحسين طرق المواصلات ، واستخدام الرأسمال الاجتماعى الاقتصادى والمصروفات الاضافيـة استخداما اكثر فائدة ، وتخفيض نفقات النقل والتوزيع ، وبالدرجة الاولى تكثيف تخصص وتقسيم العمل .

والامر المميز للحتمية الديموغرافية هو ايضا نقيصة احادية الطرف ، احادية الجانب ، واستبدال السبب بالنتيجة ، وهى النقيصة الملازمة لطبيعة الحتمية الاجتماعية الايكولوجية . فتكاثر السكـــان المنفلت من عقاله وغير المضبوط (الانفجار السكانى) فى ظـــل محدودية موارد التغذية يصوره علماء الاجتماع البرجوازيون على انه حتمية قدرية بالنسبة للبشرية ، بحيث ان كثافة البشرية ، بحكم هذه الحتمية ستبلغ ، فى القرون القريبة القادمة ، بضعة اشخاص على متر مربع واحد مـــن اليابسة . ان علماء الاجتماع غيـــر الماركسيين يتجاهلون واقع ان القانونيات الديموغرافية مشتقـــة من القانونيات الاجتماعية الاقتصادية ، وان كل اسلوب للانتاج يلازمه قانون لتعداد السكان خاص به .

تندرج فى الشروط التاريخية لنشاط المجتمـــع ، بالدرجة الاولى ، وسائل العمل . ان وسائل العمل ، اى ادوات العمـــل وظروفه المادية ، هى مجموع الاشياء التى يصنعها الانسان والتى يضعها بين نفسه وموضوع العمـــل والتى تشكل بالنسبة لـــه موصلا لتأثيره على موضوع العمل .

ان تقديس دور ومكان التكنيك فى التطور الاجتماعى ، وهو امر مميز للفلسفـــة الاجتماعية وفلسفـــة التاريخ غير الماركسيتين المعاصرتين ، يشكل الاساس النظرى للحتمية التكنولوجية . فان اوغبورن وكوتريـــل وبيل وغيرهـــم من علماء الاجتماع الغربيين يعتبرون ان التكنولوجيا والعلم هما فى عصرنا الحالى المحـركان العظيمان الرئيسيان للتغير الاجتماعى .

ان الحتمية التكنولوجية تبالغ كذلك ، من طرف واحد ، بأهمية احد شروط الانتاج الاجتماعى – التكنيك (رغم انه الشرط الاكثر اهمية) . فهى تأخذ التكنيك والعلم بصورة منعزلة ، كقيمة قائـــة بذاتها ، بصورة مستقلة عن استخدامها الاجتماعى ، بغض النظر عن تلك التشكيلة الاجتماعية التى يتطور فيها العلم والتكنيك . وبحكم هذا المنطق فان التكنيك يعين بذاته درجة تطور المجتمع وكل العملية الروحية الاجتماعية بوجه عام . ونتيجة لذلك فـــان البلدان الاكثر تطورا من الناحية التكنيكية (ما يسمى «المجتمع ما بعد الصناعى») هى ذروة التقدم الاجتماعى . ان نظرية الحتميـة التكنولوجية تتميز بالنزعة الميكانيكية ، وبالموقف غير الديالكتيكى من المجتمع – فهى تستخلص التحولات الاجتماعية الكبرى من الثورة العلمية التكنيكية مباشرة . وبالفعل توجد بين التغيرات التكنيكية والاجتماعيـــة تبعية اكثر تعقيدا ، ولكنهـــا ليست تبعية مباشرة ووحيدة المعنى الى هذا الحد ، يعبّر عنها بواسطة العلاقـــــات الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية والسياسية للتشكيلة الاجتماعية المعنية ، التى يمكن اما ان تكبح واما ان تعجل تأثير التغيـرات التكنيكية على المجتمع .

العمل هو الشرط الاساسى للنشاط الحيوى للمجتمـــــع . وتفاعل الانسان مع الطبيعة بواسطة وسائل وادوات الانتاج يكوّن عملية العمل . وعملية العمل هى نشاط الانسان الهادف الى خلق القيم المادية والروحية و«الاستئثار بما تقدمه الطبيعة لاجل الحاجات البشرية ، الشرط العام لتبادل الاشياء بين الانسان والطبيعة هو الشرط الطبيعى ابدا للحياة البشرية» * . وابان النشـــاط العملى يدخل الناس ، بحكم الضرورة الموضوعية ، فى علاقات معينة مـع الطبيعة ومع بعضهم البعض . ان المجتمع البشرى يمثل ، من هذه

* ماركس . رأس المال .

الزاوية ، جزءا لا يتجزأ من الطبيعة يتفاعل تفاعلا دائما مع الطبيعة .
عناصر العمل البسيطة هي : موضوع العمل ووسائل العمل ، والعمل نفسه ، اى النشاط الهادف من جانب الانسان ، والمعتمد على منظومة المعارف العلمية ، الذى يجرى بواسطته تحويل موضوع العمل وصنع ادوات العمل وتشغيل الانتاج المعاصر .
ان اى موضوع من مواضيع العالم المحيط بالانسان ، يمارس الانسان تأثيره فيه بواسطة العمل بهدف الحصول على نتيجة مرسومة سلفا ، يُدعى موضوع العمل . ووسائل العمل الميكانيكية ، اى منظومة عظم وعصب الانتاج ، تدعى تكنيك الانتاج .
ان تكنيك الانتاج هو مجموعة وسائل العمل التى يصنعها الانسان على اساس معرفة صفات وقوانين الطبيعة لاجل تلبية حاجات مادية وروحية معينة ، مجموعة وسائل العمل الموجودة فى نظام تاريخى ملموس للانتاج الاجتماعى . والتكنيك هو القوة المنتجة المادية لدى المجتمع .
وموضوع العمل ووسائل العمل تؤلف ، بمجموعها ، وسائل الانتاج .
ومنظومة المعارف العلمية ، او العلم ، المتجسدة فى وسائل العمل التكنيكية والمادية ، تنخرط مباشرة فى عملية العمل المعاصرة بوصفها عنصرا مركبا ضروريا . وقد ارسى بداية انخراط العلم فى عملية الانتاج مباشرة الانتقال الى الانتاج الآلى . «ان وسيلة العمل ، بوصفها آلة ، تكتسب ذلك الشكل المادى للوجود ، الذى يستوجب استبدال القوة البشرية بقوى الطبيعة واستبدال الطرائق الرتيبة التجريبية بالاستخدام الواعى للعلوم الطبيعية» * .
ان القفزة النوعية فى منظومة الوسائل التكنيكية والمعارف العلمية ، المدرجة مباشرة فى عملية الانتاج الاجتماعى ، تعنى حلول عصر الثورة العلمية التكنيكية . وكان استبدال عمل الانسان بعمل الآلات نقطة انطلاق الثورة العلمية التكنيكية فى القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر . لقد كانت الثورة العلمية التكنيكية فى هذه الحقبة تسير فى خط استبدال بعض وظائف الانسان الذهنية (المنطقية ، الحسابية ، الرقابية) بعمل الآلة .
ان الانسان بالذات يعتبر الحامل الرئيسى لعملية العمل .

* ماركس . راس المال .

فالانسان ، بـ«انعاشه» التكنيك ، يشعر بتأثيره الدائم عليه .

هكذا استتبعت الثورة العلمية التكنيكية لاواسط القرن العشرين ، بوصفها موضوعا للنشاط الابداعى من جانب الانسان ، تغيرا نوعيا جوهريا فى ظروف نشاطه الحيوى ودوره ومكانه فى نظام الانتاج المعاصر والاشكال الاجتماعية لعمله ولنمط حياته .

والانسان ، اذ يتغير تحت تاثير الثورة العلمية التكنيكية المباشر ، يتحول الى قوة انتاجية جديدة اشد عزما ويمارس ، بدوره ، تاثيرا ثوريا جديدا على تطور وسائل العمل والعلم .

ان التكنيك والعلم هما بمثابة معيار لتطور قوة العمل البشرية . وبالاضافة الى ذلك يعتبر التكنيك مؤشرا ايضا لتلك العلاقات الاجتماعية التى يجرى العمل فى ظلها . وقد أشار ماركس فى هذا الصدد بقوله : «ان البقايا الاثرية لوسائل العمل تتسم ، بالنسبة لدراسة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، بنفس تلك الاهمية التى يتسم بها تركيب بقايا العظام بالنسبة لدراسة تنظيم انواع الحيوانات المندثرة» * . وفى كتاب «بؤس الفلسفة» يستخلص ماركس الاستنتاج التالى : «الطاحونة اليدوية تعطيكم مجتمعا على رأسه اقطاعى ، والطاحونة البخارية تعطيكم مجتمعا على رأسه رأسمالى صناعى» * * .

٤ – المجتمع كمقولة اساسية لعلم الاجتماع

فى الادب السوسيولوجى المعاصر غير الماركسى يمكن ، بصورة مصطلحة للغاية ، فرز اربعة مواقف من تحديد مفهوم المجتمع .

اولا ، يُقصد بالمجتمع مجموعة العلاقات بين الناس . يقول العالم الاجتماعى الاميركى دايفيس : «ان المجتمع برمته يمكن ، فى آخر المطاف ، تصوره كنسيج عنكبوت رقيق من المشاعر او المقاصد بين الافراد . وكل انسان معين يمكن تصوره جالسا فى وسط النسيج الذى حبكه لنفسه ومرتبطا مباشرة بعدد غير كبير

* ماركس . رأس المال .
* * ماركس . بؤس الفلسفة .

من الناس ، وبالعالم اجمع بصورة غير مباشرة» * . ومفهـــوم «العلاقات» ، الذى يستخدمه علماء الاجتماع فى اوروبا الغربية ، يرتدى مغزى مغايرا تماما لما فى علم الاجتماع الماركسى . فهـو يعنى فى علم الاجتماع الغربى العلاقات المباشرة بين الافـراد ، روابطهم وتفاعلاتهم المتبادلة . وفى هذا المذهب يفهم المجتمـع على انه «نسيج عنكبوت» لامثال هذه العلاقات المتبادلة بين الناس يتغير ويتحور بفعل المقاصد الذاتية . ذلك مذهب مثالى تجلى بأوضح تعبير له فى نظرية زيمّيل التى زاولت تأثيرا جوهريا على علـم الاجتماع غير الماركسى . يقول زيميل : «. . . ان المجتمع بوجه عام هو عبارة عن تفاعل بين الافراد . والتفاعل ينشأ دائما بنتيجة اهواء معينة او لاجل اهداف معينة . فان الغرائـــز الشهوانية ، والاهتمام بالاعمال ، والدوافع الدينية ، والدفاع او الهجـوم ، واللهو او تعاطى المشاريع ، والسعى لتقديم المساعدة وللتعلم ، والعديد من الدوافع الاخرى ايضا ، تحفز الانسان الـى التصرف لاجل انسان آخر ، مع انسان آخر ، ضد انسان آخر ، الى الجمع والتوفيق بين حالات داخلية ، اى الى ممارسة تأثيرات او قبولها . ان هذه التأثيرات المتبادلة تعنى انه من حاملين فرديين للدوافع والاهداف الحافزة تتكون وحدة ، يتكون «مجتمع»» * * .

ثانيا ، طبقا للتقليد الذى ارساه اوغست كونت يُعتبــر المجتمع اعم جماعة من البشر ، وهو يتطابق ، فى جوهر الامر ، مع مفهوم البشرية . فالمجتمع ، بمقتضى مذهب عالم الاجتمـاع الاميركى فلوريان زنانتسكى ، هو منظومة من الجماعات المتقاطعة التى هى بمثابة ضروب لجماعة مهيمنة واحدة . فاذا كان طـراز العلاقات يعتبر ، فى اوصاف المجموعة الاولى ، الشىء الجوهرى فى تحديد المجتمع ، فان الجماعات البشرية والافراد يعتبرون الشىء الجوهرى فى اوصاف المجموعة الثانية .

ثالثا ، ثمة مجموعة من تحديدات مفهوم «المجتمع» تقـول ان جوهر المجتمع يكمن فى منظومة المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية .

---

* علم الاجتماع الاميركى . آفاق ، مسائل ، طرائق . موسكو ، دار التقدم ، ١٩٧٢ ، ص ٦٢ .

* * زيميل . التخالط . مثال علم الاجتماع الخالص او الشكلي . البحوث السوسيولوجية ، ١٩٨٤ ، العدد ٢ ، ص ١٧٠-١٧١ .

فالمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية بالذات تضمن ثبات وديمومة العلاقات بين الناس وتنشىء بنية ثابتة للاشكال المتنوعة للحياة الجماعية ، التى يستحيل بدونها تأمين الحاجات ، وضمان عملية العمل الجماعى ، وتسوية النزاعات ، وتطوير الثقافة ، الخ . ان تحديدات هذا النوع يمكن تسميتها بتحديدات ذات طابع «تنظيمى» لانها ترى فى واقع وجود المؤسسات والتنظيمات السمات الجوهرية للمجتمع . فلولا وجود المؤسسات لما كان باستطاعة المجتمع ضمان ارتقائه اللاحق وتطوره الذاتى . ثم تنشىء مجتمعا كل جماعة بشرية منظمة بواسطة منظومة المؤسسات التى تعين ثبات المجتمع ومجال الجماعة . ان هذا المفهوم عن المجتمع غالبا ما يصادف فى مؤلفات علماء الاثنولوجيا الذين يصادفون فى ابحاثهم جماعات صغيرة بدائية ويعتبرون ان مصطلح «المجتمع» يمكن استخدامه اذا كانت هذه الجماعات تعيش وتعمل بصورة مشتركة لمدة طويلة من الزمن لكى تتنظم وتكون مفهومة كوحدة اجتماعية ذات حجم معين .

واخيرا ، يُحدَّد المجتمع فى بعض المذاهب بانه «وسيلة لوجود الانسان» . فالمجتمع ، حسب هذه المذاهب ، هو عامل اولي بالنسبة لـ«الطبيعة البشرية» ، وهو ليس نتيجة لـ«اتفاق اجتماعى» كما كان يتصور المجتمع المفكرون الاجتماعيون للقرن الثامن عشر (جان جاك روسو وغيره) . فالانسان موجود فقط كعنصر للمجتمع ، الا انه ، كشخص منفرد ، يعتبر تجريدا (اوغست كونت) .

وفيما بعد ، اقتبس علم الاجتماع الفينومينولوجى (الظواهرى) وطوّر فكرة مفهوم المجتمع كوسيلة لوجود الانسان . ان علم الاجتماع الفينومينولوجى يعتبر ان لدى الانسان نوعان اساسيان للوجود : الفردى والاجتماعى . وهذا يعنى انه ليس جميع الخصائص الفردية تقتصر على الحياة الاجتماعية . ان هذا المذهب الاجتماعى الفينومينولوجى متطور بشكل واسع فى الوقت الحاضر ، وهو موضع مناقشات فى علم الاجتماع الاوروبى الغربى .

يعتبر المجتمع فى نظرية المادية التاريخية منظومة ثابتة نسبيا ، تحددت ابان التطور التاريخى ، للروابط والعلاقات الاجتماعية بين جماعات كبيرة من الناس ، مسندة بقوة القانون والعادات والتقاليد الخ ، وقائمة على اسلوب معين للانتاج وتشكل درجة في التطور التقدمي للبشرية .

ان هذا التحديد للمجتمع يعبر سواء عن الخاصية النوعية للشكل الاجتماعى لحركة المادة بالقياس الى الطبيعة ، ام عن الميزة النوعية لمختلف درجاته القائمة على طراز معين لاسلوب الانتاج .

اسلوب الانتاج ودوره فى بنية المجتمع . ان الناس ووسائل الانتاج يؤلفون ، بمجموعهم ، القوى المنتجة للمجتمع . وفى العصر الراهن يغدو العلم قوة منتجة مباشرة ، بوصفه اساس صنع وتحويل موضوع وادوات العمل من جانب الانسان . ان قوى المجتمع المنتجة هى الجزء الاكثر ثورية والاكثر دينامية والمتغير على الدوام ، من اجزاء الانتاج الاجتماعى .

ان التفاعل بين الانسان والتكنيك ابان العمل يتحقق ضمن نظام معين من علاقات الانتاج ، اى العلاقات بين الناس التى تتكون ابان نشاطهم العملى . فعلاقات الانتاج هى الناحية الضرورية للانتاج الاجتماعى . فليس بوسع الناس ان ينتجوا دون ان يجتمعوا فى شكل معين لاجل النشاط المشترك وتبادل النشاط فيما بينهم . «ومن اجل ان ينتجوا يدخل الناس بعضهم مع بعض فى صلات وعلاقات معينة ، ولا يتم تأثيرهم فى الطبيعة ، اى لا يتم الانتاج ، الا فى حدود هذه الصلات والعلاقات الاجتماعية» * .

علاقات الانتاج هى علاقات تكنيكية واقتصادية واجتماعية .

تتميز الناحية التكنيكية لعلاقات الانتاج باشكال تنظيم العمل الاجتماعى . وتندرج فى ذلك العلاقات المتبادلة بين الناس وتوزعهم ابان العمل ، وتقسيم العمل البشرى فى العملية المباشرة للانتاج وشكل تعاونه ، والتقسيم العام (حسب مجالات الانتاج) ، والتقسيم الخاص (حسب فروع الانتاج) ، والتقسيم الفردى (فى المؤسسة الانتاجية) للعمل الاجتماعى . وبقدر نمو تطبيق العلم على الانتاج يغدو تقسيم العمل فى المؤسسة الانتاجية ، كما يشير ماركس ، تقسيما «تكنيكيا بحتا» . ان الناحية التكنيكية لعلاقات الانتاج هى الشكل المباشر لوجود القوى المنتجة نفسها .

الناحية الاقتصادية لعلاقات الانتاج هى ذلك الاسلوب «الذى ينتج به الناس فى مجتمع معين وسائل العيش ويتبادلون به المنتجات (ما دام يوجد تقسيم للعمل) . وعليه ، يندرج فى ذلك

* ماركس . العمل المأجور والرأسمال .

كل تكنيك الانتاج والنقل» * . كما يعين التكنيك اسلوب تبادل وتوزيع المنتجات «وبالتالى ، بعد انحلال النظام العشائرى ، يعين الانقسام الى طبقات ، وعلاقات السيادة والخضوع ، والدولة ، والسياسة ، والحق ، الخ . ثم ان مفهوم العلاقات الاقتصادية يشمل ايضا **الاساس الجغرافى** الذى تتطور عليه هذه العلاقات ، وبقايا درجات التطور الاقتصادى السابقة ، البقايا التى انتقلت عمليا من الماضى والتى لا تزال قائمة ، فى احيان كثيرة ، بفعل التقاليد فقط او بفعل vis inertiae (قوة الاستمرار) ، وكذلك ، طبعا ، البيئة الخارجية التى تحيط بهذا الشكل من اشكال المجتمع» * * .

ان العلاقات الاقتصادية هى الناحية الرئيسية والمحدِّدة لعلاقات الانتاج والانتاج الاجتماعى بوجه عام .

تكمن اعظم مأثرة قدمها ماركس لعلم الاجتماع فى انه «وضع مكان الفرق بين الهام وغير الهام الفرق بين البنية الاقتصادية للمجتمع ، بوصفها **المحتوى** ، وبين **الشكل** السياسى والفكرى : ان نفس مفهوم البنية الاقتصادية قد فسّر بكل دقة بدحض رأى علماء الاقتصاد السابقين الذين كانوا يرون قوانين الطبيعة هناك حيث توجد فقط قوانين النظام المميز ، المحدد تاريخيا ، لعلاقات الانتاج . فمكان تحليلات الذاتيين عن «المجتمع» بوجه عام ، هذه التحليلات العديمة المحتوى والتى لم تتخط حدود الطوباويات البرجوازية الصغيرة (اذ انه لم يجر ايضاح حتى امكانية تعميم مختلف الاوضاع الاجتماعية فى انواع مميزة للاجسام الاجتماعية) ، مكان ذلك تم طرح **استقصاء** اشكال محددة لتركيب المجتمع» * * * .

ان طابع البنية الاقتصادية لمجتمع معنى هو بمثابة اسلوب لترابط مختلف عناصر القوى المنتجة فى نظام فاعل واحد . «وايا كانت اشكال الانتاج الاجتماعية فان العمال ووسائل الانتاج يبقون دائما عوامل له . ولكن ، فى حال وجودهم فى حالة عزلة عن بعضهم البعض ، فان هذه واولئك لا يعتبرون عوامل له الا فى الاحتمال . فلكى يتم

---

* انجلس . رسالة الى بورغيوس بتاريخ ٢٥-١-١٨٩٤ .

* * المرجع السابق .

* * * لينين . مضمون الشعبية الاقتصادى وانتقادهـا فى كتاب السيد ستروفه .

الانتاج على العموم يجب عليهم ان يتحدوا . وذلك الطابع المميز والاسلوب الذى يتحقق به هذا الاتحاد يميزان مختلف العصور الاقتصادية للنظام الاجتماعي» * . ولهذا بالذات فان المجموعة المعينة للعلاقات الاقتصادية التى تطابق مستوى معينا للقوى المنتجة وطابعها ، تشكل اساس اسلوب انتاج المجتمع المعنى .

ان علاقات الانتاج الاقتصادية تعتبر الاساس المادى الموضوعى لانقسام المجتمع الى طبقات اجتماعية . فالطبقات الاجتماعية هى بمثابة الناحية الاجتماعية لعلاقات الانتاج .

الطبقات الاجتماعية هى «مجموعات كبيرة من الناس تمتاز بالمكان الذى تشغله فى نظام للانتاج الاجتماعى محدد تاريخيا ، بعلاقتها (التى يثبتها القانون فى معظم الاحيان) بوسائل الانتاج ، بدورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، وبالتالى بطرق الحصول على الثروات الاجتماعية وبمقدار حصتها من هذه الثروات» ** .

تؤلف علاقات الانتاج الاقتصادية البنية الاقتصادية او البنيان التحتى للمجتمع المعنى . والطبقات الاجتماعية واسلوب الروابط الذى تكوّن تاريخيا تؤلف اساس البنية الاجتماعية للمجتمع المعنى .

انبثقت الطبقات تاريخيا من اول تقسيم اجتماعى للعمل الى عمل جسدى وذهنى ، وزراعى وحرفى ، وتجارى وعسكرى ، ادى الى انحلال المشاعية العشائرية والى نشوء مجموعات (طوائف) اجتماعية منعزلة عن بعضها البعض ومتعادية فيما بينها ، للعسكريين الارستقراطيين ، والكهنة ، والتجار ، والحرفيين ، والفلاحين ، والعبيد ، والى تطور التناقضات الطبقية والتناحر الطبقى فى المجتمع .

يعرف التاريخ اسلوبين اساسيين للروابط بين الطبقات الاجتماعية : أ – السيادة والاضطهاد ؛ ب – التعاون والتعاضد الرفاقيان . اسلوب الروابط الاول يميز اطرزة المجتمع الاستغلالية ، والاسلوب الثانى يميز المجتمع الشيوعى (الاشتراكى) . النتيجة الاجتماعية لاسلوب الروابط الاول هى الصراع الطبقى الذى ينتهى باستبدال طراز مجتمع بطراز آخر

---

* ماركس . رأس المال .

** لينين . المبادرة الكبرى .

استبدالا ثوريا ؛ والنتيجة الاجتماعية للاسلوب الثانى هى القضاء على الفوارق الطبقية والانتقال الى المجتمع اللاطبقى – الشيوعية .

ان الانتاج الاجتماعى يتجلى ، بالتالى ، فى وحدة عضوية لناحيتين منه – ناحية عناصر العمل الشيئية ، التى تميز موقف الانسان من الطبيعة ، اى القوى المنتجة ، وناحية علاقات الانتاج ، التى تميز علاقات مجموعات كبيرة من الناس بوسائل الانتاج ، وبالتالى علاقات احداها بالاخرى . ووحدة الناحيتين الماديتين للانتاج الاجتماعى هذه تؤلف اسلوب الانتاج .

من الشكل المعين للانتاج المادى او لاسلوب الانتاج المعنى ، كما يشير ماركس ، «تنشأ ، اولا ، بنية محددة للمجتمع ، ثانيا ، موقف معين لدى الناس من الطبيعة . وان نظام دولتهم وتكوينهم الروحى يتحددان بهذا وذاك على السواء» * .

وسير فعل اسلوب الانتاج هو التفاعل بين العناصر المركبة له : الانتاج ، التوزيع ، التبادل والاستهلاك . ان جميع هذه العناصر «تؤلف اجزاء من الكل ، فوارق داخل الوحدة . فان الانتاج يسود سواء على نفسه بكل تناقضية تحديداته ام على الاجزاء الاخرى . ومنه تبدأ العملية من جديد فى كل مرة . . . وبديهى ان الانتاج فى **شكله الاحادى الجانب** يتحدد ، من جهته ، باجزاء اخرى . مثلا ، عندما تتسع السوق ، اى مجال التبادل ، تتزايد مقادير الانتاج ويصبح تمايزه اكثر عمقا . ومع تغير التوزيع يتغير الانتاج ، مثلا ، مع تركيز الرأسمال ، مع التوزع المتباين للسكان فى المدينة والقرية ، الخ . واخيرا ، كان حاجات الاستهلاك تحدد الانتاج . ويوجد تفاعل بين مختلف الاجزاء . ان ذلك يحدث فى كل وحدة عضوية» * * .

ان اسلوب الانتاج يحدد ، بالتالى ، لا طابع عمل الناس الجسدى والذهنى وحسب بل طابع كل نشاطهم الحيوى ايضا . «ان الاسلوب الذى ينتج به الناس وسائل العيش الضرورية لهم يتوقف قبل كل شىء على خواص وسائل العيش بالذات التى يجدونها جاهزة والتى يتعين تجديد انتاجها . واسلوب الانتاج هذا انما يجب النظر اليه ليس فقط من حيث انه يعنى تجديد انتاج وجود الافراد

* ماركس . رأس المال .

* * من تركة ماركس المخطوطة .

الجسدى . فهو ايضا ، بدرجة اكبر ، اسلوب معين لنشاط هؤلاء الافراد ، نوع معين لنشاطهم الحيوى ، **نمط معين لحياتهم**» * .

ان نشاط الناس الانتاجى يعين جميع اشكال نشاطهم الاخرى ، بما فيها ايضا اشكال العلاقات الاجتماعية والسياسية . «. . . ان افرادا معينين ، يمارسون بصورة معينة النشاط الانتاجى ، يدخلون فى علاقات اجتماعية وسياسية معينة . ولا بد للمشاهدة التجريبية ان تستوضح فى كل حالة بمفردها – بالاستناد الى التجربة وبدون اى تضليل وبدون اية محاولة للتأمل العقيم – الصلة بين البنية الاجتماعية والسياسية والانتاج . ان البنية الاجتماعية والدولة تنبثقان على الدوام من العملية الحيوية لافراد معينين ليسوا كما يمكن ان يبدوا فى تصورهم الذاتى او فى تصور الغير ، بل كما هم **فى الواقع** ، اى كما يتصرفون ، وينتجون ماديا ، وبالتالى ، كما يظهرون انفسهم فعلا فى اطار حدود مادية معينة لا تتوقف على مشيئتهم وفى حال توفر مقدمات وظروف وشروط» * .

«ان انتاج الافكار والتصورات والوعى يتشابك منذ البدء مع نشاط الناس المادى وتخالطهم المادى ، مع لغة الحياة الفعلية . وان تكوّن تصورات الناس وتفكيرهم وتخالطهم الروحى يشكل هنا نتيجة مباشرة ايضا لافعالهم المادية . والشىء نفسه يصح على انتاجهم الروحى ، وعلى كيفية تجليه فى لغة السياسة والقوانين والاخلاق والدين والميتافيزياء الخ لهذا الشعب او ذاك . ان الناس هم منتجو تصوراتهم وافكارهم الخ ، ولكن الكلام يتناول هنا الناس الفعليين ، الفاعلين ، المشروطين بتطور قواهم المنتجة تطورا معينا ، وبتخالط مناسب لهذا التطور ، بما فى ذلك ضمنا ابعد اشكال هذا التخالط» * * .

ان التفاعل الدياليكتيكى بين الناحيتين الماديتين لاسلوب انتاج معين واجزائه المركبة هو المصدر الداخلى لحركة هذا الاسلوب وتطوره الذاتى . فالتطور الذاتى لاسلوب الانتاج هو الشكل الاعلى لحركة العالم المادى ، اى الشكل الاجتماعى لحركة المادة . وتطور اسلوب الانتاج ، بوصفه عملية مادية ، هو القوة الرئيسية

---

* ماركس ، انجلس . الايديولوجيا الالمانية .

* * المرجع السابق .

والمحدّدة لتطور المجتمع . ومن فهم اسلوب الانتاج كقوة رئيسية ومحددة لتطور المجتمع ، من هذا بالذات ينطلق الفهم المـــادى للتاريخ .

ان الفوارق فى اساليب الانتاج تستوجب ، بدورها ، فوارق بين مختلف اطرزة المجتمع المتكونة تاريخيا . فهذا المجتمع او ذلك يتميز لا بما ينتجه بل بكيفية انتاجه وبكيفية توزيع وتبادل واستهلاك مواد الانتاج هذه ، اى يتميز بماهية اسلوب الانتــاج الذى يقوم عليه المجتمع .

فكما يكون اسلوب الانتاج كذلك يكون المجتمع . فاسلوب الانتاج العبودى يطابقه المجتمع العبودى ؛ واسلـــوب الانتاج الاقطاعى المجتمع الاقطاعى ؛ واسلوب الانتاج الرأسمالى المجتمع الرأسمالى ، وهلمجرا . ومستوى تطور القوى المنتجة واسلوب روابطها يشكلان اهم معيار للتقدم الاجتماعى .

ان نظريات مجتمع الاستهلاك الجماهيرى تولى الاهتمام الحاسم بالذات لما ينتجه المجتمع المعنى وليس لكيفية ما ينتجه (روستو ، ارون ، وغيرهما) . واصحاب هذه النظريات يضعون ميـــدان الاستهلاك فى المكان الاول بالقياس الى اسلوب الانتاج ، اسلوب صلة الناس بوسائل الانتاج . ان تصنيف المجتمع من حيث مقادير ونوعية استهلاك الخيرات يطمس مسألة : باى اسلوب وعلى اساس اية علاقات – استغلال او تعاون – يجرى انتاج هذه الخيرات . وهذا الضرب من السفسطة يقبـــع فى اساس نظريات الالتقـــاء ، نظريات التقارب «المحتوم» بين الرأسمالية والاشتراكية وتحولهما الى ما يدعى بالمجتمع ما بعد الصناعـــى او مجتمع الاستهـــلاك الواسع .

ان استبدال اسلوب الانتاج يعنى لا التغيير الجذرى للبنيـــة الاقتصادية والسياسية للمجتمع المعنى وحسب بل ايضا تغيير بنية ومحتوى علاقات الناس الايديولوجيـــة ومختلف المؤسســـات والتنظيمات الاجتماعية المطابقة لها ، اى يعنى انقلابا فى كل البنيان الفوقى الهائل للمجتمع .

فبنتيجة ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، مثلا ، حطم نشوء وتطور اسلوب الانتاج الاشتراكى فى روسيا اساس الملكية الخاصة الذى كان يرتكز عليه نظام السيادة والخضوع لمختلف الفئـــات

الاجتماعية فى المجتمع ، أن الطابع الاجتماعى لملكية وسائل الانتاج فى ظل الاشتراكية غيّر تغييرا جذريا العلاقات بين الناس فى عملية الانتاج ، كما غير اشكال توزيع الخيرات المادية . فان علاقة الناس المتساوية بوسائل الانتاج تجسدت بصورة ملموسة فى علاقات متبادلة جديدة بين الفئات الاجتماعية ، مشبعة بروح التعاون والتعاضد ، فى المبدأ الاجتماعى للتوزيع حسب العمل الذى يتجاوب تجاوبا جذريا مع مصالح شغيلة المجتمع الاشتراكى بأسرهم .

يؤلف اسلوب الانتاج البنيان التحتى الذى يرتفع فوقه البنيان الفوقى الذى يتألف من : أ - الافكار السياسية ، والحقوقية ، والفلسفية ، والاخلاقية ، والفنية ، والدينية ، ب - ما يطابقها من مؤسسات وتنظيمات اجتماعية . وترسو فى اساس المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية افكار الطبقة السائدة فى المجتمع . «. . . ان الطبقة التى تمثل قوة المجتمع **المادية** السائدة هى فى الوقت نفسه قوته **الروحية** السائدة» * .

تؤلف مجموعة العلاقات الايديولوجية بين الناس البنية الايديولوجية ، بينما تؤلف مجموعة المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية البنية السياسية للمجتمع المعنى .

والتفاعل بين النواحى الاساسية لنشاط المجتمع - الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، الايديولوجية - يشكل الوجود الاجتماعى او وجود المجتمع ، اى عملية تطور المجتمع الخاضعة لقوانين . ان الوجود الاجتماعى او التفاعل العضوى بين جميع نواحى نشاط المجتمع تحدد الوعى الاجتماعى للناس الذى يتجلى فى اشكال مختلفة .

الوعى الاجتماعى هو مجموعة الآراء والتصورات والمبادىء والميزات النفسية وظواهر الثقافة الروحية ، الخ ، المميزة لاعضاء المجتمع وطبقاته ، انه مجموعة الافكار والآراء والنظريات الاجتماعية التى تعكس شروط الحياة المادية للتشكيلة الاجتماعية المعنية ، اى تعكس الوجود الاجتماعى القائم . ان الوعى الاجتماعى واشكاله تنشأ على اساس حاجات معينة للمجتمع ، لطبقاته ، وللصراع

---

* ماركس ، انجلس . الايديولوجيا الالمانية .

الطبقى ، وتضطلع بوظائف اجتماعية محددة ؛ وأهم وظيفة بينها هى توحيد وتنظيم الجماهير لاجل ترسيخ او تغيير الاشكال القائمة للتنظيم الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية .

ان اسلوب الانتاج لا يقتصر على انتاج الاشياء او القيم المادية للمجتمع . فبالاضافة الى انتاج الاشياء يتضمن مفهوم اسلوب الانتاج انتاج (اعادة انتاج) الحياة الاجتماعية بوجه عام . وهذا يعنى :

اولا ، انتاج الوجود الاجتماعى ، نمط ونوعية حياة الناس ؛

ثانيا ، انتاج الافكار او الانتاج الروحى ؛

ثالثا ، انتاج الناس ككائنات اجتماعية ، اى يتحلون بصفات اجتماعية محددة ؛

رابعا ، انتاج (او اعادة انتاج) كل منظومة العلاقات الاجتماعية ؛

خامسا ، انتاج اشكال التخالط ، اى الاساليب التى يتخالط بها الناس فيما بينهم .

اسلوب الانتاج والشكيلة الاجتماعية . ان فرز اسلوب الانتاج كقوة رئيسية ومحدّدة فى بنية المجتمع لا يعنى مطابقته مع التشكيلة الاجتماعية . ان مطابقة اسلوب الانتاج مع التشكيلة الاجتماعية تضيّق ، فى رأينا ، محتوى مفهوم التشكيلة الاجتماعية .

ان تحليل اسلوب الانتاج المحدّد تاريخيا يتيح التقاط تكرارية الظواهر الاجتماعية خلف التنوع الخارجى لاشكال بنيانها الفوقى ، وفرز اطرزة المجتمع المحددة تاريخيا ، الامر الذى يشكل بالذات حجر الزاوية فى الفهم العلمى للمجتمع بوصفه كلا واحدا يتطور بصورة طبيعية وتاريخية . وقد كتب ماركس : «**ان علاقات الانتاج تشكل ، بمجموعها ، ما يسمى العلاقات الاجتماعية ، المجتمع** ، تشكل مجتمعا **فى مرحلة معينة من التطور التاريخى** ، مجتمعا مميزا ، معينا . فان المجتمع القديم ، والمجتمع الاقطاعى ، والمجتمع البرجوازى هى مجموعات من علاقات الانتاج ، كل مجموعة منها تميز فى الوقت نفسه مرحلة خاصة من مراحل التطور التاريخى للبشرية» * .

ان التصنيف التاريخى للتطور الاجتماعى ، الذى وضعه كارل

* ماركس . العمل الماجور والرأسمال .

ماركس ، يتيح فرز مراحل الارتقاء الاجتماعى للبشرية ، ودراسة الاحداث التاريخية من زاوية تشكيلة اجتماعية تاريخية محددة . وان تكرارية الظواهر الاجتماعية ، مطبقة على هذه المراحل الفردية او تلك من تطور الانتاج الاجتماعى ، تثبت ذلك الشىء المشترك الذى يميز اوضاع بلدان مختلفة . وهكذا يجرى استشفاف وحدة وتفاعل الظواهر الاجتماعية ضمن اطار تشكيلة اجتماعية معينة .

ان ادراك المجتمع بوصفه نسقا طبيعيا تاريخيا ، ذاتى التحديد وذاتى الحركة وذاتى الضبط ، يشكل المحتوى الاساسى لمفهوم التشكيلة الاجتماعية . وفقط ضمن الاطارات التاريخية للتشكيلات الاجتماعية يمكن ان تفهم قوانين تطور وعمل المجتمع (مثلا ، الترابط بين الاقتصاد والسياسة ، والسياسة والايديولوجيا ، والبنيان التحتى والبنيان الفوقى ، وما شابه) .

التشكيلة الاجتماعية هى وحدة متكونة تاريخيا لمختلف نواحى حياة ونشاط المجتمع (الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، الايديولوجية) ، التى يجرى التفاعل فيما بينها وفق قوانين موضوعية اى لا تتوقف على ارادة ووعى الناس . انها الشكل التاريخى الملموس لوجود المجتمع فى مرحلة معينة من تطوره ، الذى يفترض وجود طابع ومستوى معينين لتطور القوى المنتجة وطابع معين لعلاقات الانتاج .

لقد كان الماركسيون الاوائل فى تاريخ الفكر الاجتماعى السياسى الذين اخذوا ينظرون الى المجتمع لا بوجه عام بل الى اطوار محددة تاريخيا من تطوره — التشكيلات الاجتماعية التى تشترط تطورها وعملها لا ناحية واحدة ما من نواحيه بل الترابط الديالكتيكى لجميع نواحيه ، منوهين لدى ذلك بالدور المحدد للعامل المادى فى العملية الاجتماعية . ان التشكيلة الاجتماعية هى المقولة الاساسية لعلم الاجتماع . فهى تتيح امكانية تحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية من زاوية مكانها ودورها فى المنظومة الكلية لروابط وعلاقات المجتمع .

وهذا المفهوم يشمل بالدرجة الاولى الطراز المعين للمجتمع الذى يتجلى فى عملية ارتقاء البشرية التاريخى كجسم اجتماعى مميز يعمل ويتطور وفق قوانين خاصة به على اساس اسلوب انتاج معنى .

اسلوب الانتاج هو العنصر الاهم (او ، بكلام آخر ، الاستراتيجى) فى بنية التشكيلة الاجتماعية . غير انه تدخل فى بنية التشكيلة

الاجتماعية عناصر اخرى ايضا هى الانـــواع الاجتماعية والسياسية والايديولوجية وغيرها للعلاقات الاجتماعية التى يُعتبر حاملين ماديين لها اناس فعليون منضمون الى جماعات اجتماعية مختلفة على اساس وظائف مشتركة «لا يمكن ان يستغنى عنها» * المجتمع .

ان التفاعل بين مختلف هذه الجماعات الاجتماعية من الناس او نشاطها فى مختلف ميادين الحياة الاجتماعية – الانتاجى ، الاقتصادى ، الاجتماعى ، السياسى ، الايديولوجى – يضفيان على تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، فى ظل الاهمية الحاسمة فى نهاية المطاف لاسلوب الانتاج ، طابع عملية تاريخية طبيعية . «خذوا درجة معينة من تطور القوى المنتجة للناس فتحصلون على شكل معين للتبادل [commerce] والاستهلاك . خذوا درجة معينة من تطور الانتـــاج والتبادل والاستهلاك فتحصلون على نظام اجتماعى معين ، على تنظيم معين للاسرة والشرائح او الطبقات ، اى باختصار ، على مجتمع مدنى معين . خذوا مجتمعا مدنيا معينا فتحصلون على نظـام سياسى معين ليس سوى التعبير الرسمى عن المجتمع المدنى» ** .

ان كل تشكيلة اجتماعية تمثل بحد ذاتها نظاما ديناميا معقدا ، اى حالة نوعية معينة يشترطها اسلوب خاص للترابط والتفاعل بين العناصر التى يتألف منها ، اسلوب يحدد فى الوقت نفسه وظائف ودور ومكان كل عنصر على حدة فى الحفاظ على التشكيلة الاجتماعية المعنية كوحدة قائمة بذاتها . وبما ان العوامل ، التى تثير التغييرات وتحدد اتجاه هذه التغييرات ، تشغل المكان الرئيسى فى هذا النظام فان هذا النظام يُدعى نظاما ديناميا .

ان عمل وتطور كل تشكيلة اجتماعية معنية ، بوصفها نظامـــا ديناميا معقدا ، يتحققان على القاعدة العامة لاسلوب الانتاج عن طريق التفاعل بين نواحيـــه الاقتصادية والاجتماعيـــة والسياسيـــة والايديولوجية .

والنواحى الاقتصادية والاجتماعيـــة والسياسية والايديولوجية للتشكيلة الاجتماعية المعنية ، بوصفها عناصر مركبة لهذه التشكيلة ، هى بمثابة انساق فرعية لها اذ انها تتضمن ، بدورهـــا ، عناصر

---

* انجلس . رسالة الى شميدت بتاريخ ٢٧-١٠-١٨٩٠ .

** ماركس . رسالة الى آنينكوف بتاريخ ٢٨-١٢-١٨٤٦ .

متباينة النوعية : اشكال الملكية ، الطبقات الاجتماعية ، المؤسسات الاجتماعية ، اشكال الوعى الاجتماعى ، الخ .

وكل تشكيلة اجتماعية فى كل مجتمع ملموس هى بمثابة جسم (كيان) اجتماعى مميز . وهذا يعنى ان عمل وتطور هذا الجسم الاجتماعى تحددهما سواء القوانين العامة للتشكيلة الاجتماعية المعنية بوجه عام التى تعيّن الخط العام لتطورها الاجتماعى ، ام العدد الذى لا يحصى من القوانين الخاصة التى تتمخض عنها مختلف العوامل والظروف التاريخية المميزة لمجتمع ملموس معين .

وتندرج فى عداد اهم العوامل والظروف ، التى تولّد هذه القوانين ، الخصائص التاريخية للبلد المعنى ومستوى تطور الرأسمالية ، مثلا ، فى هذا البلد ؛ ودرجة تنظيم ووحدة الطبقة التى تناضل فى سبيل السلطة ، الخ وهلمجرا . ويضطلع بدور كبير وجود شخصيات قوية قادرة على فهم حاجات التطور الاجتماعى وايصال هذا الفهم الى طبقتها والجماهير الشعبية العريضة ، وتعيين وسائل تلبية هذه المطالب ، وتنظيم الجماهير لاجل تحقيق التغيرات الاجتماعية الناضجة . ان الشخصيات القوية توجد فى تبعية للميدان الاجتماعى الاقتصادى . الا انها تعتبر شخصيات قوية وبارزة بقدر ما تكون ممنوحة من الطبيعة مراسا قويا خاصا وقدرة على الابداع المستقل ، الاصيل . ان جميع هذه العوامل والكثير غيرها تمارس تأثيرا كبيرا على التشكيلات الاجتماعية المعنية فى الظروف الملموسة للمجتمع المعنى المأخوذ كجسم اجتماعى مميز .

ولكن الامر الرئيسى فى نظرية ماركس عن التشكيلات ليس السمات الخاصة لوجود التشكيلة الاجتماعية فى ظروف ملموسة معينة (التى لا ننفى اهميتها) بل ذلك الامر الذى يميز تشكيلة اجتماعية عن تشكيلة اخرى فى الاساس والجوهر .

ان كل تشكيلة اجتماعية تختلف عن جميع التشكيلات السابقة لها بطابع عناصرها واساليب روابطها فيما بينها .

فالنظام الاجتماعى الرأسمالى يتصف : أ - بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج والشكل الخاص للتوزيع ؛ ب - بوجود طبقة المالكين (الرأسماليين) وطبقة العمال الاجراء (البروليتاريين) ؛ وعلى التوالى : بالايديولوجيا البرجوازية والايديولوجيا البروليتارية ؛ بالمؤسسات السياسية البرجوازية التى تعبر عن آراء ومصالح الرأسماليين وتهدف

الى الحفاظ على النظام القانونى البرجوازى وتدعيمـــه . ان اسلوب ترابط هذه العناصر فى نظام هو الاستغلال والسيادة والاضطهاد .
والنظام الاجتماعى الاشتراكى يتصف : أ – بالملكية الاجتماعية (ملكية الدولة والمجموعـات) لوسائل الانتـــاج والشكل الاجتماعى للتوزيـع ؛ ب – بالمجموعات الطبقيـــة والاجتماعية – العمـــال ، الكولخوزيين ، المثقفين .
ان الانســاق الفرعية الاقتصاديـــة والاجتماعية والسياسيـــة والايديولوجية للتشكيلة الاجتماعية المعنية توجد فى روابط خاصة فيما بينهـــا . وكل واحدة من هذه النواحى للتشكيلة الاجتماعيـة المعنية تعتبر ، بدورها ، بنية اى مجموعة كاملـة لعناصر مترابطة فيما بينها بشكل مميز : اساليب الترابط بين مختلف اشكال الملكية والطبقات ومعاهد واشكال الوعى الاجتماعى .
والانساق الفرعية (البُنى) للتشكيلة الاجتماعية تشكـل تبعية تدرجية يكون فيها النسق الفرعى الاقتصادى ، فى آخر المطاف ، النسق الحاسم ، بينمـــا تكون الانساق الاجتماعيـــة والسياسية وايديولوجية بنى متفرعة منه .
اتاح ادراج مفهوم التشكيلة الاجتماعية فى علم الاجتماع «اعتبار التطور الاجتماعى عملية طبيعية تاريخية . . .» * .
ومن وجهة نظر علـــم الاجتماع الذاتى ، كمـــا اشار لينين ، «. . . لا يمكن اطلاقا اعتبار تطور المجتمع عملية طبيعية تاريخية . . . وعلاوة على ذلك ، لا يمكن ان ترد حتى مسألـة التطور ، بل فقط مسألة مختلف الانحرافات عن «المرغوب فيه» ، مسألة «العيوب» التى ظهرت فى التاريخ من جراء . . . قلة الذكاء عند الناس الذين لم يستطيعوا ان يدركوا جيدا متطلبات الطبيعة البشرية ولم يعرفوا كيف يجدون الشروط الضرورية لتحقيق نظم معقولة كهذه . وبديهى ان فكرة ماركس الاساسية حول عملية تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية تطورا طبيعيا تاريخيا انما تنسق من الجذور هذا الوعظ الصبيانى الذى يطمح الى ان يُسمى بعلم اجتماع» ** .
ان تفاعل مختلف انساق فرعية للتشكيلات الاجتماعية يحمـل طابع ارتباط جوهرى وضرورى ، اى طابع قانون اجتماعى . وتتميز

* لينين . من هم «اصدقاء الشعب» . . .
** المرجع السابق .

التشكيلة الاجتماعية بفعل نوعين من القوانين الاجتماعية . وهما القوانين الوراثية المتعلقة بتطور المجتمع ، والقوانين البنيوية الوظائفية التى تتعلق بعمل مختلف نواحى النشاط الحيوى للمجتمع . ولذا ، فان الطريقتين الوراثية والبنيوية الوظائفية تعتبران الطريقتين الضروريتين لمعرفة المجتمع معرفة علمية .

ان طابع عناصر كل نسق فرعى فى تشكيلة اجتماعية معنية ، واساليب الترابط بين انساق متوالية ، تحددها بنية النسق الفرعى السابق لها . وهذا التأثير المحدّد لكل بنية سابقة فى تشكيلة اجتماعية معنية على البنية اللاحقة يرتدى طابع قانون تطور .

اذن ، ان تطور كل تشكيلة اجتماعية معينة يتحقق عن طريق التفاعل بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، والبنيان التحتى والبنيان الفوقى ، والوجود الاجتماعى والوعى الاجتماعى . وهذه التفاعلات ، اذ تعبر عن الروابط الجوهرية والضرورية بين مختلف نواحى التشكيلة الاجتماعية ، تحمل طابع قوانين اجتماعية موضوعية .

ان تغير البنية الاقتصادية للمجتمع يعينه قانون التطابق بين علاقات الانتاج وطابع ومستوى تطور القوى المنتجة .

«مع اكتساب قوى منتجة جديدة يغير الناس اسلوب الانتاج ، ومع اسلوب الانتاج يغيرون جميع العلاقات الاقتصادية التى لم تكن علاقات ضرورية الا لاسلوب الانتاج المعين هذا» * .

ان تغيير البنية الاقتصادية للمجتمع المعنى يثير ، بقانونية موضوعية ، تغييرا فى بنيته الاجتماعية ، اى فى كل منظومة الطبقات والفئات الاجتماعية واساليب الصلة فيما بينها .

يثير قانون التفاعل بين البنيان التحتى والبنيان الفوقى تغيرا فى البنية الاجتماعية ، اى فى محتوى وطابع كل منظومة العلاقات الاجتماعية للتشكيلة الاجتماعية المعنية . «ان البنية الاقتصادية للمجتمع ، فى كل مرحلة معينة ، تشكل الاساس الفعلى الذى يفسر ، فى نهاية الامر ، كل البنيان الفوقى الذى يتألف من المؤسسات الحقوقية والسياسية والآراء الدينية والفلسفية وغيرها من الآراء الملازمة لكل مرحلة تاريخية معنية» * * .

* ماركس . رسالة الى آنينكوف بتاريخ ٢٨-١٢-١٨٤٦ .

* * انجلس . الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية .

ان تغير الوعى الاجتماعى هو نتيجة فعل قانون اولوية الوجود الاجتماعى وثانوية الوعى الاجتماعى ، وذلك لان «. . . الناس ، اذ يطورون انتاجهم المادى وتخالطهم المادى ، يغيرون ايضا ، مع نشاطهم هذا ، تفكيرهم ونتاجات تفكيرهم . ليس الوعى هو الذى يحدد الحياة ، بل ان الحياة هى التى تحدد الوعى . وفى ظل طريقة البحث الاولى ينطلقون من الوعى كما لو ان الوعى فردا حيا ؛ وفى ظل الطريقة الثانية ، التى تتناسب مع الحياة الفعلية ، ينطلقون من الافراد الاحياء الفعليين حقا وصدقا ، ولا يعتبرون الوعى الا وعيهم هم» ! *

تثير التغيرات فى اسلوب الانتاج تغيرا متواصلا فى جميع بُنى المجتمع المعنى - البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية . وبما ان كل بنية لاحقة للتشكيلة الاجتماعية تعينها البنية السابقة لها وبما ان هذا التأثير المحدِّد من جانب البنية السابقة على البنية اللاحقة يحمل طابع قانون التطور ، لهذا بالذات اعتبر كارل ماركس تطور التشكيلات الاجتماعية عملية تاريخية طبيعية .

ارسى كارل ماركس فى اساس نظرية التطور الاجتماعى مبدأ الحتمية المادية المثابرة . وان قيام ماركس ببسط مبدأ الحتمية المادية على ميدان الحياة الاجتماعية قد اعتبره لينين اعظم اكتشاف علمى .

وكل بنية سابقة من بنى التشكيلة الاجتماعية تمارس تأثيرا عكسيا على جميع البنى اللاحقة .

والبنية الايديولوجية تمارس تأثيرا كبيرا على البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتشكيلة الاجتماعية المعنية .

ويتسم بطابع ديالكتيكى التأثير المتبادل بين بنيتين للتشكيلة الاجتماعية مترابطتين ترابطا مباشرا ، وتكون نتيجة ذلك حدوث تغيير متبادل لهما . وبهذا المعنى بالذات تستخدم مفاهيم مثل ديالكتيك القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، ديالكتيك البنيان التحتى والبنيان الفوقى ، ديالكتيك الوجود الاجتماعى والوعى الاجتماعى ، الخ .

---

* ماركس ، انجلس . الايديولوجيا الالمانية .

ان للتأثير المعاكس لكل بنية لاحقة على جميع البنى السابقة فى التشكيلة الاجتماعية المعنية وظيفة اخرى ايضا ، هى وظيفة توطيد وصيانة جميع البنى السابقة فى حالة توازن ، الامر الذى يشكل شرطا لا بد منه لتعزيز وصيانة النظام الاجتماعى الاقتصادى المعنى بوجه عام . ان هذا الطراز من الترابط يحمل طابع قانون الفعل .

ومهمة علم الاجتماع الماركسى اللينينى هى اجراء ابحاث ملموسة بهدف وضع توصيات عملية بشأن اتقان اشكال تجلى قوانين التشكيلة الشيوعية وآليات فعل هذه القوانين .

ان علم الاجتماع ، الذى وضعه ماركس ، قد دل لاول مرة فى التاريخ على الطريق المؤدى الى الدراسة الشاملة ومن كافة النواحى لعملية نشوء وتطور وتداعى التشكيلات الاجتماعية ، وذلك «بتحليله لمجمل النزعات المتناقضة وقصرها على ظروف المعيشة والانتاج ، الواضحة المعالم ، لمختلف طبقات المجتمع ، وبابعادها اختيار مختلف الافكار «السائدة» او تأويلها على نحو ذاتى واعتباطى ، وبكشفها عن جذور جميع الافكار وجميع النزعات المتباينة دون استثناء فى اوضاع القوى المنتجة المادية . ان الناس يصنعون تاريخهم بانفسهم ، ولكن ما الذى يحدد دوافعهم ، وخصوصا دوافع الجماهير البشرية ؟ وما هو سبب تصادم الافكار والمطامع المتضادة ؟ وما هو مجموع هذه التصادمات فى مجمل المجتمعات البشرية ؟ وما هى الشروط الذاتية لانتاج الحياة المادية ، تلك الشروط التى هى اساس كل نشاط الناس التاريخى ، وما هو قانون تطور هذه الشروط ؟ لقد اعار ماركس انتباهه لكل هذه المسائل ودل على طريق الدراسة العلمية للتاريخ بوصفه عملية واحدة تسير وفق قوانين معينة فى تعدد جوانبها الهائل وكل تناقضاتها» * .

الوجود الاجتماعى هو حياة الانسان فى ظروف تشكيلة اجتماعية معينة . فكما ان المادة هى وجود الطبيعة ، كذلك فان المجتمع هو الوجود الاجتماعى . واذا كان اسلوب الانتاج ، الاقتصاد ، يُعتبر ضمن اطارات التشكيلة الاجتماعية العامل المحدِّد لتطورها وعملها ، فان التشكيلة الاجتماعية بوجه عام هى بالنسبة للانسان بمثابة الوجود الاجتماعى . فان الانسان ، ابان حياته ونشاطه ، يعكس ،

---

* لينين . «كارل ماركس» .

ويستوعب ، ويهضم لا العوامل المادية وحسب بل ايضا العوامل المثالية . فعلى وعى الانسان ، وعلى سلوكه بالتالى ، تمارس تأثيرها ، حسب اقوال ماركس ، ثلاث مجموعات من العوامل :

اولا ، الشروط والاشكال العامة لحياة ونشاط المجتمع (العلاقات الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، الايديولوجية) الخاضعة لفعل قوانين لا تتوقف على ارادة ووعى ومقاصد الانسان ، وتحدد فى الوقت نفسه ارادته ووعيه ومقاصده .

ثانيا ، الظروف الحياتية الخاصة التى تكوّن وعى وارادة شخص بمفرده . فكل واحدة من هذه الارادات تصبح ما هى عليه بالذات ، وذلك بفعل مجموعة من الظروف الحياتية الخاصة .

ثالثا ، نشاط الفرد فى الوضع الاجتماعى الناشئ .

كما تكمن مهمة علم الاجتماع فى دراسة قانونيات انعكاس الواقع فى وعى مختلف الجماعات الاجتماعية وقانونيات تأثير الناس العكسى على الوجود الاجتماعى . ولا يجوز ، لدى ذلك ، عدم اخذ عامل المشروطية الذاتية ايضا بعين الاعتبار . ولا يجوز فى الوقت نفسه ، لدى الاعتراف بتوقف الوعى على الوجود وكذلك كون الوعى يتكون ويتطور تحت تأثير الدوافع المتأتية من هذا الوجود والمتعرضة بهذا الشكل او ذلك لفعل قوانينه ، لا يجوز عدم الاخذ فى الحسبان ان تطور الوعى لا يقتصر على العكس المباشر لهذه التأثيرات والقوانين ، وانه بدرجة معينة يشترط نفسه بنفسه وانه توجد لديه ايضا قانونيات خاصة به .

ان الانسان ، ابان حياته ونشاطه ، يعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة جميع نواحى الوجود الاجتماعى وعوامله وعناصره . وان محتوى وطابع عملية العكس هذه يتوقفان ، بدورهما ، على ميزات الانسان الاجتماعية ، على الصفات الاجتماعية العامة الملازمة بهذا الشكل او ذلك لجماعات من الناس (مثلا ، الطبقة العاملة ، العمال العاملين فى الانتاج المؤتمت ، المجموعات المهنية ، مجموعات الاعمار والاجناس ، وغيرها) . اذن ، ان مختلف نواحى الوجود الاجتماعى تزاول تأثيرا مختلفا على وعى مختلف جماعات الناس الاجتماعية ، الامر الذى يتجلى ، بدوره ، فى محتوى وطابع نشاطها الرامى الى الحفاظ على وجودها الاجتماعى او تغييره . وعليه ، فان بنية المادية التاريخية تتضمن : هدف النشاط ، اى التشكيلة الاجتماعية (او

الوجود الاجتماعى) ؛ ذات النشاط ، اى مختلف الجماعات الاجتماعية (الطبقات ، الامة ، الاسرة ، الخ) ، التى تتفاعل من خلالها مختلف نواحى التشكيلة الاجتماعية ، وتطبّق ابان نشاطها القوانين الاجتماعية ؛ اشكال وطرائق تأثير ذات الفعل الاجتماعى على هدف النشاط او الوجود الاجتماعى . ان الروابط ، التى يحددها هدف التأثير ، تعتبر بمثابة روابط للتحديد الاوّلى ، اما الروابط ، التى تتكون على اساس نشاط الذات ، فهى روابط التحديد الثانوى .

ان الدراسة النظرية والتجريبية لوجود الافراد المادى ، المنتمين الى تشكيلة اجتماعية معينة ، ونشاطهم الاجتماعى ، هى الطريق الوحيد للمعرفة العلمية للواقع الاجتماعى ، وبالتالى لتغييره ، طبقا للمتطلبات الموضوعية للتطور الاجتماعى . فكل بحث سوسيولوجى انما يبدأ من الدراسة الدقيقة لحالة القوى المنتجة والعلاقات الاقتصادية للبلد المعنى . ولكن ذلك ليس سوى ناحية واحدة للمسألة . فالمهمة الرئيسية والاكثر تعقيدا هى تبيان كيف ان الهيكل الهامد للاقتصاد «يكسى بلحم حى من الاشكال الاجتماعية السياسية ، ومن ثم – وهذه هى الناحية الاكثر اثارة للاهتمام والاكثر جاذبية فى المهمة – بالافكار والمشاعر والطموحات والمثل العليا البشرية . فالباحث يستلم ، اذا جاز القول ، **مادة ميتة** ، ومن يديه يجب ان يخرج **جسم مليئ بالحياة**» * .

«**التاريخ لا يصنع شيئا**» ، وهو «لا يملك **اية** ثروة غير محدودة» ، وهو «لا يحارب فى **اية** معارك **كانت** !» فليس «التاريخ» بل **الانسان** بالذات ، الانسان الفعلى ، الحى ، هو الذى يصنع ذلك كله ، ويملك كل شيء ويناضل فى سبيل كل شيء . «والتاريخ ليس شخصية ما مميزة تستخدم الانسان كوسيلة لاجل بلوغ اهدافها . فالتاريخ **ليس سوى** نشاط للانسان الذى يتوخى اهدافا له» ** . فكما ان المجتمع ينتج الانسان كانسان ، كذلك فان الانسان ينتج المجتمع . وهو ، على خلاف الحيوان ، نتاج نشاطه هو الروحى والمادى . والانسان ليس هدفا فقط للفعل الاجتماعى بل ذات له ايضا . ان علاقات الناس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية فى كل تشكيلة اجتماعية محددة تاريخيا توجد بصورة موضوعية بصرف النظر عن

* بليخانوف . مؤلفات فلسفية مختارة . المجلد السابع ، ص ٢٣١ .

** ماركس ، انجلس . «العائلة المقدسة» .

ارادة ووعى الانسان . وكل نظام معين لهذه العلاقات يعيّن ارادة الناس التى توجّه ، بدورهـــا ، نحو خلق نظام جديد للعلاقـــات الاجتماعية .

الانسان هو الحامل الفعلى للعلاقات الاجتماعية ، اى انه «مجموع العلاقات الاجتماعية كافة» * . وبهذا المعنى يمكن القول ان العلاقات الاجتماعية قلما تستطيع ايضا التواجد خارج نشاط الانسان كما الطبيعة خارج المادة .

النشاط الاجتماعى . يحقق الانســان نشاطــه من خلال اطرزة واشكال متكونة تاريخيا للتفاعل والعلاقات مـع الناس . لذا ، فان النشاط ، ايا كان ميدان تحقيقه ، يحمل دائما طابعا اجتماعيا .

النشاط الاجتماعى هو مجموعة الافعال ذات المغزى الاجتماعى التى تقوم بها الذات (المجتمع ، الطبقة ، المجموعة ، الفرد) فى مختلف ميادين ومستويات تنظيم المجتمع الاجتماعى ، والتى تتوخى اهدافا ومصالــح اجتماعية محددة ، وتستخدم لصالح بلوغ هذه الاهداف وتلبية هذه المصالــح مختلف الوسائل – الاقتصاديـة والاجتماعية والسياسية والايديولوجية .

وتحدث الافعال ذات المغزى الاجتماعى عندما يضع الفرد ، او الجماعة ، او الطبقة ، او المجتمع بوجه عام ، امام اعينهم اهدافـا ويشاركون بكل نشاط فى تحقيقها . ان تنوع الافعال الاجتماعية يمكن حصرها فى اربــع مجموعات اساسية . فهى ، اولا ، الفعل الهادف المتعلق بتغيير نظام اجتماعى معين او ظروف النشاط ؛ ثانيا ، الفعل الموجه نحو اشاعة الاستقرار فيها ؛ ثالثا ، الفعل الذى يتوخى هدف التكيف مع نظام اجتماعى معين وظروف نشاط معينة ؛ رابعا ، الفعل التوحيدى الذى يفترض ادخال فرد او مجموعة او اية وحدة اخرى فى وحدة اجتماعية او منظومة اجتماعية اكثر اتساعا .

ان التاريخ وعلاقــات الناس الاجتماعية لا توجد ولا يمكن ان توجد بصورة منفصلة عن النشاط . فالنشاط العملى ، بوصفه لب الوجود الاجتماعى ، يخلق علاقات اجتماعية جديدة يكتسب الناس من خلالها صفاتهم الاجتماعية . وهو يشكل الشرط الضرورى موضوعيا لاعادة الانتاج وللحفاظ على النظـــام الاجتماعى الاقتصادى المعنى وتطوره .

---

* ماركس . موضوعات عن فورباخ .

فمن جهة ، يتحقق النشاط وفق قوانين موضوعية لا تتوقف على ارادة ووعى الناس ، ومن جهة اخرى ، يشترك فى تحقيقه اناس اختاروا ، طبقا لوضعهم الاجتماعى ومعارفهم ومؤهلاتهم ، سبلا واساليب مختلفة لتحقيقه .

ويقوم بالنشاط الاجتماعى اناس مأخوذون لا فى حالة من العزلة والتقوقع بل فى عملية تطورهم الفعلية المشاهدة تجريبيا والجارية فى ظروف واشكال محددة .

يتضمن كل نشاط اربع انساق فرعية مترابطة فيما بينها ، وهى : النشاط المشترط موضوعيا (الحاجات والمصالح) ؛ النشاط المضبوط ذاتيا (الضوابط) ؛ النشاط التنفيذى (مجموعة الافعال المحققة لاجل تنفيذ الهدف المطروح) ؛ النشاط المثمر موضوعيا (نتائج النشاط) .

نشاط الناس الاجتماعى والتاريخ . ان الانسان ، بوصفه كائنا اجتماعيا ، يقوم بنشاطه لا بصورة منعزلة بل ابان عملية التفاعل مع اناس آخرين . وان كل انسان ، اذ يدخل فى تفاعل مع اشخاص آخرين ، «يتوخى اهدافه الشخصية الموضوعة عن وعى وادراك ، اما النتيجة العامة لهذه الكثرة من المساعى ، التى تعمل فى اتجاهات مختلفة ، وتأثيراتها المتنوعة على العالم الخارجى ، فهى التاريخ بالضبط . وهكذا تنحصر المسألة كذلك فى ما تريده هذه الكثرة من الافراد . ان الارادة يحددها الهوس او التفكير . ولكن الحوافز ، التى تحدد بدورها الهوس او التفكير مباشرة ، هى على انواع مختلفة . فهى قد تكون اما اشياء خارجية واما حوافز من النوع الامثل : حب الرفعة ، «خدمة الحقيقة والحق» ، الحقد الشخصى او حتى النزوات الشخصية البحتة من كل نوع» * .

ان كل فرد يُدخل الى التاريخ شيئا ما ذاتيا خاصا به . وليس بوسعه ان يغير السير الاساسى للاحداث ، ولكنه يضفى على هذه الاحداث ، بدرجة معلومة ، مسحة من شخصيته . والشخصية البارزة هى ، مع ذلك ، صدفة لان وجودها يفترض الجمع الموفق بين المزايا النفسية والصفات الاجتماعية . غير ان الشخصية البارزة هى ، فى نهاية المطاف ، نتاج المجتمع . وانه لمن الصحيح ان انشتاين

---

* انجلس . لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية .

وفافيلوف وكورتشاتوف وغيرهم من العلمـاء المرموقين استطاعوا القيام باكتشافاتهم فقط بالاستناد الى تلك المجموعة من المعارف والى ذلك المستوى من الثقافة اللذين كانا فى حوزة المجتمع . وعلى اساس المعطيات المتوفرة آنذاك ، على هذا بالذات قاموا باكتشافات جديدة واسدوا بقسطهم فى تطوير الثقافة البشرية . ولكن اذا كان المجتمع المحيط لا يلاحظ او لا يقدّر نشاط هذه الشخصية او تلك حق تقديرها فان قسطها فى تطوير الثقافة قد لا يحظى باعتراف من جانب المجتمع . ان فى التاريخ العديد من الحالات ايضا التى كان فيها النشاط الاجتماعى لبعض الشخصيات يقدر تقديرا عاليا اكثر من اللازم عن غير استحقاق ، ولكنه فيما بعد ينزع مجد نشاطها . كما يعرف التاريخ حالات ايضا كانت فيهـا الشخصيات المبدعة تسبق زمانهـا شوطا كبيرا ، وكان تأثيرها على سير العمليات الاجتماعية يلاحظ بعد مرور فترة طويلة من الزمن . ان الاعتراف بمشروطية التصرفات البشرية يوفر ، اذن ، اساسا موضوعيا لاجل التقييم العلمى للافعال الاجتماعية التى‌تقوم بها الشخصيات . ومن هنا ينبع الفرق بين الحتمية الاجتماعية ونظرية القضاء والقدر وعلم اللاهوت .

٥ — المعرفة السوسيولوجية النظرية والتجريبية

يتضمن الادب السوسيولوجي المعاصر اربعة نماذج لباراديغمات (امثلة ، نماذج) معرفة النظرية السوسيولوجية . وهى : البارادیغما البنيوية الوظيفية والنزاعية الراديكالية ، والاجتماعية السلوكيـة (social behaviour) ، المميزة لعلم الاجتماع البرجوازى . وبارادیغما المادية التاريخية ، بوصفها نظرية عامة لعلم الاجتماع ، تشكل اهم جزء مركب لعلم الاجتماع الماركسى .

تنطلق البارادیغما البنيوية الوظيفية من ان المجتمع يمثل اعم نسق (او جســم) مجتمعى (societal) تتألف عناصره من انساق اضيق مجالا ، هى النسق الاجتماعى ، والنسق الثقافى ، ونسق الافراد ، الخ . ويتم بلوغ وحدة المجتمع ، كنسق اجتماعى او جسم اجتماعى ، بواسطة عملية التكامل التى تعنى ضبط كل تنوع وظائف مختلف الانساق وجمعها فى نسق اجتماعى واحد ذى تنظيم صارم .

وخلافـا للمقياس البنيوى الوظيفى يعتبـر المقياس النزاعى

الراديكالى بمثابة نسق مجتمعى ديناميكـى يطمح لا الى الاستقرار الاجتماعى بل الى التغيير الاجتماعى . ونتيجـــة لذلك تعين وجود المجتمـــع لا عمليات التكامـــل بل النزاع الذى ترسو فى اساسه المنافسة والاستغلال . ففى الصراع من اجل تلبية الحاجات الاولية بالذات تتكون مجموعـــة القوى المتنافسة والمتصارعة التى تُبقى المجتمع دائما فى حالة من النزاع . فالنزاع يمثل فى هذه البارادیغما حالة طبيعية للمجتمع .

واذا كانت البارادیغمتان المذكورتان تبنيان موديل المجتمع على مستوى مضخم فان البارادیغما الاجتماعية السلوكية تنطلق من موديل مصغر للمجتمع وعملياته . فالمجتمع ، حسب هذه البارادیغمـا ، ليس مجموعة من الوظائف بل نتاج لحياة ونشاط الافراد . ان الاحكام الاساسية لهذه البارادیغما تتركز على مسألة البيئة الاجتماعية وارتباط الفرد بها عبر عملية التنشئة الاجتماعية ، واداء الادوار ، ومختلف اشكال التخالط من خلال التحديد الشخصى للحالة الفعلية .

على الرغم من الفوارق الجوهرية توجد لدى جميع هذه الانواع الثلاثـــة من البارادیغمات نواقص مشتركـــة : اولا ، الطرح غير التاريخى ، اى تناول المجتمع بوجه عام وليس مجتمـــع موجود فى مرحلة معينة من التطور التاريخى . ثانيا ، التناول الاحادى الجانب لعمليات وظواهر متفرقة (التكامل ، النزاع ، العامل الذاتى للحياة الاجتماعية ، اى الفرد بوعيه الاعتيادى) واطلاق صفة المثالية عليها . ثالثا ، عزل العمليات ، التى هى بمثابة تفسير سببى للمجتمع ، عن نظامه الاقتصادى بوصفه سببا نهائيا لجميع التغيرات الاجتماعية ، وتجاهل القوى الاجتماعية (الطبقات) التى تتكون على هذا الاساس المادى بوصفه القوة المحركة الرئيسية لجميع التغيرات الاجتماعية . رابعا ، البطلان العملى للمبادئ التفسيرية الذى يظهر فى عدم تطابق موديلات المجتمع ، الواردة فى البارادیغمات الآنفة الذكر ، مـع بنيته الفعلية ومع العمليات الفعلية لحياته ونشاطه .

يعتبر مقياس المادية التاريخيـــة ، بوصفها نظرية عامة لعلم الاجتماع ، البارادیغما العلمية الوحيدة . فهى تمثـل موديلا مجردا للمجتمع ، يطابق ، اكثر من اى موديل آخر ، المجتمع بوصفه واقعا اجتماعيا موضوعيـا . ان مادية ماركس التاريخية تعطى وصفـــا للمجتمع باعتباره وحدة عضوية لمختلف نواحى حياته ونشاطه ، اذ

انها تتناوله ليس فقط كعامـــل موضوعى يمارس تأثيره على وعى الناس ، بل ايضا كنتيجة للنشاط البشرى . فالفرد ، حسب المذهب السوسيولوجى لماركس ، ليس فقط هدفـا بل ذات ايضا للتطور الاجتماعى .

ويوضح ماركس ان طابع ومحتوى التفاعل بين مختلف نواحى حياة ونشاط المجتمع ، شأنه شأن عملية التفاعل بين المجتمـــع والفرد ، انمـــا يجريان فى تطابق صارم مـع متطلبات القوانين الاجتماعية الموضوعية التى هى قوانين لنشاط الناس الاجتماعى .

ان انعكاس وجود الناس الاجتماعى على وعيهم الذى يتجلى فى طابع نشاطهـــم الاجتماعى (اى فى التأثير العكسى على الوجـــود الاجتماعى) ، والقانونيات التى يجرى اكتشافهـا لدى ذلك ، يمكن التحقق منهـــا بواسطة التجربـــة على اساس نتائـــج البحوث السوسيولوجية .

واخيرا ، ان القوانين الاجتماعية الموضوعـــة او المكتشفة ، تشكل اساسا للتنبؤ العلمى المتعلق بطابع ومحتوى واتجاه التطور اللاحق لهذه الظاهرة او العمليـــة الملموسة او تلك للتشكيلـــة الاجتماعية المعنية . ووفقا لمتطلبات القوانين الاجتماعية يجرى وضع تكنولوجيا اجتماعية تتيـــح استخدام هذه القوانين لصالح تطوير المجتمع ، لصالح التقدم الاجتماعى اللاحق .

ليس فى وسع الفهم المادى للتاريخ ، بوصفه المبدأ الفلسفى الاساسى لتفسير الحياة الاجتماعية ، والمادية التاريخية بوصفهـــا النظرية السوسيولوجية العامة للمجتمـــع ، ان يفسرا جميع ظواهر وعمليات حياة المجتمع فى تفاصيلها وخصوصياتها ، اى انه ليس فى وسعهما ولا ينبغى لهما ان يعطيا حلا كاملا لجميع مسائل التطور الاجتماعى . وقد كتب بليخانوف : «انه لمن البديهى اننا نعنى ، لدى الحديث عن الحل **الكامل** ، لا **حساب** التطور الاجتماعى بل جبره ، **لا الدل على اسباب مظاهر منفردة بل الدل على كيف ينبغى الاقدام على كشف هذه الاسباب»** * . وهذا يعنى ان الفهم المادى للتاريخ والنظرية السوسيولوجية العامة يتسمان ، بالدرجة الاولى ، باهمية فلسفية ومنهجية ، ويشكلان المقدمة الضرورية الانطلاقية للمعرفة

* بليخانوف . مؤلفات فلسفية مختارة . المجلد الثالث ، موسكو ، ١٩٥٧ ، ص ١٤٦ .

السوسيولوجية النظرية . والعناصر المركّبة لباراديغما هذه المعرفة ، سواء اكانت مخططا مذهبيا ام تبعيات سببية لاية ظاهرة او عملية اجتماعيـــة مأخوذة كهدف للبحث السوسيولوجي ، تُبنى في علم الاجتماع الماركسي في تطابق صارم مع المقدمات الفلسفية والنظرية العامة الانطلاقية .

يمكن تقسيم البحوث السوسيولوجية ، تبعا للمهام التي تؤديها وللطرائق التي تتوخاهـــا ، الى بضعة انواع : البحوث النظريـــة والتجريبية (علم الاجتماع النظري والتطبيقي) ، البحوث الاساسية والتطبيقية ، بحوث الهندسة الاجتماعية .

ان علم الاجتماع ، شأنه شأن اي علم آخر ، يتألف من جزئين : المعرفة النظرية والمعرفة التجريبية . وتُعتبر نواةً للمعرفة النظرية الباراديغما التي تنطوي على مذهب الواقع الاجتماعي وتفسير اسبابه . وتعتبر عناصر للمعرفة التجريبية العوامل الاجتماعية ، اي المنظومات المثبتة علميا للمعطيات التجريبية المتعلقة بالظاهرة قيد البحث ، وكذلك المعطيات الاحصائية والاختبارية ، ومختلف انواع المعلومات التصنيفية ، والترتيبية ، والتنميطية . والمعرفة النظرية تقدم عادة في شكل مجرد سواء بواسطة المفاهيـــم المجردة ام بواسطة لغة الرياضيات . المعرفة التجريبيـــة تقدم في هيئة معطيات تجريبية ملموسة .

واذا كانت البحوث السوسيولوجيـــة النظرية تتضمن مجموع فرضيات ونظريات وموديلات متباينـــة المستويات تفسر عمليات تطور وعمل تشكيلة اجتماعية معنية وعناصرها البنيوية — المنظومات الاجتماعية التي تعين طريقة تحليل الظواهر والعمليات الاجتماعية وتفسير العوامل الاجتماعية ، فان البحوث السوسيولوجية التجريبية تكرّس للدراسة التجريبية للعوامل والظواهر والعمليات الاجتماعية التي تعتبر عناصر مركّبة للحياة الاجتماعية .

لدى رسم الحدود بين النوعين النظري والتجريبي للبحث ينبغي اخذ ناحيتين بعين الاعتبـار : اولا ، قابلية المواضيع ، صفاتهـــا وعلاقاتها بالنسبة للمعاينـــة التي تشمل ناحية المعرفة المباشرة والتأثير المباشر من جانب الموضوع على اعضاء حواس الانســان ، ثانيا ، انواع الصلات الفعليـــة التي تنعكس في المعرفة (المعرفة المسجلة للواقع والمعرفة الشاملة) .

وانطلاقا من ذلك ينبغى ان ندرج فى المعرفة التجريبية المعرفة المسجلة للواقع بشأن المواضيع الجارى معاينتها (يكفى لدى ذلك ان يكون ولو موضوع واحد موضع معاينة) .

والمعرفة التى تصوغ الاحكام العامة (ان مواضيع هذه المعرفة ، وكذلك الصفات والعلاقات التى تنعكس فيها ، يمكن ان تكون معاينة او غير معاينة على السواء) ، والمعارف المتعلقة بالمواضيع غير المعاينة ايضا ، ندرجها فى المرحلة النظرية للمعرفة .

وفى الوقت نفسه فان فرز نوعين للبحث فى علم الاجتماع – البحث النظرى والبحث العلمى – امر اصطلاحى للغاية . ان علم الاجتماع ، شأنه شأن جميع العلوم ، هو علم تجريبى اذ انه ينطلق من الوقائع . ودراسة الوقائع ومعاينتها تشكلان ، بالتالى ، عنصرا اوليا لطريقة هذا العلم .

تستند المعرفة السوسيولوجية النظرية على المعرفة التجريبية . غير ان التفوق الكبير للعناصر التجريبية على العناصر النظرية لا يعتبر مؤشرا يدل على المستوى الرفيع لتطور العلم . فان تفوق المعرفة النظرية على المعرفة التجريبية كان دائما ويظل قانونا لتطور العلم . فالمعارف النظرية بالذات هى التى تحدد ، فى نهاية المطاف ، تقدم العلم ومنجزاته واستخدامه فى التطبيق .

البحوث التجريبية قد تكون بحوثا اساسية وبحوثا تطبيقية ، على السواء . فالبحوث السوسيولوجية الاساسية تضع هدفا لهما تطوير وتحسين التصورات العلمية عن الموضوع قيد الدرس . والبحوث التطبيقية تكرّس لأحدى المسائل الاجتماعية الملموسة .

ان التحقيق العملى للتوصيات التى يضعها علم الاجتماع التطبيقى قد سماه فى حينه العالم الاقتصادى السوفييتى ستروميلين الوظيفة الاجتماعية الهندسية (الهندسة الاجتماعية) لعلم الاجتماع .

يوجد بين مختلف حقول المعرفة الاجتماعية ترابط متبادل .

ان البحوث السوسيولوجية التجريبية والنظرية ، الجارية على اساس المبادئ النظرية العلمية ، هى عبارة عن مراحل معينة للحصول على المعرفة السوسيولوجية التطبيقية . وعلم الاجتماع التطبيقى يخدم بدوره تطوير النظرية وله منفذ مباشر الى التطبيق . وعلما الاجتماع الاساسى والتطبيقى ، اذ يستندان على البحوث السوسيولوجية التجريبية ، لا يناقض احدهما الآخر ولا يجنب احدهما

الآخر ، بل يمثلان وحدة ديالكتيكية راسخة ، ويغنى احدهما الآخر .

منظومة المعرفة السوسيولوجية التطبيقية . ان منطق وبنية المعرفة السوسيولوجية يتطابقان بوجه عام . وان منظومة المعرفة السوسيولوجية التطبيقية تعكس منطق وبنية كل منظومة المعرفة السوسيولوجية ، ولكنها تعكسها فى تنوع لامتناه لانساق اجتماعية منفردة تعمل وتتطور فى ظروف وصلات وعلاقات ملموسة .

ان التحليل السوسيولوجى لاشكال ظهور القوانين الاجتماعية وآليات فعلها ، اى للانساق الاجتماعية المنفردة ، يتيح ابراز علائم ومؤشرات الظواهر والعمليات الاجتماعية الاكثر دلالة ، واسبابها ووظائفها ، ومنحها تعبيرا كميا . واثبات حالة الهدف الاجتماعى المعاين ، فى قيم كمية ، يعنى تحديد «نقطة الانطلاق» للتغيرات الاجتماعية .

وطبقا لمنطق النظرية السوسيولوجية العامة تتضمن منظومة المعرفة السوسيولوجية التطبيقية المستويات (الاتجاهات) الاساسية التالية للبحث السوسيولوجى :

– دراسة المجتمع بوجه عام ، اى دراسة الشروط والاشكال الاساسية لحياة ونشاط المجتمع (سوسيولوجيا التكنيك والثورة العلمية التكنيكية ، سوسيولوجيا العمل ، سوسيولوجيا المعيشة ، سوسيولوجيا جماعات العاملين ، سوسيولوجيا الاسرة ، سوسيولوجيا وقت العمل ، وقت الفراغ) ؛

– دراسة البنية الاجتماعية للمجتمع (الطبقات والجماعات الاجتماعية ، العلاقات الاجتماعية الاثنية والعلاقات بين القوميات ، العلاقات الاجتماعية الديموغرافية – سوسيولوجيا الشبيبة ، سوسيولوجيا المتقاعدين ، سوسيولوجيا النساء ، الخ) ؛

– دراسة التركيب الاجتماعى المهنى (سوسيولوجيا المهن ، السوسيولوجيا المرتكزة على اساس التقسيم الاجتماعى للعمل – سوسيولوجيا الصناعة ، سوسيولوجيا الزراعة ، الخ) ؛

– دراسة الوحدات الاجتماعية الاقليمية (سوسيولوجيا المدينة ، سوسيولوجيا الريف ، سوسيولوجيا المنطقة ، سوسيولوجيا التمدين ، الخ) ؛

– دراسة التنظيم الاجتماعى السياسى للمجتمع والمؤسسات

الاجتماعية (سوسيولوجيا السياسة ، سوسيولوجيا الحق ، سوسيولوجيا التعليم ، سوسيولوجيا العلم ، الخ) ؛

- مستوى علاقات الفرد والمجتمع (سوسيولوجيا الفرد ، المسائل الاجتماعية لنمط الحياة ، سوسيولوجيا الثقافة ، سوسيولوجيا الاخلاق والتربية ، سوسيولوجيا الرأى العام ، سوسيولوجيا وسائل الاعلام الجماهيرى والدعاية ، الخ) .

ان علم الاجتماع ، شأنه شأن جميع العلوم الاخرى ، يتيح الحصول على منظومة من المعارف الموضوعية عن المجتمع وظواهره وعملياته وقوانينه . الا ان علم الاجتماع بلغ نضوجه العلمى منذ وقت غير بعيد نسبيا . فان تطوره من حكمة شعبية الى علم قد قطع عدة مراحل تاريخية وكانت كل مرحلة منها مشترطة اجتماعيا .

ان نضوج العلم والاستخدام الكامل لنتائجه يعينهما نضوج المجتمع ومستوى التوجيه العلمى للعلاقات الاجتماعية . فمع نشوء الرأسمالية وتطورها ، ومع وتائرها السريعة للنمو الصناعى والعفوية والفوضى والتصنيع والتمدين (urbanization) والاستغلال والاضطهاد والنزاعات الاجتماعية والصراع الطبقى والثورات الاجتماعية والعلمية ، الخ ، برزت المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الى المقام الاول . ونشأت حاجة موضوعية الى فهم المجتمع كهدف مستقل للمعرفة ، كـ«وجود فى ذاته» و«وجود لاجل ذاته» . ولذا ، فليس من وليد الصدفة ان فى هذه الفترة بالذات انبثق وتكوّن علم الاجتماع الماركسى كنظام للتفكير الاجتماعى العلمى يعبر عن مصالح الطبقة الاجتماعية الاكثر تقدمية والاشد مثابرة فى افعالها ، اى طبقة العمال .

ان جوهر المعرفة السوسيولوجية الماركسية تعنى :

- موضوعية تحليل الميول الرئيسية لتغير الواقع الاجتماعى ؛

- الدراسة الملموسة للعلاقات بين الطبقات وابراز القوى المحركة الرئيسية وتلك الطبقة التى تعتبر الموصلة المثابرة للتقدم الاجتماعى ، اى الطبقة العاملة ؛

- الدفاع الواعى عن مصالح الطبقة العاملة التى تعبر بدورها وبأتم شكل عن مصالح جميع القوى التقدمية للمجتمع المعاصر .

ان البحث السوسيولوجى العلمى ، خلافا للتفكير او المعرفة الاعتياديين ، يكمن فى الحصول على معلومات عن الهدف الاجتماعى

قيد البحث بواسطة المعاينة التى تتيح نتائجها الحصول على منظومة من العوامل التى تساعد فى تبيان الصلات السببية والتبعية بين هذه الوقائع (المتغيرات) .

ان المهام الاساسية لعلم الاجتماع السوفييتى هو المساهمة فى اتقان وتطوير نظام الادارة الاجتماعية والتخطيط عن طريق اجراء بحوث سوسيولوجية للقوانين الاجتماعية وقانونيات تطور وعمل المجتمع الاشتراكى واشكال تجليها وآليات فعلها .

الفصل الثانى

الميدان الاجتماعى لحياة ونشاط المجتمع

١ – هدف المعرفة السوسيولوجية وخصائصه المميزة

هدف المعرفة العلميـــة ، وموضوع العلم . لدى تحديـــد موضوع المعرفة السوسيولوجيـــة يجرى عادة ، حسب التقليـــد المتبع ، فرز هذه الظاهرة الاجتماعيـــة او تلك بمثابـــة ظاهرة «اساسية» . ويندرج فى عداد الظواهر التى يعتبرها مختلف علماء الاجتماع اساسية فى تحديد موضوع علم الاجتماع : «تفاعـــل الجماعات» (١) ، «التفاعل البشرى» و«نتائجه» (٢) ، «العلاقات الاجتماعية البشرية» (٣) ، «المؤسسات الاجتماعية» (٤) ، «التنظيمات الاجتماعية وموقفها مـــن السلـــوك البشرى» (٥) ، «منظومـــات التصرف الاجتماعى» (٦) ، «المجتمع البشرى والسلوك البشرى» (٧) ، «طبيعة النظام وعدم النظام الاجتماعيين» (٨) ، «الجماعات الاجتماعية» (٩) ،

(١) Merill F. S. Society and Culture. /Ed., Prentice-Hall, 1965, p. 9.

(٢) Dressler D. Sociology: the Study of Human Interaction. N. Y., 1969, p. 3.

(٣) Woods S.F.J. Introductory Sociology, Harper and Row, 1966 p. 1.

(٤) Bottomore M. Sociology, L., p. 2.

(٥) Mott P.F. The Organization of Society. Prentice-Hall, p. 12.

(٦) Bertrand A. L. Basic Sociology. An Introdiction to Theory and Method. Appliton-Centry-Grofts, 1967, p. 5.

(٧) Study Quide to Accompany. I. Robertson Sociology. N. Y., 1977, p. 3.

(٨) Inkels A. What is Sociology? Prentice-Hall, 1964, p. 25.

(٩) Johnson H. M. Sociology: A systematic Introduction. Harcourt, Brone and World, 1960, p. 2.

«اشكال الوحدات البشرية» (١٠) ، «الكائنات البشرية فى سياقهـــا الاجتماعى» (١١) ، «البنى الاساسية للمجتمـــع البشرى» (١٢) ، «العمليات الاجتماعية» (١٣) ، «الظواهر الاجتماعية الثقافية» (١٤) ، الخ .

يمكن ايراد طائفة اخرى من التحديدات المماثلـــة لموضوع علم الاجتماع . ان التحليل النسبى لهذه التحديدات يعطى تصورا معينا عما يعتبر اهدافا اساسية للمعرفة السوسيولوجية . غير ان مسألة موضوع المعرفة السوسيولوجية تبقى عالقة بدون حل .

من الضرورى ، ونحن نصرف النظر فى هذه الحالة عن التوجهات النظرية والمنظومات الملموسة لتنظيم المعرفة السوسيولوجيـــة لمدارس علم الاجتماع المذكورة ، ان نشير الى ان الامر المشترك بالنسبة لهـــا ، هو : اولا ، تطابق موضوع وهدف المعرفـــة السوسيولوجية ؛ ثانيا ، التصور غير الدقيق عمـــا يمثله مفهوم «الاجتماعى» .

ان تحديد خاصية المعرفة السوسيولوجية على اساس فرز هذه الظاهرة او تلك بمثابة ظاهرة «اساسية» للواقـــع الاجتماعى او الحياة الاجتماعية بوجه عام ، هو تحديد يفتقر فى رأينا الى منهاجية المذهب العلمى . فان جميع ظواهر الحياة الاجتماعية ، وليس من المهم فى هذه الحالة الى اى مجال من مجالات نشاط المجتمع تعود هذه الظواهر — الى المجال الاقتصادى او الاجتماعى او السياسى او الايديولوجـــى ، الخ — يمكن ان تكون اهدافـــا للمعرفـــة السوسيولوجية .

وان ظاهرة بعينها من ظواهر الحياة الاجتماعية يمكن ان تكون هدفا وموضوعا لابحاث علوم مختلفة . وانه لمن المستبعد ، مثلا ،

---

(١٠) شيبانسكى . المفاهيم الاولية لعلم الاجتمـــاع . موسكو ، دار التقدم ، ١٩٦٩ ، ص ٨ .

(١١) Smith R. W., Preston F. W. Sociology. N. Y., 1977, p. 66.

(١٢) Broom L., Selznick Ph, Sociology. 4-th ed., Harper and Row, 1968, p. 3.

(١٣) Boaly F., Moore M. Extended Deliaberation: Definitions of Sociology (1951-1970).—Sociology and Social Research, 1972. V. 56, p. 433-439

(١٤) المرجع السابق .

ذكر ولو علم اجتماعى وانسانى واحد ليس مرتبطا بدراسة هذه النواحى او تلك للمجتمع والعلاقات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية والانسان . وانه لمن المستبعد ، مثلا ، وجود اقتصاد سياسى من شأنه ان يتجرد عن دراسة الخصائص المميزة والتاريخيـــة لمجتمع معنى وعلاقات الناس فى هذا المجتمع ، وان يتجاهل وجود قوانين اجتماعية ، وان يحصر مجال ابحاثه فى دائرة اقتصادية ضيقة - دائرة تداول البضائع والنقود .

ان خاصية التناول السوسيولوجى للمجتمع تكمن فى تناول المجتمع كجسم اجتماعى موحد يجرى تطوره وعمله عبر الترابط بين النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية لنشاطه . هذا اولا . وثانيا ، فان سنن تطور وعمـــل الناحية الاجتماعيـــة ، باعتبارها ميدانا مستقلا نسبيا لنشاط المجتمع ، تشكل ايضا موضوعا لعلم الاجتماع .

ولدى ابراز المجال الاجتماعى لنشاط المجتمـــع لا يكفى على الاطلاق الاشارة الى الاهداف التى تخضع للدراسة السوسيولوجية ، لانه لا توجد فى المجتمع اهداف لم يدرسها علم الاجتماع . ويمكن قول الشيء ذاته عن الاقتصاد والديموغرافيا وسائر العلوم الاجتماعية والانسانية . وبالتالى ، عندما يدور الكلام عن الخصائص المميزة لهذا العلم او ذاك يجب ان نبرز ، من بين اكثر اهداف الواقع المحيط اختلافا ، تلك الروابط والعلاقات التى تمتـــاز نوعيـــا عن سائر الروابط والعلاقات وتغدو ، بالتالى ، موضوعا للعلم المعنى بالذات وليس لاى علم آخر .

ان هدف المعرفة السوسيولوجية لا يتطابـــق ولا يمكن ان يتطابق مع هذه الظاهرة الملموســـة او تلك من ظواهر الحيـــاة الاجتماعية (مثلا ، اشكال الوحدات الاقليمية) ، ولا حتى مع ظاهرة اجتماعية صرف (تفاعل الجماعات) ، وذلك لان هذا الهدف يمكن يُفرَز من الواقع الموضوعى ويصنَّف فى اكثر العلاقات اختلافا . هذا اولا . وثانيا ، ان هدف البحث لا يمكن ان يتماثل مع موضوع العلم . فالهدف هو جزء من الواقع الموضوعى يملك ميزة تعتبر ميزة خاصة بالنسبة للعلم المعنى تمارس عليها افعال معينة . وموضوع العلم هو نتيجة لافعال او نشاط البحوث .

يشكل خاصية محدّدة لهدف المعرفة السوسيولوجية كونه يمثل

مجموعة من الروابط والعلاقـات التى تسمّى روابط وعلاقـات اجتماعية . وبما ان هذه الروابط والعلاقات ، فى كل هدف اجتماعى ملموس ، منظمة دائما تنظيما خاصا فان هدف المعرفة السوسيولوجية يتجلى كنسق اجتماعى ، ولا يمكنه ان يتجلى على نحو آخر . ويعتبر موضوعا لعلم الاجتماع تصنيف الانساق الاجتماعية ، ودراسة روابط وعلاقات كل هدف اجتماعى مصنّف على مستوى القانونيات ، والحصول على معرفة عملية ملموسة عن آليات فعل واشكال تجلى هذه القانونيات فى مختلف الانساق الاجتماعية لاجل توجيه سلوكها توجيها هادفا . اذن ، ان مفهوم «الاجتماعى» ، والروابط والعلاقات الاجتماعية ، واسلوب تنظيمها يعتبران امرين اوليين لاجل فهم الخصائص المميزة لهدف المعرفة السوسيولوجية ، وفهم القانونيات الاجتماعية لاجـل تحديد موضوع علم الاجتماع .

مفهوم «الاجتماعى» . كان كارل ماركس اول من استخـدم فى تاريخ علم الاجتماع مفهوم «الاجتماعى» (soziale) كوصف لاحد جوانب الحياة الاجتماعيـة . ففى المؤلفات العلميـة لماركس وانجلس يُستعمل ، لدى تحليل المجتمع وعملياته وعلاقاتـه ، مفهومان - المجتمعى (gesellschaftlich) والاجتماعى (soziale, social) . فقد كان ماركس وانجلس يستعملان مفهوم الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية عندما كان الحديث يدور حول المجتمع بوجه عام ، عن التفاعل بين جوانبه الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ، الخ . اما عندما كان الحديث يدور حول طبيعة علاقات الناس فيما بينهم ، علاقة الانسان بالانسان ، وحول موقفهم من عوامل وشروط حياتهم ونشاطهم ، ومن وضعهم الخاص ودورهم فى المجتمع ومن المجتمع بوجه عام ، ففى هذه الحالة كان ماركس وانجلس يستعملان مفهوم الاجتماعـى (social) ، ويتحدثان ، طبقًا لذلك ، عن العلاقات الاجتماعية .

وفي مؤلفات ماركس وانجلس لا يندر ان يتماثـل مفهـوم «الاجتماعى» مـع مفهوم «المدنى» . وكانـا يربطان بهذا المفهوم الترابط بين النـاس ضمن اطارات الوحدات الاجتماعية الملموسة (الاسرة ، الطبقة ، الخ) والمجتمع بوجه عام .

وبما ان ماركس وانجلس كانا ، لدى وضع نظرية علميـة للمجتمع - المادية التاريخية - يعيران الاهتمام الرئيسى للترابط بين مختلف جوانب نشاطه - العلاقات الاجتماعية ، فان بعض العلماء

الماركسيين صاروا يماثلون مفهوم «المجتمعى» والاجتماعى . ونتيجة لذلك بقيت النظرية العامـــة وهى المادية التاريخية ، اما الهدف الخصوصى للمعرفة السوسيولوجيـــة ، اى الروابط والعلاقـــات الاجتماعية ، فقد ضاع .

ونشأ وضع مغاير فى بلدان اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية حيث حظى علم الاجتماع التجريبى بتطور مهيمن . ونتيجة لذلك فان مفهوم «الاجتماعى» فى اللغتين الفرنسية والانجليزية ، بوصفه مشتقا من مفهوم المجتمع (society) ، كان يستعمل بصورة تقليدية فى معنى ضيق (تجريبى) ، الامر الذى اثار صعوبـــات معينة لدى تسمية الظواهر والعمليات المتعلقة بالمجتمع بوجه عام . ولهذا السبب بالذات جرى ، فى مرحلة معينة من تطور علم الاجتماع عندما برزت مسألة وضع نظرية سوسيولوجية عامة ، ادخال مفهوم «المجتمعى» (societal) الذى يستعمل لاجل وصف المجتمـــع بوجه عام ، كل منظومة علاقاته الاجتماعية (الاقتصادية ، الاجتماعيـــة ، السياسية ، الخ) .

ان عدم وجود حدود دقيقة ، فى العلم السوفييتى ، بين مفهومى «المجتمعى» و«الاجتماعى» (social) كان مرده ايضا ، بدرجة معينة ، الى بعض التقاليد اللغوية المتبعة . ففى اللغـــة الروسية يستعمل عادة مفهومـــا «الاجتماعى» و«المدنى» . ولدى ذلك كان مفهـــوم «الاجتماعى» يعتبر مرادفـــا لمفهوم «المجتمعى» ، بينمـــا كان مفهوم «المدنى» من اختصاص علم الحقوق . ومع تطور علم الاجتماع فى الاتحاد السوفييتى اخذ مفهوم «الاجتماعى» يكتسب تدريجيـــا المعنى المستقل الذى كان يستعمله ماركس وانجلس .

وسيرا على تقاليـــد ماركس وانجلس كان لينين يميز تمييزا دقيقا بين المجتمع والمجال الاجتماعى لنشاط المجتمع .

ان لهذا التمييز ، كما بينت تجربة البناء الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى ، اهمية لا نظرية وحسب بل واهمية تطبيقيـــة كبيرة ايضا . فالمجال الاجتماعى لنشاط المجتمع أُدرج فى الوقت الحاضر فى المنظومة العامة للادارة والتخطيط ، الامر الذى انعكس فى اهم وثائق الحزب والدولة ، بما فى ذلك فى الدستور الجديد للاتحاد السوفييتى حيث ، الى جانب التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع والى جانب السياسة الاقتصادية والثقافيـــة والى جانب

التخطيط الاقتصـــادى ، الخ ، يولى الحزب الشيوعـــى السوفييتى والدولة السوفييتية اهمية كبيرة للتنمية الاجتماعية والسياســـة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى ، الخ .

غير ان التطور الاجتماعـــى والتخطيط الاجتماعى والسياســة الاجتماعية ، وكذلك المفاهيم الاولية للعلاقات الاجتماعية والنسق الاجتماعى سواء بسواء ، لا يجوز النظر اليها وكأنها «تقف الى جانب» الاقتصاد والسياسة والايديولوجيا . فالعلاقات الاجتماعية ، التى تميز تفاعل الفرد مع المجتمـع من خلال الجماعات الاجتماعية ، هى مظهر هام من العلاقات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية . وجميع مظاهر وعمليات النشاط البشرى وجميع ميادينه ، سواء أكان نشاطا ماديا ام روحيا ، يتناوله علم الاجتماع فى ترابط بين النواحـــى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والايديولوجية لنشاط المجتمع ، فى ترابط بين العوامل الموضوعية والذاتية لهذا النشاط .

الاجتماعى هو مجموع هذه الصفات والخصائص او تلك للعلاقات الاجتماعية للمجتمع المعنى ، المجموع الذى يتكامل ابان عمليـــة النشاط المشترك (التفاعل) للافراد او مجموعات الافراد فى الشروط الملموسة للزمان والمكان ، ويتجلى فى علاقاتهم ببعضهم البعض ، وبوضعهم فى المجتمع ، وبمظاهر وعمليات الحياة الاجتماعية . فكل منظومة للعلاقات الاجتماعية (الاقتصادية ، السياسية ، الخ) تمس علاقات الناس ببعضهم البعض وبالمجتمع . لذا ، فان لكل واحدة من منظومات العلاقات الاجتماعية هذه دائما ناحية اجتماعية (social) واضحة المعالم . فالانتاج الرأسمالى ليس فقط اعادة انتاج العلاقات بين العمل والرأسمال ، اى العلاقات الاقتصادية ، بل ايضا اعادة انتاج العلاقات بين العامل والرأسمالى ، اى العلاقات الاجتماعية . «ان هذه العلاقة الاجتماعية (اى العلاقة بين العامـل والرأسمالى – **المؤلف**) – كما اشار ماركس – . . . تشكل عمليا نتيجة للعملية اكثر اهمية من نتائجها المادية» * .

ان الاجتماعـــى (social) «يدخل فى جميـــع انواع العلاقات

---

* ماركس . نقد الاقتصاد السياسى .

المجتمعية ، ولكنـــــه لا يتضمن هذه العلاقـــات ولا ينحصر فى مجموعها» * .

يمكن ، فى رأينا ، فرز السمات والخصائص الاساسية التـى تميز خاصية الاجتماعى .

اولا ، الاجتماعى (social) هو تلك الصفة العامة الملازمـة لمختلف مجموعات الافراد ، التى تعتبر نتيجـــة استيعابهم لهذه الصفات او تلك للعلاقات الاجتماعية .

ثانيـــا ، ان الاجتماعى يعبـــر عن الوضع المتبـــادل بين الافراد الذى تشترط العلاقات العصرية فى المجتمع (الاقتصادية ، السياسية ، الخ – **المؤلف**» * * . هذا يعنى ان طابـــع ومحتوى العلاقات بين مختلف الافراد ومجموعات الافراد يوجدان فى تبعية للمكان الذى يشغلونه ولذلك الدور الذى يضطلعون به فـــى مختلف البنى الاجتماعية .

ثالثا ، يتجلى الاجتماعى فى علاقات مختلف الافراد ومجموعات الافراد ازاء بعضهم البعض ، وازاء وضعهـــم فى المجتمع ، وازاء ظواهر وعمليات الحياة الاجتماعية .

رابعا ، الاجتماعى هو نتيجة النشاط المشترك لمختلف الافراد التى تتجلى فى التخالط وفى التفاعل بين الافراد .

ان الظاهرة الاجتماعية او العملية الاجتماعية تنشأ عندما يتبدى سلوك ولو فرد واحد تحت تأثير فرد آخر او مجموعة افراد بصرف النظر عما اذا كان هذا الفرد او المجموعة حاضرين جسديا . ففـى عملية التفاعل المتبادل بالذات يمارس الافراد تأثيرا على بعضهـــم البعض ويساهمون فى استيعاب هذه الصفات او تلـــك للعلاقات الاجتماعية بصورة متبادلة .

تنشأ الظاهرة الاجتماعية ابان التفاعـــل بين الناس وتحدّد بالفوارق فى مكانهم ودورهم فى البنى الاجتماعية الملموسة ، الامر الذى يتجلى ، بدوره ، فى مختلف مواقف الافراد ومجموعات الافراد من ظواهر وعمليات الحياة الاجتماعية .

المساواة والعدالة والحرية بوصفها عناصر للاجتماعى غنيـــة

* بليتنيكوف . بشان طبيعـــة الشكل الاجتماعى لحركة المادة . موسكو ، ١٩٧١ .

* * ماركس ، انجلس . الايديولوجيا الالمانية .

المضمون . تعتبر مفاهيم المساواة والعدالة والحرية عناصر غنية المضمون «للاجتماعى» . وليس من وليد الصدفة ، اذن ، ان مفهوم «الاشتراكية» و«علم الاجتماع» مشتقان من مفهوم «الاجتماعى» (social) . فالمفهوم الاول يعين الاهداف الاجتماعية للحركة السياسية (للنضال) التى تخوضها البروليتاريا ؛ والمفهوم الثانى يعين البحث العلمى لسبل وطرائق تحقيق هذه الاهداف (ما دام الحديث يدور حول علم الاجتماع الماركسى) . وعليه ، فان «الاشتراكية» و«علم الاجتماع» مترابطان ليس فقط بوحدة اصل الدلالة ، اى مفهوم «الاجتماعى» ، بل بوحدة المضمون ايضا ، اى بوحدة الاهداف * .

واذا ما تناولنا مفهوم «الاجتماعى» ، متخذين مفهومى «الاشتراكية» و«علم الاجتماع» بمثابة اشتقاقين انطلاقيين من هذا المفهوم ، فان الاجتماعى يرتبط ، من حيث المضمون ، ارتباطا عضويا بمفاهيم «المساواة» و«العدالة» و«الحرية» ، بكل مجموع العلاقات الاجتماعية التى تساعد او تعرقل بلوغ المساواة الفعلية والعدالة الفعلية والحرية الفعلية .

فى المجتمع البرجوازى تتحقق علاقة الانسان بالانسان ، اى العلاقة الاجتماعية ، من خلال البضائع ، والنقود ، والقواعد الحقوقية ، والمؤسسات السياسية ، او من خلال الخلافات الطبقية والطوائفية او العادات والخرافات الدينية لا اكثر . وهذه العوامل «الوسيطة» بالذات هى التى تشترط عدم المساواة فى علاقة الانسان بالانسان ، وانعدام العدالة فى العلاقات بين الناس ، وتقييد حرية الانسان . ان التلاشى التدريجى لهذه العوامل «الوسيطة» ابان تكامل الاشتراكية والانتقال الى الشيوعية سوف يعنى الانتقال الى علاقات بين منتجين موحدين احرار ، اى علاقات ستكون جوهرا لها المساواة الاجتماعية التامة والعدالة الاجتماعية والحرية .

ان تحول البضائع الى نقود والنقود الى بضائع فى ظل المجتمع الرأسمالى يفترض فى لحظة معينة ان «كل [فرد] ليس مساويا

* ولذا ، فليس من المستغرب ان علم الاجتماع فى عدد من البلدان الغربية كانت الاوساط الحاكمة تعتبره «مرادفا اكاديميا للاشتراكية» (Worsley P. Introdiction Sociology, London, 1971, p. 19)

للآخرين وحسب بل ، وهذا الشيء نفسه ، ان حركة التداول تكمن فى ان كل [فرد] ، مـــن زاوية الوظيفة الاجتماعيـــة ، يصبح ، بالتناوب ، محل آخر» . و«عندما نتناول على العموم العلاقـــة الاجتماعية للافراد داخل عمليتهـــم الاقتصاديـة فينبغى علينـا بكل بساطة ان نتمسك بشكل معين لهذه العملية نفسهـا . امـا الفرق فى التداول فيوجد فقط كفرق بين البضاعة والنقود ، وان التداول يمثل بالقــدر نفسه التـلاشى المتواصل لهذا الفرق . والمساواة تتجلى هنا كنتــاج اجتماعى ، شأنه شأن القيمـــة التبادلية ، تمثل على العموم الوجود الاجتماعى» * .

ان لحظة التبادل الخارجية البحتة هذه هى التى ارسيت فـــى اساس الافكار البرجوازية عن المساواة والعدالة والحرية . ولكـن علاقات التبادل ، بوصفها مرتبطة بعدم المساواة الاقتصاديـــة ومطورة من النواحى الحقوقية والسياسية وغيرهـــا ، تبدأ تتجلى فعلا حيال الافراد كعلاقات لعدم المساواة وعدم العدالة والتبعيـة العبودية ، اى فـــى الشكل المستقل للصلـــة الاجتماعية . «ان الانفرادية والاستقلالية ، اللتين لا تزال هذه الصلة توجد فيهما حيال الافراد ، تبرهنان فقط على ان الناس يوجدون فى عملية خلق شروط حياتهم الاجتماعية وليس انهم اصبحوا يحيون حياة اجتماعية منطلقين من هذه الشروط . فتلك صلـــة ، صلة عفوية للافراد داخل علاقات انتاج محدودة معينة (اى رأسمالية — **المؤلف**)» * * .

اذن ، ان الانتاج الرأسمالى ، الناشئ على اساس تداول القيم التبادلية ، يهيء ، من جهة ، امكانيـــة المساواة الاجتماعية والتطور الشامل للافراد وتحويل علاقاتهـــم الاجتماعية الى علاقات جماعية خاصة بهم خاضعة لاشرافهم الجماعى ، ومن جهة اخرى ، يتجلى فى شكل صلة اجتماعية بمثابة عامل للانفصال العام للافراد عن انفسهم وعن الافراد الآخرين ، بمثابة عامـل لعدم المساواة وعدم العدالة والتبعية الاجتماعية .

وبالتالى ، فان الحديث يدور حـــول الانتقال ، على اساس التلاشى التدريجى للعوامل «الوسيطـــة» والتطور المتصاعد للقوى المنتجة ، الى تلك الحالة الاجتماعية او تلك العلاقات الاجتماعيـــة

* ماركس . نقد الاقتصاد السياسى .

* * ماركس . المخطوطة الاقتصادية لاعوام ١٨٥٧-١٨٥٩ .

التى ستكون الروح الجماعية عاملا «وسيطا» لها ، ويكون جوهرها المساواة والعدالة والحرية .

العلاقات المجتمعية والعلاقات الاجتماعية (social) . ليست العلاقات المجتمعية مظهرا مميزا ما بل مجموع جميع مظاهر العلاقات فى مجتمع معين او تشكيلة معينة للمجتمع . والعلاقات المجتمعية لا تعتبر فى مصاف واحد ، مثلا ، مع العلاقات الاقتصادية او السياسية ، بل تتناسب معها كنسبة الصنف الى النوع . وفى الوقت نفسه فان كل نوع للعلاقات الاجتماعية يضطلع بدور محدد فى المنظومة العامة لهذه العلاقات . فان مفهوم «الاقتصادى الاجتماعى» ، الذى استعمله لينين لاجل وصف نظرية التشكيلات المتعلقة بالتطور الاجتماعى ، انما يعنى لا المساواة بين «الاقتصادى» و«الاجتماعى» بل يعنى ان العلاقات الاقتصادية تلعب فى منظومة العلاقات الاجتماعية دورا حاسما ازاء محتوى وطابع جميع العلاقات الاجتماعية الاخرى .

تضطلع العلاقات الاقتصادية بوظيفة شرطية ، فى نهاية المطاف ، لجميع العلاقات الاجتماعية الاخرى ، وذلك لانها تعتبر علاقات مادية . ان منظومة العلاقات الاقتصادية تشمل : اولا ، علاقة الناس بوسائل الانتاج (التملك – عدم التملك) ؛ ثانيا ، مكانهم ، الذى تحدده هذه العلاقات فى منظومة الانتاج الاجتماعى (سيادة – خضوع) ؛ ثالثا ، دورهم ، النابع من ذلك ، فى منظومة الانتاج (العمل الذهنى – العمل الجسدى ، العمل الادارى – العمل التنفيذى) ؛ رابعا ، مقياس (توزيع المداخيل المادية لمختلف الفئات الاجتماعية فى الميزانية الوطنية) واساليب (الربح على حساب الاستغلال – العمل المباشر) الحصول على حصة من الثروة الاجتماعية .

العلاقات الاقتصادية هى ذلك الاساس المادى الذى عليه تنشأ وتتطور العلاقات الاجتماعية . ان العلاقات الاجتماعية تتميز ، اولا ، بوضع مختلف مجموعات الناس ابان نشاطهم الانتاجى وخارج الانتاج (محتوى وطابع النشاط ، تقسيم مختلف الوظائف ابان هذا النشاط ، الخ) ؛ ثانيا ، بالدور المثبَّت الى الفرد طبقا لوضعه ؛ ثالثا ، بموقف الافراد النابع من وضعهم فى منظومة

العلاقات الاجتماعية ومن الدور الذى يضطلعون به ابان هذا النشاط او ذاك .

تتجلى العلاقات الاجتماعية عبر الصفات الاجتماعية للافراد الذين يستوعبون ، ابان نشاطهم ، مختلف خصائص وجوانب العلاقات الاجتماعية ويبرزون ، نتيجة لذلك ، بمثابة حاملين ماديين للعلاقات الاجتماعية . وعليه ، فان آلية تكوّن الصفات الاجتماعية للفرد تشكل جوهر العلاقات الاجتماعية .

اذن ، ان الناس الذين يمارسون نشاطا انتاجيا ، يدخلون فى علاقات اجتماعية محددة تعبر ، من جهة ، عن محتوى وطابع نشاطهم الاقتصادى ، ومن جهة اخرى ، تحدد محتوى وطابع علاقات بعضهم ببعض وما ينبع من ذلك من علاقاتهم بالمجتمع ، والدولة ، ومختلف عمليات وظواهر الحياة الاجتماعية ، وبالتالى محتوى وطابع نشاطهم العملى ، اى ذلك النشاط الذى يبعث الحركة فى كل آلية العلاقات الاجتماعية .

وعلى غرار العلاقات الاقتصادية فان للعلاقات السياسية ايضا ناحية اجتماعية معينة . فهذه العلاقات تعتبر ايضا علاقات اجتماعية شأنها شأن جميع العلاقات التى يوجد فيها الناس فى علاقة متبادلة .

تشمل منظومة العلاقات السياسية : اولا ، المعايير والقيم المعترف بها عامة او المثبتة حقوقيا ، التى تحدد وضع ودور مختلف الطبقات والجماعات الاجتماعية والافراد فى منظومة العلاقات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ، وعلاقاتهم ببعضهم البعض ، اى المؤسسات الاجتماعية (الاقتصادية ، السياسية ، الحقوقية ، العائلية ، العلمية ، التربوية ، الدينية وغيرها) ؛ ثانيا ، المنظومات التى تراقب تقيد مجموعات الافراد والافراد بالقواعد الاجتماعية وتملك لاجل ذلك السلطة الضرورية والهيبة والوسائل المادية . ان العلاقات السياسية تضطلع فى منظومة العلاقات الاجتماعية بوظيفة الرقابة الاجتماعية على السلوك الاجتماعى للافراد ومجموعات الافراد .

تندرج العلاقات الايديولوجية فى ميدان الوعى . وهى تميز المصالح والتوجهات القيمية للطبقات والجماعات الاجتماعية والافراد على مستوى الوعى الاعتيادى والوعى العلمى ، على السواء ، وتعكس

وضعهم الاجتماعى الاقتصادى والاجتماعى السياسى المتبادل ودورهم فى منظومة معينة للعلاقات الاجتماعية . هـــذا اولا ؛ وثانيا ، ان العلاقات الايديولوجية تشمل التصورات والمفاهيم والنظريات عـن اهداف واساليب نشاط الافراد ومجموعات الافراد . فهى تضطلع فى منظومة العلاقات الاجتماعية بوظيفة تكاملية وتوّحد الافراد حول مصالح واهداف معينـــة واساليب تحقيقها ، اذ تؤلف الآليـــة الاجتماعية لارتباط ووحـــدة افعال مختلف الافـــراد والمجموعات الاجتماعية . ففى منظومات الافكار «تصاغ قواعد ومعايير العلاقات بين الناس ويجرى ضبط الارتباط بين الفرد والوحدة الاجتماعية (الطبقة ، الامة ، الخ)» * .

اذن ، ان كل منظومة من منظومات (انواع) العلاقات الاجتماعية تضطلع فى المنظومة العامة لهذه العلاقات بدور محدد تمامـا (دور الشروطية ، دور القوة المحركة ، دور الرقابة والتكامل) . وكـــل واحدة من منظومات هذه العلاقات تدخل فى جميع انواع العلاقـــات الاجتماعية ولكنها تتسم فى الوقت نفسه بميزة خاصة بها ، بجانب مميز لها فى البحث العلمى . فلدى بحث منظومة معينة من العلاقات الاجتماعية تكون جميع الانواع الاخرى لهذه العلاقات بمثابة شروط لا بد منها لوجود منظومة العلاقات الاجتماعية موضوع البحث .

ان العلاقات الاجتماعية هى بمثابة آلية مميزة تبعث الحركة فى العلاقات الاقتصادية والسياسية ، والايديولوجية ، بمثابة قطعـــة مميزة فى حياة المجتمع .

والعلاقات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية اذ تحدد او تمارس تأثيرا كبيرا على محتوى وطابع النشاط الاجتماعى للناس وعلاقاتهم الاجتماعية ، تُعتبر فى الوقت نفسه نتيجة لهذا النشاط وهذه العلاقات .

تشكل العلاقات الاقتصادية اساس جميع العلاقات الاجتماعيـة الاخرى ولكنها لا تمارس «تأثيرها **بصورة اوتوماتيكية** (التشديـد **للمؤلف**) ، كما يتصور البعض لتسهيل الامر ، بل ان الناس هـــم الذين يصنعون تاريخهم ولكن فى بيئتهم المعينة التى تشترطهـــم وعلى اساس العلاقات الفعلية القائمــــة التى تؤلف بينها الظروف

* ياكوفليف . الايديولوجيا . دار «ميسل» ، موسكو ١٩٧٩ ، ص ٢١ .

الاقتصادية – مهمـــا كان تأثير الظروف الاخرى ، السياسيـــة والايديولوجية وغيرها ، قويا عليها – العنصر الحاسم مع ذلك فـي آخر المطاف ، وتشكل ذلك الخيط الاحمر الهادى الذى يتخلـــل التطور كله ويقود وحده الى فهم التطور» * .

الميدان الاجتماعى لنشاط المجتمع . ان العلاقات الاجتماعيـــة (الطبقية ، والقوميـــة ، والاجتماعيـــة الديموغرافية) ، التى تؤلف بمجموعها البنية الاجتماعية للمجتمع المعنى ، هى واحد من جوانب الحياة الاجتماعية (بالاضافة الى الجانـــب الاقتصادى ، والسياسى ، والايديولوجى) . الا ان البحث السوسيولوجي لا يمكنه ان يقتصر على دراسة البنيـــة الاجتماعية وحدها . فان كـــل ظاهرة لحياة المجتمع ، ما دامت مرتبطة بهذا الشكل او ذاك مـــن نشاط الناس وبالتالى بترابطهم فيما بينهـــم وبعلاقاتهم (على اساس علاقات المساواة – عدم المساواة ، العدالــة – عدم العدالة ، الحرية – التبعية) فيمـــا بينهم ومرتبطة بما ينبع مـــن ذلك من علاقات بالمجتمع وبوضعهم الشخصى فى البنيـــة الاجتماعية ، تتسم بناحية اجتماعية تكون ايضا بمثابة هدف لعلـم الاجتماع . ولهذا بالذات فان مجموع الروابط والعلاقـــات الاجتماعية ، وكذلك العوامـــل التى تزاول تأثيرها على محتوى وطابع وتغير وتطور هذه الروابط والعلاقات ، يشكل الميدان الاجتماعى لنشاط المجتمع .

بنية هدف (object) **المعرفة الاجتماعية** . ان هدف المعرفـــة السوسيولوجية هو منظومة معقدة من مجموعات العناصر المتفاعلـــة فيما بينها .

اولا ، انها جملة العوامل والشروط الموضوعية التى تميـــــز العملية او الظاهرة الاجتماعية الفعلية (مثلا ، شروط وطابـــــع ومحتوى العمل) او صفاتهـــا (العمر ، مـــــدة الخدمة ، مستوى التحصيل ، الخ) .

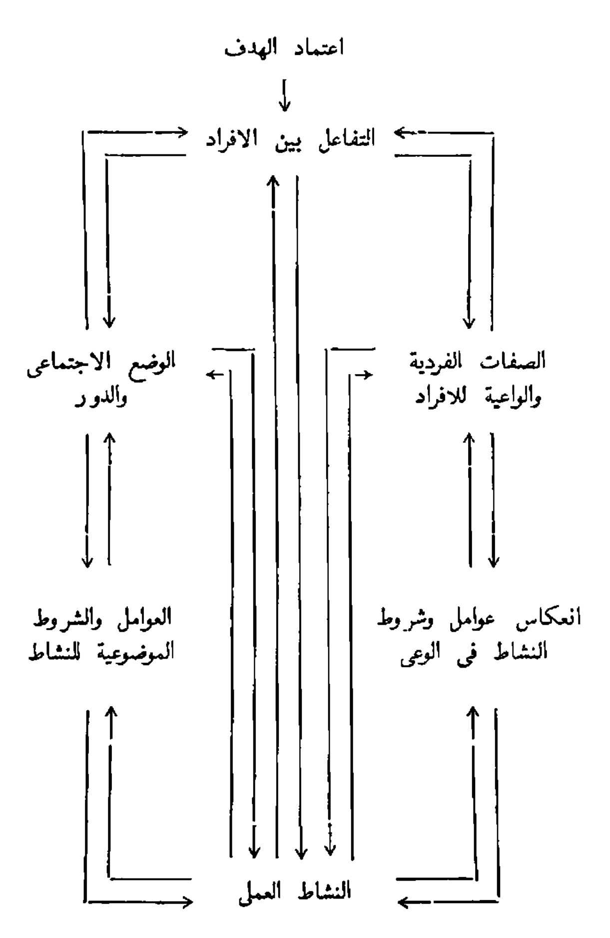
ثانيا ، العنصر التالى هو نشاط الافراد الهادف الذى يتحقق على اساس تفاعلهم فيما بينهم فى شروط ملموسة من المكان والزمان وتحت تأثير هذه العوامل والشروط الموضوعية او تلك .

ثالثا ، يشكل عنصرا هاما لهذا التفاعل الانعكاس ، فى وعـــى هؤلاء الافراد العاملين ، للعوامل الموضوعيـــة ولشروط نشاطهم ،

* انجلس . رسالة الى بورغيوس بتاريخ ٢٥–١–١٨٩٤ .

وطابع ومحتوى تفاعلهم الشخصى ، ومواقف الافراد (تقييماتهم) ازاء العوامل الموضوعية وشروط نشاطهم وازاء تفاعلهم الشخصى على السواء .

واخيرا ، تعتبر عنصرا هاما للهدف الاجتماعى ، فى رأينا ، الافعال او التصرفات العملية التى تجسد مواقف الافراد من عوامل وشروط نشاطهم ومن عملية التفاعل فيما بينهم .



بنية هدف المعرفة السوسيولوجية

٢ – الروابط والعلاقات الاجتماعية :
انواع الروابط الاجتماعية

ان خاصية علم الاجتماع ، بوصفه علما مستقلا حول المجتمع ، تكمن فى ان الروابط التى يدرسها هى روابط اجتماعية . ويُقصد بمصطلح الرابطة الاجتماعية كل مجموع العوامل التى تشترط نشاط الناس المشترك فى ظروف ملموسة للمكان والزمان لاجل بلوغ اهداف ملموسة . ان الرابطة تقام لفترة من الزمن مديدة للغاية بغض النظر عن طباع اشخاص منفردين . وهى روابط الافراد فيما بينهم ، وكذلك روابطهم مع ظواهر وعمليات العالم المحيط التى تنشأ ابان نشاطهم العملى . ويتجلى جوهر الروابط الاجتماعية فى محتوى وطابع افعال الافراد . توجد ثمة روابط تفاعل ، علاقات ، وروابط مؤسسات وروابط رقابة .

التفاعل الاجتماعى (social interaction) . يشكل نقطة انطلاق لنشوء الرابطة الاجتماعية التفاعل بين الافراد او مجموعات الافراد لاجل تلبية هذه الحاجات او تلك . فالتفاعل هو كل سلوك ، لفرد او مجموعة افراد ، يتسم بأهمية سواء بالنسبة للافراد الآخرين او لمجموعات اخرى من الافراد او للمجتمع بوجه عام سواء فى اللحظة الراهنة ، ام فى المستقبل . ان مقولة «التفاعل» تعبر عن طابع ومحتوى العلاقات بين الناس والجماعات الاجتماعية بوصفهم حاملين دائمين لانواع من النشاط مختلفة كيفيا ، ويختلفون من حيث وضعهم الاجتماعى (social status) ودورهم . وبغض النظر عن اى مجال من مجالات نشاط المجتمع (اقتصادى ، سياسى ، الخ) يوجد فيه التفاعل ، فان هذا التفاعل يرتدى دائما طابعا اجتماعيا لانه يعبر عن الروابط بين الافراد ومجموعات الافراد ، الروابط المشروطة بالاهداف التى يتوخاها كل طرف من الاطراف المتفاعلة .

ان للتفاعل الاجتماعى جانبا موضوعيا وجانبا ذاتيا . فالجانب الموضوعى للتفاعل هو الروابط غير المتوقفة على اشخاص منفردين ، ولكنها تشترط وتراقب محتوى وطابع تفاعلهم . والجانب الذاتى للتفاعل هو موقف الافراد الواعى من بعضهم البعض القائم على التوقعات (expectations) المتبادلة للسلوك المناسب . انه العلاقات

بين الافراد (او العلاقات الاجتماعية السيكولوجية) التى تمثل الروابط والعلاقات بين الافراد التى تتكون فى شروط ملموسة للمكان والزمان . والعناصر الاساسية لآلية التفاعل الاجتماعى هى : الافراد الذين يقومون بهذه الافعال او تلك ؛ التغيرات فى العالم الخارجى التى تثيرها هذه الافعال ، تأثير هذه التغيرات على الافراد الآخرين ؛ واخيرا ، ردة الفعل العكسية من جانب الافراد الذين مورس التأثير عليهم .

يمكن عرض الرسم التخطيطى لعملية التفاعل الاجتماعى ، على النحو التالى :

الفرد أ { فعل ← تغير ← / تأثير ← ردة فعل } الفرد ب

والعملية الثنائية للتفاعل الاجتماعى على النحو التالى :

الفرد أ { فعل ← تغير ← / ← تأثير ← ردة فعل هى بالنسبة للفرد أ : / ← فعل تأثير ← / تغيير ← ردة فعل } الفرد ب

ان التفاعل الاجتماعى بحد ذاته لا يفسر شيئا على الاطلاق . فبغية فهم التفاعل يلزم تفسير صفات القوى المتفاعلة ، بينما لا يمكن لهذه الصفات ان تجد تفسيرا شافيا فى نفس واقع التفاعل مهما تغيرت تحت تأثيره .

ان الامر الرئيسى فى التفاعل الاجتماعى هو ناحية المضمون . فهذه الناحية يتناولها علماء الاجتماع الغربيون إما من مواقع «التفاعلية الرمزية» (symbolic interactionism) واما من مواقع «المنهج الاثنولوجى» . ففى الحالة الاولى يصورون كل ظاهرة اجتماعية على انها تفاعل غيرمباشر بين الناس يجرى على اساس تقبُّل واستعمال رموز مشتركة . ومن ذلك فهم يعتبرون هدف المعرفة الاجتماعية مجموع رموز البيئة المحيطة بالانسان ، الداخلة فى «حالة

سلوكية» معينة * . فى الحالة الثانية يعتبرون الواقع الاجتماعى بمثابة «عملية تفاعل على اساس التجربة الاعتيادية» * * .

ونتيجة لذلك فان الواقع الاجتماعى والاهداف الاجتماعية التى تؤلفه هى بمثابة خليط من الافعال المتبادلة قائم إما على «الدور المفسِّر» للفرد فى «تحديد الحالة» واما على الوعى الاعتيادى . واذ لا ننكر الناحية الدلالية والناحية الرمزية وغيرهما من نواحى عملية التفاعل الاجتماعى فاننا نعتبر مع ذلك ان نقطة الانطلاق لهذه العملية هو العمل والانتاج المادى والاقتصاد ، مثلما ان الوظائف العليا للجسم البيولوجى تتوقف فى نهاية المطاف على استخدام الطعام والاوكسجين والدفء ، الخ . ان كل ما يُشتق من البنيان التحتى يمكن ان يمارس ، بدوره ، وهو يمارس تأثيرا عكسيا عليه .

ان العلاقات الاجتماعية ، شأنها شأن العلاقات بوجه عام ، لا تخلق صفات جديدة . فهى فقط بمثابة شكل لظهور تلك الصفات التى توجد بصورة كامنة فى الاهداف الموجودة فى العلاقات . «ان صفات الشىء المعنى لا تنشأ من علاقته بالاشياء الاخرى ، بل تتكشف فقط فى علاقة كهذه» * * * .

فى علم الاجتماع يُفرز نوعان للعلاقات الاجتماعية . اولا ، العلاقة بين الافراد وبين الجماعات الاجتماعية . وهنا يدور الكلام عن التبعية . مثلا ، عن تبعية الفرد او الجماعة أ للفرد او الجماعة ب ، هذه التبعية التى تعينها الفوارق فى وضعهم الاجتماعى ودورهم . ثانيا ، علاقة الافراد المتشابهين (مثلا ، من حيث الجنس ، والسن ، والوضع الاجتماعى ، والدور ، الخ) بظواهر وعمليات العالم المحيط . ففى الحالة الاولى تعبر العلاقة الاجتماعية عن الرابطة بين الاهداف او العناصر الاجتماعية للهدف المعنى المتفاعلة فيما بينها ؛ وفى الحالة الثانية تعبر عن الرابطة التى تنشأ على اساس الصفات المشتركة المميزة لهذه الجماعة او تلك من الافراد الفاعلين . وهذا النوع من العلاقات الاجتماعية يسمى العلاقات بين الافراد .

---

* Denzin N. The Methologies of symbolic. Interaction. — Social Psychology through symbolic Interaction. Waltman, 1970, p. 453.

* * Schutz A. Concepts and Theory Formation in the Social Sciences. — Sociological Theory and Philosophical Analysis. L., 1970, p. 11.

* * * ماركس . رأس المال .

روابط المؤسسات . يستعمل مصطلح «مؤسسة» (institute) فى معان مختلفة . فهو ، فى احدى الحالات ، يعنى مجموعة متخصصة تؤدى وظائف معدّة للمجتمع ، وظائف محددة تماما بجميع تفاصيلها وتؤدّى بهدف تلبية متطلبات اعضاء المجتمع او تنظيم سلوكهم . وفى حالة اخرى يحصرون معنى هذا المصطلح باشكال تنظيمية يجرى فى اطارها اداء هذه الوظائف الاجتماعية او تلك . واخيرا ، تطلق تسمية «مؤسسة» على مجموعة المنظمات والوسائل المادية التى يملكها اشخاص يؤدون وظائف معينة لصالح المجتمع . الا انه يمكن فى جميع تحديدات مصطلح «المؤسسة» هذه ، بصرف النظر عما اذا كانت تعنى الوظائف او الوسائل او الاشخاص ، فرز العناصر الاساسية التى تكشف مجموعاتها ، بدرجة متفاوتة من الكمال ، محتوى هذا المفهوم .

المؤسسات هى اتحاد لمنظمات يؤدى اعضاؤها وظائف يعينها المجتمع لاجل تلبية متطلبات الافراد ومجموعات الافراد وتنظيم سلوكهم . والمؤسسات تعمل باسم المجتمع ككل . لذا ، فهى تعتبر شكلا هاما للرابطة الاجتماعية . والمؤسسات توفر للافراد امكانية تلبية الحاجات باسلوب يرسمه المجتمع او جزؤه المسيطر . وهى تضمن تأدية الوظائف الضرورية وقمع اشكال السلوك غير المرغوب فيها من وجهة نظر مصالح المجتمع ، وتضمن استمرارية الحياة الاجتماعية من خلال استمرار الوظائف الاجتماعية . وتحقق المؤسسات تكامل التوجهات والعلاقات بين الافراد وتضمن التلاحم الداخلى للجماعات . ثمة انواع مختلفة للمؤسسات : المؤسسات الاقتصادية التى تتعاطى انتاج وتوزيع الخيرات المادية ، وتنظيم العمل ، والدورة المالية ، وما الى ذلك ؛ المؤسسات السياسية المرتبطة باداء وظائف السلطة ؛ المؤسسات الثقافية والتربوية التى تثبت وتطور تعاقب ثقافة المجتمع وتنقلها الى الاجيال اللاحقة ؛ المؤسسات الاجتماعية التى تنظم الاتحادات الطوعية ، وحياة جماعات العاملين ، اى باختصار : المؤسسات التى تضبط السلوك اليومى للناس حيال بعضهم البعض ؛ المؤسسات الدينية التى تنظم موقف الناس من الدين اذا كان الناس يؤمنون بوجود الله .

ان جميع هذه المؤسسات مرتبطة سوية بمنظومة موحدة متكاملة يمكن فيها فقط ضمان العملية المنتظمة للحياة الجماعية واداء مهامها .

وبعبارة اخرى يمكن تسمية روابط المؤسسات روابط معيارية ، اذ ان طابع ومحتوى هذه الروابط يضعهما المجتمع بهدف تلبيـــة متطلبات اعضائه فى هذه الميادين او تلـــك من ميادين الحياة الاجتماعية ، تلبية المتطلبات بذلك الاسلوب الذى يعبر ، بدوره ، عن مصالح المجتمع بوجه عام .

روابط الرقابة الاجتماعية . يرتبط بالرقابة الاجتماعية ، من جهة ، عدم استحسان (معاقبة) السلوك غير المرغوب فيه ، ومن جهة اخرى ، استحســـان السلوك المرغوب فيـه . ان السلوك الفردى للاشخاص تشترطه حاجاتهم ودوافعهم البيولوجية النفسية مثل الجوع والحاجة لوقايـــة النفس من التأثيرات المضرة من جانب البيئـــة الجيوفيزيائية والانجذاب الجنسى ، الخ . ان هذه الحاجات يمكن تلبيتها باسلوب مختلف ، وان اختيار وسائل تلبيتها يتوقف على منظومة القيم التى تعتمدها الجماعة الاجتماعية المعنية . ان الاقرار بالقيم الاجتماعية يساعد على تماثل او تشابه سلوك اعضاء الجماعة . والعامل الآخر ، الذى يساعد على قيام طراز واحد لسلوك اعضاء الجماعة هو تربية الاطفال وتنشئتهم اجتماعيا ، اذ يجرى ابان ذلك تلقينهم نماذج السلوك واساليب العمل المتبعة فى الجماعة المعنية والمرتبطة بالاعتراف بالجماعة او ادانتها . ان منظومة المؤسسات ، سواء منها المؤسسات الشكليـــة او غير الشكلية ، تقود اعضاء الجماعة بفضل منظومة العقوبات والمكافآت . يُقصد بالعقوبة ، عادة ، العقوبة المحددة قانونيا التى تفرضها المؤسسة والتى تعتبر اجراءا عادلا للمعاقبة على مخالفة القانون . وبالاضافة الى العقوبات الحقوقية يرتأى علم الاجتماع ايضا عقوبات اخلاقية وهجائية ودينية . فالعقوبات الاخلاقية هى مجموع تقييم سلوك الانسان ، ومنظومة اللوم والتنديد الاخلاقى من جانب الرأى العام المستاء من انتهاك العادات والقواعد الاخلاقية الالزامية . والعقوبات الهجائية هى منظومة كاملة من السخرية والاستهزاء الموجهة ضد الاشخاص الذين يسلكون سلوكا يتنافى مع القواعد المتبعة فى الجماعة المعنية . والعقوبات الدينية هى المعاقبة التى تنص عليها منظومة اعتباطية من المذاهب والمعتقدات الدينية جزاء انتهاك قوانينها واحكامها . وبالاضافة الى العقوبات ، التى لها طابع معاقبـــة وتنكيلات جزاء السلوك غير المستحب ، توجد فى كل مجتمع ايضا منظومة من المدائح والمكافآت

يتجلى فيها الاعتراف الاستحسانى من جانب الرأى العام ، الذى يظهر فى التقييم الايجابى فى الصحافة ، وفى اشتهار الشخص الذى احرز نتائج ايجابية ، وفى الحصول على دبلومات وشهادات واستحقاق ومكافآت مالية وفرص تسنم منصب اعلى والحصول على اوسمة وميداليات واقامة تمثال له ، وما شابه .

فى هذه المنظومة للرقابة الاجتماعية تلعب المؤسسات دورا هاما للغاية . الا ان مهامها لا تقتصر على الاجبار . ففى كل مجتمع توجد مؤسسات تضمن فى مجالات منفردة من الحياة حرية الابداع والابتكار . مثلا ، يملك الادباء والممثلون الحرية المضمونة فى البحث عن اشكال فنية جديدة . والعلماء والتكنيكيون يتعهدون بالبحث المتواصل عن مسائل جديدة وحلول جديدة . غير ان نشاط الممثلين والمخترعين ورجال العلم يتعرض دائما هو ايضا للرقابة ضمن اطار الموديل الاجتماعى للمجتمع .

الروابط التنظيمية . ان جميع اشكال الرابطة الاجتماعية تمثل فى كل حالة ملموسة نسقا منضبطا ، وتأتلف فى تنظيمات محددة تسعى الى تحقيق اهداف محددة : حكومية ، سياسية ، مهنية ، رياضية ، ثقافية ، شبيبية ، وما الى ذلك ، تمارس تأثيرا هاما على العمليات الحياتية للمجتمع بأسره وتترك بصماتها عليه بحيث ان بعض علماء الاجتماع يتحدثون عن «المجتمع المنظم» كأنه طراز للمجتمع يحدد سماته الاساسية تأثير تنظيمات وافرة العدد .

وبمعنى آخر يقصد بالتنظيم طرائق ادارة الناس وعملهم وتنسيق جهودهم والوسائل التى فى حوزتهم لتنفيذ المهام .

كما تدخل فى مفهوم «التنظيم الاجتماعى» منظومة الانواع المتبعة لنشاط الافراد والجماعات ومؤسسات ووسائل الرقابة الاجتماعية ، ومنظمات القيم التى تضمن السلوك المتشابه لاعضاء الجماعة ، وتوجه مساعيهم فى مجرى معين ، وتقر اساليب تأمين الحاجات ، وتخفف حدة التوتر والنزاعات التى تنشأ ابان الحياة الجماعية ، اى انها ، باختصار ، تضمن حالة التوازن بين مختلف ميول مطامح الافراد وجماعات المجتمع . ان حالة التوازن هذه هى دائما حالة ثابتة لدرجة ما ومستقرة لدرجة ما . وفى حال تعرضها للتأرجحات تنشأ بلبلة اجتماعية والكثير من الظواهر السلبية ، من زاوية مصالح المجتمع بأسره بوجه عام ، كالجرائم مثلا ، والادمان فى تناول

المشروبات الكحولية ، ومخالفة العادات ، واقتراف اعمال عدوانية ، وما الى ذلك .

منظومة الروابط الاجتماعية والنسق الاجتماعي . من منظومة العلاقات الاجتماعية والمؤسسات والرقابة الاجتماعية والتنظيمات تنشأ منظومة معقدة من الروابط الاجتماعية توجهها حاجات ومصالح واهداف الناس . وهذه المنظومة للروابط الاجتماعية يجرى ترتيبها فى كل نسق اجتماعى ملموس بحيث انه عندما تظهر فيها تعقيدات ومعضلات يتخذ المجتمع ، بدوره ، مجموعة من الوسائل لكى يكون قادرا على فك هذه التعقيدات وحل هذه المعضلات . ان منظومة العلاقات الاجتماعية هى عبارة عن نسق منظم من مختلف اشكال الروابط الاجتماعية التى ترص الافراد وجماعات الافراد فى وحدة وظيفية واحدة ، اى فى نسق اجتماعى . وايا كان الشكل الذى نتناوله من اشكال الرابطة الاجتماعية بين الظواهر فان هذه الظواهر توجد دائما ضمن النسق ولا يمكنها ان توجد خارجه . فان تنوع مظاهر الروابط الاجتماعية يطابقه تنوع مظاهر الانساق الاجتماعية التى تعينها هذه الروابط .

ان الاشكال المختلفة للروابط الاجتماعية هى نتاج نشاط الناس العملى . غير ان الروابط الاجتماعية ، باعتبارها نتاجا للنشاط البشرى ، اذ تنفصل عن حامليها المباشرين ، تكتسب فى الوقت نفسه وبصرف النظر عن وعى الافراد طابعا خاصا بها ، اى تكون حيالهم بمثابة sui generis .

ان المجتمع ليس حشدا ميكانيكيا من افراد متفاعلين فيما بينهم . ان خاصيته كواقع موضوعى مميز تكمن فى انه «يعرب عن مجموع تلك الروابط والعلاقات التى يوجد فيها الافراد حيال بعضهم البعض» * .

٣ – القانونيات الاجتماعية ؛ تصنيف القوانين الاجتماعية

الميزات الخاصة لقوانين وقانونيات علم الاجتماع . ثمة كثرة لا نهاية لها من الروابط الاجتماعية المختلفة التى تتشكل فى كثرة لا نهاية لها من الانساق الاجتماعية المختلفة . وقسم كبير من هذه

* ماركس . المخطوطة الاقتصادية ١٨٥٧–١٨٥٩ .

الروابط يحمل طابعا عرضيا وموقتا . وتكمن ميزة علم الاجتماع فى انه يدرس الروابط والعلاقات الاجتماعيـــة على مستوى القوانين والقانونيات الاجتماعية .

ان القوانين والروابط والعلاقات الخاضعة لقانونيات تنبع من نفس طبيعة ظواهر وعمليات العالم المحيط . وبهذا المعنى يمكن القول : «ان لكل شيء موجود قوانين خاصة به» * .

ينبغى التمييز بين قوانين العالم المحيط وبين التأكيدات بصدد هذه القوانين . فالاولى ملازمـــة بصورة فطريـــة للعالم المحيط ؛ والثانية هى استحداث فى الذهن . وينبغى ان يؤخذ بالحسبان لدى ذلك ان التأكيدات بصدد القوانين (او القوانين العلمية) هى عكس لقوانين العالم المحيط على مستوى التفكير ، اسقاطهـــا على مسطح الفهم . والفرق بين نوعى القوانين هذين يتسم ، فى المقام الاول ، باهمية غنوصيولوجية . فقوانين العلم لا تستنفد ابدا قوانين العالم ، فهى تقترب دوما من عكس هذه القوانين فى الذهن بصورة اكثر كمالا وكأنها موديلات مثالية للواقع . وهى «لا يمكن استعمالها الا بصورة تقريبية فقط . . . ولا يمكن استعمالها ابدا باية درجة مرغوبة من الدقة» * * .

ان الهدف النهائى للعلـــم هو معرفة قوانين ميدان معين من المواضيع واستخدام المعرفة المتوفرة فى النشاط العملى .

القوانين الاجتماعية وخصائصها . ان القوانين الاجتماعية كقوانين للعلم بوجه عام هى عكس دقيق بدرجة معينة للقوانين الملازمـة للعالم المحيط . ولكن القوانين الاجتماعية ، خلافا لميادين العالم الاخرى ، تملك خصائص خاصة بها .

القانون الاجتماعى هو اعراب عن الرابطة الجوهرية والعامــة والضرورية بين الظواهر والعمليات الاجتماعية ، وبالدرجة الاولى روابط النشاط الاجتماعى للناس او تصرفاتهم الاجتماعية الخاصة . والقانون الاجتماعى يحدد العلاقة بين مختلف الافراد والـوحدات الاجتماعية اذ يظهر فى نشاطهم الاجتماعى . ان القوانين هى علاقات مكررة ثابتة ومنتظمة نسبيا بين الشعوب ، والامم ، والطبقـات ، والجماعات الاجتماعية الديموغرافية والمهنية ، وكذلك بين المجتمع

* مونتيسكيو . مؤلفات مختارة . موسكو ، ١٩٥٥ ، ص ١٦٣ .

* * بونغه . السببية . موسكو ، ١٩٦٢ ، ص ٢٨٦ .

والمنظمة الاجتماعية ، والمجتمع وجماعة العاملين ، والمجتمع والاسرة ، والمجتمع والفرد ، والمدينة والقرية ، والمنظمة الاجتماعية والفرد ، الخ . وان القوانين الاجتماعية ، وفى هذا تكمن اهم سمة مميزة لها عن قوانين الطبيعة ، تتشكل فى مختلف مجالات النشاط البشرى ، وبالدرجة الاولى ، فى مجال النشاط المادى ، وتطبق عبر نشاط الناس مثلما تطبق قوانين الطبيعة عبر المادة مباشرة .

ان الانسان ، بتكوينه المجتمع ابان عملية النشاط الاجتماعى ، يعيّن اتجاه ومحتوى وطابع عمل هذا المجتمع وتطوره . ولهذا بالذات فان القوانين الاجتماعية هى قوانين نشاط الناس الاجتماعى وافعالهم بالذات .

ونشاط الناس الاجتماعي ، الهادف الى تلبية حاجاتهم ، تنظمه القوانين الملازمة له . فهو يتبع بالضرورة منطق القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى ، ويشكل بالتالى مادة للبحث العلمى شأنه شأن العالم الاجتماعى الموضوعى نفسه .

ان القوانين الاجتماعية هى ذلك الاسلوب الذى يقيّم الناس بموجبه شروط وظروف حياتهم ونشاطهم وهى تستخدم بدورها تحت تأثير هذه الشروط والظروف التى اقاموها هم بانفسهم . والتكرارية ، بوصفها سمة جوهرية للقانون ، تتحقق فى القانون الاجتماعى تبعا للطابع الخاص لكل حالة اجتماعية منفردة (عدم تكرارية او فرادة احداث تاريخية) فى ظل شروط وظروف تغيرت تغيرا جوهريا . ان فعل قانون اجتماعى بعينه يتجلى بدرجة مختلفة من الشدة فى حالات اجتماعية مختلفة من طراز واحد ، الامر الذى يتيح النظر الى فعله لا كقيمة دائمة بل كميل يقاس فى كل حالة ملموسة بهذه الدرجة من الاحتمالية او تلك .

والقوانين الاجتماعية ، شأنها شأن قوانين الطبيعة ، تتشكل فى السير الطبيعى للاحداث . وهى تعتبر نتيجة للافعال المثابرة الهادفة للعديد من الافراد فى حالات اجتماعية وروابط غير متعمدة (سببية ، وظيفية ، الخ) بين مختلف اوجه وعناصر هذه الحالات . ومن كون الناس يعيشون ويشاركون فى انتاج الخيرات المادية والروحية ، ويتبادلون المنتجات ويوزعونها ويستهلكونها ، ويلدون اطفالا ويربونهم ، من ذلك تتكون سلسلة قانونية من الاحداث ، غير مرهونة بارادتهم ووعيهم . وهذه السلسلة القانونية للاحداث ،

بوصفها نتيجة للكثير من الافعال المختلفة الاتجاهات ، تحدد بدورها الارادة والوعى وطابع ومحتوى واتجاه واهداف التفاعل الاجتماعى ونشاط الناس الاجتماعى .

ان الميدان الاجتماعى لنشاط المجتمع يؤلف اذن ، سوية مع الميدان الاقتصادى ، والسياسى ، والايديولوجى ، مثلما مع الميدانين العضوى وغير العضوى من ميادين العالم المحدّد ، يؤلف بطريقة طبيعية النظام الناشئ والعامل وسط الظواهر التى يتألف منها ذلك الميدان .

ومثلما ان بحث قوانين وقانونيات الميدان الاقتصادى لنشاط وحياة المجتمع يندرج فى ميدان المعرفة الاقتصادية ، كذلك فان بحث قوانين وقانونيات الميدان الاجتماعى لنشاط وحياة المجتمع هو من اختصاص المعرفة السوسيولوجية .

وينبغى ان يؤخذ فى الحسبان فى الوقت بنفسه ان قَصر البحث السوسيولوجى على الظواهر الاجتماعية «البحتة» ، وتجاهل الظواهر الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ، من شأنهما ان يعطيا قوانين خيالية غير قادرة على تفسير العمليات الاجتماعية الحقيقية مقابل القوانين الاجتماعية التى تثبت الروابط والعلاقات الاجتماعية الفعلية . و mutatis mutandie * ينسحب ذلك على علم الاقتصاد وعلم السياسة وغيرهما من العلوم المتعلقة بالمجتمع والانسان .

ان دراسة القانونيات الاجتماعية يعنى اثبات الروابط الجوهرية والضرورية لا داخل المجال الاجتماعى لنشاط المجتمع وحسب ، بل ايضا بين هذا او ذاك من مجالاته . وهذا يفترض اظهار المنشأ الاجتماعى لهذه الظاهرة او تلك (المشروطية الاجتماعية للترابط بين ظواهر مختلف مجالات نشاط المجتمع) ، ودورها ومكانها فى تطور وعمل النسق الاجتماعى او المجتمع ككل .

ان اسس تصنيف قوانين المجال الاجتماعى لنشاط المجتمع متنوعة . فالقوانين الاجتماعية تصنّف حسب درجة وجود الاشياء المشتركة فيما بينها ، وحسب اسلوب تجليها ، ومجالات فعلها واشكال روابطها ، وزمن الفعل .

القوانين العامة والقوانين الخاصة . يختلف نوعا القوانين هذان من حيث مدة استمرار فعلها . فالقوانين العامة تفعل فى جميع

* بادخال التعديلات الضرورية ــ **المترجم** .

التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ، وفى جميع الفترات الانتقاليـة (مثلا ، قانون التطابق بين علاقات الانتاج ومستوى تطور القوى المنتجة) . والقوانين الخاصة تتعلق بتشكيلة او بضع تشكيـلات اقتصادية اجتماعية ، باحدى او ببضع فترات انتقالية (مثـلا ، القوانين المتعلقة بالانتقال من احد المجتمعات الاستغلالية الى مجتمع آخر او بالقضاء على المجتمـع الاستغلالى) . وبالانتقال من احدى التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الى تشكيلة اخرى او بانتهـاء فترة الانتقال المعنية تفقد القوانين الخاصة تدريجيا اهميتها . ان فعلها محصور تاريخيا .

القوانين الاجتماعية العامة ، والبنيوية ، والخاصة . تقسم القوانين ، من حيث درجة وجود اشياء مشتركة فيما بينها الى قوانين عامـة (او قوانين اقتصادية اجتماعية) ، وقوانين بنيوية (او مميزة) ، وقوانين خاصة .

فالقوانين العامة او الاقتصادية الاجتماعية هى قوانين قيـام وعمل وتطور وتعاقب التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية . وهـى تبين التبعية السببية الصارمة القائمة بين الظواهر الاقتصاديـة والاجتماعية والسياسية والايديولوجية . فمن بينها ، مثلا ، قانون دور اسلوب الانتاج المحدّد فى تطور المجتمع ، وقانون تطابـق علاقات الانتاج من طابع ومستوى تطور القوى المنتجة ، وقانون التطابق بين علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية الطبقية ، وقانون التطور المتناسب المنهاجى للتشكيلة الاقتصاديـة الاجتماعيـة الشيوعية ، وغيرها .

ان القوانين الاقتصادية الاجتماعية تتعلق بالمجتمع بوجـه عام ، وان فعلها المجموعى يضفى على تطور المجتمع طابع عملية طبيعية تاريخية . ومحاولة تمييز القوانين العامة الى قوانين اجتماعية وقوانين اقتصادية تعتبر ، كما اشار لينين ، تنازلا للكانطيـة الجديدة . فان منظومة القوانين الاقتصادية الاجتماعية بالـذات تشكل موضوعا للنظرية السوسيولوجية العامة التى هى ، من جهة ، جزء مركّب من السوسيولوجيـا الماركسية اللينينية ، ومن جهة اخرى ، نظرية عامة ومنهج علمى لجميع العلوم الاجتماعية والانسانية الاخرى .

القوانين البنيوية هى قوانين مختلف المنظومات (الاقتصادية ،

السياسية ، وغيرها) العاملة ضمن اطار تشكيلة اقتصادية اجتماعية معينة . ان اظهار هذا القانون او ذاك للبنية المعنية يعنى ايجاد قانون وجود المنظومة المعنية حالما تغدو البنية اساسا لعمل هذه المنظومة .

يتسم استخلاص القوانين البنيوية للمجال الاجتماعى لنشاط المجتمع بميزات خاصة بها . فكما انه لا يوجد ولا يمكن ان يوجد اقتصادى خارج اجتماعى ، كذلك لا يوجد ولا يمكن ان يوجد فعل للقوانين الاقتصادية خارج السياق الاجتماعى . ان فعل القوانين الاقتصادية يزاول تأثيره على طابع ومحتوى تجلى القوانين الاجتماعية . وان معرفة متطلبات القوانين الاجتماعية واخذها فى الحسبان من كافة الجوانب يعنيان قيام السياق الاجتماعى الملموس لاجل فعل القوانين الاقتصادية . وان مختلف المنظومات الاقتصادية والسياسية وغيرها ، التى تعين عملها قانونيات اقتصادية وسياسية وغيرها ، هى بمثابة شروط لوجود هذه المنظومات الاجتماعية او تلك .

تظهر القوانين الخاصة كنتيجة لاجتماع ظروف وعوامل مختلفة فى الشروط الملموسة للمكان والزمان . مثلا ، الرضاء او عدم الرضاء بالعمل ، الدرجة العالية او المتدنية لاستيعاب الفرد لقواعد وقيم الجماعات ، الخ .

القوانين الدينامية والقوانين الاحتمالية تتميز من حيث طريقة تجليها .

ان القوانين الدينامية تعين اتجاه وعوامل واشكال التغيرات الاجتماعية ، وتثبت الصلة المتينة الوحيدة الدلالة بين تعاقب الاحداث فى ظروف ملموسة .

وخلافا للقوانين الدينامية فان القوانين الاحتمالية العشوائية لا تعين مسبقا المشروطية الصارمة للتغيرات الاجتماعية بل ترسم الاتجاهات الاساسية للتغيرات ، الميول الاساسية للعملية الاجتماعية بوصفها مجموعا للظواهر الاجتماعية التى تحافظ على استقرار الوحدة الاجتماعية المعنية . ان القوانين الاحتمالية تعين الصلة بين ظواهر وعمليات الواقع الاجتماعى تعيينا لا بصورة ملحة بل بدرجة معينة من الاحتمال . فاذا كانت القانونية الدينامية فى ظروف ملموسة تتعلق بجميع ظواهر طبقة معينة فان القانونية الاحتمالية تسجل

5*

الانحرافات الفردية عن خط الحركة (التطور ، التغير ، سير العملية) الذى يرسمه القانون الدينامى . والقانونيات الاحتمالية تتحقـــق بصرف النظر عن السلوك الدقيق للاهداف التى تؤلف الفئة المعنية . مثلا ، ان موظف الضمان لا يعنيه التاريخ الدقيق لوفاة كل زبون من زبائنه لان جميع شؤون الضمان قائمة على معرفة بعض القوانين الاحتمالية التـــــى يجرى بواسطتها حســـــاب عائدات التأمين على الحياة .

ان القوانين الاحتمالية تحدد اتجاه سلوك فئة معينة من الاهداف بوجه عام طبقا للميزات والاوصاف العامة لاهداف الفئة المعنية . وهذا الاتجاه لسلوك الفئة المعنية من الاهداف لا يقل واقعيـــة واصالة عن السلوك الفردى لكل هدف بمفرده . اما سلوك الفئة المعنية من الاهداف فتعينه لا بصورة عرضية بل بصورة حتميـــة منظومة الشروط والعلائم والميزات والاوصاف .

اذن ، ان القانونيات الاحتمالية تعبر عن الميزات والاوصاف الملازمة لا لاهداف منفردة بل لكل الفئة المعنية من الاهداف بوجه عام التى توجد فى ظروف ملموسة للمكان والزمان * ، تعبر عن هذه الميزات فى شكل درجة معينة من الاحتمال ، اى تتجسد فـــى هيئة مؤشرات احتمالية ، وتشمل المعرفة العلمية عن صحة الاستنتاج الحاصل ، وتعتبر شكلا لتجلى القوانين الدينامية واسلوبا لمعرفة القوانين الدينامية .

القوانين الاحتمالية هى قوانين ناقصة ، اذ لا يمكن فهمها الا على ضوء فعل القوانين الدينامية .

تقسم القوانين الدينامية الى قوانين سببية وقوانين وظيفية . فالقوانين الدينامية السببية تُثْبت الروابط الحتمية الصارمة لمنشأ الظواهر الاجتماعية . مثلا ، دور اسلوب الانتاج لدى الانتقال من تشكيلة اقتصادية اجتماعية الى تشكيلة اخرى .

والقوانين الدينامية الوظيفية تُثْبت التبعيات المتبادلة بيـــن

---

* ولكن ذلك لا يعنى ان الاحداث الفردية لا تخضع لفعل القانونيات . فالاحداث ذات المغزى الاجتماعى (مثلا ، الاحداث الفردية التاريخية) تعتبر عادة نتيجة لفعل لا قانون وحيد ، بـــل لمجموعة من القوانين التى تفعل سوية .

الظواهر الاجتماعية ، التى تشاهَد بالتجربة وتتكرر بطريقة ملحة .
وتشكل ضروبا للقوانين الاحتمالية سواء قوانين التطور (مثلا ، تحول العمل الى ضرورة حيوية اولى) ام قوانين الفعل (مثلا ، وحدة التركيب الشكلى وغير الشكلى لجماعة العاملين) .

القوانين الانتولوجية (ontologic) ، **وقوانين مبحث القيم** (axiology) ، **وقوانين المعرفة (غنوصيولوجية)** . وهى تمتاز عن بعضها البعض حسب مجالات الفعل والمعرفة .

القوانين الاجتماعية الانتولوجية هى قوانين الوجود الاجتماعى . وهى تعبر عن الحاجات الموضوعية للتطور الاجتماعى وتتحقق من خلال نشاط البشر . وتبعا لمدى امتلاك الناس لفهم ومعرفة هذه القوانين ، اشكال تجليها وآليات فعلها واستخدامها ، وتمسكهم بمنطق هذه القوانين واخذهم متطلباتها بالحسبان فى نشاطهم العملى ، فهم يعجلون الى حد كبير او يكبحون التطور الاجتماعى بوجه عام . ان القوانين الانتولوجية تتجلى فى نشاط الناس .

قوانين مبحث القيم هى القوانين التى تصوغ قيم الناس واتجاهاتهم القيمية ، وتحدد بصورة مباشرة اتجاه ومحتوى وطابع التطور الاجتماعى والنشاط الاجتماعى للناس . ومن بينها ، مثلا ، قانون اغتراب العمل فى ظل الرأسمالية .

ان لمعرفة هذه القوانين واخذ متطلباتها بعين الاعتبار اهمية لا تقل عن اهمية معرفة القوانين الانتولوجية واخذ متطلباتها بعين الاعتبار . فان علاقة الناس بالوجود الاجتماعى واشكال واساليب تطبيق قوانينه وقانونياته توجد فى تبعية مباشرة لاحكامها القيمية واتجاهاتها القيمية .

قوانين الغنوصيولوجية هى قوانين انعكاس الواقع الاجتماعى فى المعرفة ، اى قوانين عملية معرفة الواقع الاجتماعى . مثلا ، جمع الفردى بالاجتماعى ، والذاتى بالموضوعى ، الخ .

تصنيف القوانين الاجتماعية حسب اشكال الروابط . يتسم التصنيف ، الذى يرتب القوانين الاجتماعية حسب اشكال الروابط ، باهمية كبيرة بالنسبة لممارسة البحوث السوسيولوجية . وبموجب هذا التصنيف يمكن فرز خمسة اصناف للقوانين الاجتماعية .

اولا ، القوانين التى تقر الوجود الثابت للظواهر الاجتماعية او ما يرتبط بها . وبموجب هذه القوانين ، فاذا كانت توجد ظاهرة

أ يجب من كل بد ان توجد ظاهرة ب ايضا . مثلا ، فى كل مجتمع قائم على الملكية الخاصة لادوات ووسائل الانتاج توجد طبقات متناحرة .

واذا غدا العمل حاجة حيوية اولى فى نشاط شخص معين فينتج من ذلك بالضرورة ان هذا الشخص راض الى اقصى حد عن مشاركته فى النشاط العملى .

ثانيا ، القوانين التى تقر ميول التطور . ان هذه القوانين تشترط تغير بنية الهدف الاجتماعى ، والانتقال من نظام للعلاقات المتبادلة الى نظام آخر . والتغير فى الزمن لعناصر واساليب روابطها المضبوطة فى بنية هذا النظام الاجتماعى او ذاك تعينها الحالة السابقة . وهذا التأثير المحدد للحالة السابقة للبنية على حالتها اللاحقة يحمل طابع قانون تطور . والتغيرات فى بنية الهدف الاجتماعى تؤلف محتوى التطور ، بينما يكمن جوهر التطور فى تغير البنية ككل . ان التطور يحدث عندما يطرأ على حالتين متعاقبتين لهدف واحد بعينه تغير جوهرى لا رجعة فيه ، اى يجرى الانتقال من بنية ذات نوعية معينة الى بنية ذات نوعية اخرى .

اذن ، ان تغير طابع القوى المنتجة يتطلب ، بالضرورة الموضوعية ، تغير علاقات الانتاج . او ، ان التصنيع يشترط نمو المدن الكبرى واستيطان مناطق جديدة ، ويمارس تأثيرا غير مباشر على تنظيم الاسرة ومستوى الحياة ، الخ .

ثالثا ، القوانين التى تقر التبعية الوظيفية بين الظواهر الاجتماعية . فخلافا لقوانين التطور فان القوانين الوظيفية تضمن توطيد هذا النظام الاجتماعى او ذاك والحفاظ عليه فى حالة من الاستقرار النسبى . وفى الوقت نفسه تعبر القوانين الوظيفية عن قابلية الاهداف على التحرك ضمن اطار بنيتها المستقرة ، قابلية عناصر النظام على تحرك لا يفضى الى حدوث تغير جوهرى فى البنية . ان قوانين هذا الطراز بالذات تميز مرونة النظام وقابليته على اتخاذ حالات مختلفة . ان هذه القوانين تعبر عن الترابط بين العناصر المركّبة للهدف الاجتماعى ، الامر الذى يعين طابع ومحتوى وظيفته بوجه عام .

ان الفرق بين القوانين الوظيفية وقوانين التطور يحمل طابعا اصطلاحيا للغاية . فاذا كانت قوانين التطور تشترط الانتقال من

نوعية معينة الى نوعية اخرى للهدف الاجتماعى فان القوانين الوظيفية تخلق المقدمات لاجل هذا الانتقال .

مثلا ، ان قانون تطابق علاقات الانتاج مع طابع ومستوى تطور القوى المنتجة ، اذ يعبر عن الرابطة الشاملة والجوهرية والضرورية لاسلوب الانتاج ، يبرز بمثابة قانون وظيفى ، واذ يعبر عن النزاع او عدم التطابق بينهما ، يبرز بمثابة قانون تطور . او ، بمقدار ما تكون درجة وحدة القوى المنتجة وعلاقات الانتاج اكثر علوا ، بمقدار ما تنمو بصورة اسرع رفاهية الشعب المادية والثقافية . وبمقدار ما يزداد تفاعل الناس فى بلوغ الهدف المشترك بمقدار ما يتقاسمون اكثر ، قيم ومعايير بعضهم البعض ويكون المناخ الاجتماعى فى الجماعة التى يتفاعلون فيها اكثر معافاة .

رابعا ، القوانين التى تثبت العلاقة السببية بين الظواهر الاجتماعية . ان التمييز بين القوانين التى تثبت الروابط «الوظيفية» والروابط «السببية» لا يعنى ان «الوظيفية لا يمكن ان تكون **ضربا من السببية**» * . فالعلاقة الوظيفية قد تعبر وقد لا تعبر عن السببية . وهذان المفهومان لا يتطابقان الا جزئيا . ووجود التبعية الوظيفية لا يشهد بحد ذاته على وجود علاقات سببية جوهرية . مثلا ، ان الجمع الرشيد بين المصالح الاجتماعية والشخصية يشكل الشرط الاهم والضرورى للتكامل الاجتماعى .

خامسا ، القوانين التى تؤكد امكانية او احتمال العلاقة بين الظواهر الاجتماعية . مثلا ، ان مستوى حالات الطلاق فى البلدان الرأسمالية يرتفع او يتقلب سوية مع الدورات الاقتصادية . واحتمال اقتراف الجرائم يزداد لدى الرجال ، بالمقياس الى النساء ، وفى المناطق المدينية بالمقياس الى المناطق الريفية ، الخ .

ان القانون الاجتماعى يستند بصورة غير مباشرة الى ظواهر وقوانين اخرى ، مرتبطة به ارتباطا منطقيا ، تمثل لا اثبات عمومية وتكرارية العامل المعنى وحسب بل ايضا اثبات الاسباب التى يمكن بموجبها ادراجها فى مقولات القانون .

---

* لينين . الدفاتر الفلسفية .

٤ – اشكال تجلى القوانين الاجتماعية

القوانين الاجتماعية كقوانين للميل . ان القانون الاجتماعى يتحقق ، يتجسد فى الحياة ليس على العموم ، بل فى شكل ملموس – فى نشاط الناس . غير ان كل شخص بمفرده يحقق نشاطه فى الظروف الملموسة للمجتمع المعنى ، فى ظروف النشاط الاجتماعى السياسى او الانتاجى الملموس ، التى يشغل فى منظومتها وضعا انتاجيا واجتماعيا معينا ، ويضطلع ابان نشاطه بادوار اجتماعية ووظائف انتاجية محددة بدقة بالوضع ، ويملك عدة اوصاف شخصية (الجنس ، السن ، الوضع العائلى ، الخ) ، ويتخذ موقفا خاصا به من ظروف نشاطه ومن وضعه ودوره وحتى من اوصافه الشخصية . بيد ان علم الاجتماع يهتم لا بفرد منفرد بل بمجموع افراد مشمولين بهذه المزايا او العلائم او تلك (الشبيبة فى سن ١٨ الى ٢٥ سنة ، عمال التركيب وعلماء الفيزياء والعمال الذين يتقاضون اجرا يتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ روبل ، الخ) . وعليه ، فان هدف علم الاجتماع هو مجموعة الافراد (او الجماعة الاجتماعية) التى تتصف بظروف ووضع وادوار واوصاف شخصية محددة ، الامر الذى يحتم بمجموعه هذه العملية الاجتماعية او تلك .

ونظرا لكون الناس يتميزون ابان النشاط الاجتماعى من حيث مزاياهم الاجتماعية ، ولكون نشاطهم يتحقق فى وحدات اجتماعية مختلفة وفى ظروف واحوال معيشية مختلفة ، فان التطبيق المطلق للقوانين «تكبحه وتبطئه وتضعفه الاحوال المعاكسة» * . ان القوانين الاجتماعية مطلقة من حيث محتواها ، اى تعبر عن الترابط الضرورى ، من حيث طبيعة التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المعنية ، بين الظواهر والعمليات ، تتبدى فى تجليها الملموس بمثابة قوانين – ميول .

الميل هو اتجاه محدد للعملية يتحقق لا فى مدلول واحد (مثلا ، على غرار مسار الحركة الميكانيكية للجسم) ، بل بمثابة حصيلة نهائية للعملية ، بمثابة نتيجة لتطور مختلف الحالات .

---

* ماركس . رأس المال .

ان فعل القوانين الاجتماعية الموضوعية يوجد فى تبعية مباشرة للخصائص الفردية ، للظروف الحياتية الخاصة والشروط الملموسة لنشاط وحياة الافراد .

وسلوك كل هدف (فرد) فى النظام الاجتماعى المعنى هو سلوك عرضى وغير محدد ، الا انه تتكشف فى هذا النظام ، عن طريق الاخماد المتبادل لمختلف العوامل العرضية واستقرارها على مستوى واحد ، مزايا خاصة للنظام تعبر عنها القوانين الاجتماعية الاحتمالية . ان القانون-الميل يتيح اثبات واعطاء تعبير كمى لدرجة انحراف سلوك الجماعة الاجتماعية المعنية عن المطلب المطلق للقانون الاجتماعى المعنى ، واظهار آليات هذا الانحراف بهدف توجيه هذه الآليات ، اى بهدف خلق الظروف الاكثر ملاءمة للتجلى الحر للقانون قيد الدرس فى النشاط الاجتماعى للجماعة الاجتماعية قيد الدرس .

القيمة المحصّلة المتوسطة . ان الافعال الاجتماعية التى تشترط خصوصيتها الاحوال الفردية والظروف المعيشية والشروط الملموسة لنشاط الاشخاص الذين يقومون بها ، تعتبر قيما عرضية . وهذه القيم العرضية تؤلف بمجموعها قيمة محصلة متوسطة .

ان القيمة المحصلة المتوسطة ، التى يعينها مجموع الافعال الاجتماعية الفردية للاشخاص ذوى العلائم الاساسية المشتركة ، والتى تعرب عن درجة محددة لعلاقاتهم بالاهداف الاجتماعية للمجتمع ، هى بمثابة شكل لتجلى القانون الاجتماعى . وكل «قيمة فردية» انما تدخل فى المحصلة المتوسطة لانها تنضم اليها ، وبهذه الصفة تمارس تأثيرها عليها . وهى في الوقت نفسه «تنحرف» عن المحصلة المتوسطة ، وتنحرف الاخيرة بدورها عن المتطلبات المطلقة للقانون الاجتماعى المعنى .

فى ميدان النشاط الاجتماعى يمتاز الفرد ، بهذا القدر او ذاك ، بمزاياه الفردية عن «الشخص المتوسط» . وان امثال هذه الانحرافات الفردية ، التى تدعى فى لغة الرياضيات «اخطاء» ، تخمد وتزيل بعضها بعضا اذا تناولنا مجموعة من الاشخاص يتحلون بمزايا اجتماعية تثير اهتمام الباحث .

غير ان لهذه الانحرافات او «الاخطاء» الفردية حدودا ضيقة نسبيا ، علاوة على انه ، كما اشار ماركس ، يجرى التعادل فيما بينها بصورة منتظمة * . ان القانون الاجتماعى ، الذى يشق طريقه عبر مختلف الصدف ويسوّى فيما بينها ، «لا يغدو منظورا الا عندما تَشْمَل (الصدف – **المؤلف**) بمقدار **كبير**» ** .

ان مجموع العديد من القيم الفردية المختلفة من طراز بعينه يتيح اظهار الميول الموضوعية لتطور الظاهرة الاجتماعية الملموسة ودرجة تطابق هذه الميول مع المتطلبات المطلقة للقانون الذى يحدد خصائص عمل وتطور الظاهرة الاجتماعية المعنية .

واذا تصورنا عمل القانون الاجتماعى خطا مستقيما فان المحصلات المتوسطة لمختلف القيم الفردية من طراز بعينه تبدو فى هيئة مروحة من الخطوط المنحرفة فى اتجاهات مختلفة عن هذا الخط المستقيم . وبعبارة اخرى ، فان القوانين الاجتماعية «لا تملك اية واقعية الا بالتقريب ، بالميل ، بالمتوسط ، ولكن ليس فى الواقع **المباشر**» *** .

وقد اعار لينين ايضا الاهتمام لخاصية تجلى القوانين الاجتماعية . فقد كتب يقول ان القانونية الاجتماعية «لا يمكن ان تتجلى الا فى قانونية متوسطة ، اجتماعية ، جماهيرية فى ظل تخامد الانحرافات الفردية فى هذا الاتجاه او ذاك» **** .

ان المعرفة التجريبية لطابع ومحتوى وظروف افعال الناس تتيح تصحيح هذه الافعال بواسطة تغيير شروط حياتهم ونشاطهم البشرى ، فتقلص بالتالى مهل بلوغ الاهداف الاجتماعية الموجودة لدى المجتمع . وقد كتب لينين : «ان تصحيح ، تغيير العلاقات الاجتماعية امر ممكن ، بالطبع ، ولكنه ممكن فقط عندما ينطلق **من الاعضاء انفسهم لهذه العلاقات الاجتماعية المصحّحة او المغيرة**» ***** . ان الناس يغيرون علاقاتهم الاجتماعية على اساس معرفة القوانين الاجتماعية وجعل هذه العلاقات مطابقة الى حد معين

---

* راجع : ماركس . رأس المال .

** المرجع السابق .

*** انجلس . رسالة الى شميدت بتاريخ ١٢–٣–١٨٩٥ .

**** لينين . «كارل ماركس» .

***** لينين . مضمون الشعبية الاقتصادية .

من التمام مع القانونيات الموضوعية للتطور الاجتماعى التى تتبدى بمثابة اهداف اجتماعية .

من الضرورى التمييز بين اشكال تجلى قوانين التطور والقوانين الوظيفية . فان اشكال تجلى قوانين التطور هى الشروط السببية للظواهر والعمليات والحالات . واذا كان قانون التطور يتبدى بمثابة شرط سببى لتغير الظاهرة او العملية او الحالة ، فان شكل تجلى القوانين الوظيفية هو نتيجة لوظيفة الظاهرة ، التى تخدم الحفاظ على النظام الاجتماعى الذى تعمل فيه هذه الظاهرة . فان اعداد كوادر رفيعة الكفاءة هو نتيجة لفعل نظام التعليم . وتحسين هذه الوظيفة يؤدى ليس فقط الى الحفاظ على تلك الانظمة الاجتماعية التى يجرى لاجلها إعداد كوادر رفيعة الكفاءة ، بل ايضا الى تعزيزها .

ان النظام الوظيفى هو النظام الذى يجرى فيه الحفاظ على ميزة واحدة على اقل تقدير فى حالة توازن بصرف النظر عن تغير الميزات الاخرى ذات العلاقة السببية بالميزة الاولى . وبما ان النظام يعمل لاجل بلوغ هدف معين فان وظائفه تتشكل وفقا لهذا الهدف .

القيمة المحصّلة المتوسطة ووضع موديلات (نماذج) اجتماعية .

ان القيمة المحصلة المتوسطة هى القانون الاجتماعى بالذات ولكنه مدرَك على اساس التجربة ، ومصاغ فى مقادير كمية . والقوانين والقانونيات الاجتماعية يمكن ان تظهر فى قيم محصلة متوسطة بسيطة ومركّبة على السواء . ففى الحالة الاولى (القيمة البسيطة) يمكن للقيمة المحصلة المتوسطة ان تصاغ بمؤشر واحد ، وبالتالى ، بمقدار كمى واحد . مثلا ، القانونية التى تحدد الاقتران العضوى بين عناصر العمل الذهنى والعمل الجسدى فى نشاط الانسان . وفى الحالة الثانية (القيمة المركبة) تتكون القيمة المحصلة المتوسطة عن طريق التفاعل بين عدد من التغيرات ، وتعتبر بمثابة منظومة لعناصر داخلة فى عملية التفاعل . فان قانونية تحوّل العمل الى حاجة حياتية اولى تشمل متغيرات مثل تعليل دوافع العمل واختيار المهنة ، ومدى الارتياح والرضا من العمل والمهنة وظروف العمل ، وتقييم الشخص لنشاطه العملى ، والنتائج الموضوعية للعمل ، والمكافأة على العمل ، الخ .

فى هذه الحالة فان القيمة المحصلة المتوسطة ، اولا ، تتبدى بمثابة موديل (نموذج) للقانون الاجتماعى ؛ ثانيا ، تكشف التبعيات الكمية بين العناصر فى بنية القانون المعنى ؛ ثالثا ، تتيح تحديد العناصر الاستراتيجية فى بنية القانون ، التى يشترط طابعها ومحتواها فى الفترة الزمنية المعنية طابع ومحتوى واتجاه عمل النظام الاجتماعى الملموس . وعليه ، فان القيمة المحصلة المتوسطة هى بمثابة موديل متعدد القياسات ذى متغيرات تفسيرية كثيرة . وفى الدرجة التجريبية من المعرفة تكون القيم المحصلة المتوسطة بمثابة موديلات للقوانين الاجتماعية .

الموديل فى علم الاجتماع هو منظومة من العلاقات المبنية على مستوى المفاهيم او مستوى الرياضيات وتنعكس على اساس الافتراض العلمى والمحاكاة او المماثلة ، البنية والتفاعل فى هذه البنية بين عناصر الهدف الاجتماعى موضع الدراسة .

لدى وضع موديلات (نماذج) القيم المحصلة المتوسطة تستخدم عادة فى علم الاجتماع الموديلات المفاهيمية والرياضية والاساسية (substratum) والوظيفية .

الموديل التصورى هو موديل مبنى على اساس ابراز عدة متغيرات (عناصر) والروابط فيما بينها على ضوء هذا التناول النظرى او ذاك للهدف موضع الدراسة . وبعبارة اخرى ، فان طراز الموديل هذا يمكن تسميته طرازا فرضيا لانه يبنى على الافتراض (القائم طبعا على التجربة) حول وجود العناصر المعنية والروابط فيما بينها .

ويقصد بالموديل الرياضى الموديل الذى يعرب عن الترابط بين العناصر فى النظام الاجتماعى المعنى فى هيئة مصفوفة (matrix) المعاملات .

والموديلات الاساسية (substratum) تصور بعض النواحى المادية لهدف البحث ، اما الموديلات الوظيفية فتضع قوالب لوظائفها . وتقسم الموديلات الوظيفية ، بدورها ، الى موديلات ساكنة ودينامية . فالموديلات الساكنة تصور سلوك الوظيفة . والموديلات الدينامية لا تقتصر على ذلك . فهى ترسم ايضا تغير سلوك هذه الوظائف .

٥ – آليات فعل القوانين الاجتماعية

مفهوم الآلية الاجتماعية . ان المحصّلة المتوسطة لافعال الافراد الاجتماعية ، اذ تشكل مؤشرا لانحرافات المنظومة المعينة للعلاقات الاجتماعية عن متطلبات القانون الاجتماعى ، لا تبين مع ذلك خاصية ومحتوى العملية الاجتماعية المناسبة . فهذه الخاصية تبينها آلية فعل القوانين الاجتماعية .

فالقيمة المحصلة المتوسطة ، مثلا ، لرضا الناس بعملهم يمكن تقديمها بمعطيات ملموسة عن عدد الاشخاص الراضين او عدم الراضين بعملهم . اما آلية هذه القيمة المحصلة المتوسطة للرضا بالعمل فتشمل متغيرات متفاعلة فيما بينها مثل : محتوى العمل ، مقدار الاجرة ، تنظيم العمل ، نتائج العمل الفعلية ، مستوى الوعى ، الخبرة الحياتية والانتاجية ، مستوى التعليم .

واذا كان هدف البحث آلية القيمة المحصلة المتوسطة ، التى تعتبر شكلا لتجلى قانونية تحول العمل الى حاجة حياتية اولى ، فان عامل الرضا بالعمل يشكل مع جميع متغيراته واحدا من عناصر هذه الآلية .

ان آلية فعل القانون الاجتماعى هى مبدأ تركيب منظومة الروابط والعلاقات الاجتماعية التى يوجد الافراد فيها تجاه بعضهم البعض فى شروط ملموسة للمكان والزمان . ولهذا بالذات فان المدخل العلمى لدراسة العلاقات الاجتماعية ينحصر فى تفسير التبعيات التى تتكون ضمن اطارات الاشكال الاجتماعية للدولة ، وتوجد فقط فى زمن معنى ولدى شعوب معنية ، وهى تبعيات عابرة من حيث طبيعتها .

ان دراسة منظومة الروابط الاجتماعية ، التى تتطور ابان حياة ونشاط الانسان ، تفترض من كل بد دراسة حاجاته ومصالحه وتوجهاته القيمية ، وكذلك دراسة الافعال الاجتماعية والتفاعل مع الاشخاص الآخرين ومع الوحدات الاجتماعية ، وما الى ذلك .

يمكن للعلاقة ان تعبر عن التبعية المباشرة بين ظاهرتين او بضع ظواهر اجتماعية وعلائم هذه الظواهر . والعناصر الوسيطة لهذه التبعية هى العوامل المتعلقة بالحالة والصفات الشخصية للافراد ، وكذلك المنظومة التى يتّبعها المجتمع ، منظومة القواعد الاجتماعية

التأسيسية ووسائل الرقابة الاجتماعية ، التى تضع تقييدات معينة على محتوى طابع الافعال الاجتماعية للناس وتفاعلهم .

ان درجة تأثير ذات الفعل على الهدف ، وطابع ومقدار التغيرات فى الهدف ، تتوقف على العوامل المتعلقة بالحالة ، على الخصائص الشخصية للافراد والقواعد والوسائل الاجتماعية للرقابة الاجتماعية وخصائص المنظومة الاجتماعية وبيئتها .

العملية الاجتماعية (social process) . ان مختلف عناصر نسق الفرد والنسق الاجتماعى والتنظيم الاجتماعى ، المدرجة فى منظومة الروابط والعلاقات لدى جماعة معينة من الافراد ، تعين محتوى وطابع عمل هذه العناصر . وان التفاعل بين سلسلات العناصر المتجانسة نسبيا والموجهة توجيها عكسيا وبين نسق الفرد او التنظيم الاجتماعى ، والمرتبطة بتبعيات سببية او بنيوية وظيفية ، يضفى على وجود الهدف الاجتماعى المعنى طابع عملية اجتماعية . ان للعملية الاجتماعية طابعا جماهيريا ، ولذا يمكن ان يطبق عليها التأويل الاحتمالى لنظرية الحتمية . والسبب فى هذه الحالة هو مجموع المتغيرات التابعة والمستقلة التى يثير تفاعلها تغيرات فى الهدف الاجتماعى تتجلى فى شكلين – شكل التنشئة الاجتماعية (socialization) للفرد وشكل تغير النظام الاجتماعى . ونتيجة لذلك فان آلية فعل القوانين الاجتماعية تبقى دائما من حيث طبيعتها آلية احتمالية .

ابان فعل القوانين الاجتماعية تتكون الميزات الاجتماعية للافراد الذين ينعكس فى علاقاتهم الاجتماعية ، بهذه الدرجة او تلك ، نمط ومزية حياة هذا المجتمع .

ان فعل القوانين الاجتماعية للرأسمالية يولّد ميزات اجتماعية للافراد تجعلهم معادين للمجتمع ولبعضهم البعض .

يقول د . بيل ان المجتمع البرجوازى «هو اثبات الحقد . . . فان تحويل ال«انا» الذاتية الى هدف وحيد الاهمية . . . يفضى الى فصم روابط الفرد مع العالم الاجتماعى . والنتيجة الحتمية لهذا الانفصام هى فساد الفرد . . .» * .

---

* Bell D. The Cultural Contradictions of Capitalism, p. 144-145.

الفصل الثالث

الانساق الاجتماعية والفرد

١ – الانساق الاجتماعية والقانونيات الاجتماعية

النسق الاجتماعى وبنيته . تكمن خاصية النسق الاجتماعى فى انه يتشكل على قاعدة هذه الوحدة الاجتماعية او تلك (المدينة ، القرية ، جماعة العاملين ، الاسرة ، الخ) ، اما عناصرها فهى الناس الذين تشترط سلوكهم الاوضاع الاجتماعية التى يشغلونهـــــا ، والوظائف (الادوار) الاجتماعية الملموسة التى يؤدونها ، والمعايير والقيم الاجتماعية المتبّعة فـــى النسق الاجتماعى المعنى ، وكذلك مزاياهم الفردية المختلفة (مزايا الفرد الاجتماعية ، ودوافعـــــه ، وتوجهاته القيمية ، ومصالحه ، الخ) .

يحقق الفرد نشاطه لا بصورة منعزلة بل ابان عملية التفاعـــل مع اشخاص آخرين منتظمين فى وحدات اجتماعية مختلفة فى ظـــل بيئة اجتماعية معينة . وابان هذا التفاعل يمارس الناس والبيئـــة الاجتماعية تأثيرا منتظما على الفرد المعنى مثلما يمارس هو تأثيرا عكسيا على الافراد الآخرين والبيئة . وبنتيجة ذلك تغـــدو الوحدة الاجتماعية المعنية نسقا اجتماعيا ، كيانا اجتماعيا كاملا يملك مزايا نسقية ، اى مزايا لا توجد لدى اى عنصر من عناصره مأخوذا بمفرده (ترابط الوظائف ، المناخ الاجتماعـــى النفسى ، الخ) . ويكتسب النسق الاجتماعى ، بحكم مزاياه التكاملية ، استقلالا معينـــا ازاء الافراد المنضمين اليه . وعليه ، فان تفاعل الفرد مع الافراد الآخرين فى ظل بيئة اجتماعية معينة يمثـل نسقا يتآلف فيه مبدآ الاستقلال الذاتى والخضوع ، التبعيـــة (heteronomy) . وكل واحد فى هذه الانساق يتطور بموجب فعل القوانين الاجتماعية الخاصة به ، اى قوانين نشاط الناس الاجتماعى . ان الحياة الاجتماعية هى ، فى هذه

الحالة ، مجموع من الانساق الاجتماعية المترابطة فيما بينها والمشترطة لبعضها البعض والموجودة فى مستويات مختلفة ، والتى يرسو فى اساسها فى نهاية المطاف الانتاج المادى ، ولكنها من حيث المبدأ غير مقتصرة فى تطورها على هذا الانتاج وحده . ان المشروطية الذاتية لمختلف الانساق الاجتماعية هى المبدأ الاكثر اهمية الذى يلازم بدرجة متساوية علم التاريخ وعلم الاجتماع على السواء .

ان الاسلوب المحدد لعلاقة تفاعل العناصر ، اى الافراد الذين يشغلون مواقع (اوضاعا) اجتماعية معينة ويؤدون وظائف (ادوارا) اجتماعية معينة وفقا لمجموع المعايير والقيم المتبعة فى النسق الاجتماعى المعنى ، يؤلف بنية النسق الاجتماعى .

وتوجه بنية النسق الاجتماعى ، بوصفها وحدة وظيفية لمجموعة من العناصر ، القوانين الخاصة بها والملازمة لها وحدها ، وهى ذات نزعة حتمية خاصة بها . ومن جراء ذلك فان وجود وعمل وتغير البنية لا يعينها قانون «من خارجها» ، بل تحمل طابع ضابط ذاتى يحافظ - في ظروف معينة - على التوازن بين العناصر داخل البيئة ، ويستعيد هذا التوازن لدى حدوث انتهاكات معينة ، ويوجه تغير هذه العناصر والبيئة نفسها .

وبقدر ما تملك عناصر كل نسق اجتماعى ، مأخوذا بمفرده ، مزايا فردية مختلفة ، بقدر ما تكون بنية نسق اجتماعى مبادئ لعملها ، من جهة ، مبادئ عامة غير خاضعة للمعرفة التجريبية ، ومن جهة اخرى ، قانونيات لتطور هذه البنية نابعة من خصائص العناصر واساليب ترابطها . وانطلاقا من خاصية بنية النسق الاجتماعى ومبادئ وقانونيات عمله وتطوره يمكن ان نفسر ايضا الفوارق فى محتوى وطابع نشاط وسلوك الناس المنتمين الى انساق اجتماعية مختلفة .

التدرج الهرمى (hierarchy) **للانساق الاجتماعية .** يوجد ثمة تدرج هرمى معقد للانساق الاجتماعية التى تختلف عن بعضها البعض من حيث النوعية . فالنسق الاعلى هو المجتمع . واهم انساقه الفرعية هى الانساق الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والايديولوجية . وكل واحد من هذه الانساق يشغل مكانا محددا ويؤدى وظائف محددة تماما . وكل واحد من الانساق المذكورة يشمل ، بدوره ، كثرة لامتناهية من الانساق الفرعية التى هى بمثابة

عناصر لنسق اجتماعى اكبر حجمـــا ، وهى : الطبقات ، ومختلف المجموعات السلالية (الاثنيـــة) ، ومجموعات البلدان ، والامم ، والاقوام ، والجماعات الانتاجية وغيرها ، والاسرة ، والفرد ، الخ . والانساق الاجتماعية تعيد تجميع نفسها بصورة متبادلـــة ، ويمكن لافراد بعينهم ان يكونوا عناصر فى انساق مختلفة . وكل واحد من هذه الانساق ، مأخوذا على حـــدة او بالارتباط مع انساق اخرى وبوصفه نسقا مستقلا نسبيا ، يشكل هدفا للابحاث السوسيولوجية .

مع تطور المجتمع كنسق اجتماعى تنشأ فى هذا النسق ، الى جانب الانساق المذكورة ، انساق فرعية اجتماعية اخرى ايضا وهيئات للتأثير الاجتماعى على عملية التنشئة الاجتماعية للفرد (نســـق التعليم) ، وعلى تطوره الجسمانى (نســـق الرعاية الصحية ، نسق التربية البدنية) الخ . ان لهذا النسق العضوى نفسه ، بوصفه وحدة كاملة ، مقدمات خاصة به ، وان تطوره فى اتجاه الكماليـــة يكمن بالضبط فى ان يُخضع لنفسه جميع عناصر المجتمع ، او فى ان ينشئ منه هيئات لا تزال تنقصه . وعلى هذا النحو يتحول النسق ، ابان التطور التاريخى ، الى وحدة كاملة .

ليس فى وسع الفرد الا يخضع لقوانين ذلك النسق الاجتماعى المنضم اليه . فهو يتقبل معاييره وقيمه بهذا القدر او ذاك ، ويغدو شخصية اجتماعية وينضم الى مؤسسة . ان الفرد ونشاطه يشترطان بعضهما البعض اجتماعيا . هذا من جهة . الا انه توجد فى المجتمع ، من جهة اخرى ، فى الوقت نفسه اشكال مختلفة للنشاط الاجتماعى والسلوك يمكن الاختيار بينها . وهذا الاختيار ليس اختيارا حرا تماما . فالانسان فى المجتمع الطبقى ليس حرا فى اختيار انتمائه لطبقة معينة ، وبالتالى اختيار السلوك المطابق للانتماء الطبقى . غير ان ذلك لا يستبعد بعد جملة من الاحتمالات الاخرى . فان ابن طبقة مضطهَدة ، مثلا ، يمكن ان يغدو ثوريا ، الا انـــه يمكنه ايضا الالتحاق بالشرطة .

على الرغم من ان الانساق الاجتماعية تتألف من عناصر تملك مزايا فردية مختلفة ، اى ان عناصر نسق اجتماعى بعينه قد لا تكون مماثلة ، من حيث مزاياها ، لعناصر نسق اجتماعى آخر ، فان هذين النسقين يمكن ان يملكا مزايا تكاملية مشتركة . ان المزايا التكاملية الوحيدة الطراز لانساق اجتماعية مختلفة تشكل اساس تصنيفهـــا

(جماعات اجتماعية ، فئات اجتماعيـــة ، مؤسسات اجتماعية) . ان تصنيف الانساق الاجتماعية يعنى انه ، لدى وجود مزايا تكاملية بعينها ، فان قانونيات اجتماعية بعينها تلازم الانساق التى تتألف من عناصر مختلفة نوعيا . وباختصار ، فان قانونيات الحتميـــة الاجتماعية ، بوصفها نتيجة لاقتران اكثر اسباب وظروف وشروط عمل النسق الاجتماعى المعنى اختلافا ، ترتدى طابعا لا احادى المرة بل طابعا متكررا بمقدار اقتران اسباب وظروف وشروط من طراز واحد . وفى هذا بالذات تكمن الفوارق الاساسية بين علم الاجتماع والتاريخ . فان علم الاجتماع يدرس القانونيات الاجتماعية القابلة للتكرار لدى وجود المزايا التكاملية نفسهـــا للانساق التى تحتوى بنيتها على عناصر مختلفة النوعية .

الوحدات الاجتماعية ، والتنظيم الاجتماعى ، والثقافـــة . يمكن عرض النسق الاجتماعى فى ثلاثة اوجه . اولا ، ككثرة من الافراد الذين تقبع فى اساس تفاعلهم نفس الاحوال المشتركة (المدينة ، القرية ، جماعة العاملين ، الخ) ؛ ثانيا ، كتدرج هرمى للمواقـــع (الاوضاع) الاجتماعية التى يشغلها افراد منخرطون فى نشاط النسق الاجتماعى المعنى ، والوظائف (الادوار) التى يؤدونها على اساس المواقع الاجتماعية المعنية ؛ ثالثا ، كمجموع للمعايير والقيم التى تعين طابع ومحتـــوى نشاط (سلوك) عناصر النسق الاجتماعـــى المعنى .

ان الوجه الاول ، الذى يحدد اوصاف النسق الاجتماعى ، يرتبط بمفهوم الوحدة الاجتماعية ، والوجه الثانى بالتنظيم الاجتماعـــى ، والوجه الثالث بالثقافة . وعليه ، فان النسق الاجتماعى هو بمثابة وحدة عضوية لاوجهه الثلاثة — الوحدة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى والثقافة .

الامور المميزة للوحدات الاجتماعية هى : توفر شروط الحياة والنشاط (الوضع الاجتماعى-الاقتصادى والاجتماعى ، الاعداد المهنى والتعليم ، المصالح والحاجات ، الخ) توفر الشروط المشتركـــة بالنسبة للجماعة المعنية من الافراد المتفاعلين (الفئات الاجتماعية) ؛ اسلوب تفاعـــل المجموع المعنى من الافراد (الامم ، الطبقـــات الاجتماعية ، الجماعـــات الاجتماعية المهنيـــة ، الخ) اى الفئات الاجتماعية ؛ الانتماء الى اتحادات اقليمية تكونت تاريخيا (مدينة ،

قرية ، بلدة) ، اى وحدات اقليمية ؛ درجـــة تقيد عمل الفئات الاجتماعية بمنظومة محددة تماما للمعايير والقيم الاجتماعية ، وانتماء الجماعة ، موضع الدرس ، من الافراد المتفاعلين الى هذه المؤسسات الاجتماعية او تلك (الاسرة ، التعليم ، العلم ، الخ) .

ان الوحدة الاجتماعية ، التى تحتوى بنسب مختلفة على العلائم الآنفة الذكر ، تقوم على قاعدة التنظيم الاجتماعى . فالتنظيم الاجتماعى هو مجموع ثابت نسبيا من الروابط الاجتماعية للافراد وجماعات الافراد القائمة على منظومة الاوضاع الاجتماعية والادوار الاجتماعية والمعايير والقيم الاجتماعية التى تضفى على تفاعل الافراد وجماعات الافراد طابعا هادفا (طبقا للمهام التى يضعها المجتمع امام التنظيم) ومنتظما وثابتا .

يمكن تصوير التنظيم الاجتماعى فى هيئة منظومـــة معقدة ، مترابطة ، للمواقع الاجتماعية التى يتخذها افراد غدوا نتيجة لذلك اعضاء لهذا التنظيم .

وتلعب منظومة القيم دورا هاما فى اداء عمل التنظيم الاجتماعى . فالقيمة هى بمثابة منظومة ، معترف بها فى التنظيـــم المعنى من المعايير ، يقـــارن الناس بواسطتها التفاعلات فيمـــا بينهم ، وبواسطتها يجرى تنظيم الخبرة الاجتماعية . ان اهم طور لسلوك الفرد – تقييم الحالة – تشترطه الى حد كبير منظومة قيمه .

ان المجتمع يعتبر التنظيم الاجتماعى اداة لبلوغ اهداف معينة – اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، ايديولوجية . ومعيار تقييم نشاط التنظيم الاجتماعى هو فعالية الاستفادة من العناصر التى تؤلفـــه (الموارد ، منظومة الادوار والقواعد والقيم والمغازى الاجتماعية) عن طريق تحسينها على الدوام استنادا الى معطيات العلم لاجل بلوغ الاهداف الاجتماعية الماثلة امام المجتمع . ان التنظيم الاجتماعـــى يتيح للانسان امكانية تلبية حاجاته ومصالحه ولكن فى حدود محددة بصرامة . وهذه الحدود تعينها المكانة الاجتماعية ، الوضع الاجتماعى للانسان والادوار الاجتماعية المرسومة له والمعايير والقيم الاجتماعية المتبعة فى التنظيم الاجتماعى المعنى .

ان المجموع المتكون تاريخيا للمعايير والقيم الاجتماعيـــة للتشكيلة الاجتماعية المعنية يؤلف ثقافة هذه التشكيلة . وفى هذه الحالة ايضا تتجلى الثقافة بمثابة عامل موضوعى بالنسبة لمختلف

الانساق الاجتماعية والافراد . وبين ثقافة المجتمع وثقافة الجماعات الاجتماعية (الانساق الاجتماعية) والافراد توجد دائما تطابقات واختلافات على السواء . وان مهمة علم الاجتماع كعلم تنحصر بالضبط فى اظهار العوامل والشروط التى تساعد على حدوث تطابق واختلاف ، على السواء ، فى ثقافة المجتمع والانساق الاجتماعية والافراد بحيث تكون التطابقات قصوى والاختلافات دنيا .

ثمة تبعية مباشرة بين مستوى ثقافة النسق الاجتماعى المعنى وبين درجة فعالية نشاط تنظيمه الاجتماعى . فبمقدار ما يزداد مستوى الثقافة ارتفاعا ، اى بمقدار ما تزداد ارتفاعا درجة جعل المعايير والقيم الاجتماعية للمجتمع قضية حميمة داخلية لدى النسق الاجتماعى المعنى وعناصره ، بمقدار ما تكون درجة فعالية عمل التنظيم الاجتماعى المعنى ، درجة انتاجيته ومردوده ، اكثر ارتفاعا .

الفرد كعنصر للنسق الاجتماعى . ينخرط الفرد فى عمل النسق الاجتماعى كشخصية تتجلى بمزايا فردية معينة . ونتيجة لذلك فان الشخصية ليست نتاجا ميكانيكيا للنسق الاجتماعى . ان تطورها هو ، بقدر متساو ، نتاج للنسق وللمشروطية الذاتية للفرد على حد سواء . وهذه المشروطية الذاتية تتجلى فى صحة اتخاذ القرارات وفى الافعال الاجتماعية الرشيدة . ان كل شخصية تملك مجموعة معينة من المزايا الاجتماعية التى تؤلف بنيتها و«ينعكس» من خلالها تأثير النسق الاجتماعى عليها ،ويسفر ذلك عن علاقات الافراد الاجتماعية وسلوكهم الاجتماعى ، اى علاقات الافراد الاجتماعية وسلوكهم الاجتماعى المصنفة على اساس وحدة طراز مزايا الافراد الاجتماعية والمزايا المتكاملة لهذا النسق او ذاك .

ان الروابط الاجتماعية بين الافراد ، المنخرطين فى عمل هذا النسق الاجتماعى او ذاك ، تقام على قاعدة الوظائف الاجتماعية المختلفة التى تشكل نقاط تقاطع محددة فى الميدان الفسيح للروابط الاجتماعية للانساق الاجتماعية . والاوضاع الاجتماعية للافراد هى بالذات نقاط التقاطع هذه . ان الاوضاع الاجتماعية تعبر عن وضعية الافراد المتبادلة التى تشترطها الروابط والعلاقات الاجتماعية المطابقة لها . انها المواقع التى يشغلها الفرد فى النسق الاجتماعى وفى المجتمع بوجه عام . وهى تتحدد سواء بالاوصاف الطبيعية (الجنس ، العمر) ام بالاوصاف الاجتماعية (المهنة او نوع الاشغال ،

الدخل ، الوضع الوظيفى ، الخ) . وفى اطار تشكيلة اجتماعية محددة تاريخيا يحتل كل فرد مكانا معينا تشترطه الاوصاف الاساسية لنشاطه الاجتماعى وسلوكه . انها ، فى المقام الاول ، المتطلبات المرتبطة بالوضع الطبقى . وهى تتشكل بصورة موضوعية القوالب الضرورية للنشاط التى تضفى على الفرد سمات اجتماعيـــة محددة بصورة موضوعية .

ان الوضع الاجتماعى او الموقع الاجتماعى هو عنصر ، خليــة للبنية الاجتماعية يعينهما المجتمع والدولة . والتناسب بين المواقع الاجتماعية ، التى يفرضها المجتمع على الفرد بصرف النظر عن الجهود والمآثر (المواقع المفروضة) وبين المواقع التى يتوقف تبديلها على الانسان نفسه (المواقع الممكنة البلوغ) ، هو صفة جوهرية للتنظيم الاجتماعى .

واذا كنا نعنى بمفهوم الموقع الاجتماعى المكان الملموس الذى يشغله الفرد فى منظومة روابط التنظيـــم الاجتماعى المعنى فان مجموع المتطلبات التى يقدمها المجتمع الى هذا الفرد يؤلف محتوى الدور الاجتماعى المطابق للموقع المعنى .

الدور الاجتماعى هو مجموع الافعال التى ينبغى ان يقوم بهـــا شخص يشغل موقعا اجتماعيا معينا فى التنظيم . وتتجسد متطلبات الادوار (الاوامر ، الرغبات وآمال السلـــوك المناسب) فى معايير اجتماعية ملموسة متجمعة حول الموقع الاجتماعى طبقا لطابع الوظيفة الاجتماعية التى يضمنها الفرد عن طريق تنفيـــذ متطلبات الدور الاجتماعى . فى هذه الحالة يمكن اعتبار الدور الاجتماعى بمثابـــة مجموع من معايير وقيم واساليب تفاعل الافراد الذين اقترنوا بفئة معينة . ان الدور الاجتماعى يربط العناصر الاجتماعية للنســـق الاجتماعى بمعطيات نسق الفرد . وهو اهم وجه من اوجه تفاعل الفرد مع المجتمع . وفى مجموع الادوار الاجتماعية ، التى يضطلع بها الناس ، تتأنس العلاقات الاجتماعية السائدة فى المجتمع . والمحتوى الاساسى لهذا التفاعـــل يكمن فى ان الفرد يؤدى دورا محددا فى المجتمع . ويمكن تناول الدور الاجتماعى ، عادة ، فى ناحيتين — ناحية توقع الدور وناحية اداء الدور . وبين هاتين الناحيتين للدور الاجتماعى لا تحصل ابدا حالة تماثل . غير ان الميل الدائم الى بلوغ هذا التماثل يشكل ، فى الوقت نفسه ، عنصرا معينا للتطور الاجتماعى

مدرجا فى المنظومة العامة للتفاعل بين الفرد والمجتمع . ان طابع ومحتوى نشاط الفرد واتجاهه العام تتوقف ، الى حد كبير ، على ذلك التناسب القائم بين الادوار الاجتماعية المفروضة وتوقعات الافراد المؤدين لهذه الادوار ، على نزعاتهم وتوجهاتهم القيمية .

فى البنية المعيارية للدور الاجتماعى تبرز ، عادة ، اربعة عناصر : وصف طراز سلوك الفرد الذى يطابق الدور المعنى ؛ الفريضة ، او المتطلبات النابعة من السلوك المعنى ؛ تقييم اداء الدور المفروض ؛ واخيرا ، المعاقبة او المصادقة – العواقب الاجتماعية للفعل ضمن اطار متطلبات الدور الاجتماعى .

ان منظومة العقوبات والمصادقات الاجتماعية ترمى الى ضمان التنفيذ الملائم للفرائض (المتطلبات) المتعلقة بالدور الاجتماعى .

المعايير والقيم الاجتماعية . ان حاجات ومصالح الافراد تتحقق فقط نتيجة لافعالهم الواعية عندما تغدو البواعث الخارجية دوافع لسلوكهم الاجتماعى . والحاجات والمصالح يجرى تثبيتها ، طبقا لاهميتها بالنسبة للمجتمع ، والامم ، والطبقات ، والجماعات الاجتماعية والافراد فى هيئة معايير وقيم اجتماعية تظهر استقلالية نسبية حيال العلاقات الراسية فى اساسها . تدعى معايير (او قواعد عامة) المعايير التى يقرها المجتمع والتى تحدد الاشكال الراسخة للتفاعل الاجتماعى بين الناس الذى يجرى باسم الاهداف الماثلة امام التنظيم . وهى (قواعد الحق ، مثلا) لا تكتفى برسم اسلوب محدد للسلوك الاجتماعى ، اسلوب يستحسنه المجتمع بالاجمال ومختلف البنى على السواء ، بل تثير ايضا فى وعى الفرد الدوافع الحاسمة لصالح هذا السلوك .

تقبع فى اساس نشوء المعايير الاجتماعية بالدرجة الاولى متطلبات الانتاج المادى . فان تكرارية عمليات الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك ، اى تكرارية التفاعلات الاجتماعية ، يتطلب وجود معايير عامة من شأنها ان تتيح للمشاركين فى العلاقات الاجتماعية المناسبة ان ينخرطوا بصورة منتظمة وعلى نحو مماثل فى التفاعلات المعنية . ان المعايير الاجتماعية تمثل بذاتها موديلا (نموذجا) محددا للتفاعلات المذكورة يتيح للافراد التنبؤ بافعال مشاركين آخرين فى العلاقات الاجتماعية وبناء سلوكهم الشخصى بما يتوافق مع ذلك ؛ وبحكم ذلك

يغدو المعيار الاجتماعى معيارا لسلوك الفرد ومعيارا لتقييم هذا السلوك من جانب المجتمع .

ان المجال الفعلى لوجود المعايير الاجتماعية هو دائرة السلوك اليومى للافراد ومختلف مظاهر التفاعل الاجتماعى . ففى الافعال ذات الاهمية الاجتماعية يتجسد جوهر المعايير الاجتماعية .

وفى السلوك تتجسد القيم الاجتماعية ايضا . وهى مجموع النماذج المتعارف عليها فى النسق الاجتماعى المعنى ، التى بواسطتها يقارن الناس تفاعلاتهم المتبادلة ، وبواسطتها تنتظم الخبرة الاجتماعية .

يمكن لاى هدف (مادى او مثالى) ان يمتلك قيمة اجتماعية اذا كان يشكل بؤرة لتطلعات ورغبات جماعات من الافراد او اشخاص منفردين ، ويعتبر شرطا هاما للوجود . وهو يقيَّم طبقا لذلك ، ويضبط السلوك تبعا لذلك ، يُخضعه . والقيم الاجتماعية المشتركة للافراد والجماعات تشكل معيارا لتقييم التصرفات من زاوية تناسبها مع منظومة القيم المعنية . ان اهم عنصر لسلوك الفرد - تقييم الحالة - تشترطه الى حد كبير منظومة القيم الخاصة بالفرد .

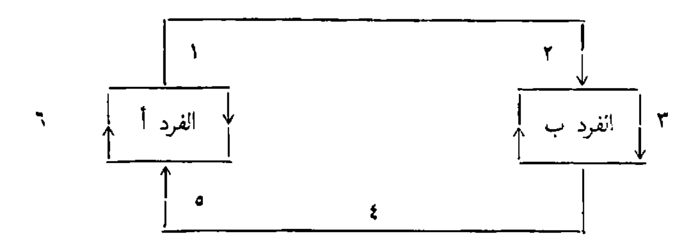
ان منظومة المعايير والموانع والاوامر - دائرة الواجبات الاجتماعية - تعكس حاجة كل بنية اجتماعية الى تنظيم سلوك الافراد .

تكمن الاستقلالية النسبية للمعايير والقيم الاجتماعية فى انها تعكس بصورة غير مماثلة تعايش الحاجات الاجتماعية او المصالح ، او على العكس من ذلك ترفع العلاقات الاجتماعية غير المبلوغة بعد الى مستوى معيار سلوكى . وبما ان المعايير والقيم الاجتماعية تشكل منظومة متشعبة جدا وترتدى ايضا طابعا معمما كفاية طبقا لوظيفتها ، فهى لا تؤدى وظيفتها الخاصة الا عندما تحددها وتثبتها هذه الجماعات الاجتماعية او التنظيمات الاجتماعية او تلك ، اى تحولها الى نماذج الزامية للسلوك .

ان المعايير والقيم الاجتماعية لا تتجسد فى السلوك الفعلى الا عندما تقرها الجماعات والافراد ، عندما يجعلونها اجتماعية ، الامر الذى يعنى تطابق المصالح الفردية والاجتماعية .

ان «انعكاس» المعايير والقيم الاجتماعية فى وعى الفرد وتصرفه

الفعلى على اساس استيعاب هذه المعايير والقيم ، يعيّن اسلوب تفاعل الفرد مع الافراد الآخرين والمحيط الاجتماعى بوجه عام .



التفاعل الاجتماعى

يتضمن اسلوب التفاعل ست نواح : نقل المعلومة (١) ؛ تلقى المعلومة (٢) ؛ ردة الفعل على المعلومة المتلقاة (٣) ؛ المعلومة المعالجة (٤) ؛ تلقى المعلومة المعالجة (٥) ؛ ردة الفعل على هذه المعلومة (٦) .

يمكن ارساء معيارين فى اساس تصنيف الانساق الاجتماعية . وهما ، اولا ، انواع الروابط الاجتماعية ، ثانيا ، معايير وقيم واساليب تفاعل الافراد . فى الحالة الاولى تبرز : الجماعات الاجتماعية النفسية ، المقولات (categories) الاجتماعية ، المؤسسات الاجتماعية ، نظام الرقابة الاجتماعية ، التنظيمات الاجتماعية . وفى الحالة الثانية : الجماعات الاجتماعية ، المقولات الاجتماعية ، المؤسسات الاجتماعية .

تتميز الجماعات الاجتماعية ، بالدرجة الاولى ، باسلوب التفاعل بين اعضائها (الامة ، الطبقة ، جماعة العاملين ، الخ) . وهى واحدة من المقولات الاساسية لعلم الاجتماع . وقد اعتبر لينين فضلا تاريخيا ضخما امام العلم كون ماركس قد عمم افعال «افراد احياء» ضمن حدود كل تشكيلة اجتماعية محددة تاريخيا ، هذه الافعال المتناهية التنوع والتى كان يخيل انها لا تنصاع للتصنيف ، وحصرها فى «افعال جماعات من الافراد تختلف عن بعضها البعض من حيث الدور الذى تضطلع به فى نظام علاقات الانتاج ومن حيث ظروف الانتاج ، وبالتالى من حيث ظروف وضعها المعيشى ، ومن حيث تلك المصالح التى تحددت بهذا الوضع ، وبايجاز : حصرها

فى افعال **الطبقات** التى كـــان الصراع فيما بينهـــا يحد تطور المجتمع» * .

لم يكن لا ماركس ولا انجلس يسعيان ، لدى استحداثهمـــا مفهوم الجماعة الاجتماعية ، الى ان يلصقا بالجماعة الاجتماعية صفة الوجود المستقل غير المتوقف على الافراد الذين تتألف منهم . وفى معرض كشف التضاد بين الموقف المادى والموقف المثالى مـــن دراسة العلاقات الاجتماعية اشـــار لينين الى ان عالم الاجتماع المادى ، الذى يجعـــل العلاقات الاجتماعية المحددة موضوعـــا لدراسته ، «يدرس بالتالى ايضا الافراد **الفعليين** (التشديـــد للمؤلف) الذين من افعالهم بالذات تتكون هذه العلاقات» * * . اما عالم الاجتماع ذو النزعة الذاتية ، اذ يبدأ استدلاله مـن «الافراد الاحياء» ، فانما يبدأ فى الواقع من انـــه «يضع فى هؤلاء الافراد «خواطر ومشاعر» يعتبرها هو خواطر ومشاعر عقلانية (لانه ، بعزله «افراده» عن الوضع الاجتماعى الملموس ، يحرم نفسه بالتـــالى من امكانية دراسة خواطرهم ومشاعرهم **الفعلية**)» * * * .

وفى معرض كشف المحتـــوى المادى لمفاهيم «الجماعـــة الاجتماعية» و«الفرد الفعلى» و«الافعال الاجتماعية» خطـا لينين خطوة اخرى ايضا فى تطوير علم الاجتماع . فهو لم يعمـق فقط الاسس الموضوعية الخصوصية (الدور ، الظروف) والذاتيـــة (المصالح) لفرز الجماعات الاجتماعية كانساق اجتماعية مميزة بل بيّن ايضـــا العلامة الرئيسية المحدّدة للجماعات الاجتماعيـــة ، اى انتماؤها الى طبقات اجتماعية معينة . فاستنادا الى الاسس الموضوعية والذاتية فى المجتمع المعنى يمكن تبيان عدد هائل من الجماعات الاجتماعية والتكتلات الاجتماعية . اما العلامة التصنيفيـــة الرئيسية للجماعات الاجتماعية فهى نوعيتها الطبقية .

ويرسم حدود الجماعة الاجتماعيـــة اشتراك او عدم اشتراك هؤلاء الافراد او اولئك فى النوع المعنى من النشاط المشترك .

ويرسو فى اساس المقولات الاجتماعية الفرق فـى المعايير .

---

* لينين . مضمون الشعبية الاقتصادى .

* * المرجع السابق .

* * * المرجع السابق .

فالمعايير تحدد طابع ومحتوى هذه الادوار او تلك التى يؤديهـــا الفرد (المعلم ، المهندس ، الزوج ، الزوجة ، الخ) .

وترتكز المؤسسات الاجتماعية على القيم الاجتماعية التى يعتبر تحقيقها الهدف الاساسى لنشوء ونشاط هذه المؤسسة او تلـــك (مثلا ، التعليم ، الاقتصاد ، العائلة ، الخ) .

ان رسم حدود بين انواع الانساق الاجتماعية امر اصطلاحـــى للغاية . فتصنيف النسق الاجتماعى فى هذا المقياس او ذاك انما تحدده مهمة البحـــث السوسيولوجى . فان نسقا اجتماعيا واحدا بعينه (مثلا ، العائلة) يمكن تناولـه ، بدرجة متساوية ، كجماعة اجتماعية ، وكنسق للرقابة الاجتماعيـــة ، وكمؤسسة اجتماعية ، وكتنظيم اجتماعى .

ان اخضاع قوى الطبيعة العفوية ، المسيطرة عـــلى الانسان ، لارادة البشر الجماعية يجرى تحقيقه على اساس المعرفة العلميـــة والاستخدام العلمى لقوانين التطور الاجتماعى . فان معرفة القانون الاجتماعى تعنى اظهار اتجاه وآليات فعله فى فترة معينة من الزمن وفى الظروف الملموسة للتشكيلة الاجتماعيـــة المعنية ، واظهار اشكال تجلى هذا القانون . وفعل القوانين فى ظل الاشتراكيـة لا يقتصر على احداث تغيرات اجتماعية بل يعين ايضا طابع هذه التغيرات والآليات التى تشترطها .

ان التغيرات الاجتماعية ، التى يشترطها القانـــون الاجتماعى ، تدعى هدف التطور الاجتماعى او الهدف الاجتماعى . وعليه ، فان قوانين تطور التشكيلة الاجتماعية الشيوعية هى بمثابة قوانيـــــن تعتبر التوق الى الهدف واحدا من اهم اوجهها .

تتوفر لفعل القوانين الاجتماعية مجالات اكثر اتساعا بمقدار ما تتطابق اهداف المجتمع الاجتماعية بدرجة اكبر مع التوجهات القيمية للفرد واهدافه ، مـــع التطلعات الذاتيـــة لكل انسان . ان درجة تطابق او عدم تطابق الاهداف الاجتماعية للمجتمع وللفرد تدرك من خلال تبيان موقف الفرد من الاهداف الاجتماعية للمجتمع . وهى قد تكون : مواقف تماثل ، حيث يطابق الفرد اهدافه الشخصية مع اهداف المجتمع ؛ مواقف اختلاف ، حيث تكون اهداف الفرد منحرفة انحرافا معينا عن اهداف المجتمـــــع ؛ مواقف نزاع ، حيث تكون

اهداف الفرد واهداف المجتمع متعارضة فيما بينها تعارضا عدائيا (مثلا ، حالات السلوك المنحرف او المعادى للمجتمع) .

الا انه تلاحظ فى كل حالة ملموسة بين اهداف المجتمع واهداف الفرد الملموس فوارق معينة تتجلى فى انحراف مصالح ، وبالتالى افعال الفرد الاجتماعية ، عن المصالح الاجتماعية . فان كل انسان ، اذ يقوم بهذه الافعال او تلك ، يتوخى اهدافا فردية شخصية خاصة به تشترط وجودها لديه حاجات فردية شخصية . ان تقريب اهداف الفرد وطابع الافعال الاجتماعية للافراد من متطلبات القوانين الاجتماعية ، يتناسب تناسبا طرديا مع تطابق اهداف المجتمع واهداف الفرد ، وتناسبا عكسيا مع درجة الاختلاف بينهما . وبالتالى ، فمن الضرورى ، لاجل الاسهام فى هذا التقريب ، معرفة ليس فقط اشكال تجلى القوانين الاجتماعية فى نشاط الناس الاجتماعى بل ايضا آلية تكوّن المصالح الاجتماعية عند الفرد ومواقفه .

٢ – عمل الانساق الاجتماعية

المتغيرات الداخلية والخارجية للنسق الاجتماعى . يمكن تناول عمل وتطور النسق الاجتماعى من زاويتين : اولا ، زاوية الحالة الاجتماعية الملموسة ؛ ثانيا ، زاوية الحالة النوعية لعناصره التى تعينها ، فى نهاية المطاف ، عوامل المجتمع الاجتماعية وانساقه الاجتماعية الفرعية .

فى الحالة الاولى يجرى تناول لا النسق الاجتماعى وظروف عمله بوجه عام ، بل نسق اجتماعى ملموس فى ظروف ملموسة لعمله وتطوره ضمن اطار التنظيم الاجتماعى المعنى (المصنع ، الورشة الانتاجية ، الكولخوز ، معهد البحث العلمى ، الخ) . ان حالة النسق الاجتماعى مشروطة بعوامل تتفاعل داخل النسق (المتغيرات الداخلية) . والمهمة الاساسية للابحاث السوسيولوجية الملموسة فى هذه الحالة تكمن فى «ملء» هذه العوامل بمحتوى تجريبى ، وقياس كل واحد منها ، واظهار الروابط القائمة فيما بينها ووثوق هذه الروابط . ومن الضرورى لدى ذلك اظهار تلك العوامل الاستراتيجية التى من شأن تغيرها فى ظل اقل انفاق

للموارد المتوفـــرة ان يفضى الى نسق امثـــل لعلاقات الافراد الاجتماعية .

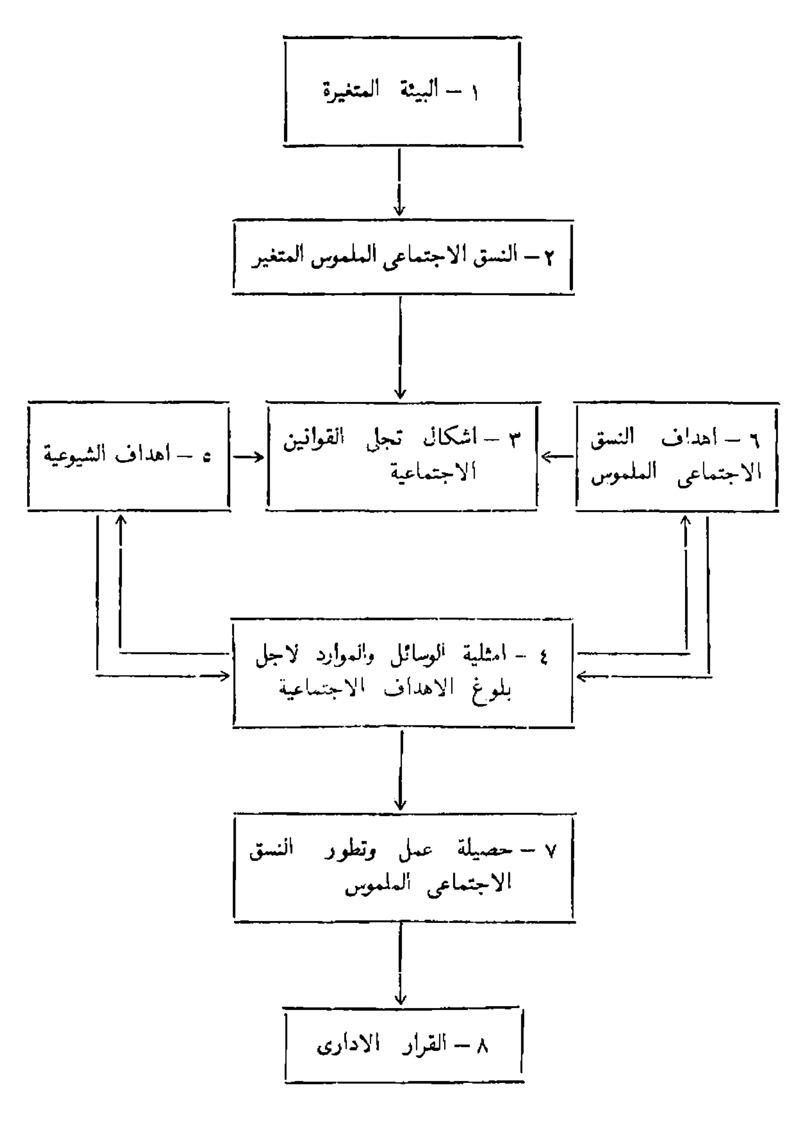
فى الحالة الثانية يعار الاهتمام الرئيسى للعوامل الخارجية التى تشترط عمل النسق الاجتماعـــى (المتغيرات الخارجية) . فى هذه الحالة ، حيث تتبدى الموارد المتوفرة غير كافية لتحسين فعـــل النسق او لازالة الاختلالات فيه ، يتطلب الامر تأثيرا خارجيا عـلى عناصر النسق (تحسين نظام التحفيـــز المادى والمعنوى للعمل ، تحسين نظام اعداد الكوادر ، تغيير محتـــوى العمل ، الخ) . ان البحث التجريبى للمتغيرات الخارجية لا يقتصر على بحث حالـــة اجتماعية ملموسة بل يتخطى حدودهـــا ويشمل دراسة متغيرات خارجية من طراز واحد تتصف بها جملة من الانساق الاجتماعية . واستنادا الى معطيات هذه الابحـــاث يُتخذ قرار بشأن ادخال تغييرات على محتوى وعمل هذا العنصر او ذاك المشترك بالنسبـة لمجموعة كاملة من الانساق الاجتماعية من نوع واحد بعينه (ازالة انواع العمل الروتينية فى صناعة النسيج ، الخ) .

وفى الحالتين الاولى والثانية على السواء يكون هدف البحـــث ايجاد الصيغة المثلى لعمل هـــذا النسق او الانساق الاجتماعية المعنية ، والتقريب الاقصى لمصالح ومواقف الفرد مـــن المتطلبات المطلقة للقوانيـــن الاجتماعية التى تعين الاهداف الاجتماعيـــة الاساسية للبناء الشيوعى . ويمكن التوصل الى ذلك عن طريـــق استخدام الوسائل والموارد الحاضرة المتوفرة داخل النسق وخارجه على السواء .

تغير النسق الاجتماعي . تحدد عمل النسق الاجتماعى الملموس ميزاته الخاصة به .

فان تغير بيئـة النسق الاجتماعى الملموس او العوامل يثير تغير حالة النسق الاجتماعى ، الذى يثير بدوره تغير طابع تفاعله مع البيئة المحيطة .

وهذه العمليات تسفر عن اضفاء صفة مثلى على ظروف تطبيق القانونيات والاستخدام الاكثر رشدا وعقلانيـــة للوسائل والموارد المتوفرة لاجل بلوغ اهداف المجتمع واهداف النسق الاجتماعـــى الملموس ، على السواء ، الامر الذى ينعكس فى تناسب معيـــن لفعالية ومردودية هذا النسق كنتيجة لعمله وتطوره .



عمل النسق الاجتماعى

ان المعلومة الاجتماعية ، التى تتيح فى ظل وجود وسائل حاضرة بلوغ فعالية عمل النسق الاجتماعى الملموس ، تشكل الاساس العلمى لاتخاذ القرارات . كما يترتب على القرار المتخذ ان

يأخذ فى الحسبان امكانيات **الاختلالات الوظيفية** (dysfunctions) التى تسببها السمات الخاصة لبعض عناصر النسق الاجتماعى المعنى .

وتتوقف درجة فعالية النسق الاجتماعى الملموس توقفا مباشرا على درجة انحرافها عن المحصّلة المعبرة عن مصالح وعلاقات مجموعات الافراد الداخلين فى النسق الاجتماعى المعنى ، وعلى المتطلبات المطلقة للقانونيات الاجتماعية المعبرة عن الحاجات الموضوعية للبناء الشيوعى .

ان تخطيط تطور النسق الاجتماعى الملموس طبقا للاهداف الموضوعة امامه ، واضفاء الصفة المثلى عليه ، يتطلبان اظهار الترابطات القائمة بين العناصر الموجودة الداخلة فى النسق المعنى ، واخذ كل علامة من علائمها فى الحسبان .

فى هذه الحالة يدور الكلام حول ضرورة وضع موديل اجتماعى سيبيرنتيكى الطراز يكون محتواه الفعلى محتوى خصوصيا لكل نسق اجتماعى ملموس . وحساب المؤشرات والروابط الاساسية لهذا الموديل يجرى على اساس منهج وتقنية موضوعين خصيصا لذلك . وتُجرى ابحاث سوسيولوجية ملموسة لبعض كتل النسق الاجتماعى التى تعتبر فى كل حالة منفردة كتلا مستقلة .

التفاعل بين عناصر النسق الاجتماعى ، بصفته عملية اعلامية .

غالبا ما تكون الابحاث السوسيولوجية الملموسة مصوبة ليس فقط نحو اضفاء صفة مثلى على التخطيط الاجتماعى - اظهار القانونيات التجريبية وتوجيهها - بل ايضا نحو الحصول على نتيجة تكتيكية او مباشرة . لنتناول فى هذا الصدد ، مثالا على ذلك ، تحليل العملية الاعلامية .

من المعروف ان العملية الاعلامية تتضمن العناصر التالية : من ينقل ، ماذا يُنقل ، بأية قنوات ، لمن ، باى مفعول (نتيجة) . ان مفعول الاعلام يتوقف على ناقل المعلومة ، وعلى محتوى المعلومة ، وعلى مواصفات قناة التبليغ ، وعلى سلوك مستقبِل المعلومة - المستمعين .

اذن ، ان مفعول الابلاغ هو حاصل حساب المؤشرات المذكورة (فاذا كان ولو عنصر واحد يساوى صفرا فان المفعول العام يساوى صفرا ايضا) .

وفى ظل عدم الكفاية العامة فى المعالجة العلمية للمسائل يمكن ان نشير الى ان دراسة وعى وسلوك مستقبِل المعلومات تعار اقل اهمية بالقياس الى سائر عناصر العملية الاعلامية . ان احد السبل الممكنة لاعلاء فعالية الاعلام السياسى هـــو ان تؤخذ فى الحسبان التغيرات الجارية فى النشاط الاجتماعى وسلوك الناس بنتيجـــة التأثير الاعلامى الملموس .

يمكن ان يعتبر مفعولا للاعلام التغير الذى يحدث فى النشاط الاجتماعى لمستقبِل المعلومات نتيجة للتأثير الهادف عليـــه . ان احدى الطرائق التجريبية لابراز مثل هذا المفعول هى الاستفتاءات التى تجرى قبل الاعلام وبعده بهدف استجلاء التغيرات المذكورة . ولدى ذلك يمكن ان تكون نتيجة التأثير ايجابيـــة او سلبية او تساوى صفرا .

تعتبر نتيجة ايجابيـــة التغيرات التى تتجاوب مـــع اهداف المبلـّغ ، ونتيجة سلبية التغيرات التى تتناقض مع هذه الاهداف . والنتيجة الصفرية تعنـــى عدم وجود اية تغيرات فى الوعـــى والسلوك . ان مفهوم التغيرات واسع للغاية : فالمستمعون تلقوا معلومات لا تتضمن معطيات جديدة بالنسبة لهم ، ولكن كان يهمهم الحصول على تأكيد لصحة موقفهم من الوقائـــع والاحداث . فاذا حصلوا على هذا التأكيد فيمكن اعتبار النتيجة ايجابية . ففى وعى المستمعين حدث ، بفعل التأثير الدعائى ، «تطور» باتجاه المزيد من الثقة بصحة موقفهم .

ان مفعول التأثير هو الفعل الهادف الممارَس على المستمعيـــن الذين لا يكتفون فى ظله بفهم افكار الداعية ، اى تأويلها بصورة مماثلة ، بل ايضا يوافقون عليها .

فبغية التوصل الى نتيجة كهذه يتوجب على المبلـّغ ان يعرف فى كل حالة «وضع وعى» المستمعين ، مزاجهم قبل المحادثة ، وان يسجل التغيرات التى حصلت بنتيجة تأثيره عليهم .

ولا يمكن التحدث عن التأثير التحريضى للاعلام الا فى تلـــك الحالة التى يمارس فيهـــا المبلـّغ ، وهـــو على معرفة بـ«وضع» المستمعين ، تأثيرا نشيطا عليهم فـــى الاتجاه المطلوب . ان مسألة التأثير مرتبطة ارتباطا مباشرا بمسألة اختيار المعلومات .

فالمعرفة الملموسة للمستمعين الملموسين يجب ان تعيّن اختيار المواضيع لاجل الاحاديث .

ان تحليل نسق اجتماعى معقد كنسق العملية الاعلامية يتيح استخلاص استنتاج مفاده ان المعرفـــة الملموسة لعناصر النسق المعنى هى شرط لا بد منه لاضفاء الصفة المثلى على توجيهه ، اى شرط للحصول على نتيجة مباشرة .

تبعا لاهداف ومهام البحث السوسيولوجى الملموس يكون النسق الاجتماعى الملموس بمثابـــة هدف للبحث بوجه عام ام فى بعض اجزائه ، اما البحث نفســـه فيمكن ان يكون موجهـا نحو نتيجة استراتيجية او نتيجة تكتيكية .

فان البحث السوسيولوجى الملموس للنشاط العملى فى كـل تنوع اشكال ظهوره بفعل الظروف الملموسة للمعيشـــة واشكال التربية (بمـا فى ذلك تربية المربين) يعطى المعلومة الاجتماعية الضرورية لاجل اتخاذ قرارات مثلى فى جميع ميادين الحياة الاجتماعية .

ان نشاط الناس الاجتماعى هو القـــوة المحركة للعمليـــات الاجتماعية المتعلقة بتنفيذ خطط تنمية الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى . لذا فمن الضرورى ، لاجل التخطيط والادارة العلميين لتطوير المجتمع ، معرفة : اولا ، الحاجات الفعلية للناس ومصالحهم وعلاقاتهم ؛ ثانيا ، منظومة الظروف والشروط المعيشية الموضوعية والذاتية التى تمارس تأثيرا معينـــا على تغيير المصالح والحاجات وتطويرها فى اتجاه تحقيق الاهداف الاجتماعية العامة الماثلة امام المجتمع .

ان طابـــع ومحتوى تغير وتطور الظروف المباشرة والشروط الملموسة لحياة ونشاط الناس يعينان منطق تنمية الاقتصاد والبنية الاجتماعية خلال الفترة الزمنية للخطة .

وبهذه المناسبة تطرح امام علم الاجتماع الماركسى اللينينى المهام التاليـــة : أ — الدراســة الملموسة لاشكال تجلى القوانين الاجتماعية لعمل وتطور التشكيلة الاجتماعية الشيوعية وآليات فعلها ؛ ب — اظهار حاجات الفـرد الملموس ودرجة تطابقهـــا مع الاهداف الاجتماعية للمجتمع ؛ ج — اثبات طابـــع ومحتوى منظومة العوامل والاحوال التجريبيـــة التى تمارس تأثيرا على تغير وتطور حاجـــات الفرد .

تناسب العامـــل الاقتصادى والعامل الاجتماعى فى عمل النسق الاجتماعى . ان الاعلام الاجتماعى الملموس يتيح اعطاء توجه محدد لتنمية الاقتصاد ويساهـم فى التنظيـــم الامثل لمنظومة الظروف الاقتصادية والشروط الملموسة لنشاط وحياة الانسان ، وبالتالى لتطوير الفرد وحاجاته طبقا للاهداف الاجتماعية .

ان ميزة المرحلة الراهنة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع السوفييتى تكمن فى انه تنشأ امكانية فعلية للتلبية المتزايدة ابدا لحاجات جميع اعضاء المجتمع المادية والروحية المتنامية على الدوام . ان الكلام لدى ذلك يدور لا حول تلبية الحاجات المادية والروحية على العموم ، بل حول الحاجات التى تحفز تطوير شخصية الانسان السوفييتى واعلاء دوره فى فترة الانتقال الى حالة نوعية جديدة ، وتكوين العلاقات الاجتماعية الشيوعية .

الضبط الاجتماعى . استنادا الى الدراسة العلمية لمصالح الفرد وعلاقاته واشكال تجلى القوانين الاجتماعيـــة وآليات فعلهـــا يقوم المجتمع السوفييتى بتحقيق ضبط واع لنشاط الافراد الاجتماعى طبقا للاهداف الاجتماعية المثبتة فى الاتجاهات الاساسية للسياسة الاجتماعية . ان السياسة الاجتماعية تستهدف التقريب بين جميع الطبقات والجماعات الاجتماعية ، وجعل القيم المادية والروحية للمجتمع قضية حميمة داخلية لكل انسان سوفييتى .

ان الضبط الاجتماعى هو تأثير واع على سير العمليات الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية ، ممارس فى اشكال مختلفة ويهدف الى ضمان استقرار النسق الاجتماعى المعنى ومواصلـــة ارتقائـه وتطوره . والامكانية الموضوعية للضبط الواعى للتغيرات الاجتماعية ، التى تولدها ظروف الاشتراكيـــة ، تشكـــل اساس الادارة والتخطيط العلميين للتطور الاجتماعى للمجتمع .

تعنى الادارة العلميـــة اخضاع التطور العفوى لهذه الظواهر والعمليات الاجتماعية او تلك ، اخضاعها للتأثير عليها تأثيرا هادفا بالاستناد الى المعرفة الملموسة لاشكال تجلى القوانين الاجتماعيـــة وآليات فعلها ، واخذ متطلباتها بعين الاعتبار من كافة النواحى فى النشاط العملى بصدد تغيير العالم الاجتماعى . فمن الضرورى ، لاجل تحقيق الادارة الاجتماعية العلميـــة ، الحصول على معارف عن بنية الهدف المدار ، عن الاتجاهات الاساسية لتغيراته المحتملة ، وبناء

موديل للهدف على اساس حسبان جميع التغيرات المحتملة لروابطه . ان هدف الادارة معقد . فهو يحوى فى ذاته على عوامل ذاتية وعوامل موضوعيـــة على السواء ، اى ان ادارة الهدف الاجتماعى تحوى فى ذاتها على ادارة العمليات الاجتماعية وادارة الانسان . فادارة الانسان تختلف اختلافا مبدئيا عن ادارة المنظومـــة التكنيكية ، مثلا ، او العملية الانتاجيـــة . وهى لا تقتصر ، باى حال من الاحوال ، على التأثير الاحادى الاتجاه من جانب الهيئة المديرة على هدف الادارة ، لا تقتصر على الاوامر الشكلية وحدها . فان توجيه (ادارة) التأثير على الانسان يتحقق من خلال شبكة متشعبة من آليات فعل القوانين الاجتماعية العاملة فى ظروف ملموســـة للمكان والزمان . وهذه الشبكة برمتها من الآليات الاجتماعية تكتنفها اعقد التبعيات البنيوية الوظيفية . ان مهمة علم الاجتماع ، كعلم يدرس الحياة الاجتماعية فى جميع مظاهرها المتنوعة ، تنحصر فى هذه الحالة فى ان تكشف على اساس التحليل الملموس محتوى وطابع روابط وعلاقات الهدف الاجتماعى (او مجموعة الاهداف المترابطة) الجارى درسه ، والتبعيات البنيوية الوظيفية التى تعيّن فعل آلية هذا الهدف ، والمقارنة بين النتائج الوظيفية (الفعلية او المحتملة) والاغراض الاجتماعية العامة التى تشترطها القوانين الموضوعيـــة لتطور التشكيلة الاجتماعية الشيوعية .

٣ – الفرد كنسق اجتماعى

العامل البيولوجى والعامل الاجتماعى فى تطور الانسان . ثمة وجهات نظر مختلفة بصدد مسألة التناسب بين العامل البيولوجى والعامل الاجتماعى فى تطور الانسان . فلا تزال تصادف حتى الآن تأكيدات تقول بان الجوهر البيولوجى للانسان موجود فى الانسان ذاته ، اما الجوهر الاجتماعى فموجود فى منظومة العلاقات الاجتماعية التى هو عضو فيها ، وان روح الانسان الاجتماعية فى مغزاهـــا الانطلاقى نابعة من بيولوجية الانسان ، من تركيبه الجسمانى .

ان مجابهـــة العامل البيولوجى بالعامـــل الاجتماعى فى تطور الانسان ، اشتقاق الاجتماعى من البيولوجى ، هى فى رأينا مجابهة مخالفة للواقع . «فالفرد **كائن اجتماعى** . ولذا فان كل تجلّ لحياته –

حتى ولو كان لا يتبدى فى شكل مباشر للتجلى **الجماعى** للحياة المحقق سوية مع اشخاص آخرين – **هو** **تجل** وتأكيد **للحياة الاجتماعية**» * .

ان الاجتماعى لا يناقض البيولوجى ولا ينبع منه . «ان الانسان يتلقى من ولادته بالذات ذلك التركيب الجسمانى الذى تكون امكانية تطوره الاجتماعى النشاطى مبرمجة فيه منذ البداية . وهذا يعنى ان «الحياة الاجتماعية» لا تخلق فى كل جيل وفى كل انسان الطبيعة البشرية مجددا . فهى تثبت وتطور الصفات البيولوجية الموروثة الخاصة بابناء آدم والمرتدية صفة اجتماعية منذ نشأة الانسان . ولهذا بالذات فان حالة الانسان الاجتماعية هى بمثابة حالة طبيعية له» * * .

يمكن حصر تأثير مختلف العوامل الاجتماعية على وراثية الانسان فى ثلاثة مظاهر اساسية :

اولا ، فى المشروطية الاجتماعية التاريخية العامة لبرنامج تطور الانسان كنوع بشرى ، ككائن اجتماعى متميز قادر على العمل والنشاط الذهنى ، الخ .

ثانيا ، فى المشروطية الاجتماعية التاريخية الملموسة المميزة للنمط الوراثى للانسان المعنى الذى يشترطه الوضع الاجتماعى والمنشأ والنمط الحياتى لاجداده ووالديه المباشرين .

ثالثا ، فى التوسط الاجتماعى الفريد لتحويل النمط الوراثى الفردى الى ظاهرة بفعل خصائص الظروف الاجتماعية لحياة الفرد المعنى .

«ان التطور الوراثى الفردى للانسان تشترطه جملة من العوامل الاجتماعية الداخلية والخارجية المترابطة فيما بينها . غير ان الاهمية الاساسية فيها تعود ، ولا سيما فى المراحل المبكرة لتكوّن الجسم ، الى العوامل الداخلية ، وبالدرجة الاولى العوامل الوراثية والباطنية والجنينية» * * * .

ان الانسان يملك طبيعة اجتماعية متكاملة تتسم الاسس البيولوجية ضمن حدودها باهمية تابعة ، خاضعة .

الفرد ، الشخصية (personality) ، **الفردية** (individuality) .

---

* ماركس . المخطوطة الاقتصادية الفلسفية ، ١٨٤٤ .

* * باتينين . الانسان وتاريخه . لينينغراد ، ١٩٧٦ ، ص ٨٠ .

* * * اورلوف . المادة ، النمو ، الانسان . بيرم ، ١٩٧٤ ، ص ٣٠٣ .

يُقصد عادة بمفهوم «الفرد» الانســـان كممثل فردى لهذه الوحدة الاجتماعية او تلك . ولا تدخل فى محتـوى هذا المفهوم الميزات الخاصة للحياة الفعلية والنشاط العملي للانسان الملموس المعنى .

ان الفرق «. . . بين الفرد كشخصية وبين الفرد العرضى ليس مجرد فرق منطقى بل واقع تاريخى» * .

الشخصية هى تعبير ملموس لجوهر الانسان والتكامل ، المحقق على نحو معنى فى الفرد ، للسمات ذات المغزى الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية فى المجتمع المعنى . وقد اشار العالم النفسانى السوفييتى المشهور روبنشتاين فى حينه الى ان «ما يتسم بمغزى خاص بالنسبة للانسان ، ان هذا بالذات يتبدى فى نهاية المطاف بمثابة دوافع واهداف لنشاطه ويحدد محور الارتكاز الحقيقى للشخصية» ** .

يستخدم مفهوم «الشخصية» بالنسبة لكل انسان ، وذلك لانه يعبر بصورة فردية عن السمات الهامة للمجتمع المعنى . وبعبارة اخرى ، فان الشخصيـــة هى الوجود الفردى للعلاقات الاجتماعية التاريخية الملموسة .

ان الشىء الرئيسى فى الشخصية «ليس الطبيعـــة الفيزيائية المجردة بل **ميزتها الاجتماعية** . . .» *** . والنشاط الاجتماعى الذى تقوم به يشكل التجلى الشخصى لمزايا الفرد الاجتماعية .

تمتاز الشخصية بالعلائم التالية :

– تنوع تجلي المؤهلات والعبقريات والمواهب ؛

– وجود وعى ذاتى شخصى وتوجهات قيمية ومواقف اجتماعية للشخصية ؛

– انعكاس الاجتماعى فى الفردى والادوار الاجتماعية والتوقعات من هذه الادوار ، الخ ؛

– الاستقلال الذاتى النسبى ازاء المجتمع ، والمسؤوليـة عن شؤون المجتمع .

الفردية هى ذلك الامر المميز والخصوصى الذى يميز انسانا عن جميع الناس الآخرين ، «بما فى ذلك المزايا الطبيعية والاجتماعية ،

---

* ماركس ، انجلس . الايديولوجيا الالمانية .

** روبنشتاين . اصول السيكولوجيا العامة . موسكـــو ، ١٩٤٦ ، ص ٦٢٠ .

*** ماركس . مساهمة فى نقد فلسفة الحق الهيغلية .

والجسمانية والنفسية ، والموروثة والمكتسبة ، على السواء ، التى تنشأ ابان عملية التطور الوراثى الفردى» * .

ان غنى الطبيعة البشرية مؤسس على تنوع اساليب تجلى العام فى الفردى . «. . . ففى سير التطور الوراثـــى الفردى للانسان ومسيرة حياته تجرى عملية تصاعدية لتكوّن فردية جسم وشخصية الانسان تشمل جميع مستويات هذا التطور» * * .

العلاقات الاجتماعية كتجل للمزايا الاجتماعية للشخصية . كما ان المجتمع ينتج الانسان ، كذلك فان الانسان ينتج المجتمــع . فالشخصية ليست فقط نتيجة بل ايضا سبب للافعال الهامة اجتماعيا التى تجرى فى الميدان السياسى المعنى والميدان الثقافى المعنى والميدان الاجتماعى المعنى . ان العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية والسياسية لنمط المجتمع المحدد تاريخيا تنعكس وتتجلى بطرق مختلفة اذ تعيّن الميزة الاجتماعية لكل انسان ومحتوى وطابع نشاطه الاجتماعى العملى . ففى عمليـــة النشاط الاجتماعى بالذات يستوعب الانسان ، من جهة ، العلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية للبيئة المحيطة ، ويقيم ، من جهة اخرى ، علاقته الخاصة بالعالم الخارجى . ان العلاقات الاجتماعية تنعكس من خلال المحتوى الداخلى (او الحالة الداخليـــة) للانسان وتتجلى فى نشاطه بوصفه علاقة شخصية له بالواقع المحيط ، بوصفه علاقات للشخصية.

ان العلاقات الاجتماعية التى تستوعبها الشخصيات هى منظومة ثابتة محددة للروابط بين الافراد تكونت ابان عملية تفاعلهم فيما بينهم فى ظروف بيئة سياسية وثقافية معينة . والعلاقات الاجتماعية للشخصية هى تجلى المزايا الاجتماعية للانسان فى نشاطه وسلوكه .

تؤلف الميزة الاجتماعية للانسان مجموع العناصر القائمة على اسلوب معين للروابط فيما بينهــا والتى يشترطها نمط معين من التفاعل الاجتماعى للشخصية فى ظروف تاريخيـــة ملموسة للمكان والزمـــان . ويندرج فى العناصر التى تؤلف الميزة الاجتماعيـــة للانسان : الهدف المحدد اجتماعيا للنشاط ؛ التوقعات من المواقع الاجتماعية التى يشغلها الانسان ، وادوار الوظيفة المؤداة لاجل بلوغ

---

* كون . سوسيولوجيا الشخصية . موسكو ، ١٩٦٧ ، ص ٧ .

* * انانييف . الانسان كموضوع للمعرفة . لينينغراد ، ١٩٦٨ ، ص ٣٣٤ .

هدف مرسوم (اهداف مرسومة) طبقـــا لمتطلبات الوضع المعنى وللتوقعات من هذه الوظائف ؛ المعايير والقيم التى يسترشد بها ابان نشاطه ؛ نظام القيم الذى يستخدمه ، ومجموع المعارف التى تتيح اداء الادوار التى تعهد بها ، واهتداء السبيل بحرية الى حد معين فى العالم المحيط ؛ مستوى التحصيل والاعداد الاختصاصى ؛ المؤهلات الفردية ودرجة الاستفادة منها ؛ الميزات الاجتماعية السيكولوجية ؛ الحيوية ودرجة الاستقلالية فى اتخاذ القرارات .

ان الانعكاس التعميمى لمجموع مزايا الافراد الاجتماعية الجوهرية المتكررة ، الداخلين فى وحدة اجتماعية ما ، يثبّت فى مفهوم النمط الاجتماعى للشخصية .

وتتخطى السمات الاجتماعية النمطية للشخصية حدود فرديتها ، وتعنى اشتراط الاجتماعى للفردى .

يعتبر مفهوم التشكيلة الاجتماعية مقدمة نظرية منهاجية انطلاقية لاجل التنميط الاجتماعى للشخصية . ان الطريق الممتد من تحليل التشكيلة الاجتماعيـــة الى تحليل الشخصيـــة ، قصر الفردى على الاجتماعى ، يتيح كشف الشيء الجوهرى ، النمطى ، فى الشخصية ، الذى يتكون وفق قوانين خاصة به فى نظام تاريخى ملموس للعلاقات الاجتماعية ، ضمن اطارات طبقة اجتماعية معينة او مجموعة اجتماعية معينة تنتمى اليها الشخصية . ان الافراد المنخرطين فى عمليـــة التفاعل داخل الطبقة او الجماعة يملكون عددا لا يحصى من المزايا . ويستحيل عمليا حساب جميع هذه المزايا . وعليه ، فعندما يدور الكلام حول الافراد بصفتهم اعضاء فى جماعات او طبقات اجتماعية فانما يُقصد بذلك لا مزايا اشخاص منفردين بل الانماط الاجتماعية للافراد . «يقينا انه توجد وسوف توجد دائما استثناءات فرديـــة تختلف عن انماط الجماعات والطبقات . ولكن الانماط الاجتماعية تبقى» * .

ان حصر الامور بالمحتوى الطبقى يعتبر اهم اساس لدى تنميط الافراد . فان مختلف الاوصاف لدى ذلك تكون مشروطة بالظروف القومية والديموغرافية والسياسية والمهنيـــة وغيرها . وتحليل هذه الانماط الخاصة وتحليل التبعية بين العلائم الموضوعية للحالة وبين

* لينين . المهام المباشرة امام السلطة السوفييتية .

القوى المحركة النموذجية للسلوك همـا الاساس الثانى لتنميط المفاهيم .

ان لكل فرد افكارا واهدافا وخواطر ومشاعر خاصة به . انها مزايا فردية له تعيّن محتوى وطابع سلوكه كفرد . وتتسم بأهمية جوهرية بالنسبة لعلم الاجتماع لا الخواطر الفردية للاشخاص بل خواطرهم ومشاعرهم الاجتماعية التى تتجلى فى افعالهم . ففى معرض تطوير افكار ماركس كتب لينين : استنادا الى اية علائم «ينبغى لنا ان نحكم على «الخواطر والمشاعر» **الفعلية** للافراد **الفعليين** ؟ من المعلوم ان علامة كهذه يمكن ان تكون واحدة لا غير : **افعال** هؤلاء الافراد ، وبما ان الكلام يدور حول «الخواطر والمشاعر» الاجتماعية فقط فينبغى ان نضيف ايضـا : **الافعال الاجتماعية** للافـراد ، اى **الوقائع الاجتماعية**» * .

ان العالم لا يرضى الانسان ، والانسان يغير هذا العالم بافعاله ، يغيره بصورة هادفة ليجعل افعاله مناسبة لا للعقل وحسب بل ايضا لوجود مجموعة من «القوى المنتجة والرساميل والظروف التى ، رغم انها تُستبدل بجيل جديد ، من جهة ، فهى ، من جهة اخرى ، ترسم له ظروف حياته هو وتضفى عليه تطورا معينا وطابعا مميزا» ** .

ويتسم بأهمية نظرية كبيرة للغايـــة بالنسبة لعلم الاجتماع مطلب التحليل الملموس لكل حالة تاريخيـــة مميزة . فان الافعال الاجتماعية للافراد تشترطها فى كل لحظة معينـــة ، بالاضافة الى العوامل الاخرى ، ظروف واحوال تاريخية ملموسة . وتندرج فى ذلك على السواء الظواهر الاجتماعيـــة الاقتصادية للبنيان التحتى ومختلف جوانب البنيـان الفوقى – الاشكـــال السياسية للصراع الطبقى ونتائجه ، الاشكال الحقوقية ، انعكاس جميع هذه العمليات الفعلية فى دماغ المشاركين فيها (النظريات السياسية والحقوقية ، المعتقدات الدينية ، الخ) . ولولا وجود التفاعل المعقد الذى ينصاع بصعوبة للبحث لكان تطبيق النظريـــة على اى مرحلة من المراحل التاريخية اسهل من حل معادلة بسيطة من المرتبة الاولى» *** . وقد

---

* لينين . مضمون الشعبية الاقتصادى .

** ماركس ، انجلس . الايديولوجيا الالمانية .

*** انجلس . رسالـــة الى يوسف بلوخ بتاريـــخ ٢١ـ٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٨٩٠ .

كتب لينين : «ان التحليل الملموس لوضع ومصالح مختلف الطبقات يجب ان يستخدم لاجل تحديد المغـــزى الدقيق لهذه الحقيقة فى تطبيقها على هذه المسألة او تلك» * .

ان الحكم القائل بانه تشكل هدفـــا لعلم الاجتماع والابحاث السوسيولوجية لا مصالح وعلاقات فرد منفرد بل مصالح وعلاقات افراد يتمتعون باوصاف اجتماعية متشابهة ويؤدون نشاطهم وحياتهم في ظروف موضوعية متشابهة ، مصالح وعلاقات اشخاص تتجلى فى افعالهم الاجتماعية فى حالات تاريخية مميزة ، ان هـــذا الحكم كان خطوة هامة الى الامام فى تاريخ الفكر السوسيولوجى الماركسى . واسس التنميط الاجتماعى للافراد مختلفة . ويمكن ان تكونها مختلف نظم الحاجات ، والمصالح الاجتماعيـــة ، والنزعات ، والتوجهات القيمية ، الخ .

البنية الاجتماعية للشخصية . ثمة وجهات نظر مختلفة بصدد بنية الشخصية . فـــان بعض المؤلفين يطرحون تعاقب المكونات البنيوية للشخصية على النحو التالى :

– الوضع (status) الاجتماعى للشخصية ، امكانياتها فى اداء الادوار ووظائفها ؛

– الوعى الذاتى للشخصية ، موقفهـــا من عقائد الطبقـــات المتصارعة ، توجهاتها القيمية ؛

– العنصر السيكولوجى ، الانفعالى ، الذى يؤلف مـــع الوعى الذاتى لسلّم التوجهات القيمية العالـــم الروحى الباطنى للشخصية (بما لديها من مكوّنات فلسفية ، وسياسية ، وحقوقية ، واخلاقية ، وثقافية ، ودينية او الحادية) ؛

– العمل ، الحيوية ، بوصفهما تحقيقا ذاتيا لجميع انواع نشاط وتجلى الشخصية فى مختلف الميادين ذات الاهمية الحيوية ، النشاط الابداعى او المثمر ، والاخلاقى الجمالى ، والتعاشرى ، نمط ومستوى ثقافتها .

والمؤلفون الآخرون ، الذين يعتبرون الشخصية ذاتـــا للنشاط بالدرجة الاولى ، يبرزون فى بنية الشخصيـــة عناصر مثل العنصر المعرفى ، والقيمى ، والابداعى ، والتعاشرى ، والفنى .

---

* لينين . تطور الرأسمالية فى روسيا .

يمكن ايراد وجهات نظر اخرى ايضا . ان الشيء الرئيسى فى بنية الشخصية هو ذلك الذى يربط مزاياها الاجتماعية فى نظام ، وما يعتبر تجليا للمزايا الاجتماعيـــة للشخصية . وفى رأينا ان الذاكرة والثقافة والنشاط تعتبر بمثابـــة اهم مكوّنات لبنيـــة الشخصية .

الذاكرة هى المعلومات والمعارف التى اكتنزتها الشخصية ابان حياتها . وثقافة الشخصية هى مجمـــوع الاعراف والقيم الاجتماعية التى يسترشد بها الفرد ابان نشاطه العملى . والنشاط يعنى التحقيق العملى لحاجات ومصالح الشخصية .

الشخصية عبارة عن وحدة اجتماعية تاريخية كاملـــة تؤلف عناصرها البنيوية ، الموجودة فى تفاعل وتطور دائمين ، نسقا لا مفتوحا وحسب بل مغلقا ايضا ، مغلقا بفعل الترابط الداخلى لمزايا هذا النسق (الشخصية ، الفرد ، الذات) .

ان جميع القطاعات والفلقات ، التى تعبر عن البنية الاجتماعية للشخصية ، هى درجة متباينة مـن الثبات (النسق المفتوح) . اما فيما يتعلق بالتفاعل بين هذه القطاعات والفلقات فان نتيجته هى المعتقدات او ما يكوّن العنصر الاكثر ثباتا فى البنية الاجتماعية للشخصية (النسق المغلق) . ان معتقدات الشخصيـــة هى ذلك النموذج الذى بواسطته تظهر الشخصية مزاياها الاجتماعية . وبكلمة اخرى ، تعتبر الكليشيه موقفا ثابتا للشخصيـــة ، يتكرر فى ظل حالات مختلفة ، من القيم الاجتماعية للمجتمع او للجماعة الاجتماعية . ان الكليشية تنسحب على جميع ظواهـــر العالم المحيط . وهى قد تكون تقليدا مبتذلا للحاجات ، والمصالح ، والنزعات ، الخ .

النسق الاجتماعى ونسق الشخصية . يشمل النسق الاجتماعى معايير وقيم واساليب التفاعل . ويشمل نسق الشخصية التوقعات من التقيد بالمعايير ، واهداف النشاط ، واسلوب النشاط .

التناسب بين عناصر النسق الاجتماعى ونسق الشخصية :

النسق الاجتماعى	**نسق الشخصية**
المعايير	التوقعات
القيم	الاهداف
اسلوب التفاعل	اسلوب الفعل

ان المجموع العام للظواهر الاجتماعية للنسق الاجتماعى المعنى وبيئة عمله ، ولعلائـــم كل واحدة من هذه الظواهر ايضا ، يمكن اعتبارها بصورة اصطلاحية مؤشرات للنسق ولبيئة النسق . وكل علامة من علائم الظاهرة الاجتماعية ، تميز مجموع الافراد المتشابهين ، تعتبر فى النسق الفعلى للفرد المعنى بمثابة قيمة محددة .

ويتضمن النسق الاجتماعى ونسق الشخصية عناصر متناسبة فيما بينها ولكنها متمايزة من حيث درجة تكامـــل الصفات الاجتماعيـة للمجتمع . وهذه العناصر تبين المستويات المختلفة لتفاعل الشخصية الاجتماعى طبقا لدرجة :

– تطابق معايير النسق الاجتماعى ومعايير الشخصية ؛
– التناسب بين متطلبات الموقع الاجتماعى فى نسق الفرد ؛
– التناسب بين متطلبات ادوار نسق الشخصية وبين السلوك الفعلى للشخصية ؛
– تطابق توجهات نسق الشخصية القيمية واهداف الشخصية ؛
– اختلاف اسلوب التفاعل ، المتبـــع فى النسق الاجتماعى ، واسلوب تصرف الشخصية ؛
– وحدة نظـــم القيـــم المتخذة من جانب النسق الاجتماعى والشخصية .

ان النسق الاجتماعى عبارة عن حلقة وسط بين اهداف المجتمع ونسق الشخصية .

٤ – التنشئة الاجتماعية (socialization) للفرد

مفهوم التنشئة الاجتماعية . التنشئة الاجتماعيـــة هى عمليـة اندماج الفرد فى المجتمع ، فى مختلف انماط الجماعات الاجتماعية ، اشتراكه فى مختلف افعال المعايير الاجتماعية عن طريق استيعابه لعناصر الثقافة والمعايير والقيم الاجتماعية التى تتكون على اساسها سمات الفرد ذات الاهمية الاجتماعية .

ثمة اربعة مستويات لاندماج الفرد فى المجتمع : الاجتماعيـة الاقتصادية ، الوظيفية ، المعيارية ، وما بين الافراد . وعلى كيفية غدو الفرد عضوا فى جماعة العاملين وانخراطه فى المجتمع يتوقف تكوّن قدرة الجماعة على التأثير فى الفرد وقدرة الفرد على التأثير فى الاشخاص الآخرين ، على السواء .

فى عملية التنشئة الاجتماعيـــة للفرد يمكن فرز طورين :
- التكيف الاجتماعى والتعبئة الداخلية .

يعنى التكيف الاجتماعى تكيف الفرد مـــع الظروف الاجتماعية الاقتصادية ووظائف الادوار والمعايير الاجتماعية التى تتشكل على مختلف مستويات نشاط المجتمع ، ومن الجماعات الاجتماعية وجماعات العاملين التى هى بمثابة بيئة لنشاطه . ان عملية التكيف هى الطور الاول للتنشئة الاجتماعية للفرد . وطورها الثانى يسمّى التعبئة الداخلية . التعبئة الداخلية هى ادخال المعايير والظروف الاجتماعية الى العالم الداخلى للانسان . ولكن طابع نقل المعايير والقيم الاجتماعية وغيرها من مكونات البيئة الخارجية الى ال«انا» الداخلية انما تعينه مسبقا ، لدى ذلك ، البنية الداخلية لكل فرد ملموس ، التى كونتها الخبرة السابقة ، ولهذا السبب بالذات فان الفرد لا يذوب فى البيئة الاجتماعية بل يتعامل معها كوحدة مستقلة .

فى بعض نظريات التنشئة الاجتماعية يعتبر الفرد هدفا فقط للتأثير الخارجى . ففى هذه النظريات :

- يؤخذ ، بمثابة نقطـة انطلاق ، الجوهر الطبيعى للانسان ، الذى «يتحول» اجتماعيا بواسطة التنشئة الاجتماعية فقط ؛
- يجرى استصغار نشاط الفرد واستقلاله الذاتى ، مشروطيته الذاتية ؛
- تقتصر التنشئة الاجتماعيـــة للفرد على التعليم الاجتماعى ، وتشمل فقط الشكل الذاتى لتأصّل الفرد فى مجتمع ؛
- يتبدى النظام المعيارى القيمى بمثابة نظام مستقل بذاتــه حيال الفرد ، الخ .

ان نظرية التنشئة الاجتماعية ، اذ تستند الى مبدأ الحتميـــة الاجتماعية ، تنطلق من ان الانســان كشخصية اجتماعية هو احد العوامل التى تنتج شروط وظروف حياته الخاصة والحياة الاجتماعية بوجه عام ، على السواء . فان افعاله الاجتماعية مشتبكة اشتباكـــا عضويا بآليات عمل مختلف الانساق الاجتماعية (المؤسسة ، المدينة ، القرية ، الخ) ، وهى بمثابة هدف وذات للتفاعل الاجتماعى .

ان العنصر الشخصى يشكل عاملا مركبا هاما لاى حدث اجتماعى كان . ونتيجة لذلك فان علم الاجتماع يدرس التجربة البشرية الفعلية للافراد واهدافهم التى ترسو فى اساس الواقـــع الاجتماعى ، فى

اساس سلوك مختلف الانساق الاجتماعية . ولدى ذلك توجد علاقة عكسية بين عمل النسق الاجتماعى (او الانساق الاجتماعية) وبين الافعال الاجتماعية للافراد . ان الافعال الخاطئة (القائمة على التعسف او على النزعة الذاتية) للفرد او الافراد تفضى حتما الى حدوث اختلالات فى عمل الانساق الاجتماعية ، الامر الذى يمارس بدوره تأثيرا سلبيا على الافعال الاجتماعية للافراد الآخرين الذين هم عناصر فى النسق الاجتماعى المعنى .

وعليه ، فان مهمة علم الاجتماع هى دراسة كل مجموع العوامل الاجتماعية كافة التى تؤثر على تكوين العلاقات الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية للانسان الذى يؤدى فعله فى منظومة هذه العلاقات .

آليات التنشئة الاجتماعية للشخصية وآليات تغير النسق الاجتماعى . ان التفاعل بين النسق الاجتماعى ونسق الشخصية يفترض وجود سواء آليات التأثير على الصفات الاجتماعية للفرد من جانب الصفات الاجتماعية للافراد الآخرين والنسق الاجتماعى بوجه عام ، ام آليات التأثير العكسى من جانب الافراد الآخرين والبيئة المحيطة ، المتغيرين على الدوام ، على الصفات الاجتماعية للاشخاص الآخرين والنسق الاجتماعى المعنى بوجه عام . المجموعة الاولى من الآليات تدعى آلية التنشئة الاجتماعية للفرد ، والمجموعة الثانية تدعى آليات تغير النسق الاجتماعى .

يشمل عمل آليات التنشئة الاجتماعية للفرد جملة من العمليات والآليات المختلفة التى كان ماركس اول من لفت الانتباه الى ضرورة دراستها ، والتى قام علماء سوفييت واجانب فيما بعد بدراستها . وقد اشار ماركس الى ان الانسان ، بتفاعله مع افراد آخرين «يتراءى ، كما لو فى مرآة ، فى شخص آخر» ، وانه ، طبقا لتقبُّله هذه الـ«انا الاخرى» ، يصحح نشاطه وسلوكه .

يتسم نظام الاشارات باهمية كبيرة فى عملية التنشئة الاجتماعية . وقد برهن العالم النفسانى السوفييتى فيغوتسكى ، بالاعتماد على افكار ماركس بشأن اللغة والوعى ، على ان الاشارات (الكلمات ، الايماءات ، الخ) تشكل وسيلة لتنظيم ونقل النشاط المشترك للناس . وفى هذا ، كما فى ادوات العمل الاخرى ، «تترمّز» الاساليب المحددة لافعال الانسان الاجتماعية . فبواسطة الاشارات توجه الجماعة الاجتماعية نشاط الافراد . فلكى يستطيع

الفرد المشاركـة فى النشاط الاجتماعى ينبغى لـــه ان يستوعب الاشارات واساليب تآلفها ، المتّبعة فى الجماعة الاجتماعية المعنية . وباستيعابه ذلك ابان النشاط الاجتماعى يستطيع الفرد استخدامها لاجل توجيه سلوكه الشخصى * .

ان الاشارة تؤدى وظائفها فقط بمقدار ما تكون ذات مغزى . وهذا المغزى هو نتاج لا خبرة فردية بل خبرة اجتماعية . وابان عملية امتلاك الثقافة يستوعب الفرد بقدر متفاوت من الكمال بعض المغازى ، علما بان اشكال الاستيعاب يمكن ان تكون متباينة .

تضطلع نظم الاشارات (الرموز) ، التى تضع موديلات (نماذج) للعالم الاجتماعى للانسان ، بدور معلوم فى توجيه السلوك الاجتماعى لاعضاء الجماعات الاجتماعية . لقد تسنى بدرجة معينة ، انطلاقا من تحليل الاشارات ، تفسير طبيعة حالة اللاوعى فى السلوك الاجتماعى للانسان ** . فقد اتاحت الابحاث اثبات ان موديلات العالم المغروسة فى الانسان فى سن مبكرة غالبا ما تفعل (بوصفها موديلات للعالم وبوصفها برنامجا للسلوك) بصورة اتوماتيكية ، اى بصرف النظر عن مقدار تطابقها مع الموديلات الواعية للعالم التى يبنيها الفرد فى سن اكثر تقدما .

يكون من الخطأ النظر الى الانسان باعتباره كائنا عاقلا فقط . وقد اشار روبنشتاين ، مثلا ، الى ان «تصور الانسان عن نفسه ، وحتى عن صفاته ومزاياه النفسية الشخصية ، لا يعكسها دائما بصورة مشابهة على الاطلاق ؛ والدوافع التى يطرحها الشخص وهو يعلـل سلوكه امام الاشخاص الآخرين وامام نفسه ، ولو حتى عندما يسعى لفهم بواعثه فهما صحيحا ويكون صادقا كليا من الناحية الذاتية ، ليست دائمـا على الاطلاق تعكس بواعثـه التى تحدد افعالـه حقا . . .» *** .

---

* راجع : فيغوتسكى . ابحاث بسيكولوجية مختارة . موسكـو ، ١٩٥٦ ؛ تطور الوظائف النفسية العليا . موسكو ، ١٩٦٠ ؛ بسيكولوجيا الفن . موسكو ، ١٩٦٥ .

** راجع : ليونتييف . مسائل تطور علم النفس . موسكو ، ١٩٦٥ ، ص ٢٨٩ .

*** روبنشتاين . اصول السيكولوجيا العامـة . موسكو ، ١٩٤٦ ، ص ٦٨١–٦٨٢ .

ان الدوافع والموقف الاجتماعي للفرد تعينها لا الصفات الخارجية للعالم الخارجي وحسب بل يعينها ايضا انتماؤه الى الجماعة الاجتماعية المعنية . وقد كتب العالـــم النفسانى السوفييتي بورشنيف ان «الظواهر ليست بمعنى انها «غريبة» لانها غير مستحبة ، بل بمعنى انها غير مستحبة لانها «غريبة» * . فبدون التكيف مع آراء وسلوك الاخرين لا يمكن ان يكون ثمة تكاتف . وبهذا المعنى فان «الاخرين» اكثر اولوية من «نحن» .

ابان عملية التفاعل «يؤدى الانسان دورا اجتماعيا محددا ، وهو من جراء ذلك يكون بمثابة تجسيد للعلاقات ، وهو بوصفه حاملا لهذه العلاقات يجابه الاشخاص الاخرين . وبمقدار ما يتعين الوجود الفعلي للفرد الى حد كبير بدوره الاجتماعي بمقدار ما يُدخل الانسان ايضا هذا الدور الاجتماعي ، لدى انعكاسه فى الوعى الذاتى ، الى «انا»» * * .

تمارس «توقعات» و«متطلبات» الافراد الاخرين المشاركين فـي التفاعل تأثيرا كبيرا على عملية استيعاب الفرد للدور الاجتماعي . وتنخرط فى نسق الفرد اساليب سلوك موضوعـة خصيصا لذلك تتجاوب مع المتطلبات التى يتقدم بها النسق الاجتماعي من اعضائه وتشكل الطابـــع الاجتماعي للفرد . ان اساس الطابع الاجتماعي للفرد ، كما اشار روبنشتاين ، «تشكله لا اساليب السلوك نفسها ، بل اساليب السلوك المناسبة الضابطة والدوافـــع المعممة التى بوسعها ، بفعل تعممهـــا ، ان تتجرد عن الحالات الخاصة المنفردة وتتأصل فى الانسان ، فى الفرد» * * * .

ان تأثيرات النسق الاجتماعي ، اذ تنعكس من خلال الـ«انـــا الداخلية» للانسان ، تتجلى فى تغير سلوكه الذى يبدأ من انتهاك التوازن فى تكيف الجسم البشرى مـــع خصائص النسق المعنى ، وينتهى باستعادة هذا التوازن ولكن على مستوى جديد هذه المرة . وفى معرض تطوير مذهب السلوك الاجتماعي هذا استحدث العالم النفسانى السوفييتي انوخين مفهـــوم الارتداد الذى يقوم بوظيفة

---

* بورشنيف . السيكولوجيا الاجتماعية والتاريخ . موسكو ، ١٩٧٩ .

* * روبنشتاين . اصول السيكولوجيا العامة ، ص ٦٨١ .

* * * روبنشتاين . مبادئ وطرق تطور السيكولوجيا . موسكو ، ١٩٥٩ ، ص ١٣٥ .

«العلاقة العكسية» التى تضمن ابلاغ الجهاز العصبى المركزى عن كفاية او عدم كفاية الفعل السلوكـــى المؤدّى ، وتضبط بالتالى عملية تكيف الفرد مع البيئة المحيطة وتنشئته الاجتماعية .

خلافا للتنشئة الاجتماعية فان تغير النسق الاجتماعى يتجلى فى ظهور او اختفاء عناصر معينة فيه تؤلف محتوى هذا النسق الاجتماعى او ذاك ، يتجلى فى تغير الروابط الداخلية والخارجية لهذه العناصر .

ان المقدمات الموضوعية (وبالدرجة الاولى الاقتصادية) ، وكذلك الخصائص الفردية للشخص وتفاعلـــه مع النسق الاجتماعى التى تعينها ظروف البيئة الاجتماعية المعنية ، تعتبر العوامل التى تعين التغيرات الاجتماعية . وتتبدى الوحدات الاجتماعية بمثابة «البيئة الاجتماعية» او «المجال الاجتماعى» لعمـل الفرد والنسق الاجتماعى على السواء .

الفصل الرابع

آليات مشروطية النشاط الاجتماعي للناس

١ – النشاط الاجتماعي والحاجات الاجتماعية

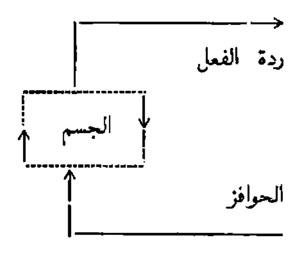
المعرفة الاجتماعية ، والسلوكية (behaviourism) **الاجتماعيـة .**
بغية فهم فعل القوانين الاجتماعية من الضرورى التغلغل فى آليـة انعكاس هـذه القوانين فـى وعـى الافراد ، والجماعات الاجتماعية ، والطبقات ، والامم ، او المجتمع بوجه عـام . ان انعكاس متطلبات هذه القوانين ، المتشابهة الى حد معين ، فـى الوعى يشترط طابع ومحتوى سببية نشاط الناس الاجتماعـى وسلوكهم الاجتماعى .

يمكن تناول آليات انعكاس متطلبات القوانين الاجتماعية مـن مواقع المدخل السيبرنتيكى . ان ما يهم الباحث الاجتماعى فى العلم والتطبيق ، على السواء ، فى هذه الحالة ، هو لا كيف تجرى عملية انعكاس القوانين الاجتماعية فى وعى الفرد ، بل الصلة بين مـا «يدخل» هذا الوعى وبين ما «يخرج» منه . ومن هنا تنجم محاولات حصر آلية انعكاس متطلبات القوانين الاجتماعية فى اثبات وجـود ترابطات ، بواسطة الجهاز الرياضى للسيبرنتيك ، بين الظواهـر «الداخلة» الى الوعى و«الخارجة» منه . وهذه المحاولات تماثل بين آليات سببية النشاط الاجتماعى والسلوك الاجتماعى ، وهو امر مميز بشكل خاص بالنسبة للسلوكيين الاجتماعيين ، وبيـن آليات معالجة المنعكسات الشرطية .

توجد فى علم الاجتماع وعلم النفس نظريات مختلفة بشـأن السلوكية الاجتماعية . وهى : نظرية «الحافز – ردة الفعل» ونظرية «الحقل» ، ومختلف نظريات «العلاج النفسى» ونظريات «التلقيـن الاجتماعى» .

تعتبر نظرية «الحافز – ردة الفعل» (هال ، سكينر ، وغيرهما)

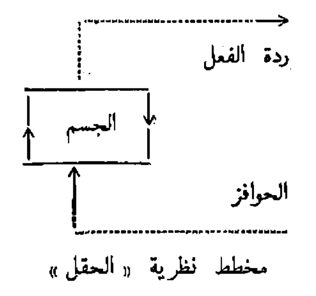
السلوك الاجتماعى بمثابة ردة فعل من جانب الجسم على الحوافز الخارجية .



مخطط نظرية « الحافز – ردة الفعل »

اما ما يجرى فى الجسم نفسه فلا يعنى نظرية «الحافز – ردة الفعل» . فالامر الهام بالنسبة لها هو تنميط (تصنيف) الاجسام استنادا الى حوافز النمط الواحد وما يطابقها من ردات فعل .

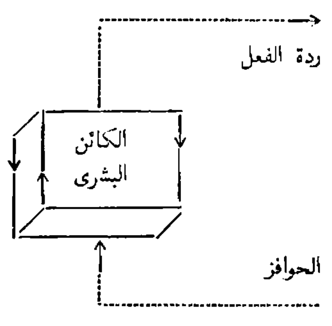
تختلف نظرية «الحقل» (جانينغز ، تولمان ، ليفين ، وغيرهم) عن نظرية «الحافز – ردة الفعل» فى انها تشدد على الخصائص الفردية وعلى ردة فعل الجسم على حوافز البيئة الخارجية .



مخطط نظرية « الحقل »

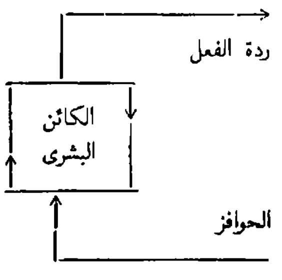
يرى انصار هذه النظرية انه يمكن ، على اساس اخذ الخصائص الفردية للجسم فى الحسبان ، تحديد الحوافز التى تثير ردة فعل مرسومة سلفا .

تولى نظريات «العلاج النفسى» (فرويد ، يونغ ، ادلر ، وغيرهم) الاهتمام الرئيسى للاحداث الماضية فى حياة هذا الفرد او ذاك . وبهذه «الخبرة الماضية» بالذات يفسرون الخصائص الفردية لسلوك الكائن البشرى .



مخطط نظرية « العلاج النفسى »

واخيرا ، ان نظريات «التلقين الاجتماعى» (روتير وغيره) تعير اهمية متساوية ، لدى تفسير السلوك الاجتماعـــى ، للخصائص الفردية للكائن البشرى ، ولعوامل (حوافز) التأثير الخارجى ، على السواء .



مخطط نظرية « التلقين الاجتماعى »

ان ايا من المداخل النظرية المذكورة لتفسير السلوك الاجتماعى غير مقبول بالنسبة لعلم الاجتماع الماركسى . فنظرية الحتميـــة الاجتماعية لماركس تنطلق ، فى المقام الاول ، من ان الانسان كائن نشيط . فهو لا يكتفى بابداء ردة فعـــل (تبعا لخصائصه الفردية) على حوافز البيئة الخارجية بل يعرف ابـــان النشاط العملى سواء القوانين الموضوعية للبيئة الخارجية ام قوانين عمل وتطور ذاته كانسان ، وطبقا لمعرفة هذه القوانين يبنى بصورة واعية نشاطه الاجتماعى .

ان توجيه الانسان نشاطـه الشخصى يفترض لا معرفة القوانين الموضوعية والذاتية لهذا النشاط وحسب ، بل ايضا معرفة كــل

تنوع عناصره واشكال وخصائص الترابط بين هذه العناصر في ظروف ملموسة .

ان القوانين الاجتماعية ، مثلها مثل القوانين الاقتصادية ، تتجلى بمثابة مصالح . ولهذا بالذات فان المصالح تلعب دورا جوهريا للغاية في آلية مشروطية السلوك الاجتماعي .

المشروطية الموضوعية والذاتية والاجتماعية . تشكل نقطة انطلاق لمشروطية النشاط الاجتماعي والسلوك الاجتماعي الظروف الموضوعية لحياة الناس التي تخلق لديهم حاجات ومصالح معينة . وتخلق المصالح ، بدورها ، لدى الناس هذه الحوافز او تلك للنشاط . وهنا تتحول المشروطية الموضوعية الى مشروطية ذاتية .

مفهوم الحاجات . يعتبر مفهوما انطلاقيا لعلم الاجتماع الماركسي ، بوصفه علما عن المجتمع والقوانين الموضوعية لتاريخه ، مفهوم النشاط البشري العملي ، اى النشاط المرتبط بمعرفة الانسان لظواهر العالم المحيط به ، بتغيراتها وتكيفه معها بهدف تلبية حاجاته وتحقيق مصالحه .

ان انواع النشاط متعددة . ولكن النشاط البشري الاكثر اهمية هو ذلك الذي يؤلف الاساس المادي لجميع انواع النشاط الاخرى ، اى الانتاج «الموجه نحو تلبية الحاجات الحيوية للناس» * .

تعبر الحاجات عن تبعية الانسان الموضوعية للعالم الخارجي . ولذا ، فان كل النشاط البشري العملي يمكن النظر اليه كشكل لتلبية الحاجات التي تنشأ كانعكاس للظروف الموضوعية وادراك للامكانيات الواقعية لتلبيتها . «ليس في وسع احد ان يفعل شيئا ما دون ان يفعل ذلك اكراما لاحدى حاجاته او لاجل عضو هذه الحاجة» * * .

ثمة نوعان من الحاجات : الحاجات الطبيعية والحاجات التي خلقها المجتمع . الحاجات الطبيعية هي حاجات الانسان اليومية الى الغذاء ، واللباس ، والمسكن ، الخ . والحاجات الاجتماعية هي حاجات الانسان الى النشاط العملي ، والنشاط الاجتماعي الاقتصادي ، والى الثقافة الروحية ، اى الى كل ما يشكل نتاجا للحياة الاجتماعية .

---

* انجلس . ديالكتيك الطبيعة .

* * ماركس ، انجلس . الايديولوجيا الالمانية .

الحاجات الطبيعية هي الاساس الذى تنشأ عليه الحاجات الاجتماعية وتتطور وتلبّى .

ان الحاجات هى بمثابة الدافع الاساسى الذى يدفع ذات النشاط الى النشاط الفعلى الموجه نحو خلق ظروف ووسائل تلبية حاجاته ، اى نحو النشاط الانتاجى . فبدون الحاجة لا يوجد ولا يمكن ان يوجد انتاج . ان الحاجة تخلق الدافع الى الانتاج ، كما تخلق الموضوع الذى «يمارس تأثيره على الانتاج بتعيينه هدفه . واذا كان واضحا ان الانتاج يقدم للاستهلاك الموضوع فى شكله الخارجى فانه لمن الواضح بالقدر نفسه ان الاستهلاك **يفترض** موضوع الانتاج ، بصورة **مثالية** ، بمثابة شكل داخلى ، حاجة ، دافع ، هدف» * . ولهذا بالذات فان اهم نشاط تاريخى ، يؤلف الاساس المادى لجميع انشطة الناس الاخرى ، هو الانتاج الموجه نحو تلبية الح حاجات الناس .

ان حاجات الانسان هى البواعث الانطلاقية التى تدفعه الى القيام بنشاط . فهى تعبر عن تبعية ذات النشاط للعالم الخارجى ، وتتجلى بمثابة حالة نقص معين يجهد الجسم لسده ، وبفضل السعى لتلبية الحاجات يتبدى الانسان بمثابة كائن فاعل نشيط .

الحاجة عبارة عن علاقة موضوعية وذاتية ، عن توق الى موضوع الحاجة يحدد نظام سلوك وانفعالات الانسان بسبب الموضوع او حيال هذا الموضوع . وان التوق والدافع الداخليين يشكلان انعكاسا وحالة للذات (وبالتالى لجسمه ودماغه) وللموقف الذاتى الموضوعى من موضوع الحاجة .

توجد اسس مختلفة لتصنيف الحاجات . فثمة الحاجات البيولوجية والاجتماعية ، والحاجات المبنية وفق مستويات استيعاب الفرد لاشكال النشاط الاجتماعية فى عناصرها المراتبية المتكونة تاريخيا او مجالات النشاط المتسعة باطراد . وتندرج فى ذلك الحاجات المتصلة بانخراط الفرد فى اسرة ، وفى مجموعات اجتماعية وجماعات وافرة العدد ، وفى مختلف ميادين النشاط الانتاجى وخارج الانتاج ، وفى حياة ونشاط المجتمع بوجه عام . ان التوسع المتواصل لحدود نشاط الفرد يسفر ، من جهة ، عن التنشئة الاجتماعية للفرد ، اى استيعاب الفرد عناصر الثقافة واكتساب

* من تركة ماركس المخطوطة .

القيم الاجتماعية ، ومن جهة اخرى ، ابراز ال«انا» كوحدة مستقلة .

كما يمكن ان تصلح اساسا لتصنيف الحاجات اشكال وظروف حياة ونشاط الانسان (الشغل ، المعيشة ، التعليم ، الاسرة ، الخ) ، ومختلف مجالات حياة ونشاط المجتمع (الاقتصادى ، الاجتماعى ، السياسى ، الايديولوجى) .

ان ادراك واستيعاب القيم يشكلان المستوى الاعلى لحاجات الانسان . فالتوجه القيمى يكوّن نزعة ذات النشاط ، الامر الذى يعين مسبقا الى حد كبير اتجاه سلوكه الاجتماعى . والقيم التى يسعى اليها الانسان غالبا جدا ما تكون قيما غالية جدا بالنسبة له لدرجة انه مستعد للتضحية بنفسه من اجلها . والمقصود بذلك قيم اجتماعية مثل الحرية ، والمساواة ، والحقيقة ، والحب وغيرها ، التى تملك قوة دافعية واقعية للغاية فى الحياة الاجتماعية والحياة الشخصية على السواء .

ان تثبيت الحاجات فى شكل توجهات قيمية ، وادراك الامكانات الواقعية لتحقيقها ، وتعيين سبل واساليب بلوغها ، تعنى الانتقال من مرحلة ايقاظ النشاط الى مرحلة عكس المطالب ، بدرجة متفاوتة من التماثل ، فى وعى الانسان . ان مرحلة تعليل الدوافع هذه منوطة بمفهوم المصلحة .

٢ – المشروطية الموضوعية والذاتية . علاقات الفرد

مفهوم المصلحة . ان المصلحة ، بوصفها اهم عامل للمشروطية الاجتماعية ، تعبر عن موقف الفرد الموضوعى والذاتى على السواء ، او موقف الجماعة الاجتماعية او الطبقة ، من وضعها ومن ظروف الحياة فى البنية الاجتماعية والاقتصادية المعنية ، وكذلك من الحاجات التى يشترطها هذا الوضع وهذه الظروف .

مصلحة الفرد هى اتجاه افعال الفرد تبعا لامكانية تلبية هذه الحاجة او تلك . وهى تتبدى بمثابة الدافع الحاسم الذى يعبىء الفرد للنضال فى سبيل الحفاظ على ظروف واشكال الحياة والنشاط القائمة او تغييرها .

ترسو فى اساس المصالح حاجات الناس التى تعبر ، فى نهاية المطاف ، عن متطلبات القوانين الاقتصادية ، ومن جراء ذلك تبدو المصلحة بمثابة نتيجة لادراك الحاجة الى شىء ما . وعلاوة على ذلك ، ففى مرحلة تكوّن المصلحة يتعين اختيار السبل والوسائل الملموسة لتحقيقها . ان تجلى القوانين الاجتماعية فى نشاط الناس تشترطه المصالح . ونشوء المصلحة يعنى ان طبيعة ووضع الشخص المعنى نفسهما يولّدان لديه حاجات معينة ويتطلبان منه بالضرورة افعالا معينة لاجل تلبيتها ، علما بان هذه الضرورة يولّدها لا وعيه بل شروط وجوده الاجتماعى .

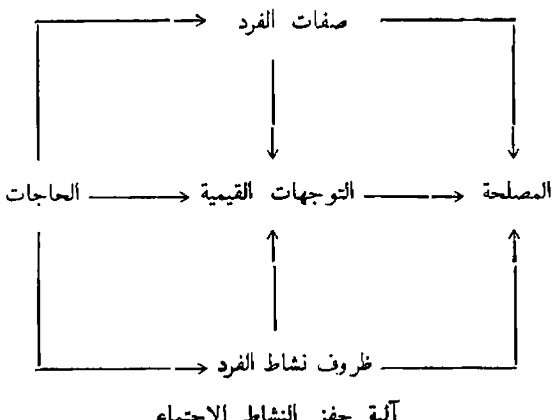
ان الامر الرئيسى فى المصلحة يكمن فى توجيه او تركيز انتباه وخواطر ذات النشاط على تلبية حاجات معينة مشترطة موضوعيا ، اى على موضوع معين .

تنميط (تصنيف) المصالح. تبرز فى علم الاجتماع اربعة انماط للمصالح : المصلحة-الموقف ، اى اعلان الفرد شفهيا عن مصلحته فى الهدف او النشاط او المهنة ؛ المصلحة-الفعل ، او الاظهار الفعلى للمصلحة عن طريق اشتراك الفرد فى هذا النوع من النشاط او ذاك ؛ المصلحة-النزعة ، اى المصلحة التى تكونت ابان التفاعل الاجتماعى المديد للشخص مع اشخاص آخرين ومع البيئة المحيطة ، والتى حافظت على اتجاهها فى مختلف الحالات الاجتماعية ؛ المصلحة-التوجه ، اى ابراز مصلحة واحدة من بين المصالح الاخرى باعتبارها مصلحة رئيسية .

وفى الحالات ، التى يتبدى فيها الانسان عاجزا عن تغيير مصالحه فى الحالة الاجتماعية الجديدة ، يبدأ فعل آليات التكيف التى ترغم الانسان على تغيير سلوكه . ان آليات التكيف تتيح للانسان صياغة موقف خاص به من الظروف المتغيرة للنشاط والحياة ، وبالتالى تزيل او تضعف التوتر النفسى الذى نشأ بنتيجة النزاع . ان الانسان عبارة عن ضابط محتمل واع لنشاطه النفسى وسلوكه .

ان تفاعل الحاجات والتوجهات القيمية والمصالح يؤلف آلية حفز (استثارة) النشاط الاجتماعى .

وآلية الحفز هى آلية ادراك الفرد حاجاته بوصفها مصلحة .



آلية حفز النشاط الاجتماعي

تعتبر المصالح اهم شرط محدّد لاهداف النشاط . فهي وكأنها «تنقل» فعل القوانين الاجتماعية والاقتصادية الى اهداف الناس وتدفعهم بضرورة موضوعية الى اتباع منطق هذه القوانين في سلوكهم . ان علاقات الناس الاجتماعية والاقتصادية تتجلى في سلوكهم كمصالح بالدرجة الاولى . فمن خلال حاجات ومصالح الناس بالذات تشترط القوانين الاجتماعية والاقتصادية طابع ومحتوى واشكال ، واخيرا ، اهداف نشاط الناس . وان تحوّل المصالح الى اهداف هو ارفع مستوى لحفز واستثارة النشاط . فالهدف هو بمثابة حلقة وصل بين الحاضر والمستقبل . وان الانتقال من المصلحة الى الهدف يعني ليس فقط التعيين الواعي من جانب ذات النشاط لامكانيات ووسائل بلوغ هذا الهدف . فهو يعني ايضا الانتقال الى تحقيق المصلحة بوصفه نشاطا هادفا ، بوصفه تحويل المثالي الى واقعي .

دافع النشاط هو ادراك تأثير الظروف الموضوعية والانتقال من الاثارة الى النشاط العملي . ولهذا المفهوم محتوى معنوي مختلف في السيكولوجيا والسوسيولوجيا . ففي السيكولوجيا يجري تناول الدافع بما يتصل بشخص منفرد ، اما في السوسيولوجيا فان هذا المفهوم يكتسب محتوى جديدا ما دام الحديث يدور عن حاجات ومصالح واهداف الجماعة الاجتماعية او الطبقة او المجتمع ، التي تتبدى بمثابة عنصر الزامي لشروط سلوك الفرد .

دوافع النشاط هي الحوافز الداخلية الملموسة الى الفعل التي

هى بمثابة انعكاس لحاجات ومصالح الناس الموضوعية فى وعيهم .

وآليات الحفز ترتبط بالناحية الداخلية لنشاط الفرد . وهى تشترط صياغة الانسان لاهداف النشاط ، وتتبدى بمثابة حوافز داخلية الى النشاط الذى يتلقى مهمة تحقيق هـذه الاهداف . والى جانب الحوافز الداخلية الى النشاط او الدوافع تبرز ايضا ، فـى مرحلة الانتقال من المصلحة الى الهدف ، الحوافز الخارجية الـى النشاط او الدوافع الخارجية .

حوافز النشاط هى مختلف العوامل الموضوعية الداخلة فـى الميدان الاقتصادى ، والاجتماعى ، والسياسى ، والايديولوجى ، لنشاط الانسان والمجتمع .

ان تفاعل العناصر الداخلة فى بنية الدوافع والحوافز ، شأنه شأن التفاعل بين الدوافع والحوافز ، يشكلان آلية حفز النشاط الاجتماعى للانسان . وهذه الآلية ، بوصفها نظاما ديناميا ، تتصف بالتفاعل فى ظروف البيئة الخارجية بين ثلاثة عناصر : الحاجات والتوجهات القيمية والمصالح . ان تفاعل هذه العناصر البنيوية لا يؤدى فقط وظيفة حفز النشاط الاجتماعى للفرد بل يعتبر ايضـا وظيفة لتكوين استعدادات الفرد التى تتثبت فى وضعيات مختلفة المستويات .

البنية الاستعدادية للفرد . ان استعدادات الفرد ، التى تتكون بنتيجة تفاعل الحوافز والدوافع فـى ظروف ملموسة للبيئـة الخارجية ، هى بمثابة آليات للضبط الذاتى لسلوك الفـرد الاجتماعى .

السلوك الاجتماعى هو المظهر الخارجى للنشاط الذى يتجلى فيه الموقف الملموس للانسان ونزعته . انه شكل لتحول النشاط الى افعال واقعية حيال الاهداف ذات المغزى الاجتماعى . وهـو عبارة عن نظام مشاهد خارجيا لافعال (تصرفات) الناس تتحقـق فيه الاستثارة الداخلية للانسان .

النزعة هى التعبير عن التوجه القيمى فى شكل حالة استعدادية مشروطة اجتماعيا لدى الفرد او الجماعة الاجتماعية ازاء موقف محدد سلفا من هذه الظاهرة او تلك وهذا الموضوع او ذاك للعالـم الخارجى . انه شكل ردة فعل ذات النشاط ، الساعية الى تلبية هذه الحاجات او تلك ، على الحوافز الانطلاقية . والنزعة فى حالات عديدة

تعين دافع التصرف واختيار الهدف ووسائل بلوغه . تتكون النزعة على اساس انواع النشاط الكثيرة العدد والمختلفة التى تولدها حوافز متماثلة تسفر نتيجة فعلها عن تلبية المطالب وتترسخ فى نسق الفرد .

ثمة اربعة مستويات لنزعات الفرد . وهى ، اولا ، النزعات الثابتة البدائية . فهذه النزعات ، باعتبارها استعدادا للفعل مثبتا بالخبرة السابقة . ثانيا ، نسق النزعات الاجتماعية التى تتشكل على اساس تقييم اهداف اجتماعية معينة (او صفاتها) وحالات اجتماعية معينة (او صفاتها) . ثالثا ، النزعات التى تحدد الاتجاه العام لنشاط الفرد فى هذا الميدان او ذاك من ميادين النشاط الاجتماعى (النزعات-التوجهات القيمية) . رابعا ، النزعات التى تحدد توجه فعل الفرد نحو اهداف الحياة والنشاط واستخدام وسائل محددة لتحقيقها . ومستوى النزعة هذا يمكن نعته بالنزعة-المصلحة .

ان المستويات الاربعة للنزعة تطابقها مستويات اربعة للسلوك الاجتماعى للفرد .

المستوى الاول هو ردة فعل الشخص على الحالة الراهنة العملية ، على تأثيرات البيئة الخارجية ، الخاصة بهذه الحالة والمتبادلة بسرعة . تلك هى الافعال السلوكية .

المستوى الثانى يشكل الافعال او التصرفات العادية التى هى بمثابة عناصر للسلوك ، بمثابة افعاله الهادفة . فالفعل هو وحدة سلوك ذات دلالة اجتماعية تتيح اجراء تطابق بين الحالة الاجتماعية والحاجة (الحاجات) الاجتماعية للشخص .

المستوى الثالث هو التعاقب الهادف للتصرفات او الافعال الاجتماعية فى هذا الميدان او ذاك من ميادين النشاط حيث يتوخى الانسان اهدافا اكثر بعدا تضمن بلوغها منظومة الافعال .

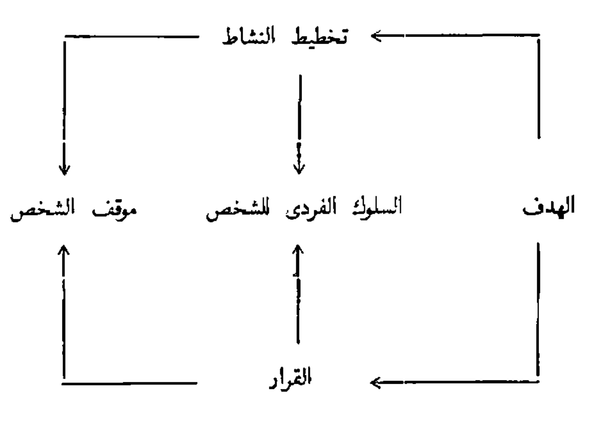
المستوى الرابع هو مستوى تحقيق الاهداف الحيوية . ان لمستوى سلوك الفرد هذا اهمية من الدرجة الاولى بالنسبة لعلم الاجتماع ، وذلك لانه مرتبط بعملية تحقيق اهداف ذات اهمية حيوية بالنسبة للفرد ، بعملية تحوّل المثالى الى واقعى .

فى المستويات الاربعة جميعا يضبط سلوك الفرد نسقه الاستعدادى ، ولكن فى كل حالة ملموسة وتوقفا على الهدف يعود

الدور الرئيسى الى مستوى معين من الاستعدادات ، او حتى الى تكوين استعدادى ملموس .

يدرس علم الاجتماع جميع مستويات السلوك الاجتماعى للفرد وجميع مستويات نسقه الاستعدادى ، اى النزعات . غير ان الاهمية الكبرى بالنسبة لعلم الاجتماع تعود لمستويات سلوك الفرد التى تعيّن على مستوى النزعات-التوجهات القيمية والوضعيات-المصالح . تضطلع النزعة فى عملية السلوك الاجتماعى للفرد بوظيفتين . فهى ، من جهة ، تتبدى بمثابة منظم لسلوك الفرد الاجتماعى ويحدد الاتجاه العام لهذا السلوك . وهى ، من جهة اخرى ، تتبدى بمثابة موقف الفرد الفاعل من الافراد الآخرين ومن اهداف البيئة المحيطة ، اى بمثابة موقف للفرد .

بنية السلوك الفردى للشخص . ان آلية السلوك الفردى للشخص هى الآلية التى تحقق المصالح . وعنصر هذه الآليات هو النشاط الهادف للفرد الذى يتحقق على اساس خطة مرسومة سلفا وقرار متخذ ، ويتجلى فى مواقف الفرد .



آلية السلوك الفردى للشخص ومواقفه

وكما ان الحاجات ترسو فى اساس مصالح الشخص ، كذلك فان المصالح ترسو فى اساس مواقفه .

تندرج فى مواقف الشخص النزعات ، والتوجهات القيمية ، وآليات تكيف الشخص مع التغيرات التى تحدث فى المجتمع ، فى الظروف الملموسة لعمل ومعيشة الناس . ان هذه المواقف تبنى

على اساس : فهم الفرد لمغزى وهدف نشاطه الملموس ، قناعته بضرورة هـــذا النوع من النشاط بالنسبة لــه ، نشاطـــه العملى .

ان الانواع الاساسية لمواقف الفرد تطابقها انواع اساسيـة لمصالح الفرد . وهى : الموقف الحالاتى ، اى الموقف المتكون تحت تأثير الميزات الخاصة للحالة الملموسة ، الموقف الفردى من الهدف ، الباقى فى ظروف حياتية مختلفة ، النزعة التى تميز تكرارية دوافـــع فعل الفرد فـــى ظروف اجتماعية مماثلـة وتحدد ميله الى تفضيل احدى اهداف واساليب الفعل على اهداف واساليب اخرى ؛ التوجهات القيمية التى هـــى عبارة عن محور ما للوعى ينتظم حوله نشاط الانسان العملى . انه موقف الانسان ، الثابت نسبيا والمشترط اجتماعيا والاختيارى ، من مجمـــوع الخيرات الاجتماعية المادية والروحية والمثل العليا الاجتماعية التى تعتبر بمثابة موضوع واهداف او وسائل لتلبية حاجات النشاط الحيوى للفرد .

تبنى مواقف الفرد على اساس : فهم الفرد مغزى واهـــداف نشاطه الملمـــوس ، قناعته بضرورة هذا النوع بالذات مـــن النشاط ، مشاعر الرضى (عدم الرضى) من نشاطه .

اذن ، ان المشروطية الذاتية تتجلى فى حاجات ومصالـــح واهداف الفرد ، «تتموضع» فى حقل البنية الاقتصادية والبنيـة الاجتماعية على السواء . غير ان اهداف الانسان نفسها «هى وليدة العالم الموضوعى وتفترض وجود هذا العالم – تجده كشىء معطى ، متوفر» * .

٣ – المشروطية الذاتية والاجتماعية .
العلاقات الاجتماعية

السلوك الاجتماعى للافراد وعلاقاتهم الاجتماعية . ان الدراسة الملموسة لمصالح وعلاقات الفرد تتيح ابراز فعالية تلك الروابط والعلاقات التى يوجد فيها الافراد حيال بعضهم البعض ، ووسائل التأثير على هذه الروابط والعلاقات بهدف جعل فعل هذه القوانين

* لينين . الدفاتر الفلسفية .

الاجتماعية او تلك فعلا امثل . غير ان الحديث فى علم الاجتماع الماركسى يدور لا حول العلاقة الفردية بل حول علاقات الافـــراد الاجتماعية التى تعتبر ، من حيث طبيعتها ، علاقات موضوعية بصرف النظر عن ارادة ووعى الناس . ان علماء السلوكية الاجتماعيـــة يفسرون العلاقات الاجتماعية بالسلوك الفردى او بمجموع السلوكات الفردية .

ان استخلاص العلاقات الاجتماعية من السلوك الفردى والعلاقات الفردية ، ونقل صفات ومزايا جماعات صغيرة الى وحدات اجتماعية اكبر منها والى المجتمع بوجه عام ليسا قادرين على ابراز الجوهر الفعلى للعلاقات الاجتماعية ومنشأها . فالسلوك الاجتماعى يستحيل تفسيره بالسلوك الفردى . وهو لا يستطيع ان يكـــون عنصرا محدّدا . ولكن ، بما ان سلوك الفرد يحدده ، فــى آخر المطاف ، الموقع الموضوعى للفرد فى البنية الاجتماعية المعنية والحاجات والمصالح المشروطة بهذا الموقع كما يحدده التفاعل بينه وبين الافراد الآخرين ، فان هذا السلوك ينطوى بصورة فطرية على عناصر العلاقات الاجتماعية . ان ابراز عناصر هذه العلاقات الاجتماعية فى السلوك الفردى على اساس دراسة عدد معين من الارادات والمصالح والاهداف الفردية ، وكذلك الارادات والمصالح والاهداف التـــى تشكلت فى عملية التفاعلات الاجتماعية ، يتيح الانتقال من السلوك الفردى للشخص وعلاقاته الى العلاقات الاجتماعية لمجموعة مـــن الافراد .

«ان **الضرورة الطبيعية** ، **وصفات الكائن البشرى** ، ايـــا كان مظهر الاغتراب الذى تتجلى فيه ، **والمصلحة** – ذلك هو ما يربط اعضاء المجتمع المدنى بعضهم ببعض» * .

ان حاجات الافراد وطبيعة واساليب تلبيتها ، وليس غيرها ، هى التى تضعهم فى تبعية لبعضهم البعض (العلاقات بين الجنسين ، التبادل ، تقسيم العمل ، الخ) ، وتشترط الضرورة الموضوعيـة لتفاعلهم فيما بينهم وتبعث الحياة فى العلاقات الاجتماعية . فالناس ينخرطون فى التفاعل مع بعضهم البعض لا كذوات صرفة بل كافراد يوجدون فى درجة معينة من تطور القوى المنتجة والحاجات . ولهذا

---

* ماركس ، انجلس . العائلة المقدسة .

بالذات فان علاقتهم الشخصية ، الفردية ، ببعضهم البعض ، وعلاقتهم المتبادلة بوصفهم افرادا ، قد كوّنتا وتعيدان تكوين العلاقـات الاجتماعية يوميا استنادا الى معايير وقيم المجتمع المعنى التـى يشاطرونها او لا يشاطرونها .

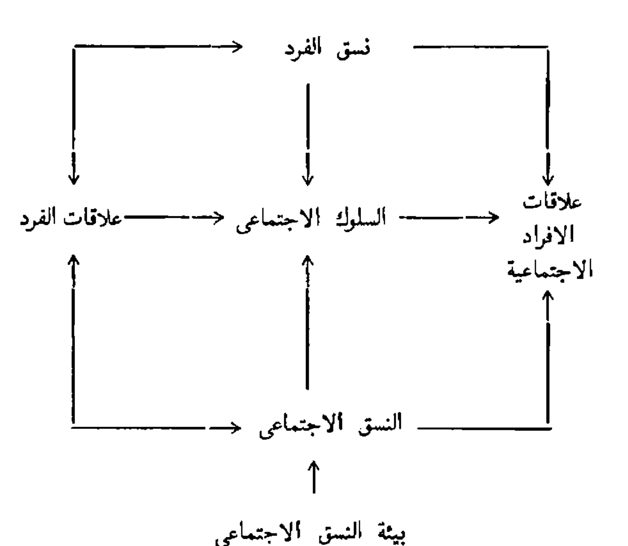
ابان التفاعل بين الافراد لا تتجلى (تتحقق) فقط العلاقـات الاجتماعية المتكونة اصلا ، بل تتكون علاقات جديدة تطابق العلاقات الاقتصادية (الانتاجية) ، وبالتالى القوى المنتجة الجديدة .

فكما ان المجتمع ينتج الانسان ، كذلك فان الانسان ينتـج المجتمع . فالفرد ليس نتيجة وحسب بل سبب ايضا للافعال ذات المدلول الاجتماعى التى تنجز فى البيئة الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية المعنية . ففى عملية التفاعل الاجتماعى بالذات يستوعب الفرد ، من جهة ، العلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية ، ومن جهة اخرى ، يصوغ موقفه الخاص من العالم الخارجى .

العلاقات الاجتماعية هى علاقات بين افراد وجماعات اجتماعية بوصفهم حاملين لمختلف انواع النشاط ويمتازون بمواقـع وادوار اجتماعية فى حياة المجتمع . وهى تنعكس من خلال حالة الانسان الداخلية وتتجلى فى نشاطه باعتباره موقفه الشخصى من الواقـع المحيط به ، باعتباره علاقات فرد . ان العلاقات الاجتماعية ، التى يستوعبها الافراد ، هى منظومة ثابتة محددة للروابط بين الافراد تكونت ابان تفاعلهم المتبادل فى ظروف مجتمع معنى . والشخصية هى تعبير ملموس لجوهر الانسان ، هى الاستيعاب المحقق عمليا فى الفرد للسمات ذات المدلول الاجتماعى وللعلاقات الاجتماعية للمجتمع المعنى . فالامر الرئيسى فى الشخصية «ليس طبيعتهـا الفيزيائية المجردة بل **ميزتها الاجتماعية**» * . والعلاقات الاجتماعية هى تجلى مزايا الفرد الاجتماعية فى نشاطه وسلوكه . ويمكن ان تشكل اساسا لدراسة العلاقات الاجتماعية ، اى تفسير الفـردى بواسطة الاجتماعى ، دراسة البنية الموضوعية للروابط الاجتماعية والعوامل الداخلة فى هذه الروابط ، اى تصنيفها . ان هذا يفترض دراسة نزعات افراد موجودين وعاملين فى ظروف وحالات متشابهة . فالعلاقات الفردية للاشخاص ، شأنها شأن العلاقات الاجتماعية ، لا يمكن فهمها اذا كانت منفصلة عـن بعضها البعض . والتفسير

* ماركس . مساهمة فى نقد فلسفة الحق الهيغلية .

الذاتى (الفردى) بواسطة الاجتماعى يتحقق من خلال تصنيف الافراد («نسق الفرد») والشروط والاحوال («النسق الاجتماعى» و«بيئة النسق الاجتماعى») التى يؤدى الافراد نشاطهم ضمن حدودها .



آلية السلوك الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية للافراد

ان آليات الانتقال من علاقات الفرد الى العلاقات الاجتماعية يشترطها ، بالدرجة الاولى ، تفاعل نسق الفرد والنسق الاجتماعى فى ظل البيئة المحيطة المعنية .

ولتفسير الذاتى بواسطة الاجتماعى ناحية اخرى هى مسألة القانونيات الاجتماعية . ان هذا يعنى ان فى علاقات الناس الاجتماعية ، التى تتكون فى مختلف مستويات نشاط المجتمع (الفرد ، الجماعة ، الطبقة ، المجتمع بوجه عام) ، تتجلى بدرجة متفاوتة متطلبات القانونيات الاجتماعية الموضوعية لعمل وتطور المجتمع . ان الكلام يدور حول متطلبات القوانين الموضوعية ودرجة تطابق او عدم تطابق اهداف الفرد والجماعات الاجتماعية وتوجهاتهم القيمية مع هذه المتطلبات ، وحول مقدمات الادوار ومتطلبات

المعايير للمجتمع التى تعبر عن متطلبات القوانين الاجتماعيـــــة ومواقف الافراد والجماعات الاجتماعية منها .

ان الانسان منخرط فى تكوين مختلف الانساق الاجتماعية على مختلف المستويات . وتبعا لذلك فان الناس يصطدمون على الدوام بضرورة تنسيق القيم والمعايير والادوار المرسومة ، المستوعبة فى احد ميادين النشاط ، مع المتطلبات العاملـــــة فى ميدان آخر ؛ ويترتب عليهم احيانا البحث عن حل وسط بين الرغبة فى التصرف طبقا لمعايير السلوك المتبعة فى البيئة المعنية وبين التوقعات من جانب الذين لا ينتمون لهذه البيئــــة ولكنهم يُعتبرون ذوى نفوذ بالنسبة لهم ويؤخذ تقييمهم فى الحسبان فى الدرجة الاولى .

الفصل الخامس

الادارة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي

١ – المصالح الاجتماعية والادارة الاجتماعية

الضبط الاجتماعي هو التأثير الواعي على تغير وتطور المصالح والعلاقات الاجتماعية للناس ، والذي يمارَس باشكال مختلفة ويكون الهدف منه تأمين استقرار وثبات النسق الاجتماعي المعنى ومواصلة تحسينه وتطويره .

ان الامكانية الموضوعية للضبط الواعي للتغيرات الاجتماعية الجذرية ، هذه الامكانية التى تنبع من البنية الاجتماعية الاقتصادية للاشتراكية ، هى اساس الادارة والتخطيط العلميين للتنمية الاجتماعية للمجتمع .

لقد اعار لينين اهمية كبيرة للغاية للادارة والتخطيط العلميين للتنمية الاجتماعية للمجتمع السوفييتى . «يجب علينا ان نتعلم تقييم العلم ونبذ الغطرسة «الشيوعية» للهواة السطحيين والبيروقراطيين ، يجب علينا ان نتعلم العمل بصورة منتظمة مستفيدين من خبرتنا بالذات ، من ممارستنا بالذات» * .

ودعا لينين الى الدراسة العملية «للتجربة العملية لكى نتعلم من هذه التجربة ونسير الى الامام فى العمل «الانتاجى» الحقيقى . . .» * *

وقال لينين : «كفى اللعب بالاستدلالات العامة والتنظيم المزعوم !» ان كل مركز ثقل العمل يجب ان ينتقل الى قضية «حساب

---

* لينين . حول الخطة الاقتصادية الموحدة .

* * لينين . مرة اخرى حول النقابات .

التجربة العملية والتحقق منها» ، الى قضية «**الاستفادة** المنتظمة من **توجيهات** هذه التجربة» * .

ان القوانين الاجتماعية والاقتصادية لا تعطـــى فائدة مثلى الا عندما تُدرك علميا ، وعلى اساس هذا الادراك تحدد بدرجة كافية من الدقة شروط واشكـــال التفاعل بين العاملين الاجتماعـــى والاقتصادى فى التنمية الاجتماعية ، الامر الذى يفترض الجمـــع الرشيد بين الحاجات والمصالح الاجتماعية والشخصية . ان الادارة الاجتماعية ، لدى ذلك ، تؤدى وظيفة اخذ حاجـات ومصالح الناس فى الحسبان وتحفيز نشاطهم وفقا للحاجات والمصالح الموضوعية للتطور الاجتماعى ، وكذلك تنسيق نشاطهم لغرض بلوغ الاهداف المطروحة وتلبية حاجات ومصالح الناس فى محتواها التاريخـــى الملموس . وهذا يعنى التغلغل فى الآلية المعقدة لفعل القوانيـن الموضوعية ، اذ ان هذه القوانين تتجلى دائما من خلال تصرفـــات وشؤون الناس الذين تدفعهم حاجات ومصالح معينة .

فبمقدار ما تقل درجة انعكاس متطلبات القوانين الاجتماعيـــة الموضوعية في مصالح الناس وتكون الهـوة بينها اكثر اتساعا ، بمقدار ما تبدأ تهيمن فى المجتمع بدرجة متزايدة القوى العفويـــة التى تؤدى الى اختلال ميزان العامل الاجتماعى والعامـل الاقتصادى فى التطور الاجتماعى ، الامر الذى يثير من كل بد نمو التناقضات فى مجمل نظام الانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك .

تعنى الادارة الاجتماعية اخضاع التطور الاجتماعى العفوى لهذه الظاهرات والعمليات او تلك الى التطور الواعى على اساس اخـــذ متطلبات القوانين الاجتماعية الموضوعية للاشتراكية فى الحسبان من جميع الجوانب . بغية تحقيق الادارة الاجتماعية العلمية مـــن الضرورى امتلاك معرفة بنية الهدف المدار ، والاتجاهات الاساسية لتغيراته المحتملة ، وذلك يتجسد فى انشاء موديل للهدف عـــلى اساس حساب جميع التغيرات الضرورية لروابطه .

تشترط خاصية الادارة الاجتماعية فـى ظل الاشتراكية بهدف الادارة نفسه . ان هدف الادارة معقد . فهو يتضمن العامل الذاتى والعامل الموضوعى على السواء ، اى ان ادارة المجتمع تتضمن فـى المرحلة المعنية من تطوره ادارة الاشياء وادارة الناس . وبالتالى ،

* لينين . حول عمل مفوضية الشعب لشؤون التعليم .

فان حساب الشروط الموضوعية والنشاط الذاتي للناس هو واحدة من اهم الميزات الخاصة لادراك وفهم الادارة .

ان نمو نطاقات الانتاج الاشتراكي وتعقد المهام التكنيكية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها التي يجرى اداؤها في المجتمع السوفييتي ، يتطلبان كمالية ودقة المعلومات عن العمليات الخاضعة للادارة ، كما يتطلبان معالجة متواصلة للمعلومات المتلقاة واستخدامها في الوقت المناسب وبشكل صحيح في الظروف الملموسة . وان التعليل العلمي للمسألة المعنية ، اى لمسألة الحصول على المعلومات والتوجيه ابتداء من مؤسسة منفردة وحتى على نطاق البلاد بأسرها والتحسين اللاحق لمجمل نظام الادارة الاجتماعية ، سوف يكون مدخلا مأمونا الى كشف افضليات وامكانيات الاشتراكية على اوسع مدى والاستفادة منها ، والى استخدام مستحدثات التكنيك والموارد البشرية والمادية والمالية استخداما اكثر فعالية ، والى تعجيل التقدم في جميع ميادين المجتمع الاشتراكي . ولهذا بالذات فان تحسين نظام الادارة ليس اجراءا من مرة واحدة بل عملية دينامية لحل المسائل التي تطرحها الحياة .

ان الادارة الناجحة للمجتمع بوجه عام ليست ممكنة الا على اساس ادارة آلياته الاجتماعية الملموسة وانساق هذه الآليات . وكل شبكة الآليات الاجتماعية هذه توجد في اعقد الترابطات الوظيفية-البنيوية . ومهمة علم الاجتماع بوصفه علما في ادارة الحياة الاجتماعية ، تكمن في الكشف ، استنادا الى التحليل السوسيولوجي الملموس ، عن محتوى وطابع التفاعل بين مختلف نواحي الظاهرة الاجتماعية (او مجموعة الظواهر المترابطة) موضع البحث ، والترابطات الوظيفية-البنيوية التي تحدد فعل آليات هذه الظاهرة ، ومقارنة النتائج الوظيفية (الفعلية او المحتملة) مع الاهداف الاجتماعية الموضوعية العامة التي تشترطها العملية الموضوعية لتطور التشكيلة الاجتماعية الشيوعية .

٢ – التخطيط الاقتصادي والاجتماعي

لقد اتاحت الخبرة التي اكتنزها علماء الاجتماع في دراسة قانونيات عمل وتطور الانساق الاجتماعية واشكال تجلي القوانين الاجتماعية وآليات فعلها ، اتاحت الاقدام على اداء مهام جديدة ذات

اهمية على المستوى العام للدولة . وان هذه الصياغة لمؤشرات التنمية الاجتماعية (المبيّنات الاجتماعية) تتيح ، بالاضافة الى المؤشرات التقليدية للنمو الاقتصادى (المبيّنات الاقتصادية) قياس التغيرات الاجتماعية والفعالية الاجتماعية لتخطيط الاقتصاد الوطنى . فاذا كان النظام المتبع للقياس الاحصائى للظواهر والعمليات الاجتماعية يقدم معلومات ، اساسا ، عن القانونيات الاقتصادية لعمل وتطوير المجتمع السوفييتى ، فان نظام المؤشرات والمبيّنات الاجتماعية يتيح الحصول على معلومات عن آليات فعل واشكال تجلى القانونيات الاجتماعية فى النشاط الاجتماعى للناس .

ان النظام المتكامل لمؤشرات ومبيّنات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط ، الذى يعمل على وضعه فى الوقت الحاضر علماء الاجتماع السوفييت وعلماء اجتماع سائر البلدان الاشتراكية ، يعتبر الاساس الضرورى للتحسين النوعى لمجمل نظام الادارة الاجتماعية على كافة مستويات المجتمع ، واعلاء فعاليته .

ان الفعالية الاقتصادية لتخطيط الاقتصاد الوطنى فى ظل الاشتراكية تتوقف بدرجة متزايدة ابدا على محتوى وطابع النشاط الاجتماعى للناس ، وعلى مستوى ثقافتهم وتحصيلهم واعدادهم المهنى ، وعلى درجة فهمهم المهام الاجتماعية الماثلة امامهم ، وعلى قناعتهم فى تطبيقها العملى . فى هذه الظروف تُطرح امام تخطيط الاقتصاد الوطنى مهام جديدة مبدئيا . ويقسم نظام المؤشرات الاقتصادية لتخطيط الاقتصاد الوطنى ، عادة ، الى المجموعات الاساسية التالية : سكان البلاد ، موارد المجتمع البشرية (توزيعها واستخدامها) ، الثروة الوطنية ، انتاج وتداول النتاج الاجتماعى ، نمو الدخل الوطنى ورفاهية السكان المادية ، الخ . ولكل واحدة من هذه المجموعات الاساسية مجموعات فرعية مناسبة . الا انه من الواضح ان المؤشرات الاقتصادية وحدها فى الظروف المعاصرة لا تكفى لاجل قياس مستوى التنمية الاجتماعية للبلاد . فالمؤشرات الاقتصادية تعطى وصفا غير مباشر فقط للعمليات الاجتماعية وتعكس ، اساسا ، نمو ثروة المجتمع المادية والثقافية وجماعاته الاجتماعية ، اى «الفرد الاحصائى المتوسط» . فهى تتيح تحقيق

التخطيط المراحلى المتوسط المدى ضمـــن الخطة العامة ليس فقط عن طريق التقدير الاستقرائى البسيط انطلاقا مـــــن المستوى المبلوغ ، وهى عاجزة عن اعطـــاء وصف تفاضلى لجميع التغيرات المعقدة الجارية فى المجتمع الاشتراكى . ويشكل تكملة ضروريـة للمؤشرات الاقتصادية نظام المؤشرات والمبينات الاجتماعيـة الذى يتيح ، بواسطة التعليل العلمى ، الحكم على الظروف الملموســـة لعمل ومعيشة الانسان وتأثيرها على سلوكه الاجتماعى ونشاطـه الاجتماعى ، وعلى موقفه من ظروف نشاطه ، الخ . ان التطورات التقدمية فى ميدان الصناعة والزراعة ورفاهية الشعب وثقافتـــه الخ تهيئ الشروط اللازمة موضوعيا لاجـــل التغيرات الاجتماعية ايضا . فالفعالية الاجتماعية للتحولات الاقتصادية تقاس لا بنفقات المجتمع المادية على تلبية حاجات الشغيلة وحسب ، بل ايضـــا بمحتوى وطابع التغيرات الاجتماعية ، وبالدرجة الاولى بتغيـــر المصالح والعلاقات الاجتماعية للفرد .

يبنى التخطيط الاجتماعى على اساس التناسب بين البنيـــة الفعلية والبنية المبتغاة للهدف الاجتماعى . فالتخطيط الاجتماعـى ليس فرزا ميكانيكيا من مجموع المؤشرات الاقتصادية المتعلقـــة بالباب الاجتماعى لخطة الاقتصاد الوطنى ، بل مرحلة جديدة نوعيـا لتخطيط الاقتصاد الوطنى . ويكمن جوهر هذا التخطيط فى انه ، لدى تخصيص التوظيفات للتنمية الاجتماعية والثقافة ، تؤخذ فـى الحسبان المعلومات الاجتماعية الاحصائية عن اشكال تجلى القوانين الاجتماعية وآليات فعلها ، الامر الذى يتيح بدقة علمية تحديـــد الفعالية الاجتماعية المحتملة للاجراءات الاقتصادية والتنظيمية وغيرها التى يجرى تخطيطها .

يجب على خطط الاقتصاد الوطنى ، المطلوب منهـا تأدية مهام اقتصادية واجتماعية جذرية ، ان تتضمن الاهداف الموضوعة بنتيجة تقدير مختلف الصيغ ورسم انسب طرق بلوغها .

ان تحقيق هذه المبادىء ، مطبقة على مهام التخطيط الاجتماعى ، يشمل النظام المثبت علميا للاهداف الاجتماعية لتنمية البلاد بعيدة المدى ؛ ونظام التغيرات الاجتماعية الجارية فى طريق تحقيق هذه الاهداف والموضوعة على اساس تحليل مختلف الصيـــغ ، ونظام

الموارد الاقتصادية التى تتيــح استخدام الوسائل المختارة لبلوغ الاهداف الاجتماعية المرسومة استخداما كاملا الى حد كاف .

فى هذه الاحوال يجب على الابحاث السوسيولوجية تأميـــن المعلومات الاجتماعية الاحصائية الانطلاقيــة الضرورية . فان هذه المعلومات ضرورية لاجل وضع خطة مثبتة علميا لتطوير الحاجات المادية والروحية فى هــذه الفترة او تلك ، والمصالح والعلاقات الاجتماعية لانسان النمط الشيوعى ، اى لاجــل تحديد اهداف المجتمع الاجتماعية وجعلها اكثر ملموسية فى مرحلة تاريخيــة معينة ، لاجــل وضع مؤشرات التخطيط الاجتماعى على مختلــف مستويات حياة ونشاط المجتمع ، لاجل التجميع التنبوء الهدفـــى للعوامل التى تؤثر فى العمليات الاجتماعية فى مختلف ميادين او على مختلف مستويات المجتمع .

ان الابحاث الاجتماعية مدعوة للمساهمة بصورة اشد فعاليـة فى تنسيق التخطيط الاجتماعى والاقتصادى ، والمساعدة على وضع موديلات اجتماعية اقتصادية سواء على مستوى المؤسسة ام ، فـى نهاية المطاف ، على المستوى العام للدولة ، والمساهمة فى تكوين نظام مؤشرات التخطيط الاجتماعى ، وكذلك فى حل مجموعة مـــن المسائل المتعلقة بالبحث عن طرائق لقياس هذه المؤشرات .

ان التخطيط الاجتماعى هو التحديد العلمى لاهداف التنميــة الاجتماعية ووسائل تحقيقها فى فترة معينة (قصيرة او طويلة الامد) من الزمن . فالاهداف الاجتماعية تتعين فى هيئة منظومة مـــن الاهداف المميزة ، الخاصة ، بالنسبة لمختلف مستويات المجتمع التى تحدّد بواسطة مؤشرات توجيهية تعبر عن جوهر السياســة الاجتماعية .

مؤشرات التنمية الاجتماعية هى المؤشرات التى تعكس محتوى ودينامية علائم الوضع الاجتماعى للفرد ، محتوى ودينامية عناصر الانساق الاجتماعية . ومؤشرات التنمية الاجتماعية تتجسد احصائيا فى هيئة منظومات علائم تكشف محتوى المؤشرات الاجتماعية فـى مقادير كمية معينة . والمؤشرات ، التى تبين فعالية الوسائــل والموارد المستخدمة لتحقيق الهدف الاجتماعى المعنى فـــى فترة تاريخية معينة من الزمن ، ندعوها المبيّنات الاجتماعية .

مبينات التنمية الاجتماعية هى منظومة من المعطيات الاجتماعية

والاقتصادية التـــي تعبر فى مقادير كمية عن اهداف التنميـــة الاجتماعية للمجتمع ووسائلها ومواردها المادية ونتائجها . ويمكن ان تعرض فى شكل منظومة من المؤشرات الاحصائية التى تسجـل التغيرات الاجتماعية فى المجتمع (الموضوعية والذاتية على السواء) وتتيح مقارنة هذه التغيرات مع الاهداف الاجتماعيـــة للمجتمع ، وقياس فعالية الوسائل والموارد المعتمدة لتحقيـــق هذه الاهداف فى كل فترة معنية من فترات تطور المجتمع .

يرتكز التخطيط الاجتماعى على مستوى العلاقات الاجتماعيـــة الذى تم بلوغه ، وانطلاقا منه ومن المهام الماثلة امام المجتمع ، ويعين فى هيئة مهام الوسائل والموارد المادية والنتائج التى ينبغى ان يبلغها المجتمع السوفييتى واتحاداته الانتاجية وغير الانتاجيـــة فى فترة زمنية محددة .

ان اداء المهام الاساسية للسياسة الاجتماعية ، المحددة لفترة زمنية معينة ، يتوقف على منظومة الوسائل ، على مماثلتها لكل هدف ملموس وللموارد المتوفرة الضرورية لاجل الاستخدام الامثـــــل لهذه الوسائل . وتسجّل فعالية السياسة الاجتماعية فى هيئـــــة مؤشرات اجمالية حاصلة (او مستنتجة) . ان المؤشرات الاجماليـــة الحاصلة تتيح ، اولا ، تقييم درجة امكانية اداء المهام المطروحة ؛ ثانيا ، الحصول على معلومات عن العمليات الاجتماعية للفعل الثانوى ، اى للتغيرات الاجتماعية غير الواردة فى الخطة ؛ ثالثـــا ، مقارنـــة المعلومات الاجمالية مع الهدف الاجتماعى المعنى ، اى الحصول على معلومات تتيح اظهار امكانية تحقيق هذا الهدف او ذاك للتنميـــة الاجتماعية ، والفعالية الاجتماعية للوسائل والموارد المستخدمة لاجل ذلك .

يمكن فرز المجموعات التالية للمؤشرات والمبيّنات التى تميز المتغيرات الخارجية والداخلية المدرجة فى عملية اداء النســـــق الاجتماعي وظيفته :

– المؤشرات التوجيهية التى تشمل التغيرات الاجتماعيـــــة المرسومة لفترة تاريخية معينة ؛

– مؤشرات الوسائل او العمليات الاجتماعية (الثورة العلمية التكنيكية ، التمدين ، الخ) ، المستخدمة لاجـــل تحقيق الاهداف المنصوص عنها فى الخطة ؛

– مؤشرات الموارد ، اى مؤشرات النفقات المادية على الاجراءات التنظيمية والايديولوجية وغيرها التى تتيح الاستخدام الامثل لهذه العمليات الاجتماعية او تلك لاجل اداء مهام اجتماعية ملموسة ؛

– المؤشرات الموضوعية ، اى المؤشرات التى تعكس حالة الوسائل الحاضرة للتأثير على العمليات الاجتماعية (مستوى تطور العلم ، والاتمتة ، الخ) ؛

– مؤشرات العمليات الثانوية غير الواردة فى الخطة ، ولكنها تمارس تأثيرا معينا على المؤشرات الاجمالية وينبغى اخذها فى الحسبان فى التخطيط الجارى ؛

– المؤشرات الاجمالية الحاصلة التى تتيح تقييم نتائج التغيرات الاجتماعية ومقارنتها مع المؤشرات التوجيهية ؛

– مؤشرات الفعالية الاجتماعية (المبينات الاجتماعية) لتطبيق البرنامج الاقتصادى والاجتماعى للتنمية الاقتصادية فى الفترة الزمنية المعنية ، التى تكشف درجة اقتراب (او انحراف) المؤشرات الاجمالية من (عن) الاهداف الاجتماعية للمجتمع ، ودرجة تطابق الوسائل المختارة لبلوغها مع فعالية استخدام الموارد .

يمكن اعتبار المبين الاجتماعى مؤشرا تحليليا . فاذا كان المؤشر الاجتماعى يصف حالة العملية الاجتماعية (مثلا ، عدم الرضاء بالعمل) ، فان المبين الاجتماعى يربط حالة هذه العملية بالعوامل التى تشترطها (مثلا ، استخدام الشخص فى غير اختصاصه) .

استنادا الى هذه المجموعات الست للمؤشرات الاجتماعية يمكن تعيين منظومة العلاقات المتبادلة التى تربط بين جميع المتغيرات ، المدرجة فى العملية الاجتماعية المعنية ، التى تشترط فى نهاية المطاف الفعالية الاجتماعية لعمل المنظومة . لنتناول الترابط بين المتغيرات ، الداخلة فى عملية اداء النسق الاجتماعى وظيفته ، من مثال التعليم . هنا يمكن فرز :

– المؤشرات الاجمالية المتعلقة بالقيمة المحصّلة العامة التى تميز مستوى المعارف المستحصلة ، ومؤشرات الوسائل اى طرائق واشكال التعليم ؛

- مؤشرات الموارد ، اى النفقات المالية والجسدية وغيرها الضرورية لاجل اداء المهام الاجتماعية المطروحة ؛
- المؤشرات الموضوعية المتعلقة بالوضع العائلى والامكانيات الفردية للدارسين ؛
- مؤشرات العمليات الاجتماعية الثانوية : النجاحات الفردية ، الخ ؛
- المبيّنات الاجتماعية : فعالية جميع المتغيرات المذكورة الداخلة فى عملية التعليم لاجل بلوغ الهدف وهو رفع المستوى الثقافى التعليمى .

خلافا للمبينات الاقتصادية التى تولى الاهتمام الاساسى للنفقات والموارد الاقتصادية الضرورية لاجل تنفيذ خطط تنمية الاقتصاد الوطنى ، فان المبينات الاجتماعية ، اذ تركز الاهتمام على تغيرات الشروط الاجتماعية الاقتصادية لحياة ونشاط الانسان وتعتبرها نتيجة لوسائل وموارد معينة ، تعير الاهتمام الرئيسى للفعالية الاجتماعية لهذه التغيرات ، اى لتأثير الشروط الاجتماعية الاقتصادية المتغيرة على السلوك الاجتماعى للانسان ونشاطه الاجتماعى اذ تقايسهما بالاهداف الاجتماعية للمجتمع الاشتراكى . ان الاقتصاد وتنميته هما الشرط المادى الضرورى لحياة ونشاط المجتمع . غير ان الاقتصاد ليس غاية بذاتها للتنمية الاجتماعية ، بل شرط ووسيلة ضروريان موضوعيا لحل المسائل الاجتماعية للمجتمع الاشتراكى .

٣ - الاهداف الاجتماعية للمجتمع والنشاط الاجتماعى للناس

ان منظومة المؤشرات والمبينات الاجتماعية هى ، بالمعنى الواسع ، مجموع المتغيرات الخارجية والداخلية ، المترابطة فيما بينها ، المدرجة فى العملية الاجتماعية لاجل بلوغ الاهداف الاجتماعية الملموسة . وترسو فى اساس هذه المنظومة قوانين المادية التاريخية ومقولات ومفاهيم الشيوعية العلمية . ان متطلبات القوانين الاجتماعية الموضوعية لعمل وتطور المجتمع الاشتراكى ، هى بالذات التى تحدد منظومة المؤشرات والمبينات الاجتماعية وتشكل اطاراتها التاريخية .

ان الاهداف الاجتماعية الاساسية للمجتمع تتفصل فى هيئة تدرج هرمى للاهداف الاجتماعية طبقا لمستويات المجتمع ، اما تحقيق هذه الاهداف فتشترطه العمليات الاجتماعية الخاضعة لقوانين والملازمة للاشتراكية . والاهداف الاجتماعية الاساسية والعمليات الاجتماعية تحدد ، بالتالى ، وجهة ومحتوى التغيرات الاجتماعية المخطط لها للفترة التاريخية المعنية ، ووسائل تحقيقها . ان المؤشرات التوجيهية للتغيرات الاجتماعية تميز جوهر السياسة الاجتماعية ، اما المؤشرات الاجمالية الحاصلة فتميز فعالية هذه السياسة .

طبقا لمستوى تطور المجتمع فان الاهداف الاجتماعية والعمليات الاجتماعية ومؤشرات ومبينات هذه العمليات تؤلف تدرجا هرميا عموديا . يمكن فرز خمسة مستويات للمجتمع :

أ – مستوى المجتمع بوجه عام ؛

ب – مستوى البنية الاجتماعية للمجتمع ؛

ج – مستوى فروع الانتاج والادارة (الجماعات الاجتماعية-المهنية والمؤهلة ، اختلافها ، او تشابهها من حيث طابع ومحتوى وظروف العمل) ؛

د – مستوى الوحدات الاجتماعية الاقليمية (المدينة ، القرية ، البلدة ، الخ) ؛

هـ – مستوى التنظيمات الاجتماعية بوصفها وحدات اولية اقتصادية ، وثقافية ، واجتماعية سياسية ، وغيرها للمجتمع .

ان المؤشرات والمبينات الاجتماعية ، المبنية حول الاهداف الاجتماعية الاساسية للمجتمع ، تشكل متجها واحدا لقياس جوهر وفعالية السياسة الاجتماعية . والمتجه الآخر تشكله منظومة المؤشرات والمبينات الاجتماعية لمختلف انواع النشاط الذى يشكل تنظيم المؤسسات الاجتماعية والنتائج التوزيعية ناحيتين له مترابطتين فيما بينهما .

يجرى عادة فرز الانواع التالية للنشاط : اعادة الانتاج الطبيعية (او تكاثر السكان) ، والنشاط الاجتماعى الاقتصادى ، والاجتماعى السياسى ، وخارج الانتاج ، والنشاط الروحى .

ان تصنيف المؤشرات والمبينات الاجتماعية حسب انواع النشاط يشكل وسيلة معينة لاجراء تماثل المعلومات الاجتماعية

ووضعها على مقياس واحد ، هذه المعلومات الضرورية لاجل رسم خطط التنمية الاجتماعية على جميع مستويات الادارة الاجتماعية للمجتمع . ان مجموعات العوامل الاجتماعية المذكورة تشمل اهم روابط وعلاقات الناس ، اى انواع النشاط ، وضبطها بواسطة مؤسسات اجتماعية ونتائجها التوزيعية .

نوع النشاط	تنظيم المؤسسات الاجتماعية	النتائج التوزيعية
اعادة الانتاج الطبيعية	الاسرة ، الرعاية الصحية	الزواج ، الطلاق ، معدل الولادات ، الصحة ، الامراض
النشاط الاجتماعى الانتاجى	التكنولوجيا ، العلم	محتوى وطابع وظروف العمل
النشاط الاجتماعى الاقتصادى	الاقتصاد	العمالة ، الدخل ، النفقات ، الظروف السكنية
النشاط الاجتماعى السياسى	السياسة ، الحق	الامن الاجتماعى ، المشاركة فى نشاط منظمات الدولة والمنظمات الاجتماعية
النشاط خارج الانتاج	الاسرة ، السياسة الاجتماعية	وقت الفراغ ، العمل المنزلى والخدمة الذاتية
النشاط الروحى (التعليم ، العلم ، الفن)	التعليم ، الثقافة	امكانية الوصول الى ميادين التعليم والعلم والفن والثقافة

النتائج التوزيعية للنشاط وضبطها بواسطة مؤسسات اجتماعية

ان النتائج التوزيعية تتبدى ، من جهة ، بمثابة معايير لعمل المؤسسات الاجتماعية ، وتشكل ، من جهة اخرى ، شروطا موضوعية للوضع الاجتماعى للفرد فى المجتمع تمارس تأثيرا على محتوى وطابع نشاطه ، وبالتالى على موقفه الفعلى من اهداف المجتمع الاجتماعية هذه او تلك بصورة مباشرة وغير مباشرة على السواء من خلال ادراكه الذاتى لوضعه الاجتماعى فى المجتمع الذى

تكوّن ابان تفاعله مع الاشخاص الآخرين . ان الرابطة بين هذه العوامل يمكن تصويرها فى هيئة مخطط (راجع ص ١٤٩) .

ان المنظومة المتوفرة للمبينات الاجتماعية التـــى تتيح قياس الشروط الاجتماعيـــة لحياة ونشـــاط الانسان ، تحتـــاج الى تدقيق وتفصيل لاحق . كما تتطلب عملا استكماليا طرائق جمـــع المعلومات الاجتماعية لان الطرائق التقليدية تتبدى عاجزة عـــن اعطاء معلومات وافية عن الظواهر والعمليات الاجتماعية . ويرتدى اهمية معينة فى هذا الصدد الفحص الوطنـــى الذى يجرى بصورة دورية فى الولايات المتحدة الاميركيـــة لغرض استجلاء معارف ومهارات ونزعات جماعات معينة من الشبان الاميركيين فى عشرة ميادين علمية . وتقوم هذه الفحوص على اظهار اربعة اهداف لامتلاك المعارف ومبادئ قياس مستوى هذه المعارف ، وهى :

أ - معرفة العوامل الاساسيـــة ومبادئ العلم (٦٥٪ يعرفون ان السرعة المتوسطة لحركة الجزيئات فى المادة الصلبة والسائـل والغاز مختلفة) ؛

ب - امتلاك الخبرات والمهارات الضرورية للمشاركة فـــى العمليات العلمية (٥٨٪ استطاعوا ان يحسبوا بدقة وقت حركـة الرقّاص) ؛

ج - فهم الطبيعة الاستقصائية للعلـــم (٧٢٪ يدركون ان نتائج القياسات المتكررة لمادة ما تكون قريبة من بعضهـا البعض ولكن ليست مماثلة) ؛

د - التقييم المحدد لحالة العلـــم (٧٦٪ يدركون ان الولايات المتحدة لا تتصدر جميع ميادين العلم ، ويعرفون هذه الميادين) .

ان امثال طرائق القياس هذه يمكن استخدامها لاجـل الحصول على معلومات اجتماعية احصائية كذلـــك بواسطة مبينات اخرى للوضع الاجتماعى للفرد .

الا ان علاقـــات الفرد الاجتماعية ليست نتيجـــة للظروف الموضوعية للوضع الاجتماعى للانسان وحسب بل ايضا نتيجـــة لادراكه الذاتى لهذا الوضع ، لتوقعاته وآماله . ولو ان الامـــر يقتصر على قياس الظروف الموضوعية للحياة لكان عـــدد الغرف بالنسبة للفرد الواحد ، كما يشير عن حـــق كيمبيل وكونويرس وروجرز ، يزيح شعور ارتضائه بمسكنه . ان الوضع المهنـــى

يضطلع بدور مبيّن لشعور التعبير عن الذات الذى يتلقاه الانسان من عمله ، وان مستوى الاجرام فى منطقة ما يحـــل محل شعور اناس هذه المنطقة بانعدام الامان .

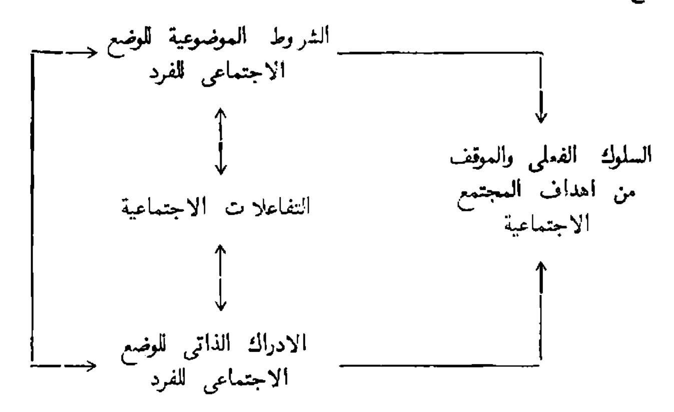
بديهى ان تبديلات كهذه يمكن ان تكون مبررة تماما . ولكن المبينات الموضوعية تبقى مسألة الادراك النفسى من جانب الانسان لوضعه مسألة مفتوحة . ولهـــــذا بالذات فان قياس الظروف الموضوعية لوضع الانسان الاجتماعى بدون قياس الادراك الذاتى ليس امرا مماثلا بالنسبة لفهم مشروطية علاقات الفرد الاجتماعيـــة وسلوكه الفعلى . ويمكن لمقولة الرضاء ان تصلح معيارا للادراك الذاتى لدى الانسان .

يمكن تحديد الرضاء على انه درجة انقطاع بين توقعات الانسان وبين وضعه الفعلى ، على انه قيمة محصّلة ما تحدد الترابط بين الظروف الموضوعية والذاتية لوضع الفرد الاجتماعى . وتبعا لذلك فان التطور الاجتماعى فى كل مرحلة مـــــن مراحله التاريخية يقيّم كدرجة لتلبية حاجات الانسان .

تشمل صياغة شعور الرضاء : أ – الصفات الموضوعية للوضع الاجتماعى ؛ ب – الصفات الذاتية لادراك هـــــذا الوضع ؛ ج – الصفات التقيمية . ان مدى رضاء الفرد بمختلف اوجه الوضـــــع الاجتماعى يوجد فى تبعية لتقييمه الصفات الموضوعية والذاتيـــة لهذا الوضع . اما اية من عناصر هذه الصفات تؤثر اكثر من غيرها على درجة رضاء الانسان بوضعه الاجتماعى فيمكن اثبات ذلـــــك بواسطة الابحاث التجريبية . ان هـــــذه العناصر خاصة بكل ميدان من ميادين الظروف الموضوعية والذاتية لحيـــاة ونشاط الانسان ، وان مهمة البحث السوسيولوجى ليســـــت فقط قياس الرضاء العام بكل ميدان بل ايضا اظهار تقييم العناصر التـــــى يتألف منها هذا الميدان . ان هذا التقييم يتوقف على عاملين : كيفية ادراك الانسان للعنصر وكيفية تقييمه له . ان مفهوم مقياس المقارنة يتكون من اساس واحد او من جميـــــع اسس التقييم مجتمعة ، وهو يتضمن : مستوى المطامح (ما يأمل الانسان فـــــى بلوغه فى اقرب وقت) ، ومستوى المساواة (ذلك الوضع الـــــــذى يعتبره الانسان جديرا به) ، ومستوى الجماعة المرجعية (اى تلك الجماعة التى يماثـــــل

نفسه بها) ، والحاجات الشخصية (مقدار المكافـأة المتوقع نيلها) وغير ذلك .

ان انسب موديل للتفاعل بين الصفات الموضوعية للبيئـــة وبين درجة الرضاء بالمجال الحيوى المعنى ، قدمه كيمبيل . وهذا الموديل يمكن استعماله فـــى صيغ متغيرة لدى قياس مدى رضاء الانسان بهذا المجال او ذاك من نشاطه وحياته (العمل ، المهنة ، الدخل ، الخ) ، وكذلك لـــدى قياس الارتباط بين درجة الرضاء والسلوك الفعلى للانسان الذى يعبر عن موقفه من الاهداف الاجتماعية للمجتمع .



الوضع الاجتماعى للفرد ومواقفه الاجتماعية

استنادا الى ما تقدّم يمكن تناول مسألة تصنيـف المؤشرات والمبينات طبقا لمهام تخطيط التنمية الاجتماعية للمجتمع عـــلى مختلف المستويات . تُقسم المؤشرات والمبينات الاجتماعية الى :

أ – مؤشرات ومبينات الاهداف ، التى تتيح قياس درجـــة تطابُق الاهداف الاجتماعية للفرد ، والنسق الاجتماعى ، والمنظمة الاجتماعية ، والمجتمع ، ومؤشرات الوسائل التى تتيح الحكم عـلى الفعالية الاجتماعية للنفقات المبذولة لاجل بلوغ هذه الاهداف او تلك فى مختلف مستويات المجتمع ؛

ب – المؤشرات والمبينات التوزيعية التى تقيس درجة تلبيـة حاجات الانسان المادية والروحية ، ومبينات حالة تلك الميادين من نشاط وحياة المجتمع التى تتوقف عليها تلبية هذه الحاجات ؛

ج - مؤشرات ومبينات النتائج (او المؤشرات والمبينات الاجمالية) التى تقيّم نتائج عمل المصالح والمؤسسات الاجتماعية على مختلف مستويات المجتمع ، ومبينات النتاج التى تعكس حالة هذه المصالح والمؤسسات ؛

د - المؤشرات والمبينات الموضوعية التى تقيس الشروط الاجتماعية لنشاط الافراد ، والمسائل الاجتماعية ؛ والمبينات الذاتية التى تقيس الادراك الفردى لهذه الشروط الموضوعية والمسائل .

ان منظومة المؤشرات والمبينات الاجتماعية ضرورية ، اولاً ، لاجل رسم خطط التنمية الاجتماعية على مختلف مستويات المجتمع ، الرامية الى تكوين الاليات الاجتماعية-النفسية والنفسية والعلاقات الاجتماعية للافراد التى من شأن محصّلتها العامة ان تقترب اقصى ما يمكن من متطلبات القوانين الاجتماعية ؛ ثانيا ، لاجل الحساب الدورى المنتظم للفعالية الاجتماعية لعمل الانساق الاجتماعية والاستخدام الامثل للموارد (النفقات) المتوفرة .

ومؤشرات ومبينات الاهداف والوسائل تتيح المقارنة المنتظمة (فى تعاقب زمنى معين) لاهداف الفرد والنسق الاجتماعى والمنظمة الاجتماعية والمجتمع ، والاستخدام الامثل للوسائل المتوفرة من اجل التقريب المتواصل بين الاهداف المميزة لمختلف مستويات المجتمع . والمؤشرات والمبينات التوزيعية (مبينات حالة مجالات حياة ونشاط المجتمع) تقيّم العوامل ، الخارجية بالنسبة للمستوى المعنى للمجتمع ، ولكنها يمكن ان تتبدى عوامل حاسمة بالنسبة لجعل عمل عدة انساق اجتماعية ، وحيدة الطراز او مختلفة ، عملا مثاليا . وتتسم بأهمية كبيرة مؤشرات النتيجة والنتاج اذ انها تتيح تقييم الفعالية الاجتماعية لعمل النسق الاجتماعى او المؤسسة الاجتماعية المعنيين ، واستنادا الى ادخال عوامل جديدة تساعد على جعل نشاطهما مثاليا . والمؤشرات والمبينات الذاتية تتيح القيام بضبط منتظم لعلاقات الفرد الاجتماعية ووضع منظومات الاجراءات المتعلقة بتحسين العمل التنظيمى والايديولوجى .

٤ – التنمية الاجتماعية والتناقضات الاجتماعية

ان دراسة مسألة انشاء منظومات لمؤشرات ومبينات التنمية الاجتماعية والتخطيط تتيح وتساعد في الحصول على معلومات احصائية علمية عن مستوى التنمية الاجتماعية للبلد ، وفي وضع نقطة انطلاق لحساب التغيرات الاجتماعية ، وابراز التناقضات الفعلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد ، وتساهم بالتالي في حسمها في مؤسسات المجتمع بوجه عام وكل شخص بمفرده على السواء .

ان الاتحاد السوفييتي يتطور على اساس كشف وحسم التناقضات في مختلف ميادين حياة ونشاط المجتمع السوفييتي ، بما في ذلك في الميدان الاجتماعي ايضا . وان مهام علم الاجتماع تكمن بالذات في كشف هذه التناقضات في الوقت المناسب والعمل ، بمعية الهيئات المختصة ، على تحديد السبل الاشد فعالية لحسمها . وفي هذا الصدد سنتوقف بايجاز عند تجربة تحليل المعلومات المتعلقة بالتناقضات الاجتماعية ، التي تم الحصول عليها ابان اجراء الاستقصاء السوسيولوجي لعموم الاتحاد السوفييتي «مؤشرات ومبينات التنمية الاجتماعية للاتحاد السوفييتي» .

لقد تم الحصول ابان الاستقصاء السوسيولوجي على معلومات تتيح الحكم على التطورات الاجتماعية الهامة التي جرت وتجرى في مختلف ميادين حياة الاتحاد السوفييتي . ويندرج فيها بالدرجة الاولى تحسين نوعية حياة المواطنين السوفييت ، الامر الذي يشهد به بكل اقناع تغير التوجهات في ميدان الحاجات المادية والروحية للشغيلة .

فاذا كانت الابواب الاساسية لمصروف العائلة في الماضي تذهب الى التغذية واقتناء ادوات الاستخدام المديد ، ففي الوقت الحاضر يعرب العمال والمستخدمون عن الرغبة في استخدام نقود من الميزانية العائلية اكبر بكثير من السابق على تنظيم راحتهم ورحلاتهم (بين ٤٥ و٥٠٪ من المستفتيين) ، وعلى الادوات الثقافية (حتى ٣٠٪) ؛ وعلى ارتياد المسارح والحفلات والرحلات (٢٥–٢٧٪) ، وعلى ارتداء البسة افضل وطبقا للموضة

(٢٧-٣٠٪) . هذا فى حين ان الاتجاه لاقتناء الاشياء المنزلية امر مميز بالنسبة لا ١١-١٥٪ فقط من المستفتيين ، وللتغذية بالنسبة لا ١٧-١٩٪ .

ان ٨٠-٩٠٪ من العمال والمهندسين والفنيين يعتبرون العمل اساس الحياة البشرية ، اذ يُبرزون فيه بالدرجة الاولى تلك الناحية الهامة اجتماعيا مثل تربية الشعور بوحدة الفرد والجماعة ، والابداع (٨٤٫٤٪) .

وبالنسبة للعمال والمستخدمين تكتسب اهمية متزايدة ابدا امكانيات التطوير الابداعى للفرد ابان العمل (٦٠-٦٥٪ من المستفتيين) .

وتم ابراز عمليات اجتماعية ثانوية تتطلب ادارتها المنهاجية قرارات على مستوى الدولة . ونتيجة للتحليل السوسيولوجى برز ميل الى اشاعة الاستقرار فى بنية الكفاءة لدى الشغيلة .

ان الاسباب الجوهرية لهذه العملية تكمن فى النسبة الكبيرة للعمل اليدوى غير الكفوء والقليل الكفاءة . ان مكننة الانتاج تؤدى الى تقليص نوعى العمل هذين ، والاتمتة الجزئية تؤدى الى نموهما . فنتيجة للاتمتة الجزئية انخفض المحتوى الذهنى للعمل مقدار ٢٫٧ مرة بالقياس الى العمل اليدوى . الا انه تحسنت لدى ذلك ، بحوالى ٤ مرات ، ظروف العمل اليدوى .

وتم اكتشاف تناقضات اجتماعية يتيح حسمها تعجيل التنمية الاجتماعية للمجتمع . ويندرج فى عداد هذه التناقضات عدم التطابق بين متطلبات اماكن العمل المتوفرة وبين المستوى المتوفر لكفاءة العمال . ان وقائع عدم التطابق هذا ينعكس فى مؤشرات الرضاء بالعمل .

وفى ميادين مختلفة من حياة ونشاط المجتمع يلاحظ وجود تناقضات بين المؤشرات الموضوعية والمؤشرات الذاتية للعمليات الاجتماعية . فقد تم كشف تناقض هام بين المحتوى الموضوعى للعمل الفعلى وبين الاتجاهات نحو العمل الاكثر كفاءة والاكثر ابداعا . فان حصة العمال والمهندسين والفنيين الموجهين صوب العمل الابداعى تفوق باربع مرات عدد اماكن العمل التى تتيح مثل هذه الامكانية .

وفى الابداع التكنيكى يشترك ، فى المعدل وفى مختلف

ميادينه ، ٤٣ر٧٪ منهم . ومـــن بينهم ٣٤ر٤٪ راضون عـــن مشاركتهم بما في ذلك ٣٩ر٨٪ وسط العمال .

وتدل معطيات الاستقصاء على ان الاحتياطيات الاجتماعية فـــى الصناعة غير مستخدمة استخداما كافيا فى عدد من الحالات . ففى حل المسائل المرتبطة بادارة النشاط الاجتماعى السياسى ، يشترك عدد من الاشخاص اقل بكثير مـــن الاشخاص الموجهين نحو هذه الانواع من النشاط .

وتتسم باهمية كبيرة المؤشرات الذاتية للتنمية الاجتماعيـــة التى ينبغى ايلاء اهتمام خاص من بينها الى الرضاء بمختلف نواحى الحياة بوصفه نتيجة لفعالية عمل النسق الاجتماعـــى وعناصره المختلفة .

واليكم بعض المعطيات :

مؤشرات الرضاء	المناطق			
	مدينة غوركى	دنيبروبتروفسك	جمهورية اذربيجان	جمهورية بلوروسيا
١ ـ بالعمل	٦٤,١	٦٥,٩	٧٠,٩	٥٧,٨
٢ ـ بالعلاقات مع الناس	٦٥,٩	٥٨,٧	٦٧,٥	٦١,٤
٣ ـ بالعلاقات مع افراد العائلة	٧١,٥	٧٧,٩	٧٩,٥	٧٣,١

الفصل السادس

علم الاجتماع والرياضيات

١ – الطرائق المنهجية لتطبيق الرياضيات على علم الاجتماع

من تاريخ المسألة . اثرت روح العصر الجديد ، وافكار بيكون فى المعرفة التجريبيـــة ، وتطوير غاليليه للعلوم الطبيعيـــة التجريبية ، على تطوير العلوم الاجتماعية والانسانية ، اذ ساعدت على تغلغل الطرائق الكمية اليها . ففى اواسط القرن السابع عشر ظهر كتاب بيتـّى «الحساب السياسى» الذى جاء فيه : «. . . فبدلا من ان استعمل الكلمات فى درجة التفضيل والتشبيه ومـن اللجوء الى حجج افتراضية تأملية ، ولجت طريق التعبير عن آرائي بلغـــة الاعداد والا وزان والمقاييس (لقد كنت منذ زمن بعيد اتوق للسير فى هذا الطريق لأبيّن مثال الحساب السياسى) ، اذ استعملت فقط حججا تنطلق من التجربة الحسية ، وتناولت فقط الاسباب ذات الاساس المنظور فى الطبيعة . اما الاسباب التى تتوقف على عدم ثبات عقول وآراء ورغبات واهواء اشخاص منفردين فاننى اتركها للآخرين . . .» * .

اطلق ماركس على بيتـّى لقب «مخترع علم الاحصاء» . غير ان الاحصاء كعلم مستقل قد تكوّن بعد زمن بيتى بكثير ، اما علـــم الاحصاء عند بيتى (او ما نسميه الآن علم الاحصاء) فقد كان ، فى مؤلفات لاحقة بهذا الاتجاه ايضا ، عبارة عن علم اجتماعى تجريبى عام . ان تحليل نشوء علم الاحصاء امر غاية فى الاهمية لان اسلوب تفكيره وطرائقه (ولا سيما فكرة المؤشر) قد تغلغلت عميقا فـى الاقتصاد ، وفيما بعد فى علم الاجتماع وعلم النفس .

---

* Petty, William. The Political Arithmetic. 1676.

في المرحلة الاولى من تطور علم الاحصاء تحدّد اتجاهان مستقلان ، ومتعارضان بعض الشيء : الحساب السياسي في انجلترا المنطلق من بيتي وغراونت ، وما يسمى علم الاحصاء الجامعي في المانيا المرتبط باسم كونرينغ وآخنفال . اتجاه بيتي هو التحليل العددي ، والفكرة الاساسية فيه هي : الأعداد والنسب بدلا من الكلمات . ان بيتي يبحث عن مؤشرات يصف بها سكان لندن ويتوصل الى تحديد عدد سكان هذه المدينة بثلاثة اساليب : ١ - حسب عدد البيوت ، والعوائل والنفوس القاطنة في كل واحد منها ؛ ٢ - حسب عدد حالات الوفيات في الاعوام الملائمة للصحة وحسب نسبة عدد الاحياء الى الاموات ؛ ٣ - حسب عدد الاموات بسبب الطاعون في اعوام تفشي الاوبئة وحسب نسبة هذا العدد الى الذين تفادوا الموت * .

وخط كونرينغ هو البحث عن نظم تصنيفية ، عن تنسيق المقولات التي تميز المجتمع . وهو ينطلق من اسباب ارسطو الاربعة . فالمجتمع ، كجسم ، يملك هدفا ، وهذا هو السبب النهائي حسب ارسطو وحسب كونرينغ . وفي رأى كونرينغ ان السبب المادي عند ارسطو يرتبط بالمعرفة عن الناس والسلع . والسبب الشكلي هو قوانين البلد . والسبب الفاعل يحدد السبل الملموسة لادارة المجتمع . وكل سبب-مقولة يفصّل بدوره . مثلا ، السبب الفاعل يتضمن ذوات الادارة ووسائل الادارة . فالذوات هي الحكام بحد ذاتهم ؛ والوسائل تقسم الى عاقلة وغير عاقلة . والعنصر الرئيسي في الوسائل غير العاقلة هو النقود .

ان اتجاهي بيتي - كونرينغ هذين كانا يعكسان الصفة الكمية والصفة النوعية لعلم الاحصاء : من جهة ، اظهار الصفات النوعية ، نواحي الظاهرة الاجتماعية وبالدرجة الاولى المجتمع ؛ ومن جهة ثانية ، البحث عن تصور عددي ، كمي ، ملموس للظاهرة الاجتماعية .

وفي التطور اللاحق لعلم الاحصاء تم توحيد الاتجاهين كليهما ، وفي اواسط القرن التاسع عشر وتحت تأثير كيتليه اصبح علم الاحصاء علما مستقلا . ان اعمال كيتليه تشكل مرحلة هامة لعلم الاحصاء نفسه ، وكذلك لتطور تأثير هذا العلم على الميادين

* المرجع السابق .

الاخرى للمعرفة العلمية . وقد كتب ماركس عن كيتليه : «فى الماضى كان له فضل كبير : فقد بيّن انه حتى المصادفات الموهومة فى الحياة الاجتماعية تملك ، من جراء تجددها الدورى والارقام المتوسطة الدورية ، ضرورة داخلية . الا انه لم يتسن له **ابدا** تفسير هذه الضرورة . . . فقد وسع فقط مواد معايناته وحساباته» * .

فى اعمال كيتليه يمكن فرز ثلاث مركّبات جوهرية تتسم بأهمية خاصة فى عملية تكوين مفهوم المؤشر فى علم الاحصاء . اولا ، لا شك فى فضل كيتليه فى تطبيق الطرائق الاحصائية على دراسة الدولة ، والاقتصاد ، والتجارة ، وعلى دراسة المواصفات الفيزيائية للانسان (توزع الناس حسب الوزن والطول) والصفات الاخلاقية للانسان (ما يدعى الاحصاء الاخلاقى — توزع مختلف انواع الجرائم ، وعمليات الطلاق ، وما شابه) . ثانيا ، تتسم باهمية لا شك فيها جهود كيتليه الذى عمد ، على غرار ميل ، الى تطبيق قوانين الاستقراء على الظاهرات الجماعية بهدف تعليل القانونيات الاحصائية ، وبالدرجة الاولى لاجل تفسير الثبات المدهش لعدد من الظاهرات . وبالمناسبة ، فقد سبق للابلاس ان لاحظ ذلك حيث كتب يقول : «ان نسبة الولادات السنوية الى عدد السكان ونسبة الزواجات الى الولادة تطرأ عليهما تغيرات غير كبيرة — ففى باريس ما يزال عدد الولادات السنوية باقيا على حاله تقريبا ؛ وفى مركز البريد قلما يتغير عاما بعد عام عدد الرسائل غير المسلّمة لاصحابها بسبب عدم وجود عنوان عليها ، وهو امر يلاحظ بالقدر نفسه فى لندن ايضا» ** . ثالثا ، يتسم بأهمية كبيرة عمل كيتليه فى وضع علم جديد : الاحصاء الرياضى . فقد كتب يقول : «سوف نطبق على العلوم السياسية والاخلاقية طريقة قائمة على المعاينات والحساب ، طريقة قدمت مثل هذه الخدمة الطيبة للعلوم الطبيعية» *** . لقد كان كيتليه رائدا فى

---

* ماركس . رسالة الى كوغلمان بتاريخ ٣-٣-١٨٦٩ .

** لابلاس . تجربة فلسفة نظرية الاحتمالات ، موسكو ١٩٠٨ ، ص ٦٥ .

*** كيتليه . الفيزياء الاجتماعية ، الجزء الاول ، كييف ، ١٩١٢ ، ص ١٣ .

تطبيق القانون الطبيعي لتوزع الاحتمالات على الظواهر الاجتماعية . وانه لهام تصنيفه صفات الانسان من زاوية امكانيات اعطائها وصفا رياضيا . وفى رأى كيتليه ان صفات الانسان تتميز عن بعضها البعض من حيث افعالها :

أ — اذا كانت الافعال تقيّم بالقياس مباشرة ، مثلا ، القوة ، السرعة ، الذاكرة ؛

ب — اذا كانت الافعال على نحو بحيث يكون تجليها مماثلا تقريبا ولا تتجلى الا فى حالات تكرار متعددة ، مثلا : تعاطى المشروبات الروحية ، خصوبة النساء ؛

ج — اذا كانت مهمة فى آن واحد التكرارية والكثافة ، كما فى حالة ابداء الشجاعة والتصور .

بعد كيتليه تواصلت الدراسة الرياضية للقانونيات الاحصائية فى مدرسة هالتون — بيرسون الانجليزية التى فى اعمالها صيغ علم الاحصاء الرياضى نهائيا كعلم .

عند مطلع القرن العشرين تم وضع المجموعة الاساسية لطرائق علم الاحصاء ، اى طرائق المعاينة الاحصائية : طريقة وضع الجداول المجملة ، طريقة التجميع ، طرائق المؤشرات الاحصائية .

ان الاداء الملموس للمهام الماثلة امام علم الاجتماع الماركسى اللينينى يتطلب مواصلة تطوير طرائق التحليل الكمى للواقع الاجتماعى واستخدام الطرائق الدقيقة ، وبالدرجة الاولى الرياضيات ، فى الابحاث السوسيولوجية . وقد جرت العادة اعتبار ان استعمال الرياضيات فى العلوم الاجتماعية يقتصر على الحصول على مواصفات كمية . ان هذا الفهم مبسط للغاية لان الصفات الكمية مرتبطة دائما بصفات نوعية .

تجرى الابحاث السوسيولوجية الملموسة على مستويات مختلفة جدا : على مستوى النظرية العامة ، والنظريات السوسيولوجية الخاصة ، الخ ، ولذا فان اهم مهمة هى دراسة وصياغة نظريات ووسائل وطرائق رياضية خاصة من اجل كل مستوى على حدة .

ان ابراز خاصية الطرائق الرياضية وانشاء جهاز رياضى محض لعلم الاجتماع الماركسى اللينينى ، امر صعب ويتطلب وقتا طويلا .

من المعروف ، مثلا ، ان الفيزياء الرياضية ، ذات التاريخ العريق ، لم تصبح ميدانا علميا مستقلا الا بعد ان طوّر واستعمل

فى الفيزياء جهاز معادلات التفاضل والتكامل التى اتاحت حل طائفة كاملة من المهام الفيزيائية .

والاقتصاد الرياضى ايضا لم يصبح علما خاصا الا بعد ان تم تطوير جهاز نظرية الالعاب والبرمجة الخطية (linear programming) واستخدامه فى اداء المهام الاقتصادية .

ولا يجوز بعد قول الشىء نفسه بالنسبة للمهام السوسيولوجية . فحتى الآن لا يوجد فى الرياضيات جهاز خاص يمكن ان تنصاع له طائفة معينة من المهام ، المهام السوسيولوجية على وجه التحديد ، ولذلك فانه لمن المستبعد فى الوقت الحاضر التحدث عن طرائق رياضية خاصة بعلم الاجتماع .

وبصرف النظر عما اذا كان يوجد جهاز رياضى خاص بالنظرية السوسيولوجية ام لا فان نفس تغلغل الرياضيات الى البحث السوسيولوجى الملموس انما يرتبط بعملية تكوين معرفة اكثر دقة عن الواقع الاجتماعى .

عطفا على ذلك تنشأ جملة من اهم المسائل الفلسفية والمنهاجية التى يعود منشأها الى بداية تطور المعرفة العلمية للانسان .

ان المعرفة الدقيقة ، فى نظرنا ، تشمل لا الرياضيات وحسب بل المنطق ايضا ، علما بان الطرائق المنطقية (بالاضافة الى المنطق الشكلى المألوف) بدأت تستخدم بصورة واسعة فى ابحاث سوسيولوجية ملموسة : مثلا ، ما يسمى منطق الالزام الخلقى (deontology) فى دراسة قواعد السلوك فى الجماعة .

ومفهوم المعرفة الدقيقة نفسه يتغير ايضا ابان تطور المعرفة . فاذا كانت كلمة «الدقيق» فى اواسط القرن التاسع عشر تفهم بدقة توفر او عدم توفر اخطاء القياس فان علم الاجتماع ولج الآن ، فى اواسط القرن العشرين ، عهد المعرفة الاحتمالية .

ان الرياضيات تعطى معرفة دقيقة ، ولكن مفهوم «الدقيقة» نفسه يكتسب فى الوقت الحاضر طابعا احتماليا يختلف عن التصورات المألوفة .والمعرفة العلمية تكتسب طابعا احتماليا ، ومن الطبيعى ان القانونيات الرياضية والمعرفة الدقيقة فى الابحاث السوسيولوجية ترتدى ايضا طابعا احتماليا .

ويثير الاهتمام النظر فى اسباب مصاعب تغلغل الرياضيات الى علم الاجتماع . السبب الاول يرتبط بالطابع غير القابل

للاختبار للعلوم الاجتماعيـــة التجريبية : علم الاحصاء ، علـــم الاقتصاد ، علم الاجتماع . وقد سبق لماركس ان اشار الى خاصية طرائق العلوم الطبيعية : «ان عالم الفيزياء اما يشاهد عمليـــات الطبيعة حيث تتجلى بالشكل الاكثر بروزا ووضوحا وتتعرض اقل ما يمكن للغموض والابهام بفعل التأثيرات التى تنتهكها ، او انـه ، حيث تسنح الفرصة ، يجرى تجربة وسط ظروف تضمن سيـــر العملية فى شكلها الصرف» * . ان الاختبار فى الفيزياء (امكانية التحقق واعادة التحقق من نتائج التجربة فى حالات بعينها) حقق ، فى حالة قياس الوزن والحرارة ، الانتقال من المؤشر الى الظاهرة . ويرتبط بذلك ايضا ان مسألة اثبات المعطيات (صحتها) ليست واردة فى الفيزياء فى معظم الحالات . اما فى علم الاجتماع وعلم النفس فان عملية الاثبات (الحصول على معطيات بصدد ما يشكـل هدفا للبحث) تعتبر واحدة من اهم المسائل . فخلافا لحالة الميزان اللولبى ، مثلا ، لا توجد لدى عالم الاجتماع ، لدى قياس النزعات الاجتماعية ، تجربة من شأنها ان تسمح بالانتقال من سلسلـــة معطيات الى سلسلة اخرى ، وبالتالى المماثـلة بين السلسلتين . ان علماء الاجتماع يسيرون فى طريق تجريبية ، يجربون وسيلة ، واخرى ، ولا توجد لديهم ضمانة بان جميع هذه الوسائل تعكس النزعة جيدا . فكل وسيلة ليست سوى مؤشرة للظاهرة موضع الدراسة . ويمكن القول ان الفيزياء تتعامل مع المقادير نفسهـــا للظواهر قيد البحث ، اما العلوم الاجتماعية الخاصة فتضطر للتعامل مع مؤشرات الظواهر قيد البحث ، وذلك بحكم الطابع اللااختبارى للمعطيات . ومن هنا ينتج ان مسألة الاثبات غير واردة فـــى الفيزياء فى معظم الحالات ، اما فى العلوم الاجتماعية فان هـــذه المسألة واردة . ان استخدام المؤشرات ومسألة الاثبات هما نتيجة لعملية واحدة بعينها ، اى بالتحديد : خاصية عملية المعرفة فـى العلوم التجريبية غير القابلة للاختبار .

السبب الثانى مرده الـــى ان العلوم الاجتماعية التجريبيـــة اصطدمت منذ بداية نشوئها بضرورة دراسة الظواهر الجماعية ، المجموعات .

ان علم الاحصاء يدرس المجموعات الواسعة . وقد اشـــار

* ماركس . رأس المال .

لينين الى انه «. . . من الضرورى اخذ لا وقائع منفردة بل **كل مجموع** العوامل المتعلقة بالمسألة موضـــع الـــدرس **بدون اى استثناء** . . . وانطلاقا من هذه **التصورات** قررنا البدء بوضع علم الاحصاء» * .

السبب الثالث يتعلق بتعدد قياسات الظواهر الاجتماعيـــة ، وتعقدها ، ومجموعيتها ، وبضرورة ترجمة هذا التعقد فى نظام معين من المعطيات والمواصفات والفئات (المؤشرات) . يستخدم علـــم الاحصاء السوفييتى التابع للدولة المجموعات التالية من المواصفات : ١ – عدد السكان والموارد البشرية ؛ ٢ – الثروة الوطنية ؛ ٣ – توزيع واستخدام الناتج الاجتماعى والدخل الوطنى ؛ ٤ – تــداول الناتج الوطنى ؛ ٥ – الرفاهية المادية ؛ ٦ – الثقافـــة ؛ ٧ – العناية الصحية ؛ ٨ – احصاء هيئات ادارة الدولة والمنظمـــات الاجتماعية . ان مواصفات المجتمع ، البلد هذه تتجلى فـــى هيئـة مؤشرات . والتقليد ، الناشىء فى علم الاحصاء التابع للدولـــة بموجب تصنيف المواصفات ، يستند الى اساس خاص به . انه نظام للمؤشرات بالذات لان هذا النظام هو واحد من النظم الممكنة للمؤشرات .

يمكن استعمال نظم مؤشرات اخـــرى ايضا . فكل فئة مـــن المؤشرات (مثلا ، مؤشرات الانتاج والرعاية الصحية) يمكن حسابها بطرق مختلفة ، وعرضها ايضا بنظم مختلفة للمؤشرات الخاصـــة بها . فعندما نستعمل الناتج الاجمالى بمثابة مؤشر للانتاج ، فهو يعتبر مؤشرا بالتحديد لانه يشكل واحدة من المواصفات (المؤشرات) العديدة والمتساوية الاهمية للانتاج ، ولانه يمكن حسابه باساليب مختلفة يملك كل واحد منها حقا متساويا فى الوجود ، مثـــلا ، بواسطة الحساب العينى والقيمى . يمكن مواصلة هذا الاستدلال لاحقا ايضا اذا اخذنا فى الحسبان واقع ان التعبير القيمى يتوقف على المعادل المتبَّع ، ومستوى السعر ، والعام الاساسى والى آخره وهلمجرا .

يمكن قول الشىء نفسه ايضا عن مؤشرات الدخل الـوطنى . وبالمناسبة نقول ان حساب الدخل الوطنى ، وتحديد مـــؤشراته وطريقة حساب الدخل الوطنى ، وتحديد مؤشراته وطريقة حسابها ،

* لينين . علم الاحصاء وعلم الاجتماع .

تشكل قسما كاملا فى علم الاقتصاد ومجالا لا حدود له من اجل البحث . فان العدد الذى يستعمل عادة بمثابة وصف للدخل الوطنى ، هو فى جوهر الامر مؤشر للدخل الوطنى ، وليس ثمة ضمانة بانه يستحيل ايجاد مؤشر للدخل الوطنى اكثر صحة . ويوجد وضع مماثل فى السيكولوجيا الاجتماعية . فكيف يمكن ، مثلا ، قياس نزعة الشخص ، اى مجموع توجهاته وميوله ؟ ان السلوك والرأى (السلوك الشفهى) يعتبران تجليا لنزعة الشخص . فسلوك الانسان هو اكثر امانة من كلمته ، غير ان هذا السلوك ايضا يمكن ان يضلل . لذا فان السلوك والرأى على السواء يتبديان فى كل حالة بمثابة مؤشرين تجريبيين (مبيّنين) للنزعة .

يرى وييني ان القانونيات المكتشفة تنطوى على آثار تأثير الباحث . وكتب يقول : «يصعب كثيرا فى العلوم الاجتماعية ان نوجز الى الحد الادنى العلاقة بين الظاهرة موضع المراقبة وبين المراقب . فمن جهة ، يمكن للمراقب ممارسة تأثير كبير على الظاهرة التى تثير اهتمامه . ورغم كل احترامى لحكمة ومهارة وصدق نوايا اصدقائى علماء الانتروبولوجيا فاننى لا استطيع ان اصدّق ان اى هدف يقومون بدراسته سوف يبقى تماما كما هو عليه بعد هذه الدراسة . . . ومن جهة اخرى فان عالم الاجتماع لا يستطيع ان ينظر الى اهدافه من الاعالى الباردة للابدية . . . وبعبارة اخرى ، اننا نتعامل فى العلوم الاجتماعية مع متسلسلات احصائية قصيرة ، ولا يمكننا ان نكون على ثقة بان جزءا كبيرا من الشيء الذى نعاينه ليس من صنعنا نحن» * . ان نتيجة كل بحث للهدف تتعرض ابان الدراسة للتأثير من جانب الباحث ، وتتجلى بالتالى بمثابة مؤشر محدد للهدف تم الحصول عليه فى ظروف محددة .

واخيرا ، فان السبب الاخير الذى نود التوقف عنده يتعلق بخاصية طرائق العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية . ان ذلك مسألة كبيرة وخاصة ترجع جذورها الى الكانطيين الجدد وريكارت الذين كانوا يقسمون جميع العلوم بجدار اصمّ الى علوم طبيعية او نوموغرافية ، وانسانية او ديموغرافية . ويستند التقليد الماركسى على طريقة انتقاد مواجهة العلوم الطبيعية بالعلوم

* وييني . السيبيرنتيك . موسكو ، ١٩٥٨ ، ص ٢٠١-٢٠٢ .

الاجتماعية وعلى ابراز خاصية كل علم . ان السمة الاكثر تمييزا للمستوى الراهن فى تطور العلوم الاجتماعية ، هذه السمة التى تساعد باكبر قدر على نشوء وعمل مفهوم المؤشر ، هى العملية المتواصلة لتغلغل طرائق العلوم الطبيعية والرياضيات الى العلوم الاجتماعية . «ان التيار الجبار من العلوم الطبيعية الى العلوم الاجتماعية كان يسير ، كما هو معلوم ، ليس فى عهد بيتى وحسب بل فى عهد ماركس ايضا . وهذا التيار بقى بنفس القدر من الجبروت ، ان لم يكن اكثر ، بالنسبة للقرن العشرين ايضا» * .

ان تقدم العلم يتجلى فى اظهار القوانين الكمية المتزايدة تعميما . الا ان كل علم كان يبدأ حلوله من العلوم النوعية . وهذا ينسحب على الفيزياء ، وعلى علم الفلك ، وعلى الاقتصاد ، وبالدرجة نفسها على علم الاجتماع . فعلم الفلك المعاصر ، كما هو معلوم ، ينطلق من كوبرنيك الذى اقترح ، مقابل بطليموس ، مدخلا نوعيا جديدا لدراسة بنية النظام الشمسى . والعلوم الطبيعية الراهنة تبدأ من اعمال غاليليه . وعلم الاقتصاد بدأ من القوانين النوعية للتطابق بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ووصل الى علم الاقتصاد الرياضى العصرى .

بالاضافة الى ذلك يمكن الاشارة الى ان القانونيات الكمية نفسها فى العلوم الطبيعية الكلاسيكية كان يجرى التعبير عنها بلغة صيغ (قانون نيوتن ، قانون أوم ، وغيرهما) ، تدرج فيها مقادير عددية لاحدى القيم وتحصل مقادير عددية لقيم اخرى . وقد بين تطور علم الاقتصاد الرياضى الابتعاد التدريجى عن لغة الصيغ والطرائق التحليلية والانتقال الى طرائق الغوريثمية الاكثر اتساعا . لا ينبغى الاعتقاد بان الصيغ من طراز قانون نيوتن او قانون أوم يمكن ان تكون مثالا اعلى للقوانين الاجتماعية . ففى زمن ما كانوا يفكرون على هذا النحو . ولكن الانتقال الى الطرائق الالغوريثمية نبذ هذه المثل العليا وهو يطور فى الوقت نفسه وبصورة مثابرة فكرة المؤشر الذى يعتبر ، على نحو ما ، التطابق بين وضع جهاز فئوى جديد للعلوم الاجتماعية ، يمكن تطبيق الشكلية الرياضية عليه ، وبين وضع اداة رياضية جديدة قادرة على عكس الظواهر بطريقة متساوية .

* لينين . مرة اخرى القضاء على الاشتراكية .

يُبرز كيندال الصعوبتيـن التاليتين للتصور الرياضى عـن الاهداف الاجتماعية . اولا ، مسألة المجموعية . ففى الظاهرة توجد كثرة من العناصر ، ويصعب تحديد اى منها ينتسب الى الظاهرة المعنية فعلا واى منها ، على العكس ، يدمرها ويرتبط بها برباط موقت فقط . ثانيا ، مسألة التوحيد ، اذ انه يصعب تقرير أى من عناصر النسق الاجتماعى تعتبر عناصر رئيسية . ان مهمة الوصف الرياضى تكمن فى اعتبار الظاهرة الاجتماعية حالة ثابتة للعملية الاحتمالية .

واخيرا ، ظهر تناقض آخر ايضا ابان عملية استخدام الطرائق الرياضية فى علم الاجتماع . فمن جهة ، يستخدم الجهاز الرياضى بدون اى ادراك نظرى ، بدون قاعدة نظرية متينة ، ومن جهـة اخرى ، فان النظريات والتصاميم والموديلات الرياضية المقترحة التى تدّعى تطوير الجهاز الرياضى الخاص بعلم الاجتماع ، تفتقـر فى معظم الحالات لاية قاعدة تجريبية وترتدى فى الاساس طابعا شكليا ، بل ومدرسيا (سكولائيا) بعض الشىء احيانا .

ان لاهداف العلوم الاجتماعية بنية رياضية تختلف عن البنية الرياضية لاهداف التجربة البشرية اليومية . وقد اصطدم علـم الاقتصاد بمعطيات لا تقبل التجميع ، مثل اسعار بضائع مختلفة . فاذا كانت امامنا مجموعة من اسعار البضائع فى أحد الاعوام وفى عام آخر : اسعار بعضها اكثر ارتفاعا واسعار الاخرى اقل ، فكيف المقارنة بينها ؟ يمكن هنا ايراد رأى العالم الاحصائى الاميركى المعروف فيشر احد مؤسسى نظرية الارقام القياسية البرجوازية ، الذى يشير الى ان لدى الجميع تصورا عن مستوى المعيشة المرتفع او المستوى المرتفع والمتدنى للاسعار ، ولكن ليس الجميع يعرفون كيف تقاس هذه المستويات * . ان هذا الرأى يشهد بالذات على انه يمكن للمرء بكل سهولة ان يميز سوقا عن سوق اخـرى اذا كانت اسعار جميع البضائع فى احدى الاسواق فى هذا العام اعلى بكثير من اسعار هذه البضائع نفسها فى سوق اخرى . وهـذان التطرفان ، القطبان فـى الاسعـار ، يشكلان مؤشرين لهاتيـن السوقين – سوق الاسعار المرتفعة وسوق الاسعار المتدنيـة . ولكن كيف نصف سوقا تكون فيها اسعار احدى البضائع اعلى ،

* فيشر . تشكيل الارقام القياسية . موسكو ، ١٩٢٨ ، ص ٠٣ .

واســعـــار بضائع اخرى اوطأ ؟ فى هذه الحالة يلزم وضع مؤشر لمستوى الاسعار استنادا الى القيمة العامة للبضائع المباعة . ولو فرضنا انه يجرى فى جميع الاسواق بيع عدد مماثل من البضائـع ولكن باسعار مختلفة فان القيمة العامة للبضائع المباعة فى احدى الاسواق بالمقارنة مع سوق اخرى اساسية مماثلة لها سوف تكون مؤشرا لمستوى اسعار تلك السوق . تلك هى فكرة الارقام القياسية للاسعار . ومن المعلوم ان مفهوم الرقم القياسى الاحصائى فى هذا السياق هو تعميم ، تحوير ، لمفهوم المتوسط الاحصائى مطبقـا على معطيات غير قابلة للتجميع . ان الرقم القياسى للاسعار يبين فى المعدل مستوى الاسعار ، انه معدل متوسط ما للاسعار .

نصادف الحالة نفسها تقريبا ، ولكن مطبقة على معطيات اقـل قابلية للتجميع ، فى علم الاجتماع حيث نستعمل ، مثلا ، استمارة تمثل مجموعة من الاسئلة . وهى ، من باب التبسيط ، اسئلـة القسمة الثنائية . فنحن نميز بسهولة شخصا اعطى ردودا ايجابية على جميع الاسئلة عن شخص اعطى ردودا سلبية عليها . ولكن ما العمل مع شخص ذى صيغة وسطية للاجوبة (اجوبة ايجابيـة وسلبية على السواء) ؟ يلزم هنا مؤشر كمى لوصف صيغ الاجوبة هذه .

ان جميع مسائل الاختبار السيكولوجى والتدرج السوسيولوجى تؤدى فى نهاية المطاف الى انشاء جهاز رياضى لاجل وضع مواصفات مثل هذه المعطيات .

٢ ــ الاتجاهات الاساسية لاستخدام الرياضيات فى علم الاجتماع

حدود استخدام الطرائق الرياضية فى علم الاجتمـاع . ان مجموعة الوسائل الرياضية المستخدمة فى العلوم الاجتماعية واسعة ومتنوعة : مختلف طرائق الاحصاء الرياضى ، نظرية الالعاب ، نظرية الاعلام ، جهاز نظرية الثبات ، نظرية سلسلات ماركوف ، البرمجة الخطية ، تحليل العوامل ، التحليل المترابط ، المصفوفة الجبرية ، والكثير غيرها .

واصطدم علماء الاجتماع بضرورة قياس المتغيرات الاجتماعية

النوعية ونمذجة العمليات والمظاهر الاجتماعية . وقد اثار ذلك كله اهتماما بمناقشة المسائل المنهاجية لاستخدام الرياضيات فـــى علم الاجتماع .

ان الاعمال المتعلقة بدراسة المسائل المنهاجية لاستخــدام الرياضيات فى علم الاجتماع الماركسى تشمل دائرة واسعة جدا من المسائل التى تتطلب ، بدورها ، تصنيفا معينا . ويمكن ، مع عدم الادعاء بالبديهية ، فرز الاتجاهات التالية بين المسائل المنهاجية لاستخدام الطرائق الرياضية فى علم الاجتماع مع الحفاظ اساســا على الترتيب الزمنى لطرحها : اولا ، دور القانونيات الاحصائية فى الابحاث السوسيولوجية الملموســة ، ثانيا ، امكانيات وآفــاق استخدام الرياضيات فى علم الاجتماع الماركسى اللينينى ، ثالثا ، الاعمال المتعلقة بتحديد الانواع الاساسية للمهام التى يمكن حلها فى علم الاجتماع بالوسائل الرياضية .

فى الخمسينات جــرت على صفحات المجلات السوفييتيـــة المتخصصة مناقشة حادة حول دور معرفة القانونيات الاحصائيــة والدينامية للعالم المحيط . وكان مرد هذه المناقشة بادئ الامر الى المصاعب فى التفسير المادى لميكانيكا الكم ، ومن ثم انتقلت الى ميدان تطبيق القانونيات الاحصائيـــة على تحليل الظواهــر الاجتماعية .

ابان هذه المناقشة تكوّن رأيان . يقول الرأى الاول ان علم الاحصاء هو علم اجتماعى اقتصادى حصرا ، يستخدم بعض الطرائق الرياضية ؛ وتؤكد وجهة النظر الثانية ان علم الاحصاء هو علــم شامل يدرس العمليات العرضيـــة الواسعــة بصرف النظر عـــن خاصيتها .

وفى نهاية الامر توصلت المناقشة بشأن مسائل علم الاحصاء الى صياغة استنتاجين هامين للغاية : اولا ، الاستنتاج بشــأن موضوعية القانونيات الاحصائية فى مجال الحياة الاجتماعية للمجتمع وضرورة استخدام علم الاحصاء العام والرياضى لدى اجراء ابحاث سوسيولوجية ملموسة ؛ ثانيا ، الاستنتاج بشأن ضرورة تطبيق الطرائق الرياضية على تحليل القانونيات الاجتماعية .

ان العمليات الواسعة فى الطبيعة والمجتمع مختلفة . فان تلك النواحى من العمليات الاجتماعية الواسعة التى تتلقى تعبيرا كميا ،

هى التى تشكل موضوعا لعلم الاحصاء . الا انه من غير المشروع لدى ذلك مماثلة الاختلافات الفردية والعرضية عند تحليل المعطيات الاجتماعية . فمن الضرورى فصل المعطيات الاحصائية الفرديـــة للتطور فصلا صارما عن المعطيات العرضية ، وابراز خاصية محتوى العرضى والاحصائى فى الواقع الاجتماعى .

ومن غير المشروع تناول الظواهر الاقتصادية والاجتماعيـــة بمعايير مقتبسة من ميدان دراسة ظواهر الطبيعة . فالمجموعيـــة الاحصائية ، التى يتعامل معها عالم الاجتماع ، تختلف اختلافا كبيرا عن المجموعية التى يتعامل معها عالم الطبيعة . فعالم الاجتمـــاع يتصرف بمعطيات اجمالية : حـواصل ، اعداد متوسطة ، الـــخ . وبالنسبة للاحداث الفردية فى الحياة الاجتماعية لا توجد العلامتان الرئيسيتان لاحداث البيئة الاحتمالية : الاستقلالية وتكافؤ الفرص . ويمكن استخدام المؤشرات المتغيرة لاجل التوزيعات الاجتماعيـة (غير العرضية) . وثمة رأى يقول ان تقدير النتائج لا يمكن ان يعطى على اساس معايير احتمالية عشوائية ، لانه لا يفعل فعله فى هذه الحالة مبدأ التبعية العكسية بين الخطأ المتوسط وحاصـــل الجذر التربيعى من عدد التجارب .

نظرا لتسارع عملية تطبيق الرياضيات فى حقل المعرفة العلمية الاجتماعية ودخول الطرائق الرياضية المتنوعة بصورة متزايـــدة الكثافة الى علم الاجتماع الماركسى اللينينى ، برزت امام الفلاسفة وعلماء الاجتماع والرياضيات مسألة تقييم امكانيات وآفاق تطبيق الرياضيات فى علم الاجتماع .

وانه لمن الهام بمكان فى هذا الصدد وضع طرائق للبحث فى مجرى العلوم الاجتماعية تساعد على كشف القوانين الكمية والبنيوية للظواهر الاجتماعية ، وكذلك وضع جهاز خاص للمفاهيم ، ضمن اطار العلوم الرياضية ، صالح لرسم الانظمة والعمليات المعقدة للواقع الاجتماعى * .

يعتبر تحديد طابع المهام التى يمكن اداؤها بمساعدة جهـاز الرياضيات ، اهم مسألة فى ميدان طريقة استخدام الرياضيات فى علم الاجتماع .

---

* اندرييف ، اوسيبوف . الرياضيات والسوسيولوجيا . مجلة المسائل الفلسفية ، ١٩٦٨ ، العدد ١١ .

يطرح شتوفير ، محرر كتاب «القياسـات والتشخيص» *
خمس مهام يمكن ان تستخدم الطرائق الرياضية فى ادائها وهى :
الاختيار ، تخطيط التجربة ، المعطيات الاحصائية ، تحليل معطيات
الابحاث السوسيولوجية ، وضع النماذج ** .

ثمة وجهة نظر تقول انه توجد فقط ثلاث مهام رئيسيـة :
القياس ، الاحصاء ، النمذجة . وفى اعتقادنا ان حل مسألة فـرز
المهام الاساسية لاستخدام الرياضيات فى علم الاجتماع يقبع فى
الجمع الرشيد بين الرأيين . ان نقطة ضعف الرأى الاول تكمن فى
انه لا يتضمن مهمة هامة ، بل والمهمة الاهم فى تطبيق الرياضيات
فى علم الاجتماع ، هى وضع مسائل القياس السوسيولوجى . الا
انه من المشكوك فيه ان يستحق الامر ابراز مهمة تخطيط التجربة
كمسألة مستقلة اذ انها ، من جهة ، مرتبطة باخذ العيّنة وتعتبر ،
من جهة اخرى ، جزءا لا يتجزأ من تحليل المعطيات .

كما يمكن تناول الاحصاء كأحد ضروب تحليل المعطيـات .
فالرأى الثانى غير فعال كفاية لانه ، قبل كـل شىء ، يقتصر على
دراسة الاحصاء فقط وليس كل دائرة مسائل تحليل المعطيات .

فى علم الاجتماع السوفييتى تطرح اربع مهام اساسية : اخذ
العينة ، تحليل المعطيات ، وضع النماذج (النمذجة) ، القياس .
فلدى افتراض تصنيف كهذا يمكن على الفور توجيه تحذيرين ، على
اقل تقدير .

اولا ، ان هذه المهام الاربع تشمل دائرة من المسائـل اوسع
من مجرد استخدام الرياضيات فى علم الاجتماع . وهى ، بالدرجة
الاولى ، مهام البحث السوسيولوجى الصرف . ولدى تنظيم البحث
يلزم بالضرورة اخذ العينة وتحليل نتائج البحث المعنية . كما ترتدى
اهمية كبيرة بالنسبة لعالم الاجتماع مسائل النمذجة والقياس .
اما العينة فيمكن ان تكون عيّنة ميكانيكية او نسبية ، ويمكن لتحليل
المعطيات احيانا ان يقتصر على عمليات التجميع وحسـاب النسب
المئوية والقيم المتوسطة . ان هذا يتطلب عمليات حسابية بسيطة ،
الامر الذى لا يعتبر على الاطلاق استخداما للرياضيات فى علـم

* Measurement and Prediction, v. 4. Stouffer (Ed.). Princeton, 1950.

** Stouffer S. Quantitativ methods. In: Review of Sociology, J. B. Gittler (Ed.). N. Y., 1957.

الاجتماع ، تماما كما ان حساب العلامة المتوسطة لمعدل النجاح فى المدرسة لا يعنى استخدام طرائق الرياضيات فى علم التربية . والنمذجة ، بدورها ، لا تنحصر فى النمذجة الرياضيـــة فقط ؛ فوجود النماذج النوعية ايضا هو وجود مشروع كذلك . يمكن وضع نموذج لافضل تركيب لفرقة العمل دون اللجوء الى الرياضيات . غير ان هذه المهام يمكن ان تتلقى حلا صائبا واشد فعالية بواسطـــة استخدام جهاز الرياضيات . فكأن الرياضيات تدفع حل هذه المهام الى الامام ، وتهيىء مستوى اكثر عمقا لتناول المسألة ، وتساعد اثناء البحث ، بالتالى ، على عكس موضوعى للواقع اكثر شبهـــا ومطابقة .

ثانيا ، تنبغى الاشارة الى اننا لا نعتبر التصنيف المقتـــرح تصنيفا لا غبار عليه ونهائيا ، فهنا تتوفر امكانية ابداء صيغ مختلفة للآراء . فكل عيّنة هى عبارة عن نموذج لمجموع شامل ، اى ان العينة هى بحد ذاته نمذجة . ولكن عندما يدور الحديث عن النمذجة بالذات فانما يقصد بذلك دراسة الظاهرة التى تهمنا بواسطـــة العينة . وتكون بمثابة نموذج اما البنية الداخلية لهذه الظاهــرة واما تركيبة ما لها تتيح القيام بالتشخيص . وغالبا جدا ما يتم بلوغ ذلك ابان تحليل معطيات البحث ، الذى يمكن ان يقود الى صنع نموذج ما للظاهرة . والنمذجة قريبة جدا من القياس لان قياس صفات الهدف ليس سوى نمذجة للهدف نفسه . ان التحديد الدقيق لهذه المهام يتعدى اطارات المحتـــوى السوسيولوجى فقط ويمس المحتوى الفلسفى ، الغنوصيولوجى لهذه الظواهر .

اذن ، فى ميدان استخدام طرائق الرياضيات فى علم الاجتماع نبرز الرباعية : العيّنة ، تحليل المعطيات ، النمذجة ، القياس . فأى من هذه العناصر المركّبة للرباعية يعتبر الاكثر اهمية وآنية فى الوقت الحاضر ؟ قد يبدو للوهلة الاولى انه من الصعب او من المستحيل اطلاقا الاجابة على هذا السؤال — فكأنها جميعا على نفس الدرجة من الاهمية . غير ان الامر ، فى رأينا ، ليس كذلـــك . فبالنسبة لبحث اى مسألة اجتماعية تعتبر العينة وتحليل المعطيات لا هدفا بل وسيلتين للبحث .

ترتبط بهدف البحث النمذجة والقياس ، علما بان للقياس ، بالطبع ، الاولوية لدى اداء المهام . ففى البدء ينبغى اخذ قياس

المتغيرات ، ومن ثم بناء نموذج رياضى للظاهرة موضع البحث . وعليه ، فان عضوا واحدا على الاقل من الرباعية - النمذجة - ينبغى تناوله فى الاخر . ومن جديد تبدو الاعضاء الثلاثة الباقية وكأنها ضرورية بنفس القدر . ان الامر الرئيسى ، بطبيعة الحال ، هو هدف البحث ، اى القياس فى حالتنا هذه ، ولكن يستحيل اجراء اى بحث بدون وسائل مأمونة ومثبتة كفاية . تلك مسألة ذات حدين : الهدف والوسائل . ولكن تحليل المعطيات مشتق من العينة والقياس لان المعطيات مجموعة وفق هدف معين - القياس - وبالتالى حسب عينة معينة . ان هذا الاستدلال يُبقي مجالين فقط - العينة والقياس - من بين المجالات الاربعة الاكثر آنية لاستخدام الرياضيات فى علم الاجتماع . ولكن اذا اخذنا فى الحسبان ان كل عيّنة انما تؤخذ لاجل بحث مسألة معينة ، فاننا نصل فى نهاية المطاف الى ان المسألة الاكثر اهمية بين مسائل استخدام الرياضيات فى علم الاجتماع هى القياس السوسيولوجى . بعد ان نتوقف بايجاز عند العناصر الثلاثة الاولى للرباعية ، سنتناول بمزيد من التفصيل مسألة القياس فى علم الاجتماع .

مسائل العيّنة . يصطدم كل بحث اجتماعى بمسألة اختيار موضوع البحث لان لكل ظاهرة اجتماعية طابعا واسع النطاق ولا يكفى الوقت والوسائل لدراسة كل شموليتها . وبسبب ذلك يجرى اختيار عدد معين من المواضيع من المجموعة الشاملة ، واستنادا الى نتائج دراستها يجرى الحكم على مجموعيتها . وتبعا لأى مدى ولأية درجة يمكن الحكم ، وفقا للعينة ، على المجموعية الشاملة كلها ، تبعا لذلك تعتبر العينة تمثيلية .

تشكل طريقة اخذ العينة احدى طرائق المشاهدة غير الشاملة حيث تجرى ، لاجل الحصول على معطيات تميز المجموعية العامة ، دراسة عينات من وحدات المجموعة منتقاة خصيصا لذلك .

ان بسط نتائج البحث الاختيارى على المجموعة الشاملة ليس امرا ممكنا الا عندما يكون اجراء العينة مبنيا بطريقة مثبتة علميا . توجد ثمة ، كما هو معلوم ، طرائق اختيار احتمالية وطرائق اختيار غير عرضية . ان آلية اخذ العينة بموجب طرائق الاختيار الاحتمالية قائمة على استخدام الصدفة ، اما بسط نتائج البحث الاختيارى على المجموعة الشاملة فقائم على نظرية التقييم الاحتمالية .

فاذا كان اختيار الوحدات يجرى لا حسب مبدأ الصدفة ، بل حسب مبدأ آخر ما ، فان هذا الاختيار يدعى غير عـــرضى ، او موجّها . والاستخدام الواسع لطرائق الاختيار غيـــر العرضيـــة يفسّر ببساطة هذا النوع من الاختيار وقيمته المتدنية بالقياس الى طرائق الاختيار الاحتمالية .

لدى استخدام طرائق الاختيار غير العرضية يعتبر شرطا اساسيا لكون عيّنة تمثل المجموعة الشاملة تمثيلا صحيحا التنسيق بين نسب وحدات الاختيار التى تملك جملة من الصفات المحددة فـى العينة وفى المجموعة موضع الدراسة ، اى تقدّم مجموعة من صفات وحدات الاختيار المرتبطة ، بشكل من الاشكال ، بالسمة الجارى دراستها ، وتعادل توزعات وحدات الاختيار حسب الصفات المعطاة فى العينة وفى المجموعة . ومن المفهوم انه يلزم فى هذه الحالة امتلاك معلومات تمهيدية عن توزع هذه الصفات فى المجمـــوع الشامل . وهذه المعطيات تؤخذ عادة من الاحصاءات السابقة ومن مختلف انواع عمليات الفحص الشاملة .

فى بادئ الامر كان علماء الاجتماع السوفييت يستخدمـــون ابسط طرائق الاختيار الميكانيكى والنسبى .

وفيما بعد ، ومع اتساع الابحاث وتطور الطرائق الملموســة لدراسات الواقع الاجتماعى اخذت آلية اخذ العينة ايضا تتطـــور بصورة متواصلة ؛ ويجرى الانتقال من طريقة الحصة النسبية الى اخذ العينة الاحتمالى المتعدد الدرجات حسب المناطق . علما بانه يجرى فى الدرجات الدنيا للبحث القيام باختيار عرضى ، وفـــى الدرجات العليا باختيار نموذجي او خاص بالمناطق .

ان الابحاث الاكثر الحاحا وراهنية فى الوقت الحاضر هـــى الابحاث المتعلقة بتحسين طرائق اخذ العينة فى الدرجات العليـا للاختيار حسب المناطق . ومن الهام بمكان لدى ذلك اخذ اللحظات التالية بعين الاعتبار .

اولا ، تحديد مجموع المتغيرات المميزة لاختيار هذه المنطقة او تلك . وهنا يتسم بأهمية جوهرية المبدأ القائل بانه ينبغى ان تستخدم كمتغيرات للتوزيع المناطقى تلك المتغيرات الواردة فى فرضية البحث .

ثانيا ، استخدام الطرائق الرياضية لدى اختيار المناطق . فى

هذه الحالة جلب نجاحا كبيرا للعلماء السوفييت استخدام طرائق تبيان الانماط فى اختيار المنطقة .

فقد وضع علماء الاجتماع السوفييت الغوريثمات علم التصنيف مطبقة على مهام اختيار المنطقة والاستفادة منها فى اخذ العينة اثناء دراسة اسباب نزوح سكان الريف .

ثالثا ، مسائل الاختيار الامثل للمنطقة . تعود فكرة الاختيار الامثل للمنطقة الى العالم الاميركى فيشر ، غير انها حظيت باكمل تطوير لها فى اعمال عالم الاحصاء السويدى دلينيوس . ان مهمة وضع عيّنة مثلى حسب المناطق تكمن فيما يلى : لدى وجود حجم معطى للعينة وعدد المناطق من الضرورى تعيين حدود المناطق وتوزيع العينات حسب المناطق بحيث تبلغ الوظيفة الهدفية حدها الامثل . وقد استخدم عالم الاجتماع السوفييتى فورونوف طريقة الحد الادنى للتوزع من اجل وضع العينة لدى دراسة قراء جريدتى «البرافدا» و«ليتيراتورنايا غازيتا» . وقام باختيار المناطق وفق مؤشر واحد : كثافة الاشتراكات . ولدى اجراء عمليات متعددة للاختيار حسب المناطق تتسم باهمية واعدة طريقتا البرمجة الخطية والبرمجة التربيعية .

التحليل الرياضى للمعلومات الاجتماعية . ان مهمة تحليل المعطيات مزدوجة : فهى ، من جهة ، استخلاص كل المعلومات الواردة فى المعطيات المتوفرة من هذه المعطيات قدر الامكان (فى هذه الحالة يتلاقى تحليل المعطيات مع مهام القياس والنمذجة) . ومن جهة ثانية ، تقييم نوعية المعطيات نفسها ، وتعيين مدى اهمية وصحة المعطيات الحاصلة .

يمكن فى اداء المهمة الاولى ابراز ثلاث مجموعات من الاعمال المتعلقة بتطبيق واستخدام الوسائل الرياضية لدى تحليل المعطيات الاجتماعية : الاعمال القائمة على استخدام الاحصاء الرياضى ؛ الاعمال القائمة على احدث طرائق الرياضيات العصرية ؛ الاعمال القائمة على وضع طرائق سوسيولوجية بحتة لتحليل المعلومات الاجتماعية الاولى .

فى المجموعة الاولى من الاعمال تنبغى الاشارة الى الاستخدام الواسع لمختلف وسائل الاحصاء الرياضى : القيم المتوسطة ،

قياسات التشتت ، معاملات الأرتباط . وتستخدم على نطاق واسع طرائق الاحصاء المتعددة القياس .

وفى المجموعة الثانية من الاعمال يمكن التنويه باستخدام نظرية الاعلام واستخدام طرائق تبيان الانماط .

ان الطرائق السوسيولوجية لتحليل المعطيات تعتبر فى الوقت نفسه ، كقاعـــدة ، طرائق لجمع المعلومات ايضا . فـــالطرائق المتطورة فى السوسيولوجيا والسيكولوجيا ، التى تعتبر طرائـــق للتحليل ، هى من حيث محتواها طرائق للقياس ، وسوف نتحدث عنها فى فصول قادمة . ومن بين الطرائق السوسيولوجية لتحليـــل المعطيات ، التى تعتبر فى الوقت نفسه طرائق لجمع المعلومات ، ينبغى التوقف عند تحليل المحتوى (content analysis) .

ولد تحليل المحتوى ، اساسا ، فى الابحاث المتعلقة بمسألة الاتصالات . والمسألة الاساسية لتحليل المحتوى هـــى : كيف نستخلص من محتوى الاتصالات استنتاجات معينة بشأن السلوك السياسى او غيره لمختلف جماعات المجتمع الاجتماعية . توجد فى الادب السوسيولوجى اختلافات كثيرة فـــى تحديد جوهر تحليل المحتوى ، ولكن معظم علماء الاجتماع يتفقون على ان تحليل المحتوى هو آلية معينة لاجل الوصف الكمى المنتظم لمحتوى الاتصالات .

اذن ، ان تحليل المحتوى يكمن ، بالدرجة الاولى ، فى تحديد فئات موضوع البحث ، وفى تعيين الوحدات (العناصر) التى تؤلف اما الظاهرة الاجتماعية نفسها ، واما تصورا عنها ، واما نظامـــا لحساب الوحدات المفروزة (العدد ، الذبذبة ، النسبة المئوية) .

المهمة الثانية – تقييم نوعية ودلالة وصحة المعطيات – اخذت فى الاعوام الاخيرة تكتسب اهمية متزايدة باطراد نظرا لاستخدام كميات ضخمة من المعلومات وازدياد امكانيات التحليل تحت تأثير الثورة فى التكنيك الحاسب التى تجرى منذ اوائل الخمسينات .

من الواضح ان تقييم دلالة المعطيات يحظى باولوية بالقياس الى تصور وعمليات اعادة تركيب المعلومات التى ترتدى اهمية فائقة لدى اداء المهمة الاولى لتحليل المعطيات ، ولدى استخلاص المعلومات من المعطيات . ان مهمة تقييم الدلالة تتلاصـــــق مع مسألة الصحة لدى جمع المعطيات . وتتحدد مسألة تقييم نوعيـــة ودلالة المعطيات بطابع وطبيعة المعطيات نفسها – ما اذا كان لديها

طابع قابل للتجميع ، وانتشار دائم ، وما اذا كانت تملك شروط الخطية والحالة الطبيعية ، الخ . ويرتبط بذلك اختيـــار مقاييس الدلالة .

لدى تطبيق الطرائق الكمية لتحليل نتائج البحث السوسيولوجى الملموس يجرى ، تبعا لمستوى وطرائق المعالجة وطريقة تسجيل المعطيات الحاصلة ووفرتها ، اختيار مختلف وسائل مكننة معالجة المعلومات .

ان الوسيلة المختارة لمكننة معالجة المعلومات الاجتماعية تتميز بنمط معين لحامل المعلومات (بالوثيقة الالية) تسجّل عليه ، وفق قواعد معينة خاصة بالحامل المعنى وبالوسيلة المعنية للمكننة ، نتائج البحث السوسيولوجى الملموس الخاضع للمعالجة .

فى حال المعالجة اليدوية تعمل الوثائق بالشيفرة وبـــدون الشيفرة نفسها بمثابة حاملة للمعلومات . اما لدى استخدام وسائل المكننة الطفيفة فتنشأ ضرورة نقل المعطيات من الوثائق الاولية الى الوثيقة الالية .

تثار فى الادب السوسيولوجى مسألة هامة بالنسبة لعلماء الاجتماع هى مسألة استعمال التكنيـــك الحاسب فى الابحاث الاجتماعيـــة الملموسة ، وبخاصة مسألة تقييـــم الامكانيات النسبية للآلات الالكترونية الحاسبة والآلات الحاسبة الثاقبة ، ويشار عن حق الى فائدة وملاءمة استعمال الالات الثاقبة الحاسبة لاجل معالجة كميات غير كبيرة من المعلومات الاجتماعية ولاجل مهام غير معقدة من طراز التجميع الاحصائى .

يقوم علماء الاجتماع السوفييت باعمال واسعة فى وضع برامج نمطية . ان توحيد البرامج النمطية لاجل الحاسبات الالكترونيـــة والانظمة المؤتمتة ، المدارة من جانب مركز عمليات برمجة ، سوف يتيح الى حد كبير ترخيص وتبسيط معالجة المعلومات الاجتماعية فى الحاسبات الالكترونية .

النمذجة الاجتماعية . ثمة خبرة ايجابية واسعـــة فى استخدام الرياضيات لدى وضع نماذج فى العلوم الاجتماعية : لدى نمذجـــة دائرة معينة من المسائل الاجتماعية للديموغرافيا ، وعلم الاجرام ، والعلاقات الدولية ، وديناميه الجماعات ، والبنية الاجتماعية .

رغم انه سبق لنا ان ابدينا رأينا بصدد مسألة تناسب دور

القياس والنمذجة فمن الضروري الاشارة الى الانتشار الواسع للرأي القائل ان الامر الرئيسي في استخـــدام الرياضيات في الابحـــاث السوسيولوجية هو وضع نماذج للظواهر الاجتماعية .

ان نماذج (موديلات) الظواهر الاجتماعية (المقصود ، بالدرجة الاولى ، النماذج الرياضية) متنوعة للغاية سواء من حيث الوسائل المستخدمة ام من حيث طابع ونطاق المهام الجارية تأديتها . فالعالم ماسلوف يطرح اربعة انماط للموديلات في علم الاجتماع : الموديلات البنيوية ، وموديلات التخالطات الاجتماعية ، وموديلات تلبيـــــة الحاجات ، وموديلات العمليات الدينامية . ويقسم العالم مويسييف موديلات الظواهر الاجتماعية الى اربعة اصناف : موديلات الادارة ، وموديلات الامثلية ، وموديلات اللعبة وموديلات التقليد .

ويطرح العالم اغانبيغيان الانماط التالية للموديلات الاحصائية في السوسيولوجيا :

أ – موديلات التوزيع التي يمكن استخدامها لاجل اعطاء وصف اكثر تعميما وايجازا للتمايز بين علائم منفردة ؛

ب – الموديلات الارتباطية ، والتشتتية ، والعاملية ، وامثالها من الموديلات التي يجري بواسطتها تبيان الترابط بين المؤشرات التي تميز العملية الاجتماعية موضع الدراسة ؛

ج – الموديلات الاحصائية لتكوّن ظواهر اجتماعية منفردة (مثلا ، موديل تكوّن مداخيل عائلات العمال والمستخدمين) ؛

د – الموديلات الاحصائيـــــة لادراك الانماط التي كسبت حق الانتشار المتزايد اتساعا في الابحاث السوسيولوجية ؛

هـ – موديلات التقليد الاحصائية التي يمكن اعتبارها حالة خاصة للموديلات الاحصائية لتكوّن العمليات الاجتماعية .

اليكم مثالا عن استخدام البرمجة الخطية لدى وضع البنية المثلى للتعليم المهني . ان المعلومات الانطلاقية في هذه الحالة هي الحساب الميزاني للحاجة الى كوادر كفوءة حسب المهن ، وكذلك المعلومات عن الميول المهنية لدى الشبيبة . لنفرض انه يوجد حساب ميزاني ومعلومات عن موقف الشبيبة من هذا الاختصاص او ذاك (جدول ١) وانه تم الحصول على تقييمات ميل الشبيبة حسب هذه المهن مصاغة في معاملات جاذبية تشويق المهن ، التي تعبر عن موقف التلامذة الذاتي من هذا الاختصاص او ذاك (جدول ٢) .

تنص شروط المهمة على وجود عدم تطابق بين الحاجـــة الى الكوادر حسب المهن وبين رغبة الشبيبة فى تعلم هذه المهن . ان هذا يقود الى اعادة توزيع جزء من التلامذة لاجل دراسة تلك المهن التى ليست بالنسبة لهم مهنا مفضلة . ونظرا لادراج معامل الجاذبية فان المهمة تزداد تعقيدا لانه اصبح يلزم هنا لا مجرد اعادة توزيع بصورة آلية بل القيام بذلك بحيث تؤخذ فى الحسبـــان التفضيلات

جدول ١

شروط الانطلاق

المهن	الحاجات حسب المهن	توزع الراغبين فى الدراسة حسب المهن (الميول المهنية فى المدارس)				الفرق بين الحاجة وبين الميول المهنية
		رقم ١	رقم ٢	رقم ٣	الحصيلة	
خرّاط	٥٠	١٠	٢٠	٥	٣٥	+١٥
عامل طباعة	٢٠	١٥	١٠	١٥	٤٠	−٢٠
بائع	٣٠	٥	١٠	١٠	٢٥	+٥
الحصيلة	١٠٠	٣٠	٤٠	٣٠	١٠٠	

الممنوحة لمختلف المهن ، والحصول بالنتيجة على خطة مثلى للتعليم المهنى (اى تعليم كم شخص واية مهن فى كل مدرسة) ، تؤمن

جدول ٢

معاملات جاذبية المهن

المهن	المدرسة رقم ١			المدرسة رقم ٢			المدرسة رقم ٣		
	خراط	عامل طباعة	بائع	خراط	عامل طباعة	بائع	خراط	عامل طباعة	بائع
خراط	١,٠	٠,٥	٠,١	١,٠	٠,٧	٠,٤	١,٠	٠,٣	٠,٦
عامل طباعة	٠,٧	١,٠	٠,٧	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٦	١,٠	٠,٨
بائع	٠,٢	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٢	١,٠	٠,٤	٠,٦	٠,١

تلبية الحاجات الى الكوادر حسب المهن فى المستقبل وتأخذ فى الحسبان فى الوقت نفسه والى اقصى حد الرغبات الشخصية للتلامذة انفسهم .

ان مقارنة خطة التعليم المهنى للتلامذة تعتبر بمثابة مسألة رفع درجة جاذبية المهنة الى الحد الاقصى او ، والامر سيان ، بمثابة مسألة تخفيض درجة عدم الرضاء الى الحد الادنى لدى توزيعهم حسب المهن .

وبنتيجة حل هذه المهمة تغدو خطة التعليم المهنى واحدة من طرائق البرمجة الخطية . وقد اوردنا معطيات ذلك فى الجدول ٣ . فحسب الخطة المثلى فان ٨٠ تلميذا من اصل ١٠٠ سوف يتعلمون تلك المهن بالذات التى كانوا يرغبون فى تعلمها (معامل الجاذبية ١,٠) ، و٢٠ فقط لن يتعلموا المهن التى وضعوها فى المقام الاول كمهن مفضلة . وعند ذلك ينخفض الفرق بين «الحاجات والرغبات» ، الـــذى كان بادئ الامـــر حسب المهن + ١٥ ، – ٢٠ ، + ٥

جدول ٣

الخطة المثلى للتعليم المهنى *

المهن	توزع التلامذة حسب المهن					
	المدرسة رقم ١		المدرسة رقم ٢		المدرسة رقم ٣	
	حسب رغباتهم	حسب الخطة المثلى	حسب رغباتهم	حسب الخطة المثلى	حسب رغباتهم	حسب الخطة المثلى
خراط	١٠	١٥	٢٠	٣٠	٥	٥
عامل طباعة	١٥	١٠	١٠	–	١٥	١٠
بائع	٥	٥	١٠	١٠	١٠	١٥
المجموع	٣٠	٣٠	٤٠	٤٠	٣٠	٣٠

* شوبكين . التجارب السوسيولوجية . موسكو ، ١٩٧٠ ص ٢٢٠ .

(الجدول ١) ، حتى ٢٠ ، اى ان خمسة عمال طباعة من المدرسة رقم ١ وعشرة من المدرسة رقم ٢ سيصبحون خراطين ، بينما سيصبح خمسة من المدرسة رقم ٣ بائعين .

ويتسم بأهمية موديل التخطيط الامثل مع اخذ العوامل الاجتماعية بعين الاعتبار .

لقد صيغت فى اللغة الاقتصادية مهام يستحيل بدون حلها تطوير علم الاقتصاد وعلم الاجتماع على السواء (مثلا ، مسألة مقاييس الامثلية ، والرفاهية العامة ، الخ) . وترتدى اهمية خاصة بالنسبة لعلماء الاجتماع الماركسيين ابحاث الاقتصاديين الرياضيين التى تتعدى اطارات العمليات الاقتصادية البحتة ويمكن ادراجها فى الميدان الواقع على الحدود بين علم الاقتصاد وعلوم اجتماعية اخرى . ان هذه المسألة الهامة بالذات ترتبط بمعيار الامثلية . وتشكل التلبية القصوى لحاجات المجتمع الاقتصادية هدفا للنظام الاقتصادى الامثل .

اذن ، من بين جميع المتغيرات الوافرة العدد (الانتاج ، التراكم ، الاستهلاك ، وماشابه) تتبدّى متغيرات هدفية فقط متغيرات الاستهلاك ، اما المتغيرات الباقية فتلعب دورا خاضعا . فى بادئ الامر كان الرأى السائد فى اعمال الاقتصاديين الرياضيين ان المجتمع بوصفه مستهلكا هو عبارة عن وحدة ثابتة ، ولهذا فان الوظيفة الهدفية للاقتصاد يمكن ان تكون وظيفة هدفية للاستهلاك — فان تبعية معينة ما للخيرات والخدمات التى يستهلكها المجتمع ترتدى اهمية متزايدة الشأن بمقدار ما يزداد تفضيل المجتمع لمجموعة معينة من مواد الاستهلاك . الا انه ظهرت ، لدى اجراء دراسة اكثر تفصيلا ، نواقص الموقف الذى يتجاهل سد حاجات اعضاء المجتمع لا الى الاستهلاك وحسب بل الى نوع نشاطهم العملى ايضا .

فى الوقت الحاضر تبدو مسألة معيار الاقتصاد الامثل ، الى حد كبير ، بمثابة مسألة اجتماعية سياسية لاتخاذ قرارات اقتصادية . وتحتل مكانا هاما فيها مهمة مقارنة رضاء مختلف الفئات المهنية بوضعها الاجتماعى الاقتصادى . ومن غير الواضح ايضا باية معايير علمية ينبغى على المجتمع ان يسترشد لدى توزيع الاموال بين المجموعات المتنافسة للاهداف ، والاستهلاك المالى من جانب السكان ، والرعاية الصحية والتعليم ، والضمان الاجتماعى ، والدفاع ، والعلم ،

وما الى ذلك . ان هذه المهام يحاول علماء الاقتصاد والرياضيات حلها بهذه الدرجة او تلك ، الا انه من الواضح ان هذه المهام تمس بالقدر نفسه علماء الاجتماع ايضا : فان مسألة الادارة المثلى للتنمية الاجتماعية لا يمكن حلها بدون دائرة واسعة من الابحاث الاجتماعية الملموسة .

ثمة حدود لاستخدام الطرائق الرياضيـــة فى علم الاجتماع الماركسى . سبق القول ، انه تم وضع نظرية حازت على الاعتراف من جانب الرأى العام ، نظرية المستويات المختلفة للمعرفــة السوسيولوجية : المستـــوى النظرى العــام ، المستوى التجريبى المتوسط ، الخ . فمن هذه المواقع بالذات ينبغى ايضا تناول مسألة انشاء موديلات فى علم الاجتماع . امـــا بالنسبة لاستخدام الطرائق الرياضية لدى انشاء موديلات فى علم الاجتماع بصورة بنّاءة فهنا تبرز بالدرجة الاولى مسألة تحليل الآليات الاجتماعيـــة على مستوى تجريبى . ان محاولات انشاء موديلات مجردة للعمليــات الاجتماعية دون الاستناد على تحليل فعلى غنـى المضمون للواقع الاجتماعى ، تقود حتما الى تحول هذه الموديلات الى تنظير فارغ . فلدى الانتقال من المستوى الادنى للابحاث الاجتماعية الى المستوى الاعلى تتغير خاصية استخدام الطرائق الرياضية فى علم الاجتماع وتكتسب نمذجة الظواهر الاجتماعية واستعمال الموديلات (النماذج) الرياضية اهمية متزايدة الشأن باطراد .

٣ – القياس فى علم الاجتماع

تعتبر مسألة القياس فى العلم الحديث واحدة من المسائـــل المركزية من الناحيتين المنهجية والعمليـــة . فاذا كان استخدام الرياضيات فى الكثير من ميادين العلوم الطبيعية قد تعدى نطاقات نفس مسألة القياس (رغم انـــه توجد فى هذه المسألة الكثير من القضايا غير المحلولة) ، فان قضايا القياس ما تزال قضايا مركزية وسط المسائل الرياضية لعلوم الاجتماع ، ولا سيما للسوسيولوجيا . وهى تسترعى الانتباه المتزايد ابدا فى الاونة الاخيرة ايضا .

مع تطور علم النفس (السيكولوجيا) وعلم الاجتماع ظهرت ، ابتداء من ثلاثينات القرن الحالى اساسا ، ضرورة ملحة فى المقارنة

بين مقادير التجميع التى لا تستوفى الشروط . وقد ادى ذلك الى وضع نظرية جديدة للقياسات . لقد طرح فكرة هذه النظرية اكبر عالم نفسى معاصر ستيفنس فى اواخر الثلاثينات واوائل الاربعينات . يذهب ستيفنس الى ان القياس امر ممكن بالدرجة الاولى لانه «يوجد تساو للشكل والتبلور بين خصائص متسلسلات الاعداد والعمليات التجريبية ، التى يمكننا اجراؤها على جوانب الاهداف» * .

يقصد بالقياس عملية المقارنة بين النظام التجريبى ونظام عددى معين . ونظرا لعدم وجود وحدات قياس لمقادير مثل درجة الرضاء باسباب المعيشة ، والشعور القومى ، وما شابه ، فقد نشأت مسألة خاصية النظام العددى الذى تجرى مقارنته بالنظام التجريبى . وقد طرح ستيفنس ، بادئ الامر ، اربعة انماط لامثال هذه النظم العددية استوجبت وجود اربعة سلالم (او مستويات) للقياس مطابقة لها : سلّم التسميات (السلّم الاسمى) ، سلم الترتيب ، سلم الفواصل ، سلم العلاقات .

وكل سلم يمتاز بخصائص عددية مناسبة . فاذا اجرينا قياسا حسب سلم معين فان ذلك يعنى انه يوجد تساو للشكل والتبلور بين النظام العددى للسلم وبين المقادير قيد البحث . وستيفنس نفسه قسم السلالم استنادا الى تلك التحولات الرياضية التى يسمح بها كل سلم .

ان سلم التسميات يجيز عملية المساواة – عدم المساواة ، اى ان لنظامه العددى خصائص ضعيفة للغاية . وهذا السلم (او القياس بموجبه) يعطى تصنيفا بسيطا للاهداف ، مثلا : ترقيم اللاعبين فى فريق كرة قدم . فالارقام المرسومة على اللاعبين لا يمكن حسابها كما نحسب الارقام الحسابية ، اى على وجه التحديد : ان اللاعبين حاملى الرقم واحد لا يعطيانا اللاعب رقم اثنين ، وهلمجرا . ان هذه الارقام تميز فقط اللاعبين عن بعضهم البعض .

وسلم الترتيب يجيز عمليتى المساواة – عدم المساواة ، واكثر – اقل . انه عبارة عن عملية ترتيب حسب العلامة (مثلا ، متسلسل المعادن فى الكيمياء) . يمكن ان يصلح مثالا على هذا السلم «قياس» معايير الموقف من العمل .

وسلم الفواصل يجيز عمليـــات المساواة – عدم المساواة ،

* ستيفنس . السيكولوجيا التجريبية ، الجزء الاول ، ص ٥١ .

واكثر – اقل ، ومساواة – عدم مساواة الفواصل ، اذ يتيح بالتالى وضع وحدة قياس . وسلم العلاقات يجيز عمليات المساواة – عدم المساواة ، واكثر – اقل ، ومساواة الفواصل ، ومساواة العلاقات ، ويجرى بالتالى جميع العمليات الحسابية . وحسب هذين السلّمين الاخيرين تجرى جميع القياسات الفيزيائية .

يمكن تبيان الفرق بين السلالم من مثال بسيط . لنفرض اننا نريد اظهار درجة الرضى بالعمل . فاذا استطعنا تقسيم الناس فقط الى راضين وغير راضين بالعمل ، عندها يكون لدينا السلم الاسمى لدرجة الرضى بالعمل . ولو اننا استطعنا اثبات الى اى حد وبكم مرة يكون رضى البعض اكبر من رضى الآخرين ، لحصلنا على سلم الفواصل وكذلك على سلم العلاقات لدرجة الرضى بالعمل . ان المعطيات المقدمة (المقاسة) حسب السلم الاسمى وسلم الفواصل تدعى عادة معطيات نوعية ، اما المعطيات المقاسة حسب سلمى الفواصل والعلاقات فتدعى معطيات كمية ، وذلك لان السلمين الاولين لا يجيزان العمليات الحسابية ، اما الاخيران فيجيزانها . وفى كل سلم تستخدم طرائق احصائية محددة بدقة .

ان المسألة الرئيسية للقياس تكمن فى تبيان ان الميدان التجريبى المعنى يظهر نفس تلك البنية التى يظهرها نظام حسابى معين للعدد ، اما اذا كانت البنية المشتركة مماثلة عندها يقال ان النظام الحسابى مساو فى الشكل والتبلور للميدان التجريبى . وبعد اثبات درجة المساواة فى الشكل يمكن نقل المسائل المتعلقة بالميدان التجريبى الى النظام الحسابى والحسابات الجارية فيه ، ومن ثم تعاد النتائج وتفسّر .

ان جميع القياسات السوسيولوجية والاجتماعية السيكولوجية للمتغيرات من طراز «الموقف من العمل» ما تزال تجرى حسب السلم الاسمى وسلم الترتيب، اى ان جميع القياسات تفضى فقط الى التصنيف والضبط (ترتيب الاهداف والظواهر والمواصفات الاجتماعية) ، وتجرى محاولات وجلة فقط للانتقال الى سلالم اكثر تقدما ، وبالدرجة الاولى فى اتجاهين : اولا ، صياغة وتدقيق المبادئ العامة لنظرية القياس الاجتماعى ، ثانيا ، تطوير واتقان طرائق القياس فى علم الاجتماع .

وتستحق الاهتمام الابحاث فى موضوع القياس الاشتقاقى – نظام قواعد الحصول على وصف متكامل لميزة معقدة استنادا الى بضع

تقييمات للمكّونات . تفرز هنا ناحيتان للعملية – العلامة المعقدة (الهدف) ومنظومات العلائم اى المبينات التى تقدم المعلومات .

يستلفت اهتمام علماء الاجتماع السوفييت اكثر فاكثر فى الوقت الحاضر التحليل البنيوى الكامن الذى وضعه لازارسفيلد . ففى اعمال علماء الاجتماع السوفييت يمكن ملاحظة ناحيتين . فبدلا من حل معادلة لازارسفيلد الحسابية يقترحون اجراء تصنيف بواسطة الغوريثم ادراك الانماط . ومن ثم يجرى حل مسألة تحديد احتمالات الانتماء للفئة ، التى يمكن ان تصلح اساسا لتحديد المسافة بين فئتين ، وبالتالى لتطبيق السلّم .

يرتبط عدد كبير من الاعمال باداء مهام القياس عطفا على دراسة المسائل الاجتماعية الخصوصية – معايير الامثلية ، قياس درجة الابلاغ ، قياس النزعات الاجتماعية ، تقييم جاذبية المهنة . غير ان هذه الاعمال اصبحت ، فى جوهر الامر ، تتلاصق مع الاعمال المتعلقة باستخدام الطرائق الرياضية لدى تحليل المعلومات الاجتماعية الاولية والنمذجة .

الفصل السابع

تركيب ووظائف علم الاجتماع اللاماركسي

١ – التعددية الفكرية النظرية للمعرفة السوسيولوجية

ان علم الاجتماع الاوروبي الغربي عبارة عن نظام معقد للغاية لتنظيم المعرفة الاجتماعية . وتشكل عناصر لهذا النظام النظريات والمذاهب السوسيولوجية من اكثر المستويات والاتجاهات اختلافا . وهو يشمل التعاليم ذات الطابع الاجتماعي الفلسفي ونظريات ذات محتوى سوسيولوجي بحت ، سواء منها ما يفسر طبيعة الحياة الاجتماعية بوجه عام (النظريات السوسيولوجية العامة) وما يفسر مظاهر وعمليات مختلفة للحياة الاجتماعية (نظريات المستوى المتوسط) وكذلك الابحاث التجريبية على الواقع الاجتماعي الملموس.

يعتبر سمة مميزة لعلم الاجتماع الغربي المعاصر عدم وجود فهم موحد لموضوع هذا العلم ، ونتيجة طبيعية للتعددية (pluralism) الفكرية النظرية القائمة .

لقد بيّن العالمان الاجتماعيان الاميركيان ف . بالي وم . مور ، بعد ان نسخا جميع تعريفات علم الاجتماع الواردة في ١٦ كتابا مدرسيا في السوسيولوجيا العامة صادرة في الولايات المتحدة الاميركية خلال ٢٠ عاما (١٩٥١–١٩٧١) ، بيّنا انه توجد ثمة ثمانية مواقف من موضوع السوسيولوجيا كعلم عن المجتمع . فيُعتبر موضوعا للسوسيولوجيا : التفاعل الاجتماعي ، العلاقات الاجتماعية ، بنية الجماعات ، السلوك الاجتماعي ، الحياة الاجتماعية ، العمليات الاجتماعية ، الظاهرات الاجتماعية الثقافية ، الانسان في المجتمع * .

---

* Baali F., Moore M. The Exteded Delibiration: Definition of Sociology (1951-1970). — Sociology and Social Research, 1972, v. 56, p. 433-439.

ان تحليل العوامل الاساسية ، التى ادخلهـــا مختلف علماء الاجتماع الاميركيين فى تعريف موضوع السوسيولوجيـــا ، تتيح استشفاف اتجاه تطور السوسيولوجيا الغربية فى خمسينات واوائل ستينات القرن الحالى . لقـــد كان ذلك فترة انتقال من الرؤيـــة «الاسمية» للمجتمع والانسان الى الرؤية «الواقعية» ، من «النزعة الذاتية» الى «المذهب الطبيعانى» . فالمجتمع يفسّر على انه نسق للعلاقات الاجتماعية ، على انه شبكـــة من التفاعلات بين الافراد . والانسان يتبدى بمثابة ممثل يؤدى دورا اجتماعيا مرسوما له مسبقا . وقد تجلى هذا الموقف باوضح معالمه فى اعمال ب . بارسونس وب . سيلزنيك وغيرهما من ممثلى المذهب الوظيفى البنيوى الذى كان سائدا فى تلك الاعوام .

ان تحليل الكتب المدرسية فى السوسيولوجيا العامة ، الصادرة فى الولايات المتحدة الاميركية عام ١٩٧٧ والمعاجم السوسيولوجية الاكثر انتشارا فى الولايات المتحدة الاميركية ، يتيح كشف الاتجاه الجديد لتطور علم الاجتمـــاع الاميركى الذى ظهر بشكـــل جلى فى سبعينات القرن العشرين .

تكمن اصالة تعريفات موضوع علم الاجتماع فى هذه المطبوعات فى انها تسعى لايجاد تفسير للمعرفة السوسيولوجية من شأنه ان يأخذ فى الحسبان ، بقدر متساو ، مصالح مختلف الاتجاهات البحوثية والمدارس والاتجاهات المتنازعة ، الامر الذى يشكل سمة مميزة لتطور علم الاجتمـــاع فى الغرب فى اواخر الستينـــات ، وفى السبعينات . ففى حين كان يشغل مكانا مهيمنـــا فى علم الاجتماع الاميركى فى الاعوام العشرة السابقة ، المذهب الوظيفى البنيوى الذى كان يسيطر على الاتجاهات الاخرى ولا سيمـــا على مذهب التفاعلية الرمزية ، ففى السبعينات اخذ الوضع فى علم الاجتماع ، بعد الانتقاد الشديد للمذهب الوظيفى البنيوى وانهيار سمعته ، يتغير بصورة درامية . وراحت تتقدم الى المقـــام الاول فى علم الاجتماع توجهات نظرية جديدة ، يملك كل واحد منها ادوات بحث خاصة به وفهما للموضوع خاصا به . ومن بين مختلف «الموديلات المضادة» التى نشأت بمثابة بدائل عن المذهب الوظيفى البنيوى ، اخذت تنتشر توجهات بحوثيـــة مصغرة ذات منحى ذاتى-مثالى (علم الاجتماع الظواهرى ، المنهاجية الاتنولوجية ، صيغ جديدة لمذهب

التفاعلية الرمزية) وذات منحى وضعى-طبيعانى (علم الاجتماع السلوكى ، نظرية التبادل الاجتماعى ، «التحليل الشبكى») ، على السواء .

لذا ، فلا مجال للعجب من انه لا يوجد فى علم الاجتماع الغربى فهم موحد ، متعارف عليه ، لموضوع وطريقة المعرفة السوسيولوجية . انه نتيجة طبيعية للتعددية الفكرية النظرية ، وللصراع المتفاقم بين مختلف المدارس والاتجاهات .

تشهد الابحاث الخاصة ، التى اجريت بهدف استيضاح مكانة مختلف الاتجاهات البحوثية فى علم الاجتماع ، على ان عملية التعددية الفكرية النظرية تميل نحو التعقد ويصاحبها انهيار طبيعى لسمعة المواقف الموجودة والمواقف الناشئة ، على السواء . فقد بيّن استجواب ١٥٢ من ابرز علماء الاجتماع الاميركيين من ٢١ جامعة ، الذى اجرى فى اوائل السبعينات فى الولايات المتحدة ، وجود ٩ مواقف بحوثية مختلفة : «المذهب الوظيفى البنيوى» ، «مذهب التخيرية (التلفيقية) المبرمج» ، «مذهب التفاعلية الرمزية» ، نظرية «النزاع» ، «السلوكية الاجتماعية» ، «مذهب التطور» ، «مذهب الايكولوجية» ، «النمذجة الرياضية» ، نظرية «التبادل الاجتماعى» .

بعد مرور عشر سنوات قام عالم الاجتماع البريطانى مانزيس بدراسة محتوى مقالات نشرت على امتداد السبعينات فى كبريات المجلات السوسيولوجية الاميركية والبريطانية والكندية ، وقد بينت هذه الدراسة وجود ١٣ اتجاها فى الابحاث هذه المرة * . فقد اضيفت الى المواقف البحوثية التى اشار اليها يافيتس جملة من المواقف الجديدة مثل «المذهب الماركسى الجديد» ، وابحاث ضمن اطار نظريتى دوركهايم وويبير الكلاسيكيتين ، «نظرية المصالح» و«نظرية المنجزات» .

اما فى واقع الامر فان الانشقاق النظرى والتعددية الفكرية هما اكبر بكثير مما اشير فى البحثين المذكورين . فان التباعد المتزايد داخل الاتجاهات ، كما اشار ماكارتنى الذى كان طوال سنوات عديدة محررا فى مجلة «السوسيولوجى الاميركى» ، يتجلى فى التخصص المتنامى داخل الرابطة السوسيولوجية الاميركية : فقد ارتفع عدد

* Menzies H. Sociological Theory in USA. —L. Routlege and Kegan Paul, 1982.

اقسامها من ٨ عام ١٩٧١ الى ٢١ عام ١٩٧٩ رغم ان عدد اعضاء الرابطة لم يزدد كثيرا خلال هذه الفترة . وعلاوة على ذلك توجد فى علم الاجتماع الاميركى كثرة من «المجموعات حسب المصالح» (حوالى ٤٠) التى يملك كثير منها توجها سياسيا واضح المعالم مثل «رابطة السوسيولوجيا الانسانية» و«رابطة السوسيولوجيا النسائية» و«رابطة علماء الاجتماع السـود» ، وغيرها * . وماكارتنى نفسه يرى ان الوضع فى العلم السوسيولوجى ليس ميؤوسا منه الى هذا الحد ، وهو يحاول تعليل الموضوعة القائلة بالفائدة العملية والمعرفيـة لـ«التعددية النظرية» ، رغم انه مضطر الى جانب ذلـك للاعتراف «بالتغيرات الدرامية فى هذا العلم» التى حدثت فى العقد الاخير من السنين ، وبعدم وجود معايير متعارف عليها لتقييم علمية النتائج التي يتم الحصول عليها ضمن اطار مختلف التوجهات البحوثية الامر الذى يفضى ، فى نهاية المطاف ، الى فقدان ايمان الكثير من علماء الاجتماع بالفائدة الاجتماعية لمادتهم العلمية ** .

اذن ، اننا نشهد تشعبا وتباعدا ، متزايدى التفاقـم ، فى المواقف النظرية والبحوثية ، التى يركز كل واحد منها جهوده على دراسة نواح منفردة ، خاصة ، للحياة الاجتماعية . ففى الانشاءات النظرية يرى علماء الاجتماع الغربيون انعكاسا جليا لتصوراتهم ، لتناحرات وتناقضات المجتمع الرأسمالى المعاصر .

٢ – الاتجاهات العقائدية الاساسية لعلم الاجتماع فى اوروبا الغربية

يمكن فرز ثلاثة اتجاهات اساسية يجرى ضمنها صياغة المذاهب السوسيولوجية فى الغرب . وهى : الاتجاه العلموى-التكنوقراطى ، والاتجاه التجريدى-الانسانى ، والاتجـاه الاجتماعى-النقدى . ان محتواها الطبقى العقائدى والسيـاسى يتجلى باسطع مظاهـره فى التركيبات الاجتماعية الفلسفية التى يضعها انصار هذه الاتجاهات.

---

* Mc. Cartney J. Diversity in Sociology: Crists or Chellenge.— Sociological Quarterly, 1981, vol. 22, p. 460.

** المرجع السابق . ص ٤٦٩ .

الاتجاه الاول ، العلموى-التكنوقراطى ، يرتبط بصورة تقليدية بايديولوجيا الليبرالية البرجوازية وهو موجه ، من الناحية السياسية ، نحو الحفاظ على الدولة البرجوازية ، على العلاقات الاجتماعيـــة الرأسمالية ، والدفاع عنها .

ان مذهب التكنوقراطية هو واحد من المذاهب الاجتماعيـــة الفلسفية الاكثر نفوذا والاعمق صياغـــة . فافكار التكنوقراطيـــة المعاصرة تكوّنت فى العقود الاولى من القرن العشرين فى الولايات المتحدة الاميركية فى ظل التطور العاصف للصناعة والعلم والتكنيك .

وفى المذاهب العلموية-التكنوقراطيـــة يمكن فرز نمطين من النظريات التى تعكس مختلف مستويات واساليب تحليل الواقـــع الاجتماعى . فالنظريات التكنوقراطية الاولى تشكل من حيث محتواها وشكلها نظاما للعقيدة الاجتماعية الفلسفية يعبر مباشرة عن النزعات الايديولوجية والمصالح السياسية للفئات السائدة فى المجتمـــع البرجوازى - اصحاب المشاريع والاداريون ، وكذلك عن البرنامج السياسى والسياسة الاجتماعية للاحزاب الليبرالية الاصلاحية .

النمط الثانى للوعى العلموى-التكنوقراطى تشكله النظريات السوسيولوجية بالذات ، وكذلك ميدان واسع من الابحاث التجريبية الاساسية والتطبيقية الملاصقة لهذه النظريات . وهى تمتاز بالتوجه الوضعى وبالسعى لبناء علم الاجتماع كعلم صارم ودقيق يتجاوب مع المعايير المعرفية للعلوم الطبيعيـــة المتطورة . وتندرج فى ذلك نظريات مثل المذهب الوظيفى البنيوى ، ومذهب التطور الجديد ، والمذهب البنيوى الجديد ، والسوسيولوجيا السلوكية ، و«مذهب الوضعية المنهاجية» ، وغيرهـــا . ان ازمـــة البرامج الليبرالية-التكنوقراطية وخيبة الامل من امكانيات التقدم العلمى التكنيكى قد انعكستا بشكل خاص فى ميدان الابحاث السوسيولوجية بان اثارتا هبوط سمعة المذهب الوظيفى البنيوى وولّدتا خيبـــة امل لدى العلماء من الفعالية العملية «لعلم الاجتماع الموضوعى» الذى يرتكز على المنهج الوضعى-العلموى . ولكن ، على الرغم من المظاهر الازمية فى علم الاجتماع البرجوازى ، فان هذا التيار ما ينفك يشغل مواقع مهيمنة ، اذ انه مرتبط اوثق الارتباط بالممارســـة السياسيـــة لرأسمالية الدولة الاحتكارية ، ويحظى بدعم مالى قوى .

يوجد بين المذاهب السوسيولوجية العلموية والعقائد الاجتماعية

الفلسفية التكنوقراطية ترابط شديد الاواصر يتجلى فى اضفائهـا الصفة المطلقة على دور المعرفة العلمية فى حل المسائل الاجتماعية السياسية ، وايمانها فى جبروت البنى البيروقراطية للدولة ، وفى الدفاع عن النظام الرأسمالى ، وغير ذلك . ان هذين النمطين للمعرفة الاجتماعية يكمل احدهما الاخر من وجهة النظر المعرفية-النظرية . فاذا كانت الايديولوجيـا التكنوقراطيـة تشكـل الاساس الفكرى للسوسيولوجيـا العلموية-الوضعية ، فـان الاخيرة تزود الاولى بالمعلومات وبالوقائع والتعميمات الملموسة الضرورية المتعلقـة بمختلف نواحى الواقع الرأسمالى .

فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت الايديولوجيـا التكنوقراطية بحلة محوّرة فى ضروب شتى من المذاهب التى طرحت ، بمثابة مقياس ومحرك للتقدم الاجتماعى ، تطور الصناعـة والعلم والتكنيك ، وفى نظرية «مراحل النمو» المعروفة للمنظر ورجـل الدولة الاميركى روستو ، وفى نظريات «المجتمع الصناعى الواحد» لعالم الاجتماع والفيلسوف الفرنسى ارون ، و«المجتمع الصناعى الجديد للاقتصادى الاميركـى هيلبرايت ، و«المجتمع ما بعـد الصناعى» لعالم الاجتماع الاميركى بيل ، و«المجتمع ما بعـد الرأسمالى» لعالم السياسة والاجتماع والاقتصاد الالمانى الغربـى دارندورف ، و«المجتمع التكنوترونى» لبجيزينسكى ، الخ .

يرى الايديولوجيون التكنوقراطيـون المعاصرون ان الظواهر المتعددة لازمة الرأسمالية هى ظاهرة موقتة . وان جميع المصاعب سيتم تذليلها ابان عملية ترشيد الاقتصاد والضبط الاجتماعـى للسلوك وفق وصفات تكنوقراطية . ولدى ذلك سوف يسير تطور المجتمع حسب الطريق التالية : ان تقدم العلم والتكنيك سيجتذب جميع البلدان المتطورة ، بصرف النظر عن نظامهـا الاجتماعـى السياسى ، الى عملية التصنيع العالمية ؛ تحت ضغط «اوامر التصنيع» ونجاحات الثورة العلمية التكنيكية المعاصرة سوف يحدث انتقـال السلطة من ايدى «الساسة» ، الذين باتوا عاجزين عن ادارة المجتمع بشكـل فعال فى الظروف الجديدة ، الى ايدى الاختصاصيين الذين يسترشدون بمعايير العقلانية والفعالية (وهؤلاء الاختصاصيون هم ، اما مهندسون لدى ويبلين ، واما جهاز ادارى ، «بنية تكنيكية» لدى هيلبرايت ، واما نخبة علمية لدى بيل) .

والاتجاه الثانى ، بين الاتجاهات التى نحن بصددها ، يتسم بطابع تجريدى-انسانى . فالمنظرون العاملون فى هذا الاتجاه يواصلون تقاليد اوساط معينة للمثقفين البرجوازيين الليبراليين اليساريين وذوى التفكير الانتقادى ، الذين يرفضون ممارسة «التكننة» المعادى للبشرية من قبل الدولة الرأسمالية المعاصرة ، ولكنهم يبحثون عن بدائل للنظام البرجوازى ضمن اطار المجتمع البرجوازى والعقيدة البرجوازية نفسهما وهم ، اذ يتخلون عن تأليه دور التقدم العلمى التكنيكى فى تطوير المجتمع ، ينطلقون من ان افضل وصفة ، فى زعمهم ، لمعالجة امراض رأسمالية الدولة الاحتكارية هى اشاعة الروح الانسانية عن طريق ترقية الانسان روحيا واخلاقيا . وهم يفترضون ، لدى ذلك ، ان «التغيير الذاتى» لوعى المجتمع سوف يهدم الاشكال والمؤسسات الاجتماعية القديمة ويساعد على انشاء اشكال ومؤسسات جديدة ، «افضل» من سابقاتها .

يشكل ميزة هامة لهذا النوع من التوجه العقائدى للفكر السوسيولوجى البرجوازى ارتباطه الوثيق بالمذاهب الفلسفية المناوئة للتكنوقراطية وللعلموية – الفينومنولوجيا ، والوجودية ، ومختلف الاتجاهات الدينية الانسانية . ان ازمة المذاهب العلموية-الوضعية للمعرفة الاجتماعية حفزت النمو السريع لبدائل الاتجاهات البحوثية وانتشارها مثل «السوسيولوجيا المدركة» (السوسيولوجيا الظواهرية والسوسيولوجيا الموجودية ، المنهج الاثنولوجى) ، ومختلف المذاهب «الانسانية» وما شابه . لقد وجه ممثلو هذا الاتجاه اهتمامهم نحو المواضيع التى اهملها الوضعيون – دراسة العالم الداخلى للانسان ، فهم النواحى ذات الدلالة الذاتية لنشاط الانسان ، واكدوا على الدور النشيط والخلاق للشخصية فى تكوين العالم الاجتماعى .

الا ان تطور المذاهب «الانسانية» فى علم الاجتماع البرجوازى خلال العقود الاخيرة من السنين قد بيّن بكل وضوح ان هذا الاتجاه استنفد الى حد كبير الحماس الانتقادى الذى كان ملازما له فى بداية الامر . وتبدت باطلة ادعاءات انصار «السوسيولوجيا المدركة» بقطع العلاقة نهائيا مع التقليد السوسيولوجى السائد ، والقيام بثورة فى ميدان المعرفة الاجتماعية عن طريق اشاعة الروح الانسانية فى العلوم الاجتماعية . ان ممثلى السوسيولوجيا المدركة ، اذ احرزوا

اعترافا معينا فى الوسط الاكاديمى ، وحصلوا على مكان لهم تحت الشمس ، فقدوا نزعتهم الاجتماعية الانتقادية بعد ان انخرطوا فى التوجه المحافظ العام لعلم الاجتماع البرجوازى . وبقى يحافظ على التوجه الانتقادى بالدرجة الرئيسية ، انصار «علم الاجتماع الانسانى» المنضمون تحت لواء «جمعية دراسة المشاكل الاجتماعية» المؤسسة عام ١٩٦٣ ، الموجودة بصورة مستقلة عن الهيئة الرسمية – الرابطة السوسيولوجية الاميركية . يعتبر لى ، بروفسور جامعة بروكلين ، الزعيم الفكرى «للجمعية» . ويرى انصار هذه المنظمة هدف نشاطهم فى استخدام المعرفة العلمية لاجل فهم الوضع الفعلى للاشياء فى العالم الرأسمالى معيرين اهتماما شديدا لدراسة الظواهر الشذوذية فى المجتمع البرجوازى . ان هذا الفرع من «علم الاجتماع الانسانى» يسعى لمساندة الناس فى نضالهم من اجل حقوقهم المدنية وكرامتهم الانسانية ، وزيادة نشاطهم الاجتماعى والسياسى لكى يستطيعوا الاشتراك بصورة اوسع فى مراقبة وادارة الجماعات الاجتماعية والمجتمع .

ان نقص البرنامج السياسى لـ«علم الاجتماع الانسانى» يكمن فى انه لا يشير الى السبل الفعلية لازالة «المشاكل الملحة» للعالم الرأسمالى التى يقوم بدراستها . فـ«الجمعية» ليس لديها توجه طبقى سياسى واضح ودقيق وهى تتعاطى فى الغالب نشاطا تنويريا . ورغم مواطن الضعف الواضحة لهذا الشكل من «علم الاجتماع الانسانى» فان فضل ممثليه يكمن فى انهم اعاروا الاهتمام للمسألة المركزية فى المعرفة الاجتماعية : فى خدمة مَن يجب ان يكون علم الاجتماع ، وعن مصالح اية طبقات اجتماعية يجب ان يعبّر . غير ان الجواب الذى يقترحه انصاره على سؤال «علم اجتماع لاجل من ؟» لا يمكن اعتباره جوابا مُرضيا . ان الهدف الرئيسى لعلم الاجتماع ، كما يعلن زعماء «الانسانيين» ، هو خدمة البشرية . بيد ان هذا النداء يصدح بصورة جد تجريدية ، ويخلو من اى توجه اجتماعى طبقى دقيق ، ولا يتيح اعطاء جواب ملموس عن السؤال المتعلق بالرسالة الاجتماعية لعلم الاجتماع فى العالم المعاصر .

واخيرا ، الموقف الثالث من المواقف النظرية العقائدية الاساسية لعلم الاجتماع البرجوازى المعاصر وهو ما يسمى الاتجاه الاجتماعى- الانتقادى . ان السمة المميزة لهذا الاتجاه هو فهم دور علم

الاجتماع كاداة للتنوير يكمن جوهره فى «انتقـــاد الايديولوجيا» بانتظام ، اما هدفه فهو تحرير البشرية من نير القوى الاجتماعيـــة المهيمنة ، السائدة . ولهذا ، فان المواقف السياسية والايديولوجية لانصار هذا الاتجاه غامضة للغاية ، وهى تتأرجح بين ايديولوجيا الاحتجاج العفوى المميزة للحركات الراديكالية بما فيها الشبابية فى العالم الرأسمالى المعاصر ، من جهة ، وبين الاصلاحية والتحريفية البرجوازية الصغيرة ، من جهة ثانية .

ان انصار هذا الاتجاه ، شأنهـــم شأن ممثلى الاتجاه العقائدى الثانى ، يناهضون ايضا الايديولوجيـــا التكنوقراطية والمفاهيـــم العلموية-الوضعية اذ يرون فيها اداة للاستعباد الروحى للكادحين ولتعزيز السلطة السياسية للبرجوازية . والامر المميز لممثلى هذا التيار هو سعيهم ، فى انتقادهم للنظام الرأسمالى ، الى الاعتماد على منهاج ماركس بادخالهم بعض احكامه فى مذاهبهم الخاصة بهم . غير ان امثال هذه النظريات «الماركسية الجديدة» التخريبية هى ، مع ذلك ، تشويه تحريفى للنظرية المادية الحقيقية عن المجتمع ، وهى تسعى لافراغها من اهم شىء فيها – مطلب اعادة تركيب المجتمع الرأسمالى بصورة ثورية ، ومطلب النضال فى سبيل النظام الاجتماعى الاشتراكى .

ان حدود الاتجاه الاجتماعى-الانتقادى لم ترتسم بعد نهائيـــا . وموضوعاته الاساسية قريبة من الموقف التجريدى-الانسانى الذاتى . واهدافه العملية طوباوية . وبديهى ان الحذاقة الشكلية لموقفـــه تشهد على ان علم الاجتماع الغربى ما يزال يملك مستوى عاليا من الفعالية النظرية المنهجية . الا ان كل محاولة متأنقة جديدة لايجاد حل ضمن اطار الايديولوجيا البرجوازية للمسائل التى يستحيل حلها بالفعـــل الا عن طريـــق الانعكاس الموضوعى-الديالكتيكى لهذه الايديولوجيا ، انما تقود علماء الاجتماع الغربيين الى ادراك ضرورة الحل النهائى لمسألة اختيار طريق المستقبل .

يعتبر ميزة ملحوظة لتطور «علم الاجتماع الانتقادى» فى العقد الاخير من السنين الانتقال من مرحلـــة انتقاد السوسيولوجيـــا الاكاديميـــة ، الامر الذى كان مميزا لاواخر الستينات واوائـــل السبعينات ، الى الابحاث الملموســـة للتناقضات الاجتماعيـــة الاقتصادية للمجتمع الرأسمالى ، الامر الذى ضمن لهم الى حد كبير

تأييدا معينا من جانب السوسيولوجيا الاكاديمية . ولكن ، بدلا من تعزيز المواقع النظرية لعلم الاجتماع الراديكالى الانتقادى ، اخــذ نشاطه الاجتماعى السياسى يصاب بضعف متزايد . ويكمن السبب الاساسى لازدياد شعبيته فى استخدام المبادئ المنهاجية للماركسية ، التى تبدت اداة لتحليل ازمة النظام الرأسمالى اشد فعاليـــة من الوسائل المعرفية للسوسيولوجيا الاكاديمية . وبفضل هذه الحالة بالذات اخذ يلاحظ فى الولايات المتحــدة فى النصف الثانى من السبعينات «انبعاث» ماركس ، ولاول مرة فى تاريخ علم الاجتماع الاميركى ادرجت عدة جامعات اميركيــة الماركسيــة فى البرامج التعليمية * .

ولكن ، لدى الحديث عن الشعبية المتزايدة لافكار الماركسية فى علم الاجتماع الغربى ، ينبغى ان يؤخذ فى الحسبان المحدودية الطبقية لعملية هضم هذه الافكار من جانب ممثلى العلم الاكاديمى : الانقطاع عن نضال الطبقة العاملة وعن نشاط الحزب الشيوعى فى الولايات المتحدة الاميركية ، وكذلك التفسير الاعتباطى للكثير من الاحكام الاساسية لنظرية ماركس الاجتماعيـــة ، الامر الذى يفضى دائما الى الجمع التخيرى لهذه الاحكام مع احكام علم الاجتماع الغربى . وعلاوة على ذلك من الضرورى ان يؤخذ فى الحسبان ان نزعة معاداة الماركسية ضربت جذورا عميقة فى الفكر الاجتماعى الغربى وانه ، رغم الشعبية المعينة لافكار علـــم الاجتماع «الانتقادى» فى الوسط الاكاديمى ، فان فرص اتساعه اللاحق تقيّم تقييما متشائما ** . واخيرا ، فان علم الاجتماع «الانتقادى» نفسه حسب اعتراف انصاره يواجه معضلة : بمقدار ما يشتد انجذابه الى فلك السوسيولوجيـــا الاكاديمية بمقدار ما تثير شكا اكثر العلاقة بين النزعة الماركسية الجديدة والممارسة السياسية *** .

---

* Flacks R., Turhel J. Radical Sociology. — In: Review of Sociology, 1978, Vol. 4.

** Ritzer O. Sociological Theory. — N.Y., Alfred a. Knopf, 1983, p. 428.

*** Flacks R. Turhel J. Radical Sociology, p. 234.

٣ - المذاهب الماكرونظرية (النظرية الكبيرة) الاساسية لعلم الاجتماع الغربى

تبعا للاتجاه العقائدى (النزعة الذاتية - النزعة الطبيعانية) والموقف المنهجى (النسق الاجتماعى - التفاعل الاجتماعى) تقسم النظريات السوسيولوجية الى اربع مجموعات . يمكن ان يدرج فى النظريات المنتظمة للاتجاه الطبيعانى المذهب الوظيفى البنيوى لبارسونس ، والمذهب البنيوى الجديد (بلاو ، كوزير) ، وفى نظريات الاتجاه الذاتانى ماكروسوسيولوجيا المعرفة لبيرغير ولوكمان ، وعلم الاجتماع البنيوى لتيراكيان وعلم اجتماع الحياة العادية لدوغلاس . ويمكن ان تدرج فى نظريات تفاعل الاتجاه الطبيعانى نظرية التبادل الاجتماعى لبلاو وهومانس وايمرسون ، وفى نظريات الاتجاه الذاتانى مذهب التفاعلية الرمزية لبلومير وما يسمى المنهج الاثنولوجى لهارفنكل .

ان النظرية السوسيولوجية فى علم الاجتماع الغربى ، حسب اعتراف العلماء انفسهم ، ليست نظرية علمية حقا . فقد كتب مينيل يقول انه لا ينبغى ان نتصور ، على اقل تقدير ، ان «تشكيلة الافكار ، التى يستخدم هذا المصطلح عادة بصددها ، هى جزء من المعرفة السوسيولوجية يمكن نعته بانه «نظرية»» * .

ان مذهب الوظيفية البنيوية ، مع تشديده على الموقف الطبيعانى من دراسة الواقع الاجتماعى وعلى المنهج العلمى الطبيعى وصفات المجتمع النسقية ، ومع محاولته تعداد جميع الشروط «الضرورية» التى تكفل «توازن» و«نظام» النسق الاجتماعى وجميع العناصر المكونة له وآليات تكامله ، حظى فى حينه بتأييد الاوساط الاكاديمية والاوساط السياسية على السواء فى المجتمع الرأسمالى .

وعلى الرغم من الانهيار الكبير لسمعة هذا المذهب فى فترة ازمة علم الاجتماع الغربى عند تخوم الستينات - السبعينات ، فمن السابق لأوانه القول انه فقد نفوذه كليا . ومرد ذلك الى ان مختلف «الموديلات المضادة» ، التى تدّعى وضع بدائل لمذهب الوظيفية البنيوية ، كانت بالدرجة الاولى نظريات الميكرومستوى (الصغير) .

---

* Mennel st. Sociological Theory: Uses and Unities. London, 1974, p. 1.

ولهذا السبب فهي لم تستطع اعطاء تفسير مرضٍ للكثير من الظواهر الاجتماعية السياسية والثقافية الهامـــة التي رافقت الازمة العامـــة للرأسمالية – ضعف سمعة المؤسسات السياسية ، اشتداد النزعات الدينية وسط الشبيبة ، هبوط دور علم الاخلاق العملي ، وغيرها . وعلى هذه الخلفية ينبعث من جديد الاهتمام بنظريات الماكرومستوى (الكبير) ، ولا سيمـا بمذهب الوظيفية البنيوية الارتقائية (مذهب الارتقائية الجديدة) ، وتجرى محاولات لخلق مذاهب بنيوية جديدة تشتمل على افكار نظرية «النزاع» وغيرها . وفي هذا المجرى بالذات تحدث نهضة كلاسيكيي الفكر السوسيولوجي البرجوازي – دوركهايم ، ويبير ، زيميـــل ، تينيس ، الذين سعى التقليد السوسيولوجي للوظيفية في حينه الى تركيب افكارهم . وهذا يفسر الجولة الجديدة من المناقشات حول الارث الفكري لبارسونس الذي كانوا يدعونه وهو على قيد الحياة «الكلاسيكي الحي» لعلم الاجتماع الاميركي ، وكذلك الدعاية لاعماله واعادة اصدارها .

تؤلف فكرة الانساق المحتوى الاساسي للوظيفية البنيوية في علم الاجتماع . فالنسق الاجتماعي هو عبارة عن مجموع من العناصر المترابطة التي تفرض تقييدات معينة على بعضها البعض ، وبهذا تشترط اهمية كل عنصر في النسق بالنسبة لجميع عناصره الاخرى . ومن هنا ينبع الاستنتاج القائل ان كل عنصر معين للنسق الاجتماعي يؤدي وظائف معينة بالنسبة لمجمل النسق .

ان الامر الرئيسي في نظرية بارسونس الوظيفية-البنيويـة هي مسألة تأثير المجتمع على اختيار الفرد اهدافا اجتماعية ووسائـــل لتحقيقها . واقتداءا بتقاليد دوركهايـم وويبير يرى بارسونس ان الاهداف ، التي يقوم الانسان بافعال من اجل بلوغها ، والوسائل التي يختارها لاجل ذلك ، ليست نتيجة للاختيار الحر ، بل مشترطة بمعايير . ويؤكد بارسونس ان «الفعل لا يمكن تناوله ، ولا يمكنه ان يكون ، سوى فعل معياري» * .

وفي الحياة الاجتماعية افرز بارسونس ثلاثة انســـاق : نسق الثقافة والنسق الاجتماعي ونسق الفرد ** .

* Parsons T. The Structure of Social Action. N.Y., 1949, p. 45.

** في الاعمال اللاحقة يضيف بارسونس في نسق الفعل النسق الفرعي الرابع وهو «الجسم البيولوجي» .

نسق الثقافة هو نسق القيم الاجتماعية و«المعارف القصوى» التى تتحقق فى نشاط النسق الاجتماعى والفرد . والميدان ، الذى يجرى فيه استيعاب الفرد للمعايير الاجتماعية (التنشئة الاجتماعية) ، يدعوه بارسونس النسق الاجتماعى . فالنسق الاجتماعى هو انعكاس النسق المعيارى (اى نسق الثقافة) فى شروط ملموسة من خلال مفهوم «الدور الاجتماعى» . و«الدور الاجتماعى» فى نظرية بارسونس هو نموذج السلوك الذى تعينه دائرة الحقوق والواجبات والوضع الملموس للفرد المنضم الى جماعة اجتماعية ، الى تنظيم اجتماعى .

والامر المميز لمخطط بارسونس البنيوى-الوظيفى هو التصور عن المشروطية المعيارية الصارمة للفعل الاجتماعى . فالمعايير والقيم بالنسبة لبارسونس هى مقاييس ثابتة . وهى تؤلف نماذج «الثقافة المعيارية ذات الدلالة الاجتماعية» ، التى يستوعبها الفرد اذ يعتبرها معطاة منذ الازل ، اى بكلام آخر «يتلقنها» وينظم سلوكه حسب روحها ونصها .

ان نزعة معاداة التاريخ ومذهب الحتمية المعيارية هما اضعف ناحيتين فى نظرية الاجتماع الوظيفية-البنيوية .

وقد حاولت الوظيفية البنيوية ان تدحض اتهاماتها بمعاداة التاريخ : أ - بوضع مذهب الارتقاء الجديد ؛ ب - بوضع جملة من نظريات «التغير الاجتماعى» التى تأخذ فى الحسبان اهمية عناصر الخلل الوظيفى (dysfunction) فى النسق الاجتماعى ؛ ج - بالانعطاف نحو دراسة «النزاع الاجتماعى» . ومن بين هذه المذاهب كان المذهب الاول - مذهب الارتقاء الجديد - اكثرها حيوية لانه مكيّف افضل من المذاهب الاخرى لاجل تحليل الازمة الثقافية الحالية للرأسمالية التى اصبحت دراستها المسألة الرئيسية لدى علم الاجتماع النظرى البرجوازى فى السبعينات - الثمانينات . ان آنية دراسة الازمة الثقافية والبحث عن مخرج منها كان يمليهما ، الى حد كبير ، الجو الايديولوجى المتغير فى البلدان الرأسمالية التى اخذت تتقوى فى حياتها السياسية والايديولوجية الميول المحافظة التى كان محاموها يدافعون عن التكامل الثقافى والاجتماعى للمجتمع البرجوازى .

وعلى الاتهام بالحتمية المعيارية وجدت الوظيفية البنيوية نفسها عاجزة عن الرد على العموم ، الامر الذى اثار ظهور نظريات معارضة

لها بشكل حاد تواجه المسلّمة الطبيعانية للوظيفية البنيوية بالمذهب الذاتانى ، اما مذهب الانساق فبالتفاعل .

ان نظريات الارتقاء الجديد فى علم الاجتماع الغربى تحاول ، فى معظمها ، الجمع بين فكرة الانساق ، المميزة للوظيفية البنيوية وبين فكرة التطور . وقد لجـأ مؤسس الوظيفية البنيوية نفسه بارسونس الى احدى المحاولات الاولى من هذا النوع . ففى كتابيه «بصدد النظرية العامـة للفعل» و«ورقـات عمل فى نظرية الفعل الاجتماعى» * ، اللذين الفهما سوية مع شيلز ، طرح موضوعة تقول ان جميع الانساق العاملة ، اذا تسنى لها البقاء على قيد الحيـاة ، سوف تصطدم باربع مشاكل هامة . اولا ، ينبغى لهـا ان تضمن الحصول على موارد من البيئة المحيطة وتوزيع هذه الموارد داخل النسق . وهذه العملية يدعوها بارسونس وشيلز عملية التكيف . ثانيا ، ينبغى لهذه الانساق ان تكون قادرة على تعبئة الموارد لاجل بلوغ اهداف معينة واقرار الاولوية بين هذه الاهداف . تلك هى عملية بلوغ الهدف . ثالثا ، ينبغى لها ان تنسق وتضبط العلاقات داخل النسق ، وان تملك بالتالى آلية تكامل مضبوطة . واخيرا ، ينبغى توفر سبل خلق قوة حافزة لدى الافراد المؤلفين للنسق من شأنها ان تؤمن التطابق بين النشاط وبين اهداف النسق ، وبالقدر نفسه سبل ازالـة حالات التوتر الانفعاليـة السابقة لدى اعضاء المجتمع . الوظيفتان الاخيرتان دعاهما بارسونس وشيلز الوظيفتين الكامنتين .

مع وضع بارسونس وشيلز مفاهيـم التكيف وبلوغ الهـدف والتكامل والكمانة ارتسمت معالم تحول كبير فى النظرية من تحليل البنى الى تحليل الوظائف . فالبنى يجرى تناولها من زاوية نتائجها الوظيفية بالنسبة لحل المسائل الاربع الآنفة الذكر . والترابط بين البنى الخاصة يجرى تحليله من ناحية الى اى حد يؤثر هذا الترابط على تلك الشروط التى بمقدور كل بنية منها ان تلبيها .

والى جانب ذلك تناول بارسونس مسألة الانسان وحاول تفسير

---

* Parsons T. Shils E. Working Papers in the Theory of Action. N.Y., 1953.

عملية تعقد الانساق الاجتماعيـــة عبر التمايز المتزايد ابدا بين الوظائف التى يؤديها الافراد فى النسق * .

واستطاع بارسونس ان يرتفع فوق الوظيفية دون ان ينبذهـا بل تكيف مع متطلبات الموقف الارتقائى . غير ان الحفـــاظ على الوظيفية لم يكن امرا ممكنـــا الا بحرمان مذهب الارتقاء من روح التطور والتقدم الملازمة له . ان محتوى الارتقاء الاجتماعى افضى لدى بارسونس الى تعقيد النسق وزيادة قدرته على التكيف .

احتلت مسألة ازمة الرأسمالية مكانا هاما فى اعمال بارسونس الاخيرة المؤسسة على افكار مذهب الارتقـاء الجديد . ان آراءه فى هذه المسألة تتميز بعدة خصائص . اولا ، انه لا يوافق على التقييم المتشائم للحالة الراهنة للحضارة الغربية الواسع الانتشار وسط المحافظين الجدد . ثانيا ، انه يدّعى بالتمام النظرى والتمام المنطقى الصارم لمذهبه محاولا اعطاء جواب نهائى على المشاكل الملحة للعالم الرأسمالى . فهو ، لدى تحليله المجتمع الرأسمالى المعاصر ، يستند على نظرية الفعل الاجتماعى التى وضعها هو وعلى الموقف الارتقائى الجديد الذى يقوم اساسه على افتراض وحدة الارتقاء للطبيعة الحية والتنظيم الاجتماعى الثقافى ، الذى يشكل حسب فكرتـــه «جزءا لا يتجزأ من النظرية العامة لارتقاء الانساق الحية» ** . والى جانب ذلك يستخدم بارسونس ، فى تحليـــل ظواهر الثقافة المعاصرة ، عناصر متفرقة من منهـــج ويبير ، وعلى الاخص يطور موضوعتـه المعروفة عن تأثير علم الاخلاق البروتستانتى على تكوين الرأسمالية الاوروبيـــة . ان السعى لتصنيف العديد من عوامل علم الاجتماع المعاصر وادراكها النظرى سويـــة مع استخدام الموقف التاريخى المقارن ، انما يُبرزان بشكل ملحوظ مذهب بارسونس على خلفية الكثير من الاعمال الاخرى لعلماء اجتمـــاع الاتجاه المحافظ الذين يميلون الى مذهب الذاتية السافرة والى عدم وجود منهج موضوع بدقة . غير ان مذهب بارسونس السوسيولوجى (المقصود بالدرجة الاولى آواخر اعماله فى السبعينات) يشكل ، من حيث مقصده الفكرى

---

* راجع : Parsons T. The System of Modern Societies. N.Y., Enlewood Cliffs, 1971, p. 2.

** المرجع السابق ، ص ٢ .

واتجاهه السياسى ، احدى اكثر نظريات معاداة الماركسية تفننا ، ذات المضمون المحافظ الجلى .

ان تطور المجتمع يبدو لبارسونس فى هيئة عملية للتمايز البنيوى للانساق الفرعية الاساسية الذى تشتد من خلالها قدرة المجتمع على التكيف ، امكانياته فى بسط رقابته على البيئة المحيطة . ان هذا التفسير الطبيعانى للتطور الاجتماعى يشبه المذهب الارتقائى المعروف لسبينسر ، ولكنه يختلف عنه فى نواح عديدة ، وبالدرجة الاولى بالاعتراف بالطابع المعقد المتعدد الاوجه للتطور . ومن وجهة نظر منهج بارسونس الارتقائى فان معيار التقدم الاجتماعى يكمن فى نمو قدرة المجتمع على التكيف وفى تعقد التمايزية الداخلية لهذه القدرة ، الامر الذى يتيح مواجهة افضل للتغيرات المزعجة من خارج او من داخل النسق الاجتماعى . ان هذا التفسير الشكلى للتطور الاجتماعى ، الذى تنعدم فيه الخاصية التاريخية لمختلف المراحل ، ينفى فى حقيقة الامر التقدم الاجتماعى لان القانونيات الموضوعية للتاريخ البشرى تبقى غير مكتشفة . وينعدم كليا فى نظرية بارسونس الدياليكتيك المعقد للتاريخ البشرى ، وصراع مختلف القوى الاجتماعية فى سبيل تغييره ، والقفزات والتوقفات المراحلية ، اى باختصار جميع اللحظات الجوهرية فى التطور الاجتماعى .

ان للتطور الاجتماعى فى تأويل بارسونس ناحية هامة اخرى تنبع من خاصية الفعل الاجتماعى الذى يسعى بارسونس ، على النقيض من الموقف الوضعى ، الى ان يأخذ بالحسبان فيه الناحية الذاتية المتعلقة بوجود اوجه معنوية ورمزية . ونظرا لهذا الفهم للافعال البشرية يحاول المنظّر الاميركى تعريف الناحية الانسانية ، القيمية المعنوية للارتقاء الاجتماعى . فان تطور الحضارة الاوروبية الغربية يتميز ، حسب وجهة نظره ، لا بارتفاع القدرة التكيفية للمجتمعات الداخلة فيها وحسب ، بل ايضا بالتطبيق المثابر لتعاليم الديانة المسيحية المتعلقة بتنفيذ فكرة بناء «ملكوت الرب» على الارض . ان هذه العملية فى رأيه ، حظيت بتطور كثيف خاصة بعد حركة الاصلاح التى بسّطت تأدية الشعائر الدينية والصلة بين المؤمن والاله ، الامر الذى كان بمثابة حافز قوى جدا لتحقيق المعايير الاخلاقية للمسيحية (للبروتستانتية بالدرجة الاولى) فى النشاط العملى . وهو ، على غرار ويبير ، يرى ان علم الاخلاق

البروتستانتى مارس تأثيرا حاسما على تكوين الرأسمالية فى اوروبا ، غير ان بارسونس ، خلافا لعالم الاجتماع الالمانى ويبير ، لا يشاطره ارتيابه بصدد دور البروتستانتية فى العالم المعاصر اذ يفترض ان قيم المسيحية لا تزال تلعب دورا مهيمنا فى حياة الغرب الثقافية والاقتصادية .

وان بارسونس ، اذ يدعو نفسه حتميا ثقافيا ، يؤكد ان العناصر الاساسية للنسق الثقافى – القيم ، المثل العليا ، التقاليد ، الرموز – توجه سير التطور الاجتماعى بتأديتها دورا مماثلا للشيفرة الوراثية فى ارتقاء الطبيعة الحية * . وهو ، اذ يُفرد مكانا حاسما للقيم الدينية فى الثقافة ، يحاول البرهنة على ان تطور الحضارة الاوروبية ، منذ لحظة نشوئها وحتى الوقت الحاضر ، ليس سوى عملية تقنين التعاليم الدينية . وبكلام آخر ، فان الارتقاء الاجتماعى الثقافى يخضع للارتقاء الدينى الذى تعين قيمه الاخلاقية المحتوى الداخلى لتطور التنظيم الاجتماعى ومغزاه . وفى هذا يرى بارسونس اختلاف الارتقاء الاجتماعى-البنيوى عن تطور مواضيع الطبيعة الحية . ويعمل اقرب نصير لبارسونس وتلميذه ، الاخصائى اللامع فى ميدان سوسيولوجيا الدين بيلاه ، على تطوير افكار مماثلة فى مذهبه عن الارتقاء الدينى ** .

بدأت الدوافع التيوصوفية ((theosophy) – مذهب الحكمة الالهية) ، فى ابداع بارسونس ، تتجلى بكل قوة فى السبعينات بمثابة ردة فعل مدركة نظريا على ازمة الثقافة البرجوازية . فانسجاما مع المفكرين الاخرين ذوى النزعة المحافظة اعلن بارسونس عن ضرورة اقامة تحالف بين العلم والدين ، واشار الى خطأ تقييم الدين «وعيا كاذبا» ، وايد فكرة «الدين المدنى» التى طرحها بيلاه . ان هذه الوقائع بالذات تسمح بالنظر الى مؤلفات بارسونس المتأخرة فى سياق انشاء الايديولوجيا المحافظة الجديدة .

اذن ، ان نظرية بارسونس النسقية-البنيوية ، التى كان القصد منها تجسيد مبادئ الطريقة العلمية ، تتبدّى تركيبا موضوعيا-مثاليا نموذجيا ليس من الصعب على المرء ان يرى فيه آثار مثالية

---

* Parsons T. Social Systems and the Evolution of Action Theory. N. Y., Free Press, 1979, p. 131.

** Bellah R. Beyond Belief. N. Y.: Harper a Row, 1979, p. 21-40.

هيغل . وكما لاحظ احد النقاد عن حق فان عالم الاجتماع الاميركي بارسونس يُدخل روح هيغل المطلقة في النسق الثقافي ، والروح الموضوعية في النسق المجتمعي (Societal) ، والروح الذاتية في نسق الفرد والكيان السلوكي * . ويمكن ان يضاف الى ما قيل انه ، اذا كانت المَلَكية البروسية تمثل ، بالنسبة لهيغل ، ذروة التطور الاجتماعي ، فان هذا الدور ، بالنسبة لبارسونس ، تضطلع به بصورة مشابهة الولايات المتحدة الاميركية . ان بارسونس ، بوصفه مدافعا عن المجتمع الرأسمالي ، يرى في التطور التاريخي للولايات المتحدة تجسيدا لوصايا الدين المسيحي لا اكثر ولا اقل . اننا امام تناقض جلي في نظام بارسونس : تناقض بين متطلبات اعلانه موقف موضوعي علمي ، قيمي-حيادي من دراسة الظواهر الاجتماعية وبين القراءة التيوصوفية للتاريخ ، والتوجه السياسي الموالي للبرجوازية بشكل سافر ايضا . وهذا التناقض يتخلل جميع تركيبات بارسونس النظرية كليا ، ويولّد تناقضات مستعصية الحل في تحليله السوسيولوجي .

تتسم بأهمية معينة الصيغ المنهجية الثقافية لنظريات الارتقاء الجديد التي طرحها علماء الاجتماع والانتربولوجيا الاميركيون وايت وستيوارد وميردوك وغيرهم . ان الفرق في مواقفهم من الارتقاء يعينه بالدرجة الاولى اختيار العامل الذي يرسونه في اساس التطور الاجتماعي . فوايت ، مثلا ، يتمسك بمبدأ «الحتمية التكنولوجية» في الارتقاء الثقافي ، ويتمسك ستيوارد بموقف الارتقاء المتعدد الخطوط ، ويركز ميردوك الاهتمام على دور التنظيم الاجتماعي ، الخ ** .

ان نظرية «التغيرات الاجتماعية» في علم الاجتماع البرجوازي توجد في بضع صيغ . فقد حاول ميرتون ، الواقع تحت التأثير الشديد لافكار سوروكين وبارسونس ، وضع موديل للتغير الاجتماعي وفقا لتقاليد التحليل الوظيفي-البنيوي . فاستنادا الى المبادئ المنهجية للتحليل الوظيفي-البنيوي اعلن ميرتون تخليه عن

---

* Siebert R. J. Parsons Analytical Theory of Religion.—In: Sociology and Human Destiny. N. Y., 1980, p. 34.

** راجع : نقد السوسيولوجيا النظرية البرجوازية المعاصرة ، موسكو ، ١٩٧٧ ، ص ٥٠–٥١ .

وضع نظرية سوسيولوجية عامة . وطرح فى كتاب «النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية» منظومة البراديغمات (النماذج) المتنوعة للتحليل الوظائفى على مستوى الانساق والوحدات الاجتماعية الملموسة (تحليل فى مصطلحات الجماعات المرجعية — reference groups — الخ) . واذ حاول ميرتون التغلب على النزعة الميتافيزيقية لموقف بارسونس الوظيفي-البنيوى طرح ، اضافة الى مفهوم الوظائف ، مفهوم «الاختلالات الوظيفية» (dysfunctions) ، اى انه اعلن احتمال انحراف النسق عن الموديل المعيارى المقرر ، الامر الذى ينبغى له بدوره ان يستتبع اما مرحلة جديدة فى تكيف النسق مع النظام المعيارى الموجود واما تغيرا معلوما فى نظام المعايير . بهذه الطريقة حاول ميرتون ادخال فكرة التغيير على مذهب الوظيفية . الا انه حصر التغيير بالمستوى «المتوسط» ، مستوى النسق الاجتماعى الملموس ، بان ربطه بافتراض «عدم تجانس» النسق ، بمفهوم الانومية (اللامعيارية) — anomie .

وفى نظريات «التغيرات الاجتماعية» يجابه الموديل الوظيفى-البنيوى بموديل السبب والعلة فى تحليل التغيرات الاجتماعية . فبمثابة بدائل للحتمية المعيارية طرح عدد لا حصر له من «الحتميات» المختلفة ، ابتداء من الحتمية البيولوجية وانتهاء بالحتمية التكنولوجية والاقتصادية . الا انه لم يتم التوصل الى صياغة وجهة نظر عامة .

تشكلت نظرية «النزاع الاجتماعى» على اساس انتقاد العناصر الميتافيزيقية فى مذهب الوظيفية البنيوية لبارسونس .

وكان يقف عند منابع نظرية «النزاع الاجتماعى» عالم الاجتماع الاميركى ميلس . فاعتمادا على جمع تخيرى بين افكار ماركس وويبلين وويبير وباريتو وغيرهم كان ميلس يؤكد ان اى تحليل ماكروسوسيولوجى لشىء ما لا يستحق القيام به الا اذا كان يمس مسألة الصراع فى سبيل السلطة بين الطبقات المتنازعة ، بين الرؤساء والمرؤوسين ، بين الشخصيات العليا وذات الجبروت والانسان العادى * .

وحظيت نظرية «النزاع الاجتماعى» بصياغة اكثر دقة فى اعمال

---

* راجع : ميلس . الصفوة السائدة . موسكو ، ١٩٥٩ .

عالم الاجتماع الالمانى العربى داهرندورف * ، وعالم الاجتماع البريطانى بوتومور ** ، وعالم الاجتماع الاميركى كوزير *** ، وغيرهم من علماء الاجتماع الغربيين .

ترسو فى اساس نزاعات المصالح البشرية ، حسب رأى داهرندورف ، لا الاسباب الاقتصادية بل طموح الناس الى اعادة توزيع السلطة . ويغدو مصدرا للنزاعات ما يسمى "Homo Politicus" – «الانسان السياسى» ، وبما ان اعادة توزيع للسلطة تستتبع اعادة توزيع اخرى فان النزاعات الاجتماعية ملازمة لاى مجتمع كان . انها نزاعات حتمية ودائمة ، وهى تشكل وسيلة لتلبية المصالح وتلطيف تجليات مختلف الاهواء البشرية . ويؤكد داهرندورف ان «جميع علاقات الافراد ، المبنية على اهداف متنافرة . . . تعتبر علاقات للنزاع الاجتماعى» **** . ان داهرندورف ، اذ نبذ تأكيدات بارسونس المتطرفة حول الوفاق العام ، وقع هو نفسه فى التطرف باعلانه عمومية النزاع ، اى نزاع الجميع ضد الجميع .

وحاول عالم الاجتماع الاميركى كوزير الموازنة بين تطرفى بارسونس وداهرندورف . ان فكرته الاساسية تكمن فى التأكيد على ضرورة «استقصاء جذور الوفاق وجذور النزاع بين الافراد وطبقات الافراد ، على السواء» ***** .

غير ان مسألة التوفيق بين «الوفاق» و«النزاع» فى النظرية العامة «للنزاع الاجتماعى» ما تزال مسألة عالقة . ان اكثرية علماء الاجتماع الغربيين يعتبرون النزاع الاجتماعى شكلا متغيرا تاريخيا للتفاعل الاجتماعى ، وليس صفة للبنى الاجتماعية المحددة تاريخيا ، ويرجعون النزاع الى العلاقات داخل الجماعات او بين الجماعات ،

Dahrendorf R. Class and Class Conflict in Industrial Society. *
Stanford, 1959.

Bottomore T. Sociological Theory and the Study of Social **
Conflict. In: Theoretical Sociology. R. M. Kihny, E. Tiryakian (Eds). N.Y., 1970.

Coser L. The Functions of Social Conflict. Geneve, 1956. ***

Dahrendorf R. Class and Class Conflict in Industrial Society. ****
Stanford, 1959, p. 135.

Coser L. Masters of Sociological Thought. N. Y., 1977, p. 581. *****

وينفون طابعه الماكروسوسيولوجى . وعلى الرغم من ان نظرية «النزاع الاجتماعى» بالذات تعتبر شيئا مقابلا هاما لمحدودية النظرية الوظيفية-البنيوية ، فهى تتبدى عاجزة عن اعطاء تفسير علمى لعمليات التطور الاجتماعى . ان منظرى «النزاع» يستشهدون عادة بماركس ، ولكنهم يبسّطون نظرية ماركس لدرجة انهم يجردونها من نظرية الصراع الطبقى ، ومن البروليتاريا ، ومن الثورة . تلك «ماركسية» بدون ماركس .

٤ – المذاهب الميكرونظرية (النظرية الصغيرة) الاساسية لعلم الاجتماع الغربى

حتى الآونة الاخيرة كانت المسألة الرئيسية لعلم الاجتماع الغربى – مسألة التناسب بين المعايير والنشاط – تُحَل انطلاقا من موقع المذهب الطبيعانى والمذهب المعيارى . فالمذهب الطبيعانى يولى المنهج الطبيعى العلمى اهمية من الدرجة الاولى ، والمذهب المعيارى ينطلق من اولوية المعيار ويعتبره شيئا ما يحدد النشاط البشرى ولكنه فى الوقت نفسه ، شأنه شأن الطبيعة ، لا يتوقف على النشاط .

عكف عدد من علماء الاجتماع ، غير الراضين بالماكرونظريات (النظريات الكبيرة) للوظيفية-البنيوية التى تفضى الى تجسيد النسق الاجتماعى وتزدرى بدراسة النشاط البشرى الخلاق ، الواعى ، عكفوا مباشرة على وضع نظريات موجهة نحو استيضاح دور التفاعلات الملموسة بين الافراد فى انشاء بنى العالم الاجتماعى وعملها .

بين الميكرونظريات (النظريات الصغيرة) الجديدة يمكن ابراز اتجاهين اساسيين للمعرفة النظرية ، مميزين لعلم الاجتماع البرجوازى ، هما الطبيعانية والذاتانية . فبالنسبة للجناح الطبيعانى من مذهب التفاعلية – interactionism (نستعمل هذا المصطلح بالمعنى الواسع ، اذ نقصد بالتفاعلية كل المجموعة المتنوعة لنظريات التفاعل) تبدّى الموقف السلوكى امرا مميزا . وفى هذه النظريات يعار الاهتمام الرئيسى للعامل المعاين نفسه للسلوك والتفاعل البشريين . ويفسَّر التفاعل بصيغتين مختلفتين . فأحد شكلى ما يسمى السلوكية (behaviourism) الاجتماعية يفسر التفاعل بصيغة

«دافع – ردة فعـل» ؛ ويفسرهـــا الشكل الثانى بصيغة «دافــع – تأويل – ردة فعل» . الشكل الاول للسلوكية معروض فى المذهب السيكولوجى لعالم الاجتماع الاميركى هومانس وفى تشكلاته المختلفة الواردة تحت عنوان نظريات التبـــادل الاجتماعى ؛ والشكل الثانى معروض فى «التفاعلية الرمزية» لعالم الاجتماع الاميركى ميد وفى تشكلاتها المختلفة .

ان نظريـــة «التبادل الاجتماعى» ، التى يُعتبر هومانس وبلاو وايميرسون ابرز ممثليها ، على النقيض من الوظيفية البنيوية تنطلق لا من اولوية النسق بل من اولويـــة حاجات الانسان السيكولوجية البيولوجية . «الى الوراء نحو الانسان» – ان هذا الشعار الذى طرحه هومانس ارسى بداية انتقاد الوظيفية البنيوية من مواقـــع النزعة السيكولوجية .

ان السلوك البشرى ، حسب فكرة هومانس ، يعتبر بمثابة ردة فعل من جانب انسان على سلوك انسان آخر . والانسان ، من وجهة نظر المذهب المذكور ، هو بالدرجة الاولى لا عضو مجتمع بل ممثل جنس . ويرى هومانس مصدر المعايير ونشاط الانســـان خارج المجموعات المعيارية للحياة الاجتماعيـــة وخارج محتوى النشاط البشرى . ويؤكد عالم الاجتماع الاميركى هذا على ان اساس النظام المعيارى هو التبادل المنظم «للمكافآت» بغرض الحصول على «ارتياح نفسى» . والميزان الموفق لـ«المكافآت» و«العقوبات» يكفل بقـــاء النسق على قيد الحياة ، أما النزاع فيما بينها فهو سبب تغير وتطور النسق .

ان نظرية هومانس ، نظريـــة «التبادل» ، هـــى طراز نموذجى للنزعة الاختزالية (reductionism) السيكولوجيـــة ، وهى تفسير سيكولوجى للتفاعل البشرى لان دراســـة صفات الناس السلوكيـــة تشكل ميدانا تقليديا لعلم النفس يرى فيه هومانس اساسا لاجل تركيب جميع العلوم الاجتماعية .

لقد رفع اصحاب النزعة الوظيفية البنيويـــة الى حكم المطلق الناحية المعيارية للنشاط الحيوى للمجتمع . ويعلن اصحاب النزعة السلوكية اولوية السيكولوجى على الاجتماعى . غير ان «المجتمع» و«الفرد» فى هذه الحالة وتلك يوضعان فى مواجهة احدهما الآخر .

فقد اعلن السلوكيون موقفـــا محددا بصرامـــة من اثنتين من

المسائل الغنوصيولوجية (المعرفية) . المسألة الاولى هى مسألة حرية الاختيار او مشروطيته الصارمة . وقد تم حسم هذه المسألة لصالح مذهب الحتمية . المسألة الثانية هى ضرورة دراسة حالات الافراد النفسية الباطنية لاجل تفسير سلوكهم ، هذه الضرورة التى يرفضها السلوكيون رفضا قاطعا اذ انهم يعتقدون ان هذه الحالات لا يمكن ان تكون ضرورية وان تدرس بطرائق موضوعية .

ان السلوكيين ، بفصمهم الصلة بين الفرد والمجتمع ، ليس بوسعهم ان يقروا بان التأثيرات الخارجية (الحوافز والمعايير) والشروط الداخلية (الوعى) ينبغى ان تكون مترابطة فيما بينها بشكل محدد .

مارس المذهب السلوكى لهومانس تأثيرا هاما على المذهب المماثل لعالم الاجتماع الاميركى بلاو . وتنطلق نظرية «التبادل الاجتماعى» لبلاو من انه تلزم الناس الوان متنوعة من المكافآت التى لا يمكنهم الحصول عليها الا بالتفاعل مع اناس آخرين . ويقول بلاو ان الناس ينخرطون فى علاقات اجتماعية «لانهم يتوقعون نيل مكافأة ، وهم يواصلون هذه العلاقات لانهم ينالون ما يطمحون اليه . فقد يكون استحسان اجتماعى ، واحترام ، ووضع ، وما الى ذلك ، كما قد تكون مساعدة عملية ايضا مكافآة فى عملية التفاعل الاجتماعى» * . ويدخل بلاو فى نظريته عناصر الموقف الاقتصادى . غير ان التبادل الاقتصادى يتبدى لديه بمثابة ظاهرة عرضية ثانوية بالنسبة للتبادل الاجتماعى .

والصيغة المؤثرة الاخرى لمذهب «التبادل الاجتماعى» التى وضعها ايميرسون لم تستطع التغلب على النزعة الاختزالية السيكولوجية . فهو ، اذ يسعى للقضاء على الانقطاع بين المستوى الاكبر والمستوى الاصغر ، يستنبط عدة مفاهيم جديدة مثل «التبادل المثمر» الذى يشترطه ازدياد عدد اعضاء الجماعة ويولّد ضابطا معياريا للعلاقات الاجتماعية ، كما يستنبط مفهوم «شبكة التبادل» التى تعبر عن العلاقات بين الجماعات الاجتماعية * * . غير ان

---

* Blau P. Exchage and Power in Social Life. N. Y., 1964, p. 4.

* * Emerson R. Social Exchange Theory. In: Annuel Review of Sociology 1976, Vol. 2, p. 357—365.

ايميرسون يتناول العلاقات بين الافراد خارج صلتها بقانونيـــات المجتمع بوجه عام ، بصورة منعزلة عن البنى والمؤسسات الاجتماعية السياسية السائدة فيه ، ويبقى بالتـــالى ضمن اطارات التفسير السيكولوجى للعلاقات الاجتماعية .

ان ادراك العيوب والتناقضـــات الشديدة للموقف السلوكى وكذلك فكرة استحالة حصر السلوك البشرى بتشكيلـة من ردات الفعل على الحوافز الخارجية ، وقدرة السلوك البشرى ازاء تشكيلة ردات الفعل على الحوافز الخارجية ، وقدرة الانسان على التمعن ببيئته الاجتماعية بصورة خلاقة ، دفعت عددا من علماء الاجتماع الغربيين الى تفسير السلوك من وجهة نظر ذلك المغزى الذى يضفيه الفرد (او الجماعة) على هذه النواحى او تلك للوضع . وبغية تعليل هذه الفكرة لجأ المنظرون البرجوازيون الى نظريات التفاعلية الرمزية ، الى السوسيولوجيا الظواهرية .

ان السمات المميزة «للتفاعلية الرمزية» (ميد ، بلومير ، رووز ، ستوون ، ستروس وغيرهم) ، التى تميزها عن معظم اتجاهات علم الاجتماع والسيكولوجيا الاجتماعيـــة البرجوازيين ، هى ، اولا ، سعيها للانطلاق لدى تفسير السلوك لا من اهواء وحاجات ومصالح فردية ، بل من المجتمع (وُيقصد به ، فى الحقيقة ، مجموع التفاعلات بين الافراد) ، ثانيا ، محاولة اعتبار جميع روابط الانسان المتنوعة مع الاشياء ، والطبيعة ، والاشخاص الاخرين ، والجماعات البشرية ، والمجتمع بوجه عام ، بمثابة روابط من خلال الرموز . ولدى ذلك تولى الرموز اللغوية اهمية خاصة . ويرسو فى اساس «التفاعليـة الرمزية» تصور النشاط الاجتماعى بمثابـــة مجمـوع من الادوار الاجتماعية يتثبت فى نسق من الرموز اللغوية وغيرها .

يرى مذهب «التفاعلية الرمزية» ، حسبما عرضه بلومير ، ان الناس يتصرفون حيال الاهداف مسترشدين ، قبل كل شىء ، بالمعانى التى يضفونها على هذه الاهداف وليس بطبيعتها الجوهرية . وهذه المعانى تتشكل ويعاد تشكلها ابان عملية التفاعل الاجتماعى . فالواقع الاجتماعى بعيد عن ان يكون مستقرا وثابتا . فهو متحرك واصطلاحى (conventional) ويعتبر نتاجا لتوافق المعانـــى بين مجموعات من الاشخاص المسرحيين – الممثلين – مترابطة فيما بينهـــا ترابطا وثيقا . وهؤلاء الاشخاص منجذبون الى تيار لا نهاية له من تأويل

واعادة تأويل الحالات بحيث ان العمليات الاستقرائية الدقيقة وحدها تستطيع تقديم المساعدة فى قضية تفسير السلوك * .

ومن هنـــا يُستخلص الاستنتـــاج القائل ان اى نظريـــة سوسيولوجية تستنتج بصورة استدلالية ، ليس بوسعها ان تعطى تفسيرا حقيقيا للسلوك البشرى ، وذلك بحكم مشروطيته الحالاتية الملموسة وطابعه المتغير . وفى هذا السياق يمكن اعتبار «التفاعلية الرمزية» بمثابة نظرية سوسيولوجية مضادة للنظرية ترفض من حيث المبدأ تخطى حدود الصفات الخاصة للعمليات الاجتماعية . . . ان هذا المذهب يغالى كثيرا فى رفض تعميم المفاهيم والتجريد» ** .

كما يضرب اصحاب «التفاعلية الرمزية» صفحـــا عن النظرية الوظيفية-البنيوية ، ويتناولون الحياة الاجتماعية «ابان الحركة» وليس فى حالة التوازن ، وينفون «الميل الطبيعى الى الاتزان» . وخلافـا لمذهب السلوكيـــة فى علـم الاجتمـــاع ، ولمذهب الوضعيـــة السوسيولوجية وتركيبهما المعاصر ولسائر المذاهب ذات الاتجـاه الطبيعانى ، يؤكد انصار الاتجاه الانف الذكر ان مـــا يثير «ردات الفعل» الواجب دراستها ليس الحوافز بحد ذاتها بل تفسيرهـا من جانب الفرد الذى «يحدد الوضع» . الا ان انصار «التفاعلية الرمزية» يستصغرون ، بصورة غير مقبول بها ، دراسة العوامل البيولوجية الوراثية والسيكولوجية الوراثية ، بل واحيانا ينكرون وجودها على الاطلاق ، كما يعيرون اهتمامـــا قليلا جدا للعمليات اللاواعية فى السلوك البشرى ، ونتيجة لذلك تتعسر دراسة الدوافع ، ويستبدل ادراك «القوى المحركة» الفعلية للسلوك البشرى بوصف «مفردات الدوافع» او الاشكال الاخرى «لعقلنة» الافعال المرتكبة ، التى تقدمها الثقافة . كما يعتبر موطن ضعف «للتفاعلية الرمزية» تجاهل العلاقات السياسية والايديولوجية التى تلعب دورا هائلا فى حياة المجتمعات المعاصرة : ان اصحاب نزعة التفاعلية يفضلون دراسة الحياة اليومية لجماعات غير كبيرة والوعى الاعتيادى لافرادها .

---

* راجع : Blumer H. Symbolic Interactionism: Perspective and Method. N.Y., 1969.

** Coser L. Masters of Sociologycal Thought. N. Y., 1977, p. 574-575.

فى الستينات – السبعينات ازداد وسط علماء الاجتماع الغربيين ازديادا حادا الاهتمـــام باعمال الفيلسوف الالمانى ذى الاتجـــاه الظواهرى غوسيرل ، وتبعا لذلك حظى بتطور معلوم مـــا يسمى «سوسيولوجيــا الظواهر» . ومارست تأثيرا كبيرا على تطور هذا الاتجاه اعمال الفيلسوف النمساوى شوتس . يتركز اهتمام شوتس على مسألة «الذاتية المتبادلة» . وتكمن هذه المسألة فى «كيفية فهم بعضنا البعض» ، وكيفية تكوّن الادراك العام والتصور العـام عن العالم . ان تحليلات النزعة الذاتية المتبادلة لشوتس تشكل اساس «سوسيولوجيا المعرفة الاعتيادية» ، وهى احد مذاهب السوسيولوجيا الظواهرية الاكثر اعدادا حتى الوقت الحاضر .

ان العالم الاعتيادى ، اليومى ، حسب شوتس ، هو «الواقع الاعلى» ، الاكثر اهمية ، بالنسبة للمعرفة البشرية . ويجرى بصدد ذلك وضع نزعة خاصة ، ما يسمى النزعـــة الطبيعية . توجد فى «الواقع الاعلى» «المجالات النهائية للمعانى» التى يمكن للانسان ، ضمن اطارها ، ان يسمح لنفسه بالتشكيك باحكامـه الاعتيادية . ويندرج فيها السحر والدين والعلم . وكل واحد من «الوقائـع» ، التى تولـّدها المجالات النهائية للمعانى ، يتقبله الانسان كواقع فعلى ما دام يشغل اهتمامه .

والمجال الاكثر اثارة لاهتمام عالم الاجتماع هو ذلك المجال النهائى للمعانى الذى يتخصص فيه ، اى علم الاجتماع . ان مهمته تكمن فى صياغـــة شروحات واضحة ومثابرة لموضوع غير واضح وغير مثابر من حيث طبيعته .

استلفتت افكار شوش «الظواهرية» اهتمام طائفـــة من علماء الاجتماع الغربيين . وجرت محاولات لجمع الاحكام المنهجية لمذهب الظواهر مع سائر اللوحات التخطيطيـة النظرية وفروع المعرفـــة الاجتماعية : ان يحصروا فى كل واحد مذهب الظواهر ، وبعض افكار شيلير ومانغهام ، وعلم اللغات ، الخ . ان الاعمال النظرية من هذا النوع هى اعمال تخيرية للغاية ، ولا يوجد حتى الآن بينها عمـل واحد يحتوى على موديل نظرى كامل للمجتمع .

استوعبت مدرستان مختلفتان احكام السوسيولوجيا الظواهريـة لشوتس على نحو فريد للغاية . وترأس المدرسة الاولى – مدرسة السوسيولوجيا الظواهرية للمعرفـــة – بيرغر ولقمان ، وترأس

المدرسة الثانيـــة ، التى اطلقت عليهـــا تسمية «منهـــج البحث الاثنولوجى» ، غارفنكل .

يميز بيرغر ولقمـــان عن شوتس السعى الى تعليل ضرورة «قوننة» المفاهيم الرمزية العامة للمجتمع . ان نظرية «القوننة» ، التى يعمل هذا العالمان الاجتماعيان الاميركيـان على تطويرهـــا ، تنطلق من ان عدم الاستقرار الداخلى للجســم البشرى يتطلب «ان يخلق الانسان بنفسه بيئة حيوية مستقرة» . وهمـا يقترحان لهذا الغرض التنشئة الاجتماعية لمعانى ونماذج فعل الانسان فى «العالم الاعتيادى» .

ينطلق «منهج البحث الاثنولوجى» (غارفنكـــــل ، سيكوريل ، دوغلاس ، ماك-هيو ، وغيرهـــم) من انه يوجد لدى كل انسان ، ينخرط فى التفاعل ، تصور عن كيف سيكون هذا التفاعل او كيف ينبغى له ان يجرى ، علما بان هذه التصورات تنتّظم بالتوافق مع معايير ومتطلبات مغايرة لمعايير ومتطلبات الحكم العقلانى المعترف به . ومن هنا ينبع الحكم المنهجى لمذهب البحث الاثنولوجى : «ان سمات عقلانية السلوك يجب ان تظهر فى السلوك نفســـه» * . و«منهج البحث الاثنولوجى» انما يتعاطى على وجه التحديد البحث عن هذه العقلانية الخرافية التى يستحيل ، كمـا يزعمون ، التقاطهـــا بالاساليب الموضوعية للمعرفة الاجتماعية .

ان عمليات البحث هذه اوصلت انصار هذا المذهب الى نفى الوجود الموضوعـــى للمعايير الاجتماعيـــة ، والبنى الاجتماعية ، والمجتمع بوجه عام . فالانسان ، فى رأيهـم ، يخلق بنفسه ابان الحياة الاعتيادية المعايير الاجتماعية التى ينظم سلوكه وفقا لها ، او يتخلى عن المعايير اذا لم تعد تطابق تصوراته الاعتيادية .

وبهذا عرض «منهـــج البحث الاثنولوجى» مذهبـــه النسبى (relativism) فى المعرفة ومذهبه الذاتانى بعد ان قضى فى جوهر الامر على مسألة معرفة المجتمع كواقع موضوعى . وهو ، بوصفـه مظهرا معبرا للغاية للاتجاه «الميكرونظرى (الصغير)» فى علـــم الاجتماع الغربى ، قد بيّن الى اى مدى بعيد يمكن ان يوصل نفى ضرورة دراسة البنى والعمليات الاجتماعية الهائلة النطاق .

---

* Garfinkel H. Studies in Ethnomethodology. Englewood Gliffs, 1967, p. 43.

٥ – الميول التكاملية فى السوسيولوجيا الغربية

ان مسألة التكامل ، توحيد العدد الكبير من المواقف النظرية القائمة والتغلب على النزاعات الفكرية والميول الطوائفية ، تشكل بالنسبة لعلماء اجتماع الولايات المتحدة الاميركية ، بل وبالنسبة لعلماء اجتماع البلدان الرأسمالية الاخرى ، المهمة الاكثر الحاحا وآنية التى يربط الكثير من العلماء بحلها ، ولذلك اسبابه ، مستقبل علمهم .

وفى رأى جملة من العلماء ان علم الاجتماع الاميركى دخل الآن مرحلة جديدة ، مرحلة «البحث عن اساس تحليلى عام» ينبغى له ان يوحد مختلف الاتجاهات النظرية . وقد اخذت تدوى بالفعل بتكرار متزايد الدعوات الى وحدة هذا العلم لان علم الاجتماع يوجد فى اوضاع حرجة ، غير ان هذه الدعوات تجد صدى لها لا وسط الباحثين انفسهم ، انصار مختلف المواقف ، بقدر ما غدت امتيازا لمؤلفى الكتب المتعلقة بعلم الاجتماع النظرى ، ويغدو تطبيقها العملى من نصيب المنظّرين المحترفين .

ان مسألة التكامل ليست مسألة جديدة مبدئيا بالنسبة لعلم الاجتماع الاميركى الذى كانت تتواجد فيه دائما خلافات فكرية بين ممثلى مختلف الاتجاهات البحوثية ، رغم ان حدة النزاع كانت تتغير كثيرا عند مختلف المراحل . ففى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية استطاعت مدرسة مذهب الوظيفية البنيوية ان توحد الاتجاهات البحوثية التى كانت موجودة آنذاك ، غير ان عملية التركيب هذه ، التى جرت بقيادة بارسونس ، تبدت قصيرة الاجل . ففى الستينات والسبعينات ، وبعد زوال مجد مذهب الوظيفية وانبثاق مختلف «الموديلات المضادة» ، جرت محاولات متكررة لتوحيد مذهب التفاعلية ومنهج البحث الاثنولوجى ، ونظرية التبادل الاجتماعى ومذهب الوظيفية البنيوية ، الخ .

وتتميز المحاولات المستأنفة لتوحيد مختلف المواقف البحوثية ، التى جرت فى الاعوام الاخيرة ، بعدة خصائص . اولا ، لقد جرت فى ظروف حرجة — فى ظل الازمة الفكرية النظرية والسياسية والمالية المتفاقمة حينما بات البحث عن «اساس تحليلى عام» مسألة ذات اهمية حيوية . ثانيا ، توجد ثمة كثرة من المواقف المختلفة

من حل هذه المسألة ، التى قلما تتوافق فيما بينها بل ويناقض احدها الآخر احيانا . علما بان معظم هذه المواقف تتصف بنزعـــة تخيرية وذاتية سافرة . ثالثا ، اخذ يتأكد ، بمثابة الافق الاكثر مقبولية والاشد قدرة على الحياة لاجل تركيب مختلف التيارات ، البحث عن نموذج تعميمى للمعرفة السوسيولوجية وصياغته ، عن نمط مثالى مقبول ما للعلم قادر على ارضاء مصالح مجموعات البحث المتنافسة .

على هذه الخلفية يغدو مفهوما ان مبادرة التطبيق الملموس لفكرة تكامل جديد لعلم الاجتماع انتقلت الى ايدى انصار علم الاجتماع الوضعى-الطبيعانى الذين يسعون لاخذ دروس الماضى القريب فى الحسبان ووضع موديل للعلم اكثر واقعية يزيل نواقص المنهج الوضعى – التجريبى السابق ، ولكنه مصوب ايضا نحو وسائل المعرفة للعلوم الطبيعية . لهذا ، فان صياغة منطق موحد لتكوين المعرفة النظرية ، موديل معترف به لتكوين المعرفة السوسيولوجية يمكنه ان يقضى على تضارب الآراء الموجود هنا ، ان ذلك يعتبر واحدة من الحلقات الحاسمة فى السلسلة المعقدة لمسائل تكامل المعرفة السوسيولوجية .

أ'علنت ، بمثابة اساس منهجـــــى لتوحيد مختلف اتجاهات البحث الفلسفة ، نظرية ما بعد الوضعية للعلم ، المصاغة فى اعمال بوبير وكون وفايرابند ولاكاتوس وغيرهم . واذا ما حاولنا ان نُبرز ، من بين كثرة المذاهب ما بعد الوضعية ، المذهب الاكثر شعبية فى علم الاجتمـــاع الغربى ، فينبغى على الارجح ان نذكر بمثابة ذلك نظرية تطور المعرفة العلمية التى وضعها كون . لقد كان الاهتمام بها كبيرا بوجه خاص فى السبعينات حينمـــا كانت تدور فى علم الاجتمـــاع الغربى مناقشات عاصفة حول المسائل الاساسية للمعرفة الاجتماعية وكانت مهمة تحديد الوضع العلمى لعلم الاجتماع مهمة ملحة . ومن بين معظم الاعمال المتعلقة بهذا الموضوع تستحق الذكر ابحاث عالم الاجتماع الاميركى ريتزير * . فان التصور عن علـــم الاجتمـاع كـ«علـــم متعدد البارادیغمـات

---

* Ritzer G. Sociology: A multiple paradigm Science.—Boston, Allyn a. Bacon, 1975; Ritzer G. Toward and Integrated Sociological Paradigm.—Boston, Allyn a. Bacon, 1981.

(multiple paradigm) « ، الذى بات تصورا شائعـــا انمـا يدين بشيوعه هذا ، الى حد كبير ، لتأثير اعمال ريتزير . ودون ان نسترسل فى التحليل المفصل للمطبوعات الوافرة العدد المكرسة لتطبيق منهج كون فى تشخيص حالة علم الاجتماع الغربى نشير الى ناحية مميزة واحدة . فمن المعلـــوم ان مذهب كون كان على العموم ذا اتجاه مناوىء لمذهب الوضعية (positivism) ، ولكنه كان فى علم الاجتمـــاع الغربى يستخدم ، مهمـا يبدو ذلك تناقضا ظاهريا ، لغرض مناقض : لاجل تقوية الميول الوضعية ، وذلك لان «انصار كون» كانوا يحاولون تصوير علم الاجتمـاع بمثابة علم ناضج يطابق مقاييس مختلف العلوم الفيزيائية ، وبالاضافة الى ذلك طمس الخلافات الايديولوجية الجديـــة القائمة بين ممثلى مختلف التيارات .

لقد كان المفهوم الشائع لـ«الباراديغما» يستخدم من جانب علماء الاجتماع الغربيين لاجل تصوير التيارات الموجودة على انها تيارات علمية واستبعاد الفكر الاجتماعى الراديكالى اليسارى باعتباره فكرا لاعلميا لانه كان يعتبر بمثابة مذهب ايديولوجى . فحسب وجهة نظر ريتزير توجد حاليا فى علم الاجتماع الغربى ثلاث باراديغمات اساسية ، ولكل واحد منها فهمه الخاص به لموضوع وطريقة علم الاجتماع . البارادیغما الاولى هى الباراديغما «الوقائعية» ، تمثلها نظرية الوظيفية البنيوية ونظرية «النزاع» ، وقد ارسيت مقدماتها الانطلاقية فى اعمال دوركهايم . الباراديغما الثانية هى الباراديغما «التعريفية» التى ترتكز على اعمال ويبير فى نظرية الفعل الاجتماعى . كما تمثلت هذه الباراديغما ببضع نظريات – مذهب التفاعليـــة الرمزية ومذاهب علم الظواهر . ويطرح الباحث الاميركى ، بمثابة باراديغما ثالثة ، مذهب «السلوكيـــة الاجتماعية» ، الذى صيـغ موديله النموذجى للابحاث فى اعمـــال العالـم النفسى المعروف سكينير ، بينمـــا يعتبر مذهب «التبادل الاجتماعى» اهـــم نظام نظرى * . وتنبغى الاشارة الى ان مفهوم الباراديغمـا فى مذهب «علم الاجتماع المتعدد الباراديغمات» لريتزير ، كما فى النظريات المماثلة الاخرى ، يستخدم بصورة اعتباطية للغايـة . ان التقيد

* Ritzer G. Sociology: A Multiple Paradigm Science.—Boston, Allyn a. Bacon, 1975.

الصارم بوجهة نظر كون بصدد طبيعة البارادیغما لا یوفر المسوغات لتناول علم الاجتماع كعلم متعدد البارادیغمات ، وذلك لانه كان ینفی امكانیة وجود بضعة بارادیغمات فی علم ناضج . ففی العلم الناضج ، حسب قول كون ، یجب ان تهیمن بارادیغمـــا واحدة معترف بها توحد الاسرة العلمیة * . وكان اتباع كون من معسكر علماء الاجتماع الغربیین ، فی سعیهم مهما كلف الامر للبرهنة على الطابع العلمی لمادتهـــم ، یستعملون تفسیرا اكثر لیبرالیة لهذا المفهوم اقترحه ماسترمان * * .

ان المحاولات المنتظمة لاستخدام الفلسفة ما بعد الوضعیة للعلم بمثابة منهج جدید لتكوین المعرفة السوسیولوجیة بدلا من مذهب الوضعیة الذی فقد سمعته ، لم تبدأ الا فی نهایـــة السبعینات واوائل الثمانینات . وقد كان مطلوبا منهـــا ، بدرجة معلومة ، استخلاص حصیلة مناقشات عدیدة حول طبیعة المعرفة الاجتماعیة دارت فی الفترة السابقة .

رغم تعدد وتشتت مختلف مذاهب الفلسفة مـا بعد الوضعیة فان الامر الممیز لها جمیعا هو السعی لوضع بدیل فعال للفلسفة الوضعیة التی ما تزال تتمتع بنفوذ هائل فی علم الاجتماع الغربی رغم ان الكثیرین من الباحثین یعرفون نواقصها معرفة جیدة . من الصعب التحدث عن وجود ای منهج موحد للمعرفة الاجتماعیة نشأ على قاعدة مذهب ما بعد الوضعیة ، الا انـــه یمكن مع ذلك ابراز جملة من المواضیع المتلاصقة والمسائل المشتركة . وهی ، اولا ، «اعادة الاعتبار للمیتافیزیقا» والاعتراف بالدور الهام للافتراضات الفلسفیة فی البحث الاجتماعی ، الامر الذی لم یكن یجیزه مذهب الوضعیة السابق على الاطلاق . كما یرتبط بالاعتراف بدور الافكار العقائدیة الفلسفیة سعی انصار منهج ما بعد الوضعیة لادراج الاحكام القیمیة بمثابـــة عنصر مكون من عناصر العملیة المعرفیة خاص بالبحث الاجتماعی . ثانیا ، ان الاستراتیجیـــة المنهجیة الجدیدة للمعرفة الاجتماعیة تستوعب كلیا الموضوعة ما بعد الوضعیة حول الفرادة النوعیـــة لمستوى المعرفـــة النظری ودوره المحدّد فی

---

* كون . بنیة الثورات العلمیة . موسكو ، دار التقدم ، ١٩٧٥ .

* * Masterman M. The Nature of Paradigm.—In: Criticism and The Grouth of Knowledge. Ed. by S. Lakatos and Musgrave, London, 1975.

الادراك . ويفرد لهذا الحكم دور اساسى فى المنهج ما بعد الوضعى للمعرفة الاجتماعية ، وذلك لانه يوفر امكانيـة الاعتراف بالوضع العلمى للنمط السوسيولوجى التقليدى للتحليل ، الذى كان مذهب الوضعية السابق يقف منه موقفا ازدرائيا اذ كان يعتبره «نظرية كاذبة» .

فى منهج ما بعد الوضعية تسير «اعادة الاعتبار للميتافيزيقا» فى اتجاه الاعتراف ، بالدرجة الاولى ، بالوضع العلمى والقيمـــة المعرفية لمختلف الاتجاهات داخل علم الاجتماع الغربى ، التى لم تجد مكانا لها فى مذهب الوضعيـــة . ويمس ذلك بوجه خاص «السوسيولوجيا المدركـــة» والمذاهب الملاصقة لهـا . ان مفهوم البارادیغما يستخدم عادة على وجه التحديد بمعنى التأكيد على جواز الافتراضات الفلسفية فى بنية المعرفة الاجتماعية (وهو الامر الذى كان يصر عليه بشكل خاص انصار «السوسيولوجيـا المدركة») ، هذه الافتراضات التى تشترط ، بدورهـــا ، الكثير من النواحى المبدئيـــة للنظريات السوسيولوجيـــة وانماط وطرائق البحث النموذجية المستخدمة وغيرها .

وفى الوقت نفسه لا نجد فى اعمال انصار منهج ما بعـــد الوضعية جوابا واضحا على سؤال : الافتراضات الفلسفية من اى نوع – الافتراضات الماديـــة التى تنطلق من الاعتـراف بالدور الحاسم للوجود الاجتماعى وتعتبر المعرفة السوسيولوجية انعكاسا للواقع ، ام الافتراضات المثالية المؤسسة على افتراضات مضادة – يجب ان تغدو المبادئ الاساسية للتفكير السوسيولوجى . ان هذا السؤال اما يلزمون الصمت حياله واما يجيزون بشكل مبهم امكانية استخدام اية افتراضات فلسفية وعقائدية كانت ، اى ان التعددية النظرية تعتبر عنصرا مكونا طبيعيا للمعرفة العلمية . والى جانب ذلك فان استخدام منهج ما بعد الوضعيـــة ، شأنه شأن مذهب الوضعية بالاجمال ، يدّعى بالحياد الايديولوجى ويسعى للتغلب على تطرف المثاليـــة والمادية ، اى بكلام ادق ، تطرف مذاهب الذاتية التى تنشأ على قاعدة التقليد المدرك والمذاهب الوضعية- الطبيعانية . ان ازالة الانشقاق بين هذين التيارين الاساسيين فى علم الاجتماع الغربى ، هى التى تعتبر بمثابة المسألة الرئيسية . ومن وجهة النظر هذه يمكن ان تكون موضع اهتمام معين بالنسبة

للنقد الماركسى اعمال العالمين الاجتماعيين الاميركيين البارزين الكسندر وريتزير اللذين يحاولان تعيين سبل تكامل علم الاجتماع استنادا الى منهج ما بعد الوضعية .

كان القصد من مؤلف الكسندر «المنطق النظرى فى علم الاجتماع» وضع بحث من اربعة اجزاء حول المنطق النظرى فى علم الاجتماع بمثابة قاعدة للتركيب الجديد للمعرفة السوسيولوجية . ويدّعى مؤلف هذا البحث بالاحاطة الواسعة النطاق بمسائل علم الاجتماع الاساسية ، وذلك بالسعى للجمع بين احدث منهج لمذهب ما بعد الوضعية وبين الدراسة النقدية للمسائل السوسيولوجية الاساسية التى طرحها (حسب تعداد الكسندر) كل من ماركس ودوركهايم وويبير وبارسونس . ويعتبر الكسندر نقطة انطلاق لوضع المنطق النظرى الجديد فى علم الاجتماع التخلى عن تطرفى المنهج الوضعى والمنهج الذاتانى اللذين ينفى احدهما الاخر ، الامر الذى ينبغى له ان يشكل مقدمة لازالة النزاع فيما بينهما .

الجزء الاول من هذا البحث مكرس ، بالدرجة الرئيسية ، لنقد مذهب الوضعية ، ولعرض المبادئ الاساسية للمنطق النظرى الجديد . ويقول المؤلف ، مستشهدا باعمال الفلسفة ما بعد الوضعية للعلم ، ان البحث العلمى الفعلى هو تفاعل مزدوج للمستويين النظرى والتجريبى ، يعود فيه الدور الحاسم للمستوى النظرى وليس للمستوى التجريبى كما كان الوضعيون المنطقيون يعتقدون بصورة خاطئة * . ان المنطق النظرى الجديد الذى صاغه الكسندر قد عرضه هو فى هيئة استمرارية اصطلاحية يحدها شريطان : مجال الوقائع المعاينة والافتراضات الفلسفية الميتافيزيقية . وتقع بينهما الطرائق المعرفية الاساسية التى تؤمن التفاعل بين المستوى النظرى والمستوى التجريبى ، وهى : الطروحات المنهجية ، التأكيدات الافتراضية ، القوانين ، التصنيفات ، التعريفات ، المفاهيم ، النماذج ، الافتراضات الايديولوجية (القيمية) ، واخيرا المقدمات الفلسفية ** . واستمرارية التفكير السيوسيولوجى هذه ينبغى لها ، حسب نية صاحبها ، ان تشكل نواة للمنطق النظرى

* Alexander J. Theoretical Logic in Sociology. Vol. 1: Positivism, pressuppositions and current controversies.—L. Routlege a Hegan Paul, 1982, Vol. 1, p. 30.

** المرجع السابق ، ص ٣٥–٣٦ .

الجديد فى علم الاجتماع يؤدى دور مغزل فريد فى نوعه ملفوفة حوله «خيوط» مختلفة للمعرفة النظرية والتجريبية .

غير ان الموديل الذى يقترحه الكسندر هو موديل افتراضى للغاية لانه يحمل فى طياته آثار النزعة الذاتية ومذهب النسبية المعرفية (relativism) الملازمين لطبيعة مذهب ما بعد الوضعية . انه عبارة عن تركيبة اصطناعية لا غير حيث منطق تشكيل الحلقات المتفرقة للاستمرارية يبدو قليل الاقناع . فعلى اى اساس ، مثلا ، تكون التصنيفات والتعريفات اقرب من القوانين العلمية الى المستوى النظرى . ثم انه لم يرد شىء عن الدينامية الفعلية للتفاعل بين مختلف مستويات «التفكير السوسيولوجى العلمى» ، وما الى ذلك .

يستخدم المؤلف المنطق النظرى الجديد لا لاجل هدف بنّاء يقتصر على «سرد» جديد لارث الكلاسيكيين ، وقد كرست لذلك الاجزاء الثلاثة الباقية ، بل لاجل هدف «تدميرى» : ابراز نواقص المناقشات العديدة بصدد طبيعة المعرفة السوسيولوجية ، التى احتدمت فى علم الاجتماع الاميركى بعد سقوط مذهب الوظيفية البنيوية . فاستنادا الى موديل المنطق النظرى الجديد يسعى الكسندر للبرهنة على المحدودية المعرفية لمختلف المذاهب (نظرية النزاع ، مذهب السلوكية ، منهج البحث الاثنولوجى ، وغيرها) التى طرحت فى الاعوام الاخيرة . فكل واحد منها ، فى رأيه ، يرفع الى حكم المطلق واحدة ما من نواحى «الاستمرارية» خلافا للاخرى ، ولذا فهو غير قادر على تحقيق المتطلبات المنهجية للمنطق النظرى كما يلزم ، ولا يمكنه ان يصلح اساسا للتركيب النظرى . ان الوضعيين يبالغون فى دور المراقبة وان علم الاجتماع الراديكالى (النقدى) يبالغ فى الطروحات الايديولوجية ، و«باراديغما النزاع» تعمّم بصورة خاطئة انطلاقا من المستوى الخاص ، التجريبى ، وحتى المستوى الشامل ، الخ * .

اذن ، ان النقص الاساسى للمذاهب الموجودة فى علم الاجتماع الاميركى المعاصر يراه الكسندر فى خطأ المنهج الذى اختارته والذى لا يتجاوب مع متطلبات فلسفة العلم المعاصرة كما هى معروضة فى اعمال اصحاب مذهب ما بعد الوضعية .

* المرجع السابق ، ص ٣٩ـ٦٣ .

فما هى اذن الاحكام المنهجية الجديدة التى يطرحها الباحث الاميركى الكسندر مقابل المواقف القائمة ؟ من المؤسف ان الكسندر ليس اقل اصالة فى الجزء الايجابى من برنامجه المتعلق باعادة بناء علم الاجتماع . فهو يعلن «الفعل الاجتماعى» و«النظام الاجتماعى» مفهومين انطلاقيين للمعرفة السوسيولوجية ، دون ان يخفى صلته بتقليد بارسونس ، وبالدرجة الاولى بمؤلف بارسونس المبكر «بنية الفعل الاجتماعى» بينما لا يقبل بالمنهج الوظيفى . فهنا تتراءى رغبة واضحة فى تصحيح كلاسيكى علم الاجتماع الاميركى بارسونس ، وذلك بنبذ ضلاله : الاتجاه الطبيعانى ، والمثالية الموضوعية ، والحتمية الثقافية ، وغيرها . يقوم الكسندر بالتحليل الانتقادى للكلاسيكيين انطلاقا من مواقع ما يسمى الموقف المتعدد المقياس ويسعى الى ازالة «محدودية» مذاهبهم كمادية ماركس ومثالية دوركهايم ، مثلا ، اذ يجمع بين نواحيهما العقلانية . فى الواقع ان استراتيجية كهذه للمعرفة الاجتماعية لا يمكن تقييمها الا كاستئناف «للخط الثالث» الوضعى المعروف فى الفلسفة وعلم الاجتماع ، الذى يضاف اليه فى هذه الحالة خليط تخيرى لمذاهب فلسفية سوسيولوجية متعارضة فيما بينها من حيث الجوهر .

تقبع وراء جميع الاستدلالات النظرية لعالم الاجتماع الاميركى الكسندر رغبة شديدة فى العمل ، بأى ثمن كان ، على ازالة النزاع الناشب بين الاتجاهات الرئيسية لعلم الاجتماع البرجوازى ، وفض الخلافات الفكرية النظرية القائمة ، وذلك عن طريق انشاء منطق نظرى للتفكير السوسيولوجى صارم الموضوعية ولاطبقى . ولكن ، حتى ولو افترضنا ، بصورة اصطلاحية للغاية ، وجود هيكل معرفى عام ما يفض نزاع مختلف المذاهب السوسيولوجية ، فانه يستحيل فى هذه الحالة الانفصال كليا عن التناقضات الايديولوجية القائمة فيما بينها ، لان علم الاجتماع لا يمكن ان يتواجد فى صومعة من العاج ، ولان اية محاولات لانشاء علم شامل الموضوعية و«خال من القيم» انما تثير الانتعاش ، فى واقع الامر ، فى الطوباويات القديمة لعلم الاجتماع النظرى البحث .

ومؤلف ريتزير «البارادايغما المتكاملة فى علم الاجتماع» ايضا يتميز بالرجوع الى الارث الكلاسيكى . فى الحقيقة انه ، خلافا

لزميله ، لا يكتفى بتحليل الشخصيات التاريخية الاربع ، فقط ، بل يشرك فى ذلك الكثيرين من علماء الاجتماع المعروفين الاخرين - زيميل ، ميد ، شوتس ، وغيرهم . وهو يتخذ مفهوم «البارادیغما» نقطة انطلاق لتركيبه المرسوم انطلاقا من البارادیغمات الاساسية الثلاث لعلم الاجتماع التى طرحها سابقا ، وهى : البارادیغما «الوقائعية» ، والبارادیغما «التعريفية» ، والبارادیغما «السلوكية» . وهو يرى ان البارادیغما المتكاملة يجب ان تتضمن وان تجمع فى ذاتها بصورة ديالكتيكية المستويات الاساسية الاربعة للمعرفة الاجتماعية : الميكرو والماكرو ، والذاتى والموضوعى ، التى تكتسب صفة الاطلاق فى البارادیغمات المرسومة ، وتتواجد بصورة مستقلة عن بعضها البعض . وان ريتزير ، اذ يعتبر مؤلفه مرحلة اولية فى عملية وضع بارا ديغما متكاملة ، يكتفى بمهمة تحديد خطوطها الخارجية ، اعم نواحيها ، وفى المؤلف الخاص المكرس لهذه المسألة * يطرح هدفا آخر ايضا اكثر ملموسية : محاولة ايجاد مؤلف كلاسيكى فى تاريخ علم الاجتماع من شأنه ان يتجاوب ، الى اقصى درجة ، مع متطلبات البارادیغما المتكاملة ويكون بمثابة «موديل نموذجى للبحث» . ان تحليل ومقارنة اعمال الكلاسيكيين واحدث المذاهب ايضا يفضيان به الى استنتاج مفاده ان نظرية ماركس السوسيولوجية يمكنها ، بدرجة اكبر من اية نظرية اخرى ، ان تكون بمثابة «نموذج للبحث» ، وذلك لانه يتآلف فيها بصورة عضوية تحليل مختلف مستويات الواقع الاجتماعى .

ان هذا الباحث الاميركى ، اذ يعتبر نظرية ماركس افضل مرشح لمنصب «الموديل النموذجى للبحث» فى علم الاجتماع ، يسرع مع ذلك لابداء التحفظ من ان اعمال ماركس ينبغى اخذها بمثابة اعمال معيارية مع تقييدات معينة . وهو يؤكد ، لدى تدقيق موقفه من ماركس ، على انه توجد لدى ماركس «جملة من الافكار التى لا يمكن ادخالها الى البارادیغما المتكاملة ، بل وقد تسفر عن عواقب مهلكة بالنسبة لها» ** . ليس من الصعب على المرء ان

* Ritzer G. Toward an Integrated Sociological Paradigm. — Boston, Allyn a. Bacon, 1981.

** المرجع السابق ، ص ٢٣٢ .

يحزر اى نوع من الافكـــار ينسبها ريتزير الى عداد الافكـــار «المهلكة» . ان عالم الاجتماع الاميركى هذا لا يتقبل الروح الثورية للماركسية ، والنظرية القائلة بحتمية هلاك الرأسمالية .

ان محاولات علماء الاجتماع الغربيين الانفة الذكر لتوحيـــد مختلف التقاليد البحوثية وازالة التعددية الفكرية النظرية تواصـل تطورها فى مجرى ما يسمى الميول «الاستقرارية» التى انتعشـت فى الاعوام الاخيرة بشكل ملحوظ مقابل «الوعى الازمى» الذى كان مهيمنا فى السابق . وان الصراع بين هذين الاتجاهيـن يعيّن الى حد كبير خاصية المرحلة الحديثـــة لعلم الاجتماع الغربى وآفاق تطوره المقبل . غير ان الوضع فى الوقـــت الحاضر هو بحيث ان الميول الاستقرارية تشغل مكانا خاضعا ، وان «الوعـــى الازمى» يواصل هيمنته وهو يعكس فى شكـل خاص تناقضات وتناحرات الواقع الرأسمالى .

٦ – الابحاث السوسيولوجية التجريبية

تشغل الابحاث التجريبيـــة مكانا كبيرا فى علـــم الاجتماع الغربى . ان كثيرين من علماء الاجتماع الغربييـــن يعتقدون ان «القضية الحقيقية لعلم الاجتماع تكمن فى البحث التجريبى» ، وان النظريات «تتماثل ابان البحث ، وانها عبارة عن محاولات لتفسيـر الميزات المحدودة ، الخاصة ، للواقع الاجتماعى» ، ولهذا فان عالم الاجتماع «محق فى ان يعتبر بانه لاجل اجراء البحـث ، تلزم فقط معرفة البحث السابق ومعرفة طرائق البحث ، وربما ايضا كميـــة غير كبيرة من المعلومـــات من المنطـــق وفلسفـــة العلم» * .

وبصرف النظر عن فهم موضوع علـــم الاجتماع وخاصية هذا الاتجاه النظرى او ذاك تجرى فى علم الاجتماع الغربى كثرة مـــن الابحاث التجريبية فى مختلف ميادين الحياة الاجتماعية . وهـــى

---

* Mannel St. Sociological Theory: Uses and Unities. L., 1974, p. 1.

ابحاث فى مسائل التنظيم الاجتماعى والعمل ، وتصنيف المجتمع الى فئات (statum) ، والتحرك الاجتماعى وفى مسائل التحضّر ، والمناطق الريفية والمدن الصغيرة والجماعات الصغيرة والاقليات القومية ، وتأثيرات وسائل الاتصال الجماهيرى والرأى العام ، والكثير غيرها . وبعض هذه الابحاث ، التى كانت تجرى على مستوى علمى عال كفاية ، يتسم بأهمية تطبيقية ومنهجية معينة فى ايامنا هذه ايضا . ينبغى ، بالدرجة الاولى ، ذكر ابحاث توماس وزنانيتسكى عن وضع الفلاحين البولونيين فى اوروبا واميركا ، وتراشير عن الاجرام المنظم فى المدينة ، وويرث عن التمييز العنصرى وزوربو عن احياء الفقراء فى شيكاغو ، ور . وه . ليند عن المدينة المتوسطة الحجم ، وروتليسبرغر وديكسون ومايّو عن مسائل السوسيولوجيا الصناعية ، ووايت عن مسائل شبه الثقافة الشبابية ، وموردال ودولار وريتشموند عن التمييز بحق الزنوج فى البلدان الرأسمالية المتطورة ، وكينسى وبومروى ومارتن عن مسائل السلوك الجنسى ووضع النساء ، وادورنو وفرنكل-برونسويك وليفينسون وسانفورد عن مسائل تكوّن القوالب الجامدة للسلوك الاجتماعى للفرد ، ولازارسفيلد وثايلنس عن التفكير النظرى ، وغيرها .

ويستحق الاهتمام كتاب «الجندى الاميركى» فى اربعة اجزاء الذى جرى وضعه استنادا الى مواد ابحاث اجريت فى فترة الحرب العالمية الثانية باشراف ستوفير .

تهدف الابحاث التجريبية ، التى تجرى فى الوقت الحاضر ، الى الحصول على معلومات اجتماعية عن عمل الانساق الاجتماعية الملموسة وآليات المجتمع الرأسمالى ، ورسم اجراءات عملية بشأن تحسين هذه الاليات واستخدامها بصورة افضل . وهى تؤدى وظيفة لا معرفية وحسب بل عملية ايضا . ان النزعة التجريبية تجبر علماء الاجتماع الغربيين ، لدى دراسة هذه الانساق الاجتماعية او تلك ، على الانصراف عن خاصية الاتجاهات النظرية وعلى التوجه مباشرة الى هدف البحث التجريبى ، الى النسق الاجتماعى الملموس . اكيد ان هذا الانصراف يرتدى طابعا نسبيا لان التوجه النظرى لعلماء الاجتماع الغربيين يتجلى ، عن قصد او

بدون قصد ، لدى اختيار مسألة البحث التجريبى ، ولدى الاقدام على دراسة طابع الروابط بين عناصر النسق ، ولدى تحديد طابع الادوات السوسيولوجية التى ينبغى استخدامها .

ان علم الاجتماع لا يتناول فى الوقت الحاضر المسائل الاجتماعية فى ترابط مع الواقع الاجتماعى برمته ، بل يتعلق بظواهر وعمليات منفردة ما من الحياة الاجتماعية ، الامر الذى يؤدى الى غياب مقاييس تقييم اهمية هذه المسألة او تلك ، والى استحالة تفسير المحتوى الفعلى لهذه الظاهرة او العملية الاجتماعية او تلك واثبات مشروطيتها السببية .

ان التناسب بين الناحية النظرية والناحية التجريبية فى علم الاجتماع الغربى المعاصر يشترطه كل تاريخ تطور هذا العلم . فان علم الاجتماع التجريبى يسعى الى اقتباس خبرة العلوم الاختبارية ، ولكنه يفعل ذلك دون اخذ الخاصية النوعية لهذا الهدف فى الحسبان . ان توجها كهذا يقود حتما الى ان اختيار مسألة البحث يعيّنه مدى تطابقها مع الطريقة المرسومة وليس مع دلالتها الاجتماعية . وان تعقد المواضيع الاجتماعية غالبا ما تضطر علماء الاجتماع لتحويل الاهتمام نحو الميدان المنهجى للبحث ، نحو تعليل كون المتغيرات والمعطيات الحاصلة تطابق معايير الامانة المستخدمة فى العلوم الطبيعية . غير ان مسلكا كهذا يولّد فقط وهم وجود روح علمية صارمة . وبفضله تجرى بالدرجة الرئيسية دراسة تلك الظواهر والعمليات الاجتماعية التى تنصاع ، من وجهة نظر علماء الاجتماع ، للمعاينة المباشرة والتحليل الكمي .

وبما ان ليس كل شئ على الاطلاق فى ميدان العلاقات بين الناس سهل المنال على معاينة كهذه ، لذلك يجرى وضع تصميمات مذهبية مما يسمى المتغيرات «الكامنة» (الخفية) التى يمكن حصرها فى مجموعات من الظواهر والعمليات التى يمكن اثباتها بالتجربة . ومن المتغيرات «الخفية» المعاينة مباشرة والمتغيرات المستخلصة افتراضيا يجرى وضع نظريات تجريبية للمستويات «الوسيطة» التى تصف مقاطع متفرقة من الواقع الاجتماعى . ان تركيبات كهذه لا يمكن ادراجها فى النظرية السوسيولوجية العامة ، وذلك ، اولا ، لان اختيار الظواهر قيد الدرس يجرى هنا بصورة عرضية الى حد ما ، ولذا تنعدم امكانية تعليل التسلسل من حيث الدلالة

الاجتماعية ، ثانيا ، ان الطابع الافتراضى للمتغيرات «الخفية» يجيز بضع صيغ لوصف ظاهرة او عملية بعينها ، الامر الـذى يقود الى اعطائها تأويلات متعددة الدلالة (ومتناقضة احيانا كثيرة) . ولكن ذلك ليس سوى ناحية واحدة من نواحى الانقطاع بيـن النظريات السوسيولوجية والابحاث التجريبية .

والناحية الاخرى ايضا تحددها اسباب تاريخية . فابتداء مـن المراحل التاريخية المبكرة كانت النظريات السوسيولوجية الغربية ، التى تتعامل مع المجتمع ككل ، تحمل طابعا متأملا وكان مرد ذلك ، فى امور كثيرة ، الى الوظيفة الايديولوجية لهذه النظريات التى كان مطلوبا منها تبرير النظام الاجتماعى المقـــام . وفى فترة التطور الصاعد للرأسمالية كانت هذه الوظيفة تساهم فى تأسيس الفكرة القائلة بوجود علاقة بين الانسان والمجتمع ، وفى البحث عـــن «الاليات» الاجتماعية التى تشترط نشوء الوضع القائم ومساندته . ولكن ، بما ان امثال هذه المسائل ، سيرا على التقليـد المتّبع ، كان يجرى تناولها ، بالدرجة الرئيسية ، على المستوى التأملى ، فان النظام المفاهيمى للنظريات السوسيولوجية المعاصرة هو بحيث ان ولا واحدا من مفاهيمها يرتفع الى مستوى «المراجع التجريبية» ، وبعبارة اخرى نقول انه لا توجد ثمة علائم للمفاهيم المستعملـــة تنصاع للتحليل الكمى من شأنها ان تكون معللة ومأمونة تماما .

ان الابحاث السوسيولوجية التطبيقية مصوبة نحو الحصول على معلومات اجتماعية ضرورية لاجل اتخاذ قرارات عملية فى مختلـــف مجالات الحيـــاة الاجتماعية . وقد عدّد العالمـــان الاجتماعيان الاميركيان سكوت وشور انماط المهام التى هى من صلاحيــــة الابحاث السوسيولوجية التطبيقية * :

— الابحاث التفاضلية التنبؤية التى تطرح مهمة ايجاد جملـة من الحلول الممكنة لمسألة اجتماعية ملموسة ما مع اظهار الفوارق فى نتائج وقيمة البرامج الاستراتيجية المقترحة لحلها .

— «الابحاث التقديرية» الواردة فـــى القياس السوسيولوجى لفعالية تحقيق هـــذه البرامج السياسية او تلك وفى مقارنـــة المعطيات الحاصلة مع الهدف المرسوم فى البرنامج .

* Scott R. A., Shore A. Sociology and Policy Analysis. — Amer. Sociologist, 1974, v. 9, p. 51.

– «الابحاث التشخيصية» الموجهة نحـــو تحليل القرار الذى يختاره صاحب الطلب لاجل الحالة المشكلة ، وذلـــك بهدف اظهار عدم كمال هذا القرار من وجهة النظر السوسيولوجية (مواطـــن الضعف المنطقية ، البنيوية ، محدودية المادة العملية ، الافتراضات الخاطئة او الاختيار غير الصحيح للطرائق) .

– نمط آخر «للابحاث التشخيصية» مرتبط بدراســة منفذى القرارات المتخذة او مواضيع الارشادات السياسية ، وذلك لاجـل اظهار الدلالة الاجتماعية للفوارق بينهم واستيضاح النتائج العملية الممكنة لهذه الفوارق بالنسبة للقرارات المتخـــذة او التغيرات المبرمجة .

– الابحاث الموجهة نحو جمـــع معطيات فعلية تصف هدف الدراسة ، وذلك من اجل اعطاء المعلومات الضرورية لاجل الذيـن يتخذون القرار .

– الابحاث التى تجرى بهدف البحث عن اجوبة على الاسئلـــة الاجتماعية الخصوصية لمسائل هامة منفردة مثل الحق ، والتعليم ، والطب ، والبزنس ، وما شابه .

– النشاط التطبيقى «التعليمى» الذى يرتبط بضرورة ابلاغ اصحاب الخبرة بجميع تعقيدات ودقائـــق السلوك البشرى والحياة الاجتماعية التى تعاين فى مجالات نشاطهم ، واطـــلاع اصحاب الخبرة على الوسائل الموجودة فى حوزة علم الاجتماع لاجل حـــل المسائل الاجتماعية المناسبة .

ان تعزز الوظائف التطبيقيـــة لعلم الاجتمـــاع فى السنوات العشرين الاخيرة يشكل واحدة من اهم خصائص تطور علم الاجتماع فى الغرب ، الذى يوجد تحت التأثير الشديد لرأسمالية الدولـــة الاحتكارية التى وضعـــت الاعتماد على تطور العلم والتكنيـــك باعتبارهما اهم وسيلتين لحـــل المشاكل الاجتماعية السياسية والاقتصادية الحادة . ففى الولايات المتحدة الاميركية ، وتحـــت رعاية مؤسسات حكومية ومراكز علمية مختلفة ، تـم تنفيذ حوالى ٣٠ برنامج بحث واجراء عدد هائل من الابحاث التطبيقية التـــى تمولها الحكومة . ان الابحاث الاجتماعية التطبيقية تعتبر فى العقد الاخير من السنين واحدا من قطاعات الاقتصاد الاميركى الاشـــد سرعة فى النمو . وقد خصص لها من الميزانية الفيدرالية وحدها فى

الاعوام الاخيرة ما بين مليـــــار ومليارى دولار واكثر . وهذا المبلغ ، فى تقدير آبت رئيس شركة الابحاث العلمية المستقلة ، يفوق بـ١٥ مرة المبلغ الذى خصصته الوكالات الحكومية للابحاث التطبيقية الى ١٠ سنوات خلـــت * . وبلغ حجم المعلومـــات الاجتماعية ، التى تحصل عليها مختلف المنظمات الحكومية ، مستوى عاليا بحيث ان هذه المنظمات تعانى ، بكل معنى الكلمة ، مـــن «التسمم بالمعطيات الفعلية» . واذا اخذنا فى الحسبان استفتاءات الرأى العام الكثيرة العدد ، التقليدية بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ، التى تمولها الاحتكارات التى تنفق عليها سنويا حوالى ٤ مليارات دولار * * ، فان المبلغ الاجمالى الذى ينفق على مختلف انواع الابحاث التطبيقية يبدو هائلا . ان المعطيات المذكورة تشهد بصورة مقنعة كفاية على ان علم الاجتماع فـــى الولايات المتحدة الاميركية بات جزءا لا يتجزأ مـــن الضبط الحكومى الاحتكارى للعمليات الاجتماعية ، والتحم بشكـــل ثابت بنظام ايديولوجى مهيمن .

لا يوجد الان وسط علماء الاجتماع الغربيين اتجاه نظرى موحد ما يضمن المقدمات الانطلاقية لاجل الابحاث التجريبية ولغة مشتركة لاجل تفسير المعطيات الحاصلة . والابحاث التجريبية لا تتخطـــى حدود التعميمات العلميـــة التى تستحق الذكر ، فـــى حين ان الفرضيات ، التى تطـــرح على مستوى النظريات السوسيولوجية التأملية ، لا تنصاع عمليا للاختبار التجريبى .

لدى الاخذ فى الحسبان مختلـــف الاتجاهات النظرية لعلماء الاجتماع الغربيين وتصوراتهم عن مكانهم فـــى العالم المعاصر ، الخ ، لا يجوز نسيان ان مكانهم الفعلى فى ظـــل الواقع الرأسمالى والمذاهب العامة لتطور المعرفة السوسيولوجية ، انمـــا تعينها الى حد كبير درجـــة المساندة الماليـــة التى تقدمها لهـــم مؤسسات الدولـــة والمؤسسات الخاصـــة . ويتبـــدى

---

* Problems in American Social Policy research.—Cambr. 1980, p. 135.

* * Tornatzky L.G. and Solomon T. Contributions of Social Sciences in Innovators and Productivity.—Amer. Psychologist, N.Y., 1982, vol. 37, p. 735.

اتجاه التطور السوسيولوجي مشترطا بطابع الابحاث الممولة ، بالدرجة الاولى . اما تعاقب دور المسائل فغالبا ما يعينه لا علماء الاجتماع بل اولئك الذين يدفعون الاموال . اذن ، ان علم الاجتماع يستخدم ، في الغالب ، بمثابة اداة في ايدى الطبقة الحاكمة .

ان الاقرار بواقع ازمة علم الاجتماع الغربى المعاصر لا ينبغى له ، باى من الاحوال ، ان يستتبع استصغار امكانياته الفعلية واخطار تأثيره على عقول الناس . كما لا ينبغى له ان يثير موقفا مستخفا من بعض النتائج العلمية التى تم بلوغها ضمن اطار هذا العلم .

ان علم الاجتماع الغربى المعاصر يملك امكانات مالية هائلة وبنية تنظيمية متطورة . ففى الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، – وهى البلد الرائد فى العالم البرجوازى من الناحية السوسيولوجية – يصدر حاليا حوالى مائتى مجلة سوسيولوجية ، ويجرى فى ٢٦٠ كلية بالجامعات اعداد كوادر من علماء الاجتماع ومدرّسين فى مادة السوسيولوجيا . وفى مختلف مؤسسات التعليم العالى الاميركية يجرى اعداد ٦ آلاف عالم اجتماع محترف . ويخصص سنويا للابحاث السوسيولوجية التطبيقية ، على المستوى الرسمى وحده ، ٣٩ مليون دولار ، الخ . ويدافع سنويا حوالى ٦٠٠ شخص عن اطروحات دكتوراة فى علم الاجتماع . وتنشر سنويا مئات الابحاث العلمية المكرسة لموضوع واحد فى مختلف فروع علم الاجتماع .

ان هذه الجهود البحوثية الغنية يمكن ، بالطبع ، ان تجلب نتائج علمية ايجابية ايضا . فان كل واحد من المفاهيم والميول المتعددة لعلم الاجتماع الغربى ، المتناقضة فيما بينها ، يحتوى على ذرة من المشكلة الاجتماعية الفعلية او الفعل الاجتماعى الواقعى اللذين تعتبر هذه المفاهيم نفسها انعكاسا محرّفا ومضللا لهما .

فى الكثير من المفاهيم النظرية المنهجية (بما فى ذلك المفاهيم المذكورة اعلاه) يختبىء فى شكل مقنّع المحتوى العلمى الفعلى الذى يمكن الاستفادة منه ، لدى تناوله بكل عناية وابداء موقف طبقى محدد دقيق منه ، لاهداف تعميق النظرية الماركسية اللينينية للعملية الاجتماعية ومعالجتها بالتفصيل . فان مذهب الوظيفية البنيوية ، بتشديده على دراسة الكيان الاجتماعى كشىء ما كامل ،

يمكن ان يجلب فائدة لدى وضـــع موديلات انساق المجتمع . وان علم اجتماع الظواهر ، بتحليلــــه لعمليات تولّد «لوحات العالم» الجماعية ابان التفاعلات الاجتماعية ، يمكـــن ان يكون مفيدا لدى دراسة بعض نواحــــي منشأ وعمل نظـــــم الاخلاق والتصورات الايديولوجية ، وما شابــــه . (الا انه ينبغى ، لدى ذلك ، ان يؤخذ فى الحسبان ان المنشأ الفعـــــلى لهذه النظم والتصورات ودورها فى الحياة الاجتماعية لا يمكن كشفهما استنادا الى مواقـــع منهج الظواهر) .

كما تستحق الاهتمام النجاحات الهامـــــة التى احرزها علماء الاجتماع فى قضية وضع الطرائق والعمليات التكنولوجية لجمـــع وتحليل المعلومات السوسيولوجية ، وكذلك فى تعميق الطرائـــق العلمية العامة للمعرفة : طرائق الاحصاء الرياضى ووضع الموديلات الرياضية ، والاساليب المنهجية لتركيب النظريات ، وما الى ذلك . واخيرا ، يمكن ان تلعب دورا غيـــر قليل ، لدى تحليل العمليات الاجتماعية المعاصرة ، بعض المعطيات التجريبية ايضا التى يحصل عليها علماء الاجتماع الغربيون .

غير ان عالم الاجتماع الماركسى ملزم دائما ، لـدى استخدام بعض النتائج العلمية التى يحرزها علماء الاجتماع ، بان يأخذ فى الحسبان ان اللوحات التخطيطية النظرية والحلول العمليـــة لبعض المسائل الاجتماعية ، التى يطرحونها سواء أكانت دفاعا سافرا ام دعوات عدمية من جانب «الراديكاليين اليسارييـــن» ، ام تركيبات «حسنة القصد» من جانب الاصلاحيين – الليبراليين ، – وبصرف النظر عن المقاصد الذاتية لاصحابها انما يجرى وضعها وتنظيمهـــا فى محاجة سافرة او مستترة ضد الماركسية .

خـاتمـة

اثار التقدم الاجتماعى والعلمى التكنيكى فى النصف الثانى من القرن العشرين ظواهر جديدة من حيث طابعها وابعادها ليس لهـا مثيل فى التاريخ . ان الظواهر الاجتماعية المعقدة تولّد كثرة مـن المشاكل الحادة التى لا يمكن لدراستها وحلها العلمى ان يكونـــا ناجحين الا على اساس مواصلة تطويـــــر النظرية السوسيولوجية لماركس وانجلس ولينين .

ان الاهمية المنهجية للفهم المادى للتاريـــــخ ، بوصفه مبدأ غنوصيولوجيا (معرفيا) نظريا اساسيا لعلم الاجتماع ، تتعاظم عـلى الدوام بوجه عام . ومهما يكن معقدا هدف البحث وخصوصيـــــــة طرائقه فى علم الاجتماع فـــان التفتيش عن الاسباب الماديـــة للظواهر والعمليات الاجتماعية موضع الدرس ، التى تشترط فـى نهاية المطاف اية اشكال كانت لتجلى الوعى الاجتماعى ، انما يظل الامر الاساسى .

ان تحسين الاليات الاجتماعية والاجتماعية السيكولوجية فـــى مختلف ميـــادن النشاط الاجتماعى للمجتمـــع الاشتراكى يهيىء امكانيات واسعة امام تجل اكثر كمالا لقانونيات الانتقال الى حالـة نوعية جديدة للمجتمع . وان دراسة هذه الاليات فى العقديـــــــن الاخيرين من جانب علماء الاجتماع فـــى الاتحاد السوفييتى تعار اهمية متزايدة باطراد . غير ان النتائج الحاصلة ما تزال بعيدة عن تلبية المتطلبات المتعاظمة للممارسة الاجتماعية ، وتتطلب اهتماما خاصا مسائل تحسين الالية الاقتصادية وآليات الفعل .

تتميز المرحلة الراهنة من تطور الاشتراكيـــــة فى الاتحاد السوفييتى بالكلية العضوية والدينامية لمجمـــــل نظام العلاقات المجتمعية (الاقتصاديـــــة ، الاجتماعية ، السياسيـــــة ، الخ) ،

وبالارتفاع المتواصل لمستوى تنظيم الحياة الاجتماعية . فان نمو نطاقات الاقتصاد الاشتراكى والتطورات النوعية فيه تطرح متطلبات جديدة ، اكثر ارتفاعا ، امام الادارة ، ولا تسمح بالاكتفاء بالاشكال والطرائق القائمة حتى ولو كانت فى الماضى تقدم خدمة حسنة . ان الابحاث التى يجريها علماء الاجتماع السوفييت تتيح استخلاص استنتاج مفاده ان حل الكثير من المسائل الاقتصادية يتوقف ليس على التوظيفات الاضافية بقدر ما على القيام فى الوقت المناسب بحل مسائل اجتماعية هامة مثل عدم الاستقرار غير الرشيد للكوادر ، مثلا ، وعدم الرضى بظروف ومحتوى العمل ، الخ . ولم يندر ان كان التذرع بالنقص فى التوظيفات والكوادر والمعدات الحديثة يشكل غطاء واقيا بالنسبة للقياديين المتهاملين الذين «يبررون» بذلك عجزهم وعدم مقدرتهم على الاضطلاع النشيط بادارة العمليات الاجتماعية فى جماعة العاملين ، والمدينة ، والمقاطعة . ان تحسين تنظيم العمل والمعيشة والخدمة والرعاية الصحية والعلاقات بين الناس فى الجماعة يمكن ان يعطى ، كما تدل التجربة ، فائدة (مادية ومعنوية على السواء) لا تقل عن الفائدة التى تعطيها الموارد المادية والبشرية الاضافية .

يعتبر التنظيم العلمى للتخطيط الاجتماعى اهم وسيلة لزيادة فعالية الانتاج الاجتماعى وتعجيل التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلاد . فقد اعطبت الممارسة دفعة قوية لتطوير نظرية ومنهاجية التخطيط الاجتماعى . وباتت خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، التى يضطلع علماء الاجتماع بدور كبير فى وضعها ، اساسا للنشاط العملى لهيئات الادارة على جميع المستويات . ان خاصية المرحلة الراهنة فى تطور المجتمع السوفييتى تكمن فى انه نشأت ضرورة موضوعية للحل المجموعى للمهام الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الدولة العام . وفى الوقت الحاضر طرحت الممارسة الاجتماعية امام العلماء السوفييت مهمة اعادة انشاء نظام المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية للتخطيط على كافة مستويات ادارة المجتمع . ان هذا يتطلب بناء نظام مثبت علميا للمؤشرات الاجتماعية التى من شأنها ان تتيح وضع «نقاط الانطلاق» للتغيرات الاجتماعية طبقا للاهداف الاساسية للسياسة الاجتماعية التى صاغها المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى .

ان قدرة البلاد الاقتصادية المتنامية جعلت امرا ممكنا وضروريا التحول فى السياسة الاجتماعية الى اداء المهام العملية المتنوعة المتعلقة بتهيئة الظروف للتلبية الاكثر كمالا للحاجات المادية المعقولة والتطوير اللامحدود للحاجات الروحية لكل انسان سوفييتي - القوة المنتجة الرئيسية للمجتمع الاشتراكى . ويشارك علم الاجتماع فى تعيين الظروف المثلى التى تساعد على اشباع السوق ببضائع رفيعة النوعية وبالتشكيلة اللازمة . ان حل هذه المسائل يفترض ، بدوره ، دراسة محتوى وبنية الحاجات ، ووضع توصيات عملية استنادا الى ذلك تساعد على التوزيع الامثل لارصدة البضائع حسب مناطق البلاد تبعا لافاق تطورها الاقتصادى والخصائص الموسمية والمناخية والقومية للطلب . ويعتبر امرا هاما بوجه خاص التنبؤ بتغير الحاجات ، وهو امر يستحيل بدونه التخطيط الاقتصادى والاجتماعى للمستقبل .

وفى ميدان دراسة عمليات اتقان البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية للمجتمع السوفييتى ارتكزت الابحاث السوسيولوجية على التحليل النظرى العميق لهذه المسألة . فان تحليل التغيرات الجارية فى البنية الاجتماعية للمجتمع السوفييتى واستقصاء السبل المثلى لبلوغ تجانسه الاجتماعى يشكلان اهم مهمة لعلم الاجتماع . وقد تم القيام بعمل مفيد غير قليل فى هذا الاتجاه : فقد تعرضت لبحث ملموس عمليات مثل تنقلات الناس من جماعات وشرائح اجتماعية الى جماعات وشرائح اخرى ، ودور نظام التعليم فى التوجه الاجتماعى للشبيبة ، الخ .

وينبغى التوقف بشكل خاص عند مواصلة تنشيط دراسات ميول تطور البنية الاجتماعية للمجتمع عطفا على تغير طابع العمل ومحتواه على اساس انتشار الثورة العلمية التكنيكية ومواصلة تحسين الالية الاقتصادية . وقد برز هنا تخلف معين فى الابحاث المكرسة لدور مكننة واتمتة الانتاج فى تغير بنية الطبقة العاملة والفلاحين الكولخوزيين ، وعلى هذا الاساس برز تخلف فى المعالجة النظرية للمسألة المعقدة والانية جدا فى الوقت نفسه حول الارتباط بين التغيرات فى البنية الاجتماعية والمهنية للمجتمع وميول التمايز والتكامل فى حقل التقسيم المهنى للعمل وبين الميل الرائد نحو التكامل الاجتماعى للمجتمع . ان مهمة زيادة

فعالية الانتاج فى ظل تقلص تدفق الموارد البشرية الذى حدث فى الثمانينات تطرح بشكل حاد مسألة تعجيل عملية تصفية فئة العمال والكولخوزيين غير الكفوئين ، ومواصلة التقريب بين الشرائح الاجتماعية داخل الطبقة العاملة والفلاحين الكولخوزيين .

تطرح عملية التمدين مجموعة هامة من المسائل المتعلقة بمهمة تحسين البنية الاجتماعية للوحدات الاقليمية (المدينة ، القرية ، المنطقة ، الخ) والقضاء على الفوارق القائمة بين المدينة والريف . ففى ظل الاشتراكية تتوفر امكانية موضوعية لتوجيه العملية الطبيعية لتطور الوحدات الاجتماعية الاقليمية بحيث يستفيد سكانها من ظروف المعيشة المتزايدة عافية وهناءا التى تساعد على الدراسة والتعلم الذاتى ، وعلى التمتع براحة مفيدة وغنية المحتوى . وينبغى على الابحاث السوسيولوجية فى هذا الميدان ان تضع كمهمة لها صياغة توصيات موجهة نحو جعل البناء السكنى يسير بصورة اكثر تمايزا ويتجاوب تجاوبا اكبر مع متطلبات الناس من حيث شكله وتصميمه . وينبغى ايلاء اهتمام خاص لان يكون مكان السكن قريبا من مكان العمل قدر الامكان ، وذلك لان تجاهل هذا الطلب يؤدى الى تنقل لا مبرر له لقوة العمل (حتى ٢٠٪ من جميع حالات الانصراف عن العمل) . ومن الضرورى لاجل الافادة من الافضليات التى توفرها الاشتراكية فى ميدان التمدين ، وضع مقاييس علمية وطرائق علمية لادارة هذه العمليات . ويعود الدور الاهم فى اداء هذه المهام الى الابحاث السوسيولوجية التى تجرى فى مكان سكن السكان .

وتم الحصول على نتائج هامة فى دراسة المسائل الاجتماعية لرفع فعالية عمل وسائل الاعلام الجماهيرى والدعاية ، وتأثيرها على العمليات الايديولوجية ، على تكوين الانسان الجديد . وفى سياق تأدية مهام السياسة الاجتماعية اجرى علماء الاجتماع ابحاثا تتعلق بكشف آليات تكوين الرأى العام فى ظروف مدينة صناعية متوسطة الحجم . وانتشرت ابحاث بشأن دراسة جمهور مختلف وسائل الاعلام الجماهيرى والدعاية فى عدد من مناطق البلاد ، استخدمت نتائجها فى الممارسة الاجتماعية . وانيط اللثام عن وجود نقص فى اطلاع السكان على القرارات التى تتخذها هيئات الادارة المحلية .

ان اتقان نظام عمل وسائل الاعلام الجماهيرى والدعاية

وتأثيرها على عمليات تكويـــــن الانسان الجديد يتطلب اجراء استفتاءات دورية للرأى العام بشأن اهم مسائل السياسة الداخلية والخارجية للدولة السوفييتية . وفى هذه الحالة تنهض امام علماء الاجتماع مهمـــة ذات شأن – مهمة انشاء نظـــام فاعل نشيط لاستفتاءات الرأى العام على نطاق البلاد بأسرها ، الامر الذى مـن شأنه ان يتيح بلوغ ذلك المستوى من الاستفتاءات التمثيلية بحيث تكون مفيدة لاجل الممارسة الاجتماعية . ان اخـــذ الرأى العام بالحسبان فى ادارة المجتمع هو واحدة مـــن اهم سمات النظام الاجتماعى السياسى السوفييتى .

يجرى فى الاتحاد السوفييتى عدد كبير ومتزايد بسرعة للابحاث السوسيولوجية التجريبية فى مختلف ميادين حياة ونشاط المجتمع . وتكمن خاصية هذه الابحاث فى انها تستخدم منهجا وتكنيكا مكيفين خصيصا لدراسة الانسان ونشاطه ووعيه (استفتاءات ، معاينات ، اختبارات ، تجارب ، الخ) . الا انـــه تلاحظ فى هذا الميدان خاصتان اثنتان : اولا ، ان للنتائـــج ، المستحصلة من الابحاث السوسيولوجية التجريبيـــة ، اهمية ضيقة ، محلية فى اغلـــب الاحوال ، وهى احيانا غير قابلة للمقارنة لانها تجرى بطرائـــق مختلفة . ومن جراء ذلك فان المعلومة الاجتماعية المتلقاة تستخدم «مرة واحدة» . ثانيا ، ان الاداتين المنهجيتين الاساسيتيـن هما ، بالدرجة الرئيسية ، الاستمارة والمقابلة (interview) . والطرائق الاخرى (البحث الاحصائى ، المعاينـــة ، دراسة الوثائق ، الخ) غالبا ما يجرى تجاهلها . ونتيجة لذلك يتم جمع معلومات غيــــر موضوعية كفاية هى عبارة عن مجموع مـــن الاحكام الوحيدة النمط عند مختلف الاشخاص حول هذه المسائل او تلك . ان منهـــج وتكنيك وطريقة الانتقال من الفردى الى الاجتماعى ، اى جعل الذاتى موضوعيا ، تجرى معالجتهما بصورة غير كافية . ولذلك فان معالجة المنهج والطريقة واستخدام الوسائل الكمية والحاسبات الالكترونية فى الابحاث السوسيولوجية التجريبية تغدو قضية ذات اهمية مـن الدرجة الاولى .

ان فى استطاعة علم الاجتماع اسداء قسط هام فى حل مسائل رفع انتاجية العمل وتعجيل التنمية الاجتماعية الاقتصادية والعلميـة

التكنيكية ، وفى توجيه العامل البشرى الذى تكمن فيه ، كما فى الشحنة الذرية ، قدرة طاقية هائلة .

لقد اخذ علماء الاجتماع السوفييت يدرسون بصورة اعمق اعمال علماء الاجتماع الغربيين ويحللون من كافة الجوانب المسائل الاجتماعية للرأسمالية المعاصرة ، ويبدون ردة فعل سريعة على الميول الجديدة فى تطور الفكر السيوسيولوجى الاميركى والاوروبى الغربى .

لقد طرح المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى بشكل حازم مسألة اعلاء دور العلوم الاجتماعية (بما فيها علم الاجتماع ايضا) فى حل المسائل العملية لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السوفييتى . ان الابحاث السوسيولوجية تعتبر اهم طريقة للمعرفة العلمية للواقع الاجتماعى ، طريقة لا بد منها لاجل النشاط العملى للحزب والدولة وجماعات العاملين والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية . ولهذا بالذات فان اداء المهمة التاريخية – مهمة الانتقال الى حالة نوعية جديدة للمجتمع – يتطلب استخدام المعرفة السوسيولوجية بشتى الوسائل فى جميع ميادين ادارة الحياة والنشاط للمجتمع السوفييتى .

موجز معجم المصطلحات

الابحاث الاختبارية – ابحاث تجرى لاجل تقييم نوعيـة جداول الاسئلة ، وعملية المعاينات ، واجراءات تحليل الوثائق وموديلات العيّنة ، وكذلك لاجل ادخال التصحيحات والتعديلات الضروريـة عليها . تنجم عن هـذه الابحاث وثائق عمل : الصيغ النهائيـة للمناهج والتعليمات المتعلقة باخذ العينـة وتنظيم جمع معطيات الانطلاق .

الابحاث المكررة – دراسة التغير داخل مجموع عام ما مع مرور الزمن .

الاتصال (communication) – يعنى فى الواقع الاجتماعـى الاتصال الذى ينشأ بين شخصين او اكثر ابان النشاط . والتحليل السوسيولوجى للاتصال يفترض ، عـلى السواء وفى آن واحد ، حساب شكل عملية الاتصال ومحتواها بالدرجة الرئيسية . يتحقـق الاتصال لا بين الافراد وحسب بل ايضا بين الجماعات الاجتماعية ، الامر الذى يشكل موضوعا للتحليل السوسيولوجى .

الاجراء – تعاقب وسائل واساليب البحث المنظم بشكل معيـن والرامى للحصول على نتيجة وسطية ما ، مثـلا ، اجراء التحليل ، التركيب ، وغير ذلك .

الاحصاء الاجتماعى – طريقة قياس ودراسة الظواهر والعمليات الاجتماعية الواسعة والقوانين الكمية لتغيرها ، بواسطة وسائـل التحليل الاحصائى .

الاختبار الاجتماعى (social test) – احـد اساليب القياس الاجتماعى ، وهو عبارة عن طريقة للاستجواب تتيح الحصول عـلى

مواصفات ، قابلة للقياس الكمى ، للعلاقات بين الافراد فـــى الجماعة الاجتماعية .

الادارة الاجتماعية – اخضاع التطور الطبيعي وعمل الظواهـــر والعمليات الاجتماعية لمهام المجتمع المصاغة بشكل واع والجارى اداؤها . بهذا المعنى ترتبط الادارة ارتباطا مباشرا بالتخطيط . بغية الاضطلاع بالادارة يلزم من كل بد امتلاك تصور عن بنيـــة الهدف المدار ، وبناء موديل لهذه البنية مـــع الاخذ فى الحسبان جميع التغيرات الضرورية لروابط الهدف .

الارتباط (correlation) ، معامــــــل الارتباط – مفهومان للاحصاء الرياضى يستعملان فــــى التحليل الاحصائى للعوامـــل الاجتماعية ايضا . الارتباط يعبر عن الرابطة بين علائم الظاهـرة الاحصائية موضع البحث ، التى فى ظلها يتوقـــف تغير وتوزع او مقدار احدى العلائم على تغير وتوزع او مقـــدار علامة (او علائم) اخرى .

الاستجواب – طريقة لجمع المعطيات التجريبية عن الوقائـــع والآراء والمعارف الموضوعية ، تقوم على التفاعل المباشر (المقابلة) او غير المباشر (الاستمارة) بين الباحث (السائل) والمجيب .

الاستقصاء فى المكان – استقصاء يجرى لاجـــل جمع المواد الاساسية فى المكان . ومن المرتأى لدى ذلك التقيـد بالتعليمات التى تم وضعها ابان مرحلة الابحاث الاختبارية ، ومراقبة نوعيـــة معطيات الانطلاق بقـــدر ما يجرى ورودها ، وتنظيم حفظ المعطيات الاولية .

الاستنتاج الاحتمالى – استنتاج معمم عـــــن المجموع العام استنادا الى معطيات العينة . وهو يشمل تقييم البارامترات العامة والتحقق من الفرضيات الاحتمالية عـــن المجموع العام باستخدام معطيات تم الحصول عليها بواسطة العينة .

الاستمارة (قائمة الاسئلة) – وثيقة تحتوى على سلسلة مـــن الاسئلة الضرورية للحصول على معلومات طبقا لاهداف وفرضيات البحث السوسيولوجى .

الاسرة – جماعة اجتماعية صغيرة ذات تنظيم محدد تاريخيا تربط بين اعضائها علاقات زواج او قربى وحدة المعيشة والمسؤولية الاخلاقية المتبادلة التى تشترط ضرورتها الاجتماعية حاجة المجتمع فى اعادة الانتاج الجسدى والروحى للسكان .

اعادة انتاج السكان – عملية اجتماعية مرتبطة بالتجديد المتواصل للجماهير البشرية . الناحية الديموغرافية لاعادة انتاج السكان ترتبط بتغير التركيب الجنسى-العمرى والعائلى والوراثى للسكان ، والناحية الاجتماعية ترتبط بعملية استيعاب الفرد لما اكتنزته الاجيال السابقة من معارف ومهارات متراكمة فى اشياء العالم البشرى المادى وفى مجموعة العلاقات الاجتماعية .

اعادة انتاج البنية الاجتماعية – عملية اجتماعية مرتبطة بالاكتمال المتواصل لصفوف الطبقات والجماعات والشرائح الاجتماعية ، وباعادة وتطوير العلاقات الاجتماعية من خلال عمليات الانتقال داخل الاجيال وبين الاجيال . الناحية الكمية لاعادة انتاج البنية الاجتماعية تبين التغيرات التى تحدث فى تناسبات مختلف الفئات الاجتماعية للشغيلة وثقلها النوعى ؛ والناحية النوعية تبين تغيرات المستوى المهنى-التأهيلى للشغيلة وطابع ومحتوى عملهم .

آلية فعل القانون الاجتماعى – مبدأ تنظيم نسق الروابط الاجتماعية وعلاقات الافراد فى الظروف الملموسة للمكان والزمان .

الامة – وحدة ثابتة من الناس متكونة تاريخيا ، نشأت على اساس وحدة الاصل والارض والحياة الاقتصادية والثقافة واللغة والوعى الذاتى .

الانومية ، اللامعيارية (anomie) – مصطلح يطلق على السلوك الاجتماعى للفرد او لمجموعة من الافراد ، الذى ينحرف عن المعايير او القيم الاجتماعية المتّبعة فى المجتمع المعنى او لا يتطابق معها .

الاهداف (الاغراض) الاجتماعية (social objects) – قطاعات

من الواقع الاجتماعى ، ما يصوّب اليه النشاط المعرفى لعالم الاجتماع .

الايضاح – مرحلة من مراحل البحث يجرى فيها اقرار روابط الهدف موضع البحث ، ومحاولة تصور كل مجموع المعطيات الحاصلة فى هيئة تامة ، مترابطة . لدى دراسة اهداف معقدة غالبا ما يشكل وسيلة للحصول على الايضاح رسم آلية عملها او تطورها .

البحث التذكرى (anamnesis) – طريقة للبحث الاجتماعى الديموغرافى وضعها ويستخدمها علماء الديموغرافيا وعلماء الاجتماع السوفييت . يكمن جوهرها فى ان الباحث يسجل تواريخ الاحداث خلال فترة معينة من حياة افراد موضوع البحث (الاسرة ، مثلا) مع الاخذ فى الحسبان لدى ذلك المؤشرات الديموغرافية (معدل الولادات ، معدل الوفيات ، نسبة الاصابة بالامراض ، الخ) والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية المعيشية ، على السواء ، فى حياة جماعة الاشخاص او شخص بمفرده . السلسلات الدينامية للمؤشرات ، التى يتم الحصول عليها لدى ذلك ، تغدو موضوعا للمعالجة الاحتمالية .

البحث السوسيولوجى – نوع مميز للممارسة العلمية ، نشاط منظم بطريقة خاصة للحصول على معرفة علمية عن الهدف الاجتماعى موضع الدرس وبناء هذه المعرفة . توجد ثمة ، من حيث مستوى المعرفة ، ابحاث تجريبية وابحاث نظرية . الابحاث الاولى تتصل بالحصول على معرفة تجريبية ، مثلا على معطيات احصائية ، تصنيفات ، والابحاث الثانية تتصل بالحصول على معرفة نظرية ، معالجة النظريات العامة او الخاصة . وتوجد ثمة ، من حيث وظيفة (اتجاه) المعرفة ، ابحاث نظرية وابحاث تطبيقية (راجع : علم الاجتماع النظرى وعلم الاجتماع التطبيقى) .

البحث المقارن – استراتيجية للبحث ترمى الى الحصول على استنتاجات قائمة على المقارنة بين المظاهر والعمليات الاجتماعية من حيث الزمن (الابحاث الموقتة) ومن حيث (او من حيث) المناطق (الابحاث الاقليمية) .

البنية الاجتماعية – رابطـــة ثابتة للعناصر فـــى النسق الاجتماعى . العناصر الاساسية للبنية هى الوحدات الاجتماعيـــة (الطبقات ، الامم ، الجماعات المهنية ، والديموغرافية ، والاقليمية ، والسياسية) التى تمثل كل واحدة منها ، بدورها ، كيانا معقدا ذا شرائح وروابط داخلية خاصة به .

البنية الاجتماعية الطبقية – منظومة روابط الطبقات والجماعات الاجتماعية ، التى تحدد تفاعلها وعلاقاتها ؛ واساس جميع العناصر الاخرى المكوّنة للبنية الاجتماعية ؛ والتجلى الاكثر مماثلة لبنيـــة المجتمع الاقتصادية ، ولذا فهى تتمتع بالاولوية حيال جميع العناصر الاخرى للبنية الاجتماعية .

البيئة الاجتماعية – مجموع العوامل الموضوعية التى تؤثر على تكوين وسلوك الفرد . تقسم الى بيئة كبرى وبيئة صغرى . يندرج فى الاولى : طابع التقسيم الاجتماعى للعمـــل ، والبنية الاجتماعية للمجتمع ، ونظام التعليم ، والتربية الخ ، التى تنبع منه . وفـــى الثانية : جماعة العاملين ، الاسرة ، المدرسة ، وما شابه .

التامين الرياضى للحاسبات الالكترونية – مجموعة البرامـــج والمدونات والتعليمات التى تؤمن العمـــل الاوتوماتيكى للحاسبات الالكترونية واداء مهام ملموسة تتعلق بمعالجة المعطيـــات (مثلا ، معالجة المعطيات التجريبية للاستفتاءات الجماهيرية) .

التجانس الاجتماعى للمجتمع – حصيلة القضاء عـــلى الفوارق الاجتماعية الاقتصادية الجوهرية القائمة بيـــن المدينة والقرية ، والعمل الجسدى والعمل الذهنى ، والتساوى بينها من حيث درجة التطور الاجتماعى والثقافـــة والتعليم والادارة الاجتماعية والادارة الذاتية .

التجربة (experience) – طريقة للحصول على معلومات عن الهدف (object) الاجتماعى قيد الدرس ، وذلك عن طريـــــق التأثير عليه من قبل العوامل (المتغيرات) المدارة والمراقبة . وهى تتطلب طرح الفرضيـــات عن الترابط بين مختلـــف مواصفات الهدف . تصنّف التجارب حسب خاصية المهمـــة المطروحة (الى تجربة علمية وتجربة عملية) ، وحسب طابع التركيب المنطقـــى

لبرهنة الفرضية (الى تجارب متوازية وتجارب متعاقبة) ، وحسب طابع الحالة الاختبارية (الى تجارب فى المكان وتجارب مختبرية) . تكمن مهمة التجربة فى تفسير جوانب منفردة للهدف الاجتماعى عن طريق عزل بعض مواصفاته ودراسة تأثيرها على الظواهر والعمليات الجارية فيه . تتيح التجربة الحصول على معلومات عن اتجاه الروابط وتبعيات العلة والمعلول فى الهدف موضع الدرس .

التحركية الاجتماعية (social mobility) – قابلية السكان على التحرك والتنقل فيما بين الجماعات ومن مكان الى آخر ، وقدرتهم (استعدادهم) للقيام بالتنقلات الاجتماعية .

التحليل – طريقة يجرى بواسطتها تقسيم موضوع الفكر الى العناصر المكونة له .

فى المنطق ومناهج البحث العلمى تطرح بضعة اساليب (او انماط) للتحليل ؛ وهى تختلف عن بعضها البعض بالمبادىء الانطلاقية لتناول هدف البحث وتقسيمه الى اجزاء فى الابحاث السوسيولوجية المعاصرة . يستخدم على نطاق واسع : التحليل النسقى حيث يعتبر الهدف ، فى نقطة الانطلاق ، بمثابة نسق ، وتبعا لذلك يقسم الى عناصر وروابط فيما بينها ؛ التحليل الوظيفى-البنيوى حيث يعتبر الهدف بمثابة كيان كامل ، اما الوسيلة الاساسية لتقسيمه الى اجزاء فهى الوظائف المختلفة الملازمة لطبيعة الهدف . واستنادا الى جهاز وطرائق الرياضيات الحديثة تكونت فى علم الاجتماع وتستخدم انواع مختلفة للتحليل الاحصائى للظواهر الجماعية ، مثل تحليل المتغيرات الذى يستخدم حساب المتغيرات من اجل دراسة توزع العلائم الكمية فى المجموعات الاحتمالية .

تحليل المحتوى (content) – طريقة بحث للتحليل الكمى لمحتوى الوثائق المدونة والبرامج التلفزيونية والاذاعية وسائر انواع الوثائق والمعلومات .

التحليل المعاد ، المكرر – نوع من الابحاث موجه نحو تحليل معطيات موجودة ، وذلك طبقا لمهام جديدة . بالاضافة الى المصادر التقليدية للمعطيات الاجمالية – التقارير ، المنشورات العلمية –

تدرج فى ميدان التحليل المكرر ، المعطيات الاوليـة لاستفتاءات السكان ومعطيات مماثلة اخرى .

التخطيط الاجتماعى – تحديد معلل علميـا لآفـاق ومؤشرات تطور العلاقات الاجتماعية عطفا على تطوير القاعدة المادية التكنيكية للمجتمع . يرتكز التخطيط على المستوى الذى تم بلوغه فى تطور العلاقات الاجتماعيـة ، وانطلاقا منه ومـن المهام الماثلة امام المجتمع ، ويعين ، فى شكل مهمات ، ذلك المستوى الذى ينبغى بلوغه ، وكذلك سبل ووسائل بلوغه . ومن هذه الناحية يختلف التخطيط عن التشخيص .

التسجيل الذاتى (التصوير الذاتى) – اسلـوب للبحـث السوسيولوجى الملموس يستخـدم ، فى الغالب ، لدى تحليل ميزانية الوقت ، ويكمن جوهره فـى ان الاشخاص موضع الفحص يسجلون بانفسهم فى بطاقة تلقوها من الباحث الاوقات المبذولـة حسب هذه الابواب او تلك .

التشخيص – عملية معالجة الاحكام المعللة علميا عن الحالات المحتملة للهدف فى المستقبل وعن (او عن) السبل والمهـل البديلة لبلوغها .

التشكيلة الاجتماعية – وحدة متشكلة تاريخيا لمختلف نواحى الحياة الاجتماعيـة (الاقتصادية ، الاجتماعيـة ، السياسية ، الايديولوجية) التـى يتحقق التفاعل فيما بينها وفق قوانيـن موضوعية ، اى لا تتوقف على ارادة ووعى الناس .

تصنيف الشرائـح (stratification) – اسلوب لتقسيم المجتمع الى جماعات اجتماعية متّبع فى علم الاجتماع الغربى ، وقائـم على رفض الاعتراف بالتقسيم الطبقى للمجتمع تقسيما اساسيا وحاسما .

التطور – احدى المقولات المركزية للجدلية (الديالكتيك) ، التى تعبر عن مواصفات التغيرات الجارية فى الطبيعة والمجتمع ؛ يمكن التحدث عن التطور عندما تكشف حالتان للهدف متعاقبتان عن حدوث تغير فى بنيته . وعليه ، فان مقولة التطور تطبق فقط على الاهداف التى تملك بنية داخلية . التغيرات فى الهدف تشكـل

محتوى التطور ، بينما يكمن جوهر التطور فى تغير بنية الهدف الكلى .

التعليم – تأسيس اجتماعى يضطلع بوظائف الادارة الاجتماعية لعمليات التنمية الذهنية والاخلاقية والجسدية للجيل الناشئ ، و«توزيع» هذا الجيل ، الذى يدخل معترك الحياة العملية المستقلة ، حسب مختلف «خلايا» البنية الاجتماعية – الطبقات ، الجماعات الاجتماعية ، الشرائح الاجتماعية ، جماعات العاملين .

التغير الاجتماعى – مقولة تعبر عن النمط العام لحركة الظواهر والبنى الاجتماعية . يتجلى التغير فى ظهور او زوال عناصر معينة تؤلف الظواهر او البنى ، فى ظهور او زوال او تحوّر الروابط الخارجية او الداخلية . التغير الاجتماعى قد يكون مرتبطا بتطور الظاهرة المعنية ، البنية المعنية ، الا انه قد لا تكون له مثل هذه الرابطة . تعبر عوامل تحدد التغيرات الاجتماعية المقدمات والشروط الموضوعية للتغيرات (وبالدرجة الاولى المقدمات والشروط الاقتصادية ، وكذلك الجغرافية ، والاجتماعية السيكولوجية ، والسياسية ، الخ) ، والظروف الحياتية الخاصة التى تكوّن وعى وارادة كل شخص بمفرده ، ونشاط الفرد فى الحالة الاجتماعية المعنية .

التفاعل الاجتماعى – تأثير متبادل بين مختلف ميادين وظواهر وعمليات الحياة الاجتماعية يمارس بواسطة النشاط الاجتماعى . يحدث سواء بين اهداف متفرقة (التفاعل الخارجى) ام داخل هدف بمفرده ، داخل عناصره (التفاعل الداخل) .

التقارب بين الطبقات – تقلص الفوارق الاجتماعية بين الطبقات والجماعات الاجتماعية من حيث الصفات الاقتصادية والسياسية والثقافية الاساسية . ابان عملية التطور الاجتماعى تجرى ازالة عدم التجانس الاجتماعى الاقتصادى للعمل (الجسدى والذهنى ، الصناعى والزراعى ، التنظيمى والتنفيذى ، الابداعى والروتينى) ، والفوارق الجوهرية الاخرى ايضا – الفروعية ، المهنية الخ .

التقارب داخل الطبقات – عملية تقلص الفوارق الاجتماعية بين الشرائح داخل الطبقة من حيث مواصفاتها الاقتصادية والسياسية

والثقافية الاساسية . تسفر هذه العملية عن ارتفاع درجة التجانس الاجتماعى للطبقة او الجماعة الاجتماعية . ابان عملية التقارب داخل الطبقات يجرى القضاء على التفاوت المشترط تاريخيا فى التطور الاجتماعى لشرائح من الطبقات او الجماعات الاجتماعية .

تقسيم العمل – مقولة فى الاقتصاد السياسى وعلم الاجتماع . يتناول علم الاجتماع تقسيم العمل ، من جهة ، كشكل لتقسيم نشاط المجتمع وتنظيم هذا النشاط ، ومن جهة اخرى ، كشكل لتحول الفرد الى فرد خاص ، متخصص . عطفا على ذلك يعمل علم الاجتماع على وضع توصيات علمية بصدد القضاء على تلك العواقب لتقسيم العمل التى تمارس تأثيرا سلبيا على تكوين الشخصية المتكاملة المتطورة بانسجام .

التكامل – عملية ينجم عنها قيام الوحدة التامة ، والتوحيد . التكامل فى الحياة الاجتماعية قد يحدث فى الجماعات الاجتماعية ، وفى اطار المجتمع بوجه عام ؛ فى هذه الحالة يتمخض التكامل عن نشوء وحدة عضوية تامة فى البنيـة المعنية على اساس ازالـة التناحرات . ان فهم التكامل فى علم الاجتماع الماركسى لا يجمعه اى جامع بما يسمى نظرية التكامـل المنتشرة فى علم الاجتماع البرجوازى والتى تحاول اثبات وجود «تكامل» فى المجتمع الرأسمالى المعاصر ، اى اندماج مصالح الاستغلاليين والمستغلين .

التكنيك (التقنية) – مجموع وسائل العمل التى يجرى بواسطتها ممارسة تأثير الانسان على الطبيعة بوصفها موضوع عمل .

التمايز الاجتماعى – انقسام المجتمـع الى شرائح وجماعات اجتماعية يشترطه اقتصاديا التقسيم الاجتماعى للعمل . يشكـل التمايـز الطبقى للمجتمـع اساس تمايـز الجماعات المهنية ، والسياسية ، والثقافية ، والتعليمية .

التنشئة الاجتماعية (socialization) – اكتسـاب الفرد عناصر الثقافة واستيعابه للمعايير والقيم الاجتماعيـة التى تتكون على اساسها سمات الشخصية ذات الدلالة الاجتماعية .

التنقلات الاجتماعيـة – مظهر للتحركيـة الاجتماعيـة

(social mobility) يتجلى فى عمليات انتقـــال الافراد من طبقة الى اخرى ، من جماعة داخل الطبقة الى اخرى ، وفى انتقال اهالى القرية الى المدينة (وعلى العكس) ، ابان حياة عمل الفرد او بين الاجيال على حد سواء . أ

التوجه الاجتماعى – نزوع الفرد الى اختيار الوضع الاجتماعى المرغوب فيه وسبل بلوغه . يرسو فى اساسه ادراك الفرد لمكانه فى البنية الاجتماعية للمجتمع . ثمـــة ثلاث نواح فى التوجـــه الاجتماعى : الناحية المنشئية (ادراك الشخص لمنشأه الاجتماعى) ، الناحية الحالاتية (ادراك المواقـــع الاجتماعية الحاضرة وسبـــل بلوغها) ، الناحية المستقبلية (اختيار الوضع الاجتماعى المقبـــل ومراحل التقدم نحوه) .

التوجه المهنى – توجه اجتماعى نحـــو نيل تخصص معين ، والحصـــول على اعداد مهنى معين ، والانخراط فى دائرة النشاط العملى .

التوجهات القيمية للفرد – منحى الفرد نحو هذه القيم الاجتماعية او تلك ، اى الموقف المفضّل من مجموعة من هذه القيم ، مثلا المنحى نحو العمل ، الدراسة ، العمل الاجتماعى ، الاسرة ، الاجرة . الخ . يمارس التوجه القيمى تأثيرا على تحديـــد مكان الفرد فى المجتمع بوجه عام وفى الجماعة الاجتماعيـــة ، وكذلك على اختيار الفرد للفئات السيكولوجية ؛ وهو ، بذلك ، يعين المكانة الاجتماعية للفرد .

الثقافة – مجموع القيم المادية والروحية لمجتمع ، او طبقة ، او جماعة اجتماعية ، او شخصية ، التى تنتقل من جيل الى آخر .

الثورة العلمية التكنيكية – تغيرات نوعيـــة فى تطور القوى المنتجة المعاصرة الذى يتميز بتحول العلم الى قوة منتجة مباشرة ، وبتطبيق الادارة الاوتوماتيكية ، وبتغير تكنولوجيا الانتاج .

الجزاء الاجتماعى – تدابير ووسائل لحماية التنظيم الاجتماعى وضمان مراعاة قواعد السلوك وسائر التشريعات الاجتماعيـــة او تشريعات الجماعات ، يقرها ويطبقها المجتمع بوجه عام او جماعة

اجتماعية منفردة . الجزاء الاجتماعى هو احد اهـــم عناصر الضبط الاجتماعى التى يكمن فحواها فى انها تعتبر حافزا خارجيـــا يدفع الى اتخـــاذ سلوك معين وموقف معين من النشاط الجـــارى . يمكن للجزاء ان يكـــون ، من حيث طابعه ، امـــا اخلاقيا تطبقه الجماعة الاجتماعية مباشرة من خلال اشكال سلوكها ومواقفهـــا من الفرد ، واما قضائيـــــا او سياسيا او اقتصاديـــا يطبق من خلال عمل مختلف المؤسسات الاجتماعية ، بمـــــا فى ذلك المؤسسات المشكّلة خصيصا للاضطلاع بهذه الوظيفة (هيئات القضاء والتحقيق ، وغيرها) .

الجماعة الاجتماعية (social group) – احدى الوحدات فى التحليل السوسيولوجى ، التى يتحد فيها الناس حسب المشاركة العامة فى نشاط معين التى تتجلى فى وحـــــدة الاهداف والمصالح وسائر الصفات الاجتماعية والاجتماعية السيكولوجية . تقسم الجماعات الى كبيرة وصغيرة ، واولية (اى قائمة على الروابط الشخصية المباشرة بين اعضاء الجماعة) ، وثانوية (تميز اعضاءها سمـــــة تبين مكان الجماعة المعنية فى بنية اكثر اتساعا فى ظل غياب الترابط الشخصى المباشر بين اعضائها) ، وشكلية (اى شكّلها الباحث نفسه وفق سمة معينة ما) والاشكلية (اى موجودة موضوعيا ، مرسومة فعليا) . ان علم الاجتماع الماركسى ، اذ يعير تحليل الجماعات الاجتماعية اهتماما شديدا ، يقف فى الوقت نفسه بكل حزم ضد اضفاء صفة الاطلاق عليها ، وهو امر ملازم لعلم الاجتماع الغربى ، وينطلق من ان بنية وخاصية الجماعات يجب ان يفسّرا ، فى خاتمة المطاف ، استنادا الى بنية وخاصية النظام الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع ، وبالدرجة الاولى الى اسلوب الانتاج وبنية المجتمع الطبقية التى يحددها هذا الاسلوب .

الجماعة الصغيرة – جماعة قليلـــة العدد ، يوجد اعضاؤهـــا فى تفاعل مباشر ثابت فيما بينهم . تتجلى العلاقات الاجتماعية فى الجماعة الصغيرة فى شكل صلات شخصية تعتبر اساســـا لنشوء روابط انفعالية ، وقيم ومعايير سلوك جماعية خاصة بين الافراد .

الجماعة النموذجية (الجماعة المرجعية – (reference group) **)**

– جماعة اجتماعية فعلية او تخيلية يكون نسق قيمها وآرائهـــا بمثابة نموذج ، مرجع ، بالنسبة للفرد وسلوكه .

الحاجة (المطلب) – حاجة ، يشترطهـــا مستوى تطور الانتاج والعلاقات الاجتماعية ، لدى فرد (او جماعة اجتماعية) الى وسائل وشروط وانواع معينـــة للنشاط ضرورية موضوعيـــا لوجوده وتطوره .

الحاجات الاجتماعية – حاجات تعكس تفاعـــل الفرد مع ظواهر وعمليات موضوعية للحياة الاجتماعية ، وتلبّى بمساعدة الظروف الاجتماعية وانواع النشاط (مثلا ، الحاجات فى العمل ، والتخالط ، والانتماء الى الجماعة ، والاعتراف الاجتماعى ، والترقى ، ومـــا شابه) .

الحالة الاجتماعية – مجموع القوى الاجتماعية الفاعلة فى مكان معين وزمن معين . فى الحالة الاجتماعية تتميز الاحوال الحيويـــة الخاصة التى تعين وعى وارادة وسلوك البشر ، وتشترطها فى آخر المطاف حياة المجتمع الاقتصادية ، وتخلق وضعا موضوعيا وذاتيا محددا لاجل شخصية بمفردها وجماعة من الناس . ان تحديد الحالة الاجتماعية يعتبر عنصرا لا بد منه لكل بحث سوسيولوجى ملموس ينبغى تقسيمها الى اجزاء مكّونة ، وابراز الاجزاء الاساسية بينها ، وبالتالى كشف بنية الحالة فى وحدة عناصرها الموضوعية والذاتية .

الحتمية الاجتماعية (social determinism) – مذهب عن الرابطة الطبيعية الشاملة والمشروطية السببية لجميع الظواهر والعمليات الاجتماعية . تؤكد الحتمية المثابرة الطابع الموضوعى للسببية فى الحياة الاجتماعية . تنطلق الحتمية الاجتماعية من ضرورة اخذ جميع العوامل الاجتماعية فى الحسبان فى ظل التأثير الحاسم للعوامـــل الاقتصادية .

الخطة الاستراتيجية للبحث – خطة تحدد تعاقب العمليات التى يجريها عالم الاجتماع تبعا لغايات ومهام البحث ، وحالة معرفة الهدف قيد الدرس ، وصياغة المسائل والفرضيات ، الخ . توجد ثمة الخطة الاستراتيجية البحثية ، والوصفية ، والاختبارية .

الدور الاجتماعى – مجموع الوظائف التى ينبغى ان يؤديهـا شخص يشغل وضعا اجتماعيا محددا فى التنظيم .

الدينامية الاجتماعيـة – تعبير عن حركـة وتغير الظواهر الاجتماعية . تشغل المكان الرئيسى فى الدينامية الاجتماعية العوامل التى تثير تغيرات مناسبة وتحدد اتجاهها .

الرأى العام – موقف السكان من هذه الظاهرة ، او الهدف او الحالة ، او تلك المتواجدة فى البلد المعنى وفى الحياة على صعيد العالم ، على السواء . انه تجل للوعى الاجتماعى (فى شكل احكام او افعال سلوك) ينعكس فيه تقييم الجماعات الاجتماعية الكبيرة والشعب بالاجمال لمظاهر الواقع الانية الراهنة ، التى تمثل مصلحة اجتماعية على ضوء العلاقات الاجتماعية الاقتصادية السائدة .

الرقابة الاجتماعية – استخدام مختلف المؤسسات والوسائـل الاجتماعية لاجل اظهار ميول التغير فى تطور العلاقات الاجتماعية ، وتنظيم وضبط هذه العلاقات ، وابقائهـا فى الشكل الضرورى للمجتمع .

الرمز (الاشارة) – تشكيل اجتماعى خاص يؤدى طائفـة من الوظائف فى المجتمع : الرمز يصلح وسيلة للمعرفة (الرموز-بدائل الهدف ، الرموز-الموديلات) ؛ ووسيلة للاتصالات – الصلـة او التخالط بين الافراد او الجماعات ؛ ووسيلة للتعبير عن المعارف ، التى اكتنزتها البشرية ، وحفظها ونقلها الى الاجيال القادمة .

الروابط الاجتماعية – روابط تفاعل الافراد وجماعات الافراد تتوخى غايات اجتماعية معينة فى ظروف ملموسة للمكان والزمان .

السلوك الاجتماعى – التجلى الخارجى للنشاط الاجتماعى الذى يعينه نظام المعايير والقيم الاجتماعية . فى السلوك ينعكس تفاعل الفرد والبيئة الاجتماعية .

السلوك المخالف – مخالفة الفرد ، او الجماعـة الاجتماعية ، لاعراف جماعته هو او المجتمع بالاجمال .

العلاقة الاجتماعية – رابطة تنشأ على اساس التفاعل الاجتماعى .

تقوم بين فرد او شخصية وافراد او شخصيات أخرى ، بين الجماعات الاجتماعية ، بين فرد او شخصية والمجتمع .

السيكولوجيا الاجتماعية – ميدان يقـــع على الحدود بين علم الاجتماع وعلم النفس . وهـــو يدرس الافعال النفسية للجماعات الاجتماعية او الافراد واساليب سلوكهم فى الجماعات الاجتماعية ، وتأثير الظروف الاجتماعية المحيطة على الحالة النفسية ، والسمات الخاصة لنفسية مختلف الجماعات الاجتماعية ، ولا سيما الخصائص السيكولوجية للجماعات المنظمـــة وغير المنظمة ، والنواحـــى السيكولوجية للعلاقات الاجتماعية . كما ترتبط الابحاث الاجتماعية السيكولوجية ببعض مسائل سيكولوجيا الفرد (تكوين الشخصية ، سيكولوجيا التعليم ، الخ) ، وسيكولوجيا العمل (تكوين الخبرات الانتاجية ، الموقف الانفعالى من العمل ، وما الى ذلك) ، وسيكولوجيا الدين (المقدمات السيكولوجية لاعتناق الدين ، خاصية سيكولوجيا الجماعات الدينية ، الخ) .

سيكولوجيا الجماعة – باب من علـــم النفس الاجتماعى يدرس مجموع السمات والعلائم التى تميز المظهر الاجتماعى السيكولوجى للجماعة السيكولوجية وبنية العلاقات المتبادلـــة بين اعضاء هذه الجماعة ، وبالدرجة الاولى العلاقات الشخصية البحتة .

الشخصية – تعبير ملموس لجوهر الانسان ، تكامل متبلور فى الفرد بشكل محدد للسمات ذات الدلالـــة الاجتماعيـــة والعلاقات الاجتماعية للمجتمع المعنى . ان الشىء الرئيسى فى الشخصية «ليس طبيعتها الفيزيائية المجردة بل ميزتها الاجتماعية» (ماركس . مساهمة فى نقد فلسفة الحق الهيغلية .) تتجلى الميزات الاجتماعية للفرد ابان عملية النشاط الاجتماعى .

شروط العمل الاجتماعية الاقتصادية – نظام تحفيز العمل ماديا ومعنويا (الاجور ، الارصدة الاجتماعية ، نظام التشجيعات والعقوبات والعلاوات والتسهيلات والاجازات المدفوعة الاجر ، الخ) ، مدة يوم العمل وسنـــة العمل ، التطلب من الإعـــداد الثانوى والتخصصى للعاملين ، الخ .

الشريحة الاجتماعية – اقسام داخـــل الطبقات وداخل الجماعات

تقوم ، بالدرجة الاولى ، على عدم التجانس الاجتماعـــى الاقتصادى للعمل وتقسيم العمل الى جسدى وذهنى .

شكل تجلى القانون الاجتماعي – القيمة المحصّلة المتوسطة التى يحددها حاصل القيم العرضية – افعال الاشخاص الاجتماعية الفردية ذوى العلائم الاساسية المشتركة ، وتعبر عن درجة معينة لتطابق الغايات الفردية مع الغايات الاجتماعية للمجتمع .

الشكلنة – وصف للهدف وللعمليات الجارية فيه بحيث يجرى فى ظله استبدال مواصفات محتوى خصائص الهدف بتصـــورات رمزية ، علما بان هذه الرموز نفسها تؤلف ابجدية خاصـــة ذات قواعد استعمال مميزة (علم النحو ، تركيب الكلام) وروابط بنيوية . استنادا الى عملية الشكلنة تنشأ امكانية التجرد من محتوى الهدف ونقل التعامل معه الى مجال رموز بحت ، اى القيام بتحويلات شكلية بحت . النتيجة الحاصلة من ذلك تؤوّل من ثم على الهدف وتتلقى مغزى المحتوى . تعتبر الشكلنة وسيلة هامة للبحث العلمى تقلص وتسهل كثيرا عملية التحليل كلها .

الضبط الاجتماعى – تأثير واع على تغير وتطور العلاقـــات الاجتماعية يمارس باشكال مختلفة (من جانب الدولة ، عادة) ويهدف الى ضمان استقرار النظام الاجتماعى المعنى واستمرار تطـــوره وترقّيه .

طابع العمل – تثبيت العاملين فى انواع مختلفة من النشاط العملى (جسدى او ذهنى ، زراعى او صناعى ، تنظيمى او تنفيذى ، بسيط او معقد ، ابداعى او روتينى) .

الطبقة – احدى المقولات المركزية فى علم الاجتماع الماركسى . فالطبقات ، حسب تعريف لينين ، جماعات كبيرة من الناس تتميز عن بعضها البعض من حيث مكانها فى نسق للانتاج الاجتماعى محدد تاريخيا ، وموقفها (المثبت والمصاغ بمعظمه فى قوانين) من وسائل الانتاج ، ودورها فى التنظيـم الاجتماعى للعمل ، وبالتالى مــن حيث مقادير تلك الحصة من الثروة الاجتماعية التى تنالها واساليب الحصول عليها .

الطريقة السوسيولوجية – وسيلة للحصول على معرفة علمية عن الواقع الاجتماعى وتنظيم هذه المعرفة . وهى تشمل : مبادئ تنظيم النشاط (المعايير او القواعد الضابطة) ؛ مجموع طـــرق واساليب الافعال ؛ نظام (مخطط او خطة) الافعال . تصطف طرق واساليب الافعال فى تتابع معين على اساس المبادئ الضابطة . فى مختلف الابحاث تتخذ طريقة بعينها وضعية خاصة بها تبعا لمكانها ودورها فى البحث ، ولعلاقتها بالطرائق الاخرى . فى علم الاجتماع تستخدم ، على السواء ، الطـــرائق السوسيولوجية الخاصة بـــه (الاستجواب ، مثلا) وطرائق مستعملة ايضا فى علوم اخرى (مثلا ، الطرائق الاحصائية) .

طريقة المعاينـــة والمشاركة – احدى طرائق الابحـــاث السوسيولوجية الملموسة ؛ يكمن جوهرها فى ان الباحث يجـرى المعاينة ويضع ويستخدم منهج البحث بحيث يغدو مشاركا مباشرا فى العملية موضع الدرس .

الطريقة النشوئية (genetic) **فى علم الاجتماع** – طريقة للبحث قائمة على تحليل منشأ وتشكل وانبثاق اهداف علم الاجتمـــاع . يتسم التحليل النشوئى ، المرفد بالتحليل الوظيفى-البنيـــوى ، باهمية حاسمة لدى تفسير جوهر الدولة والطبقات وسائر ظواهر الواقع الاجتماعى .

العامل (factor) – حدث ، ظاهرة ، واقع ، رابطة تعيّن تغير وتطور الكل برمته ، او على العكس ، تساعد على استقراره وثباته . ان مهمة البحث السوسيولوجى هى اظهار العوامل الفاعلة فى حياة المجتمع . وينطلق علم الاجتمـــاع الماركسى من ضرورة التحليل المترابط لعوامل الحياة الاجتماعية ، اى من تناول نسق العوامل الفاعلة فى المجتمع المعنى ، وعلى هذا الاساس فرز العوامـــل الرئيسية الكامنة فى الظروف الاقتصادية لحياة المجتمع . وبهـذا يوجّه انتقاد مبدئى لنظريـــة العوامل المنتشرة فى علم الاجتماع الغربى والقائمة ، فى جوهر الامر ، على التحليل المنعزل لعوامـل منفردة من الحياة الاجتماعية تصوّر ، اضافة الى ذلك ، على انهـا عوامل «موازنة» وهى ليست دائما على الاطلاق عوامل رائدة .

العلاقات الاجتماعية – علاقات بين افراد ، بين جماعـــات اجتماعية بوصفهم حاملين لانواع مختلفة من النشاط ، ويمتازون فيما بينهم بمواقعهم الاجتماعية وادوارهم فى حياة المجتمع .

علم الاجتماع التطبيقى – مجموع الابحاث السوسيولوجيـــة الموجهة نحو استخدام القوانين الاجتماعيـــة المكتشفة لاجل حـل المسائل الاجتماعية واجراء اختبارات اجتماعية ووضع خطط التنمية الاجتماعية .

علم الاجتماع النظرى – مجموع الابحاث السوسيولوجيـــة المصوبة نحو تفسير الواقـــع الاجتماعى ، واكتشـــاف القوانين العامة والخاصة لتطور وعمل المجتمع ، واشكال تجلى هذه القوانين وآليات فعلها فى مختلف ميادين الحياة الاجتماعية .

علم السكون الاجتماعى (statics) – تعبير عن استقرار وثبات الظواهر الاجتماعية . فى علم السكون الاجتماعى تشغل المكـان المركزى العوامل التى تؤمّن الحفاظ على التنظيم الاجتماعى ، على ثباته النسبى ؛ هذه العوامل تتجلى فى الروابط السكونية . وينبغى تناول علم السكون الاجتماعى بالارتباط مع الدينامية الاجتماعية .

العمل ، الشغل – عملية لنشاط الناس الهادف ترمى الـــى تغيير الطبيعة والمجتمع ، وتنجز بواسطة ادوات ووسائل العمل . فى الابحاث السوسيولوجية يجرى تناول العمل كاهم شكل للنشاط الحيوى للمجتمع والفرد ، وكذلك النواحى الاجتماعية الخصوصية لتنظيم العمل الاجتماعى وعلاقات الانتاج ، وتأثير مستوى الشغيلة الثقافى التكنيكى على زيادة انتاجية العمل ، ومسائل طابع ومحتوى واشكال العمل ، وخاصية جماعات العاملين وبنيتها ، ونشوء وتطور اشكال جديدة للعمل ، والكثير غيرها .

العوامل الاجتماعية – ظواهر وعمليات اجتماعية منفردة تمارس تأثيرا على تطور وعمل المجتمع ككيان اجتماعى كامل . ينطلق علم الاجتماع الماركسى من ضرورة التحليل النسقى للعوامل الفاعلة فى المجتمع المعنى ، ومن فرز عوامل حاسمة من بينها ، العوامل الاقتصادية .

العينة المأخوذة بصورة عرضية حسب المناطق – طريقة للابحاث السوسيولوجية الملموسة يكمن هدفها فى تأمين الاحاطة الاشد فعالية بدائرة واسعة لعملية الاستقصاء مع توفير اقصى الموضوعية لما يتم الحصول عليه من معطيات بالاجمال . لهذه الغاية تقسم دائرة الاستقصاء الى اجزاء ، وجماعات ، ومناطق حسب سمة محددة مسبقا ، اما الاختيار الملموس لمن تطرح عليهم الاسئلة ضمن حدود القسم المعنى فلا يعيَّن بصورة مسبقة ، وهو يتسم ، بهذا المعنى ، بطابع عرضى .

الغاية – قيم اقتصادية او اجتماعية او روحية للمجتمع او الطبقة او الجماعة الاجتماعية او الفرد ، يوجّه نشاطهم نحو بلوغها .

الفرد – مقولة فى علم الاجتماع وعلم النفس تعبر عن ناحية معينة لدراسة الانسان . يعتبر الانسان ، بصفته فردا ، بمثابة ممثل احادى لجماعة اجتماعية معينة ، وبالتالى بمثابة حامل للعلائم العامة المميزة لها ، ويمكن ايضا الوصف الوظيفى للفرد عندما يجرى تناوله كحامل لوظيفة اجتماعية معينة . فى الحالة الاخيرة يكون الفرد بمثابة عنصر لبنية اجتماعية معينة تعيّن له ، هى بالذات ، وظيفة خاصة به . ان مقولة الفرد هى مقولة مجردة ، لانه يجرى هنا دائما التجرد عن الخاصية الواقعية للحياة ونشاط الانسان الفعلى . فالفرد ، بوصفه كائنا مجردا ، يواجه فى البحث السوسيولوجى بالشخصية التى هى مقولة ملموسة بالقياس الى الفرد .

الفرضية – افتراض معلل يتمم المسألة فى المعرفة اليقينية المتوفرة . ان استحالة الاحاطة دفعة واحدة بالمادة التجريبية كلها او ، على العكس ، عدم كفاية هذه المادة ، لا يندر ان يجبرا الباحث فى نقطة انطلاق التحليل على وضع فرضية . وهذه الفرضية فى العمل تتبدى ، على هذا النحو ، بمثابة اساس لتطوير البحث . ان استخدام الفرضية يكون فعالا فى بعض الابحاث السوسيولوجية الملموسة (مثلا ، لدى تفسير بنية الجماعات ، ودراسة بعض العوامل الاجتماعية) ، الا انها قد تستخدم ايضا لدى حل مسائل اكثر عمومية .

الفعل الاجتماعى – ابسط عمل للنشاط الاجتماعى يرمى الى بلوغ هدف معين . يمكن لفعل بعينه ان يدخل فى عداد نشاطات مختلفة .

الفوارق الاجتماعية – فوارق مشترطة تاريخيا بين الطبقـــات والجماعات الاجتماعية ، بين الشرائح داخل الطبقـــات والجماعات الاجتماعية ، قائمة على عدم التجانس الاجتماعى الاقتصادى للعمل – العمل الذهنى والجسدى ، العمل الصناعى والزراعـــى ، وعلى التطور المتفاوت للنشاط الاجتماعى ، والثقافة والتعليم ، والكفاءة ، وظروف العمل والمعيشة ، ونمط حياة الطبقات والجماعات الطبقية والشرائح داخل الطبقات .

القانون الاجتماعى – تعبير عن الرابطة الضرورية الجوهريـة بين الظواهر الاجتماعية ، وبالدرجة الاولى الرابطة التى تعين طابع النشاط الاجتماعى للناس .

قانون الاعداد الكبيرة – احد قوانين علم الاحصاء . يكمـن جوهره فى ان القانونيـــات ، التى يجرى اثباتها بواسطة علـــم الاحصاء ، تكون اكثر كمالا ودقة بمقدار ما يكون اكبر عددا مجموع الظواهر والعوامل الواسعة النطاق ، الذى تشمله هذه العملية ؛ وبالتالى ، فبمقدار ما يقل عدد العوامل المتجانسة الجارية معاينتها بمقدار ما يزداد الفرق بين القانون الاحصائى والعوامل المعاينـة بالتجربة .

القوانين الاجتماعية الخاصة – قوانين تتعلق بتشكيلة اجتماعية اقتصادية واحدة او بضع تشكيلات ، بفترة انتقال واحدة او بضع فترات (مثلا ، القوانين المتعلقة بالانتقال من مجتمـع تناحرى الى مجتمع آخر ، او بالقضاء على المجتمع التناحرى) .

القوانين الاجتماعية العامة – قوانين تفعل فى جميع التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية وفى جميـع فترات الانتقال (مثلا ، قانون تطابق علاقات الانتاج مع طابع ومستوى تطور القوى المنتجة) .

الهدف – الشىء الموجه اليه النشاط ، وبخاصة نشاط الباحث ، وما يواجه الشخص الفاعل . فى كل عملية بحث منفردة يؤخـــذ

الهدف لا بكليته ، بل فقط من تلك الناحية (او النواحى) منه التى تعينها المهمة الماثلة امام الباحث ؛ النواحى الاخرى فى هذه الحالة تتبدى غير جوهرية ، ويتجرد الباحث عنها . نواحى الهدف المفرزة ابان البحث تعتبر ، من زاوية منهج البحث العلمى ، واحدا من عناصر الجسم المعقد موضوع المعرفة ، اى موضوع البحث .

القياس – عملية يجرى بواسطتها انعكاس مواضيع البحث ، التى تجرى دراستها بوصفها حاملات لعلاقات معينة فيما بينها ، فى منظومة رياضية معينة ذات علاقات مناسبة بين عناصر هذه المنظومة . يمكن ان تكون مواضيع للقياس اية مواضيع تهم عالم الاجتماع : الافراد ، جماعات المنتجين ، ظروف العمل والمعيشة ، الخ .

القياس الاجتماعى (sociometry) – مجموع الطرائق الرامية الى الحصول على معطيات عن بنية الجماعات الاجتماعية الصغيرة ، وعن العلاقات بين الافراد فى هذه الجماعات .

القيم الاجتماعية – ظواهر وعمليات لحياة المجتمع متناولة من زاوية تلك الاهمية الاجتماعية التى يوليها لها المجتمع بالاجمال او الجماعة الاجتماعية . يعتبر نسق القيم الاجتماعية بمثابة نسق معترف به فى التنظيم المعنى للنماذج التى يقارن الناس بواسطتها تفاعلات بعضهم مع بعض ، ويجرى بواسطتها ترتيب خبرتهم الاجتماعية فى نظام معين . يخلق هذا النسق لدى الفرد والجماعة استعدادا للقيام بسلوك معين ، واساسا لتقييمه .

المادية التاريخية – النظرية الماركسية اللينينية عن المجتمع ، ومنهج الادراك الاجتماعى . وهى ، من جهة ، النظرية الفلسفية للمجتمع ، ومن جهة اخرى ، النظرية السوسيولوجية العامة . ان المحتوى الفلسفى للمادية التاريخية – الفهم الديالكتيكى المادى للتاريخ – يتكشف فى فلسفة الماركسية ؛ والمحتوى الاجتماعى العلمى ، السيوسيولوجى البحت ، يتكشف فى علم الاجتماع الماركسى . ان المادية التاريخية ، بوصفها نظرية اجتماعية فلسفية ، تربط الفلسفة بجميع العلوم الاجتماعية والانسانية . وهى ، بوصفها نظرية سوسيولوجية عامة ، تعتبر فى الوقت نفسه اساسا نظريا عاما لجميع العلوم الاجتماعية والانسانية الاخرى .

المؤسسة (التأسيس) الاجتماعية – تنظيم محدد للنشاط الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية يتحقق بواسطة نظام متفق عليه لاعراف السلوك والمعايير والقيم الموجهة توجيها مناسبا ومفيدا . وظيفة المؤسسات الاجتماعية هى تنظيم وضبط هذه الميادين او تلك من ميادين العلاقات الاجتماعية . طبقا لذلك تقسم المؤسسات الى مؤسسات سياسية واقتصادية ، وحقوقية ، وثقافية ، وغيرها .

المؤشرات الاجتماعية – توصيفات معاينة ومقاسة لظاهرة او عملية اجتماعية ، تتيح الحكم على حالتها او ميلها .

المتغيرات – ظواهر وعمليات اجتماعية يمكن تقديمها فى هيئة مقدار متغير ، وصياغتها بوسائل رياضية .

المدرسة الوظيفية-البنيوية – اتجاه فى علم الاجتماع البرجوازى مرتبط باسم مالينوفسكى وبارسونس وغيرهما . يرسو فى اساس هذا الاتجاه تحليل بنية ووظائف التكوينات الاجتماعية ، وبالدرجة الاولى المؤسسات الاجتماعية . ان اللجوء الى طرائق التحليل الوظيفى-البنيوى ، بحد ذاته ، يتيح اظهار بضع روابط هامة فى المجتمع . غير ان مذهب الوظيفية فى علم الاجتماع البرجوازى تبدّى مذهبا محدودا بصورة لا مفر منها . ويفسّر ذلك ، اولا ، بتجاهل الاساس الاجتماعى الاقتصادى للتركيب الاجتماعى ، الامر الذى يحرّف من حيث المبدأ التصور عن بنية ووظائف التكوينات الاجتماعية ؛ ثانيا ، بتجاهل الموقف النشوئى من تحليل الظواهر الاجتماعية ، وبنزعة معاداة التاريخ الملازمة لمذهب الوظيفية . ان علم الاجتماع الماركسى ينطلق من الوحدة العضوية للموقف الوظيفى-البنيوى والمنشئى فى الابحاث السوسيولوجية .

المسائل الاجتماعية للمعرفة – ميدان لعلم الاجتماع يدرس العمليات الاجتماعية الراسية فى اساس النشاط المعرفى والتى تؤثر على بنيته واتجاهه . فى هذه الابحاث تعتبر المعرفة ، بالدرجة الاولى ، لا معرفة فردية بل اجتماعية ، اى نشاطا للمجتمع بوجه عام . تعتبر مسائل اجتماعية للمعرفة : المشروطية الاجتماعية لمهام المعرفة ، ووسائل واساليب ادائها ، والتنظيم الاجتماعى للنشاط المعرفى فى العلم المعاصر ، والترابط بين المعرفة والتعليم ،

والتصنيف الاجتماعى لانمـــاط واشكال المعرفة ، والنواحـــى السوسيولوجية لتنظيم انساق المعرفة ، الخ .

مشاهدة العيّنة – دراسة احصائية لجزء من المجموع العـــام (عيّنة) ، تجرى على نحو يؤمن امكانية بسط الاستنتاجات ، التى يتم الحصول عليها لدى دراسة العينة ، على المجموع العام . ان اكثرية الابحاث السوسيولوجية فى علم الاجتماع تحمل طابع عينة . توجد جملة من طرائق أخذ العيّنة من المجموع العام .

المشروطية ، معامل المشروطية – احد مفاهيـــم الاحصـــاء الرياضى ، يستخدم فى التحليـــل السوسيولوجى لاجـــل وصف الثقل النوعى (بالنسب المئوية او باجزاء من الكل) لتأثير العامل المعنى على تكوين نتيجة العملية المعنية . ان معامل المشروطيـة يمثل ، من حيث اسلوب تشكله ، مربع معامل الارتباط . يعتبر معامل المشروطية واحدا من البارامترات فى الموديلات الاجتماعية الرياضية والاقتصادية الرياضية .

المصفوفة (matrix) – احد مفاهيم علم الجبر العالى ، يعنى بالمعنى الواسع للكلمة لائحة مخططة تملأ بقيم المقادير الرياضية ؛ تصاحب تركيب المصفوفة مهمة الالغوريثم – قواعد التعامل معها . تستخدم المصفوفات فى الابحاث السوسيولوجية ايضا اثناء التحليل الكمى للظواهر الاجتماعية . فى السوسيولوجيا والاقتصاد يمكـن للمصفوفات ان تؤدى وظائف موديلات : مثلا ، يبنى علماء الاقتصاد منظومات مصفوفات لموديلات الروابط بين الفروع الانتاجية التى تتألف من عشرات الالاف من العناصر . يجب ان يسبق وضع هذا النوع من الموديلات ، من كل بد ، القيام بعمل واسع بصدد اضفاء شكل معين على العمليات الفعلية واعطائها هيئة تمكّن من استخدام جهاز الرياضيات . ان امكانية المعالجة الرياضية بالذات تشكـل الاساس لبناء مثل هذه الموديلات .

المعاينة – طريقة لجمع المعلومات عن الهدف الاجتماعى قيد الدرس ، عن طريق الادراك المباشر وتسجيل العوامل التى تتعلق بالهدف موضع الدرس وتتسم بالاهميـــة من وجهة نظر غايـات البحث . تقسم المعاينات حسب وضعية المعاين (الى معاين مدرج

وغير مدرج) ، وحسب مكان التنظيم وظروفه (الى ميدانية ومختبرية) ، وحسب انتظامية الاجراء (الى منتظمة وعرضية) .

معدل التمثيل – توصيف لنوعية العيّنة والتطابق بين توزع العلائم (المتغيرات) ، التي يتم الحصول عليها بنتيجة البحث بواسطة العينة ، وبين توزع هذه العلائم فى المجموع العام .

المعايير الاجتماعية (social norms) قواعد يقرها المجتمع تحدد الاشكال الثابتة للتفاعل الاجتماعى بين الناس الجارى بهدف بلوغ الاهداف الماثلة امام التنظيم .

المعلومات (information) – المفهوم الاساسى فى نظرية الاعلام ، احد ابواب السيبرنتيك . تتسم المعلومات دائما بطابع احتمالى . يجرى فى نظرية الاعلام دراسة عمليات نقل وحفظ ومعالجة المعلومات . نظرا لمحاولات تطبيق طرائق وجهاز السيبرنتيك على الابحاث السوسيولوجية اخذ مفهوم الاعلام يتغلغل الى علم الاجتماع ايضا حيث يفسر بشكل واسع جدا كصلة للتوجيه فى اية بنى اجتماعية كانت .

المعيشة – مجال للنشاط الحيوى محصور ضمن نطاق الاستثمارة الشخصية المساعدة ، والشؤون المنزلية ، والواجبات العائلية . المؤشرات الاساسية لنمط الحياة فى مجال المعيشة هى بنية الاستهلاك المادى ، وبنية الوقت خارج العمل ودرجة الانخراط فى نسق خدمة المرافق العامة .

المقابلة (interview) – طريقة لجمع المعطيات التجريبية ، يلقى فيها القائم بالمقابلة اسئلة على المبحوث . يمكن اجراء المقابلة عن طريق الاتصال المباشر وغير المباشر (بالهاتف) ، على السواء .

المقولات ، الفئات الاجتماعية (categorycs) – مفاهيم اساسية للبحث السوسيولوجى تنعكس فيها اعم قوانين المجتمع وبنيته وتطوره . تندرج فى عداد المقولات الاجتماعية ، مثلا ، الطبقة ، وجماعة العاملين ، والفرد ، والشخصية ، والجماعة الاجتماعية ، والمؤسسة الاجتماعية ، الخ .

المنهج ، الطريقة (method) – فى المعنى الواسع للكلمة يعنى طريقة لتناول الواقع علميا . فى المنطق ومناهج البحث العلمى (methodology) يقصد بالطريقة اسلوبا واضح المعالم كفاية للحصول على معرفة علمية ، اى مجموع وتعاقب استخدام اساليب واجراءات منفردة تضمن الحصول على نتيجة علمية . بهذا المعنى يمكن اعتبار الطريقة بمثابة اسلوب لتنظيم معرفة موجودة فعلا لاجل الحصول على معرفة جديدة ، وفى الوقت نفسه بمثابة شكل لحركة المعرفة . ان وضع طرائق جديدة ، وهو امر لا بد منه عمليا فى جميع الابحاث السوسيولوجية الاساسية ، يتطلب دائما التحرك فى مجال خاص – مجال منهج البحث العلمى الذى لا يتطابق مع مجال موضوع البحث .

الموديل ، النموذج – نسق العناصر المادية او المثالية (المصاغة فى رموز) الموجود فى نسبة شبه لهدف البحث (الاصل) والذى يستنسخ الروابط الوظيفية-البنيوية ، وروابط العلة والمعلول ، والروابط المنشئية بين عناصره . يعتبر الموديل نائبا عن الهدف قيد الدرس ويتيح الحصول على معلومات عنه .

موضوع البحث – توصيف لجسم مدرك معقد تشكّل ابان عملية التحليل العلمى . بهذا المعنى يميزون الموضوع عن هدف البحث . يشتمل موضوع البحث على ناحية (او نواحي) الهدف المفرزة فى البحث المعنى طبقا للمهمة المعينة ، ومجموع وسائل البحث ، وكذلك اجراءات البحث التى تستخدم فى الحالة المعنية .

النزعة – توجّه معين لوعى الجماعة او الفرد تشترطه لحظات داخلية او خارجية (النزعة الذاتية او النزعة الموضوعية) ، ويحدد موقف الجماعة او الفرد من هذه الظاهرة او تلك للواقع الاجتماعى ، وكذلك اسلوب تقبّل هذه الظاهرة .

النظام ، المنظومة ، النسق (system) – كثرة مرتبة ترتيبا محددا من العناصر المترابطة فيما بينها والمكوّنة لوحدة كاملة معينة . تكمن احدى المهام الخصوصية للبحث النسقى فى جمع مختلف المعارف المتعلقة بالهدف فى نسق كامل من شأنه ان يشكل نظرية واحدة للهدف . كل جماعة اجتماعية عبارة عن نسق

معقد ، ناهيك عن المجتمع ، واعادة الانتـــاج ، وما شابه . ان اهدافا كهذه لا تمكن دراستها الا بوسائل التحليل النسقى .

النظام ، المنظومة ، النسق الاجتماعى (social system) — مجموع الظواهر والعمليات الاجتماعية التى توجد علاقـات وروابط فيما بينها وتشكل هدفا اجتماعيا كاملا . بعض الظواهر والعمليات تكون بمثابة عناصر للنسق .

النشاط الاجتماعى — مجموع افعال شخص يتوخى اهدافـــا اجتماعية محددة ويستخدم لاجل بلوغ هذه الاهداف وسائل مختلفة — اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، ايديولوجية .

النشاط الاجتماعى السياسى — درجة مشاركة ابناء مختلــــف الطبقات والجماعات الاجتماعية فى العمل الاجتماعى السياسى .

المجتمع — نظام ثابت نسبيا للروابط والعلاقات الاجتماعيـــة بين جماعات كبيرة من البشر تحدّد ابان عملية التطور التاريخى ، مسند بقوة القانون والعادات والتقاليد ، الخ ، وقائم على اسلوب معين للانتاج ، ويعتبر بمثابة درجة فى تطور البشرية الصاعد .

النشاط الانتاجى — مجموع انواع النشاط الذى يتحقق فـــى اطار الميدان الانتاجى . يشتمـــــل على النشاط العملى فى ميدان الانتاج ، وعلى النشاط الاجتماعى السياسى المرتبط مباشرة بالانتاج (المشاركة فى المباراة الاشتراكية والتجديد والاختراع ، الخ) .

النشاط خارج الانتاج — مجموع انواع النشاط الـذى يجرى خارج نطاق الانتاج الاجتماعى . يندرج فـــى النشاط خارج الانتاج النشاط الاجتماعـــــى السياسى غير المرتبـــط مباشرة بالانتاج (المشاركة فى الهيئات الانتخابية ، ومناقشة مسائـــــل الاقتصاد الوطنى والعمل الاجتماعى ، وحماية النظام العام ، الخ) ، والنشاط العملى فى مجال المعيشة (شراء الحاجيات ، تحضير المآكل ، تنظيف المبنى ، العناية بالاطفال) والنشاط اثناء وقت الفراغ .

النظرية — نسق منظم داخليا من الاستنتاجات والاحكام العلمية يضم مجموع المعارف بصدد ميدان معين من الواقع . ان النظريـــة

السوسيولوجية ، المبنية على الاساس المنهجى للمادية الديالكتيكية (الجدلية) ، تعطى تصورا كاملا ومعمما عن قوانين تطور المجتمع .

النظرية السوسيولوجية الخاصة – شكل لتنظيم المعرفة السوسيولوجى تنعكس فيه اشكال تجلى القوانين العامة والخاصة وآليات فعلها فى ميادين متفرقة من حياة المجتمع ، هذه القوانين المميزة لتشكيلة اقتصادية اجتماعية معينة او فترة انتقال معينة ، وكذلك تلك القوانين التى تفعل فعلها فى هذه الميادين فقط . موضوع النظريات السوسيولوجية الخاصة هو الميادين المستقلة نسبيا فى الحياة الاجتماعية ، والوان متفرقة من النشاط الاجتماعى والوحدات الاجتماعية ، وقانونيات تطورها وعملها .

النظرية السوسيولوجية العامة – شكل لتنظيم المعرفة السوسيولوجية تنعكس فيه القوانين العامة والخاصة لتطور وعمل التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية وكذلك قوانين الانتقال من احدى التشكيلات الى تشكيلات اخرى عبر عهود الثورات الاجتماعية . موضوع بحث النظرية السوسيولوجية العامة هو المجتمع بوجه عام بما يلازمه من قوانين تطور وعمل . وهى تتناول كل ظاهرة اجتماعية (السياسة ، العلم ، الاسرة ، الخ) فى سياق التصور الكامل عن النظام الاجتماعى ، وتفسر مكانه ودوره فى بنية الروابط الاجتماعية ، وتقارن فى الوقت نفسه بين الظاهرة المعنية واللوحة الواسعة للتطور التاريخى .

النمذجة – عملية بناء النماذج (الموديلات) . تفترض النمذجة تركيب صورة مميزة لهدف البحث لا يشار فقط فيها الى العناصر بل يوضع ايضا نظام ترتيبها ، وروابط الهدف ايضا فى حالات غير نادرة . يقترن بناء النماذج الرياضية ، بالاضافة الى ذلك ، بضرورة شكلنة وظائف ونواحى وروابط الهدف الجارى بحثها ، الذى يجعل امرا ممكنا استخدام جهاز الرياضيات فى التعامل مع النموذج . ان النمذجة بالرموز بالمعنى الواسع للكلمة ، تبدو ضرورية لدى دراسة معظم الاهداف المعقدة التى يتعامل معها علم الاجتماع المعاصر ، وذلك على الرغم من ان امكانيات استخدام النماذج الرياضية فى علم الاجتماع هى امكانيات محدودة كثيرا .

نمط الحياة – مجموعة اشكـــــال الحياة والنشاط اليومى ، مأخوذة بالترابط مع الظروف والشروط التى تحدد الحياة والنشاط اليومى وحاجاته وتوجهاته القيمية . تعتبر ميادين اساسية للحياة والنشاط : العمل ، المعيشـــــة ، النشاط الاجتماعى السياسى ، الثقافة .

الواقعة الاجتماعية (social fact) – مظهر على حدة للواقـــــع الاجتماعى والعمليات والتغيرات الجارية فيه . الوقائع الاجتماعية ، التى يتم الحصول عليها ابان البحـــــث التجريبى ، تؤلف اساس الاستنتاجات النظرية فى علم الاجتماع .

الواقعة الاحتمالية – مظهر لواقعـــــة اجتماعية فى هيئة قانون احتمالى وليس فى هيئة حادثة فريدة . تكمن خاصية الواقعـــــة الاحتمالية فى ان لها دائما تعبيرا كميا .

الوحدة الاجتماعية (social entity) – مجموعة اناس تتميـــــز بظروف للحياة والنشـــــاط (الظروف الاقتصادية ، الوضـــــع الاجتماعى ، مستـــــوى الاعداد المهنى والتعليم ، المصالـــــح والحاجات ، الخ) مشتركة بالنسبة لجماعـــــة معينة من الافراد المتفاعلين (طبقـــــة اجتماعية ، جماعة اجتماعيـــة مهنية ، الخ) ، وبالانتماء الى وحدات اقليمية تشكلـــت تاريخيا (مدينة ، قرية ، بلدة) والى هذه المؤسسات الاجتماعية او تلك (الاسرة ، التعليم ، العلم ، الخ) .

الوحدة الاقليمية – مجموع من الناس يتصف بوحدة الموقف من ارض معينة مستوعبة اقتصاديا ، وبمنظومة الروابط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الخ ، التى تبرز هذه الارض بمثابة وحدة مستقلة نسبيا للتنظيم المكانى لنشاط الناس الحيوى .

وحدة التجزؤ – مفهوم يعبّر عن ضرورة حصول الباحث ، اثناء التحليل ، على كيان اصغر يحافظ على العلائم والروابط الاساسية للهدف موضع البحث ، كوحدة كاملـــة . ان فرز الوحدة يكون ، عادة ، مرتبطا بضرورة تنفيذ المرحلة الاساسية من البحث التـــى يضطلع فيها التحليل المنهجى بدور اوّلى . فى الاكثرية الساحقة

من الحالات يمارس اختيار الوحدة تأثيرا حاسما على نجاح عملية البحث كلها .

الوظيفة (function) – تعنى ، فى منهج الابحاث الاجتماعية ، تبعية وجود الهدف (object) للاشياء المحيطة به ، او تبعية وجود العنصر لمكانه ودوره بالاجمال . يعتبر كشف وظيفة احد اساليب اثبات روابط الهدف ووصف عمله . ان التقسيم الى وظائف ليس مرتبطا ، بالضرورة ، بفرز اجزاء فى الهدف محصورة فى المكان والزمان ؛ وان نسق الوظائف المترابطة فيما بينها يمكن ان ينسحب على الهدف بالاجمال كما لا يندر ان يحدث لدى دراسة الاهداف فى علم الاجتماع . وفى اطار الكل يمكن للوظيفة ان تتبدى بمثابة وظيفة-ميزة او وظيفة-رابطة . لدى بحث اهداف معقدة يتسم بأهمية كبيرة انشاء نسق الوظائف .

فى الابحاث السوسيولوجية يستعمل مفهوم اضيق ايضا – «الوظيفة الاجتماعية» – يميز دور ومكان هذا التكوين الاجتماعى او ذاك (الجماعة ، الفرد ، المؤسسة الاجتماعية) فى نسق اكثر اتساعا .

الوصف – مرحلة من البحث يجرى خلالها ، بمساعدة اساليب ووسائل التحليل المتوفرة لدى الباحث ، اظهار نواحى وصفات وعلائم الهدف المبحوث . الوصف يسبق الايضاح الذى يجمع نتائج الوصف فى لوحة كاملة .

الوضع (status) – الموقع الذى يشغله الفرد فى الجماعة الاجتماعية وفى المجتمع بالاجمال . وهو يتحدد سواء بالمواصفات الطبيعية (الجنس ، العمر) ام بالمواصفات الاجتماعية (المهنة او نوع الاشغال ، الدخل ، المكانة فى الخدمة ، الخ) .

وعى الجماعة – مجموع العلائم والسمات التى تميز النشاط الفكرى للجماعة الاجتماعية بوجه عام ؛ العناصر الجوهرية لبنية وعى الجماعة وضوابطه هى القيم الاجتماعية وتوجهات ومعايير سلوك الجماعة ككل واعضائها . يتشكل وعى الجماعة ابان عملية النشاط المتبادل لاعضائها فى ظل التأثير الحاسم من جانب الظروف الاجتماعية الاكثر اتساعا منها .

الوقائع الاجتماعية – احداث ، صفات ، علاقـــات ، روابط للواقع الاجتماعى قائمة بصـــــورة موضوعية وفعلية ؛ وعمليات تغيرها .

الوقت خارج العمل – وقت اليـــــوم ، الاسبوع ، الشهر ، السنة ، باستثناء وقت العمل . وهو : ١ – الوقت المرتبط بالعمل فى الانتاج (وقت الانتقال الى العمل والعودة منه ، الوقت المبذول فى المؤسسة الانتاجيـــة قبل وبعد العمل) ؛ ٢ – الوقت المبذول على الاعمال البيتية وخدمة النفس ، وذلـــك سواء فى البيت ام باستخدام مؤسسات المرافق العامة ؛ ٣ – الوقت المبذول عـــلى تلبية الحاجات الجسدية ؛ ٤ – وقت الفراغ .

وقت الفراغ – جـزء من الوقت خارج العمل موجه نحو تطوير الشخصية من كافة الجوانب (الوقت المبذول على الدراسة ، وزيادة الكفاءة ، والدراسة الذاتية ، وتربية الاطفال ، والعمل الاجتماعى ، والمشاركة فى فن الهواة ، والراحة ، وممارسة التربية البدنيـــة والرياضة ، والهواية ، الخ) .

محتويات

الفصـل الاول . المجتمـــع كنسق اجتماعي تاريخي ٣

١ ـ موضوع علم الاجتماع ٣
٢ ـ الفهـم المادى للتاريخ ١١
٣ ـ الشروط الطبيعية والتاريخية للانتاج . . . ١٧
٤ ـ المجتمع كمقولة اساسية لعلم الاجتماع . . ٢٣
٥ ـ المعرفة السوسيولوجية النظريـة والتجريبية ٤٥

الفصل الثانـى . الميدان الاجتماعي لحياة ونشاط المجتمع . . . ٥٣

١ ـ هدف المعرفـة السوسيولوجيـة وخصائصـه المميـزة ٥٣
٢ ـ الروابط والعلاقات الاجتماعية ؛ انواع الروابط الاجتماعيـة ٦٧
٣ ـ القانونيـات الاجتماعيـة ؛ تصنيف القوانين الاجتماعيـة ٧٣
٤ ـ اشكال تجلى القوانين الاجتماعيـة . . . ٨٣
٥ ـ آليات فعـل القوانين الاجتماعية . . . ٨٨

الفصـل الثالث . الانساق الاجتماعية والفرد ٩٠

١ ـ الانساق الاجتماعية والقانونيـات الاجتماعية ٩٠
٢ ـ عمل الانساق الاجتماعيـة ١٠٢
٣ ـ الفرد كنسق اجتماعي ١٠٩
٤ ـ التنشئـة الاجتماعيـة (socialization) للفرد ١١٧

الفصل الرابـع . آليات مشروطية النشاط الاجتماعي للنـاس . . ١٢٣

١ ـ النشاط الاجتماعي والحاجات الاجتماعية . . ١٢٣
٢ ـ المشروطية الموضوعية والذاتية . علاقات الفرد ١٢٨
٣ ـ المشروطية الذاتيـة والاجتماعية . العلاقـات الاجتماعيـة ١٣٤

الفصل الخامس . الادارة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى ١٣٩

١ – المصالح الاجتماعية والادارة الاجتماعية . . ١٣٩
٢ – التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ١٤١
٣ – الاهداف الاجتماعية للمجتمع والنشاط الاجتماعى للناس ١٤٧
٤ – التنمية الاجتماعية والتناقضات الاجتماعية ١٥٤

الفصل السادس . علم الاجتماع والرياضيات ١٥٧

١ – الطرائق المنهجية لتطبيق الرياضيات على علم الاجتماع ١٥٧
٢ – الاتجاهات الاساسية لاستخدام الرياضيات فى علم الاجتماع ١٦٧
٣ – القياس فى علم الاجتماع ١٨٢

الفصل السابع . تركيب ووظائف علم الاجتماع اللاماركسى . . . ١٨٦

١ – التعددية الفكرية-النظرية للمعرفة السوسيولوجية ١٨٦
٢ – الاتجاهات العقائدية الاساسية لعلم الاجتماع فى اوروبا الغربية ١٨٩
٣ – المذاهب الماكرونظرية (النظرية الكبيرة) الاساسية لعلم الاجتماع الغربى . . . ١٩٦
٤ – المذاهب الميكرونظرية (النظرية الصغيرة) الاساسية لعلم الاجتماع الغربى . . . ٢٠٦
٥ – الميول التكاملية فى السوسيولوجيا الغربية ٢١٣
٦ – الابحاث السوسيولوجية التجريبية . . . ٢٢٢

خاتمة ٢٣٠

موجز معجم المصطلحات ٢٣٦

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب وشكل عرضه ، وطباعته ، واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكي بولفار ، ١٧
موسكو ـ الاتحاد السوفييتي



Mouyr